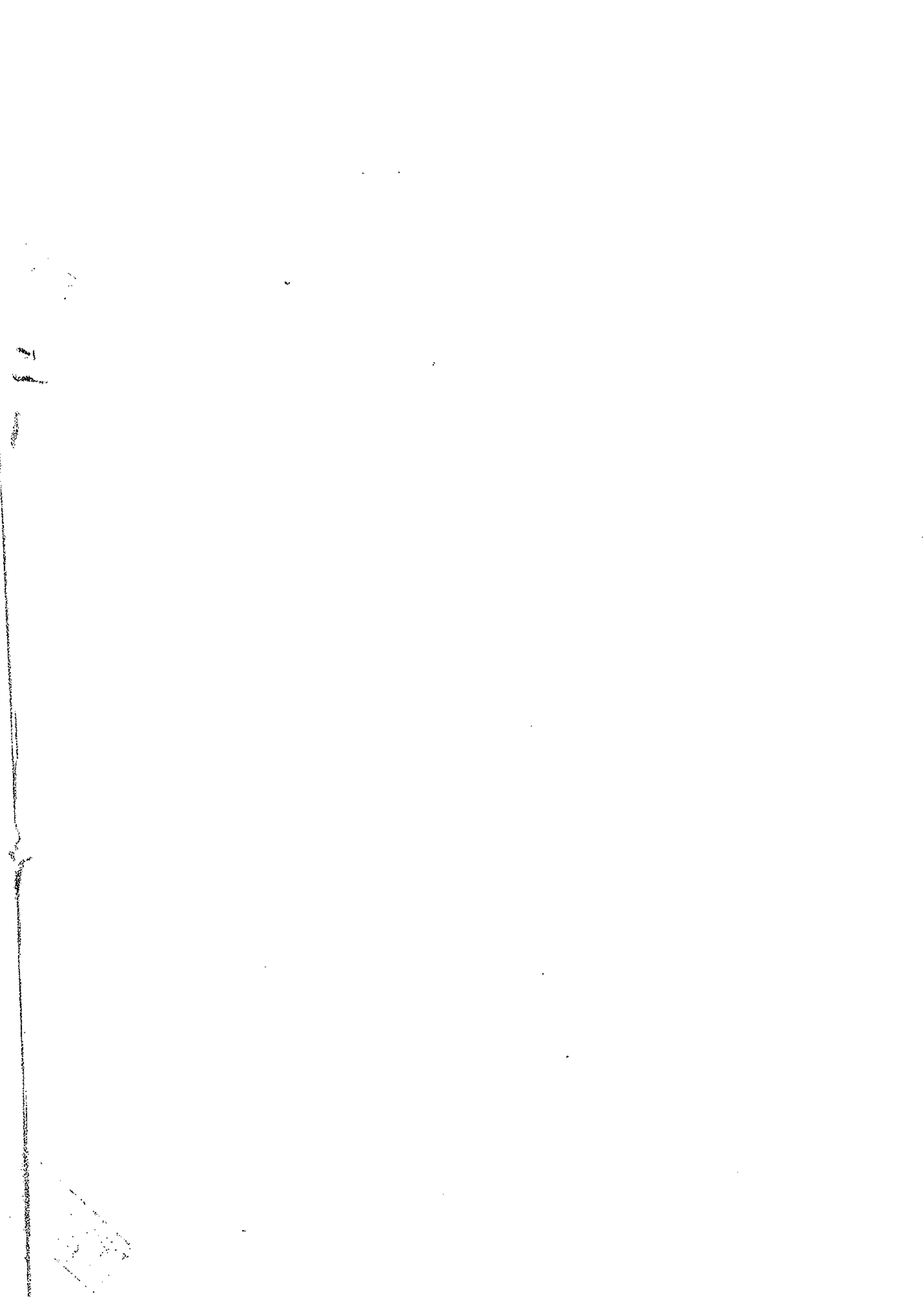
دكتور محمد دويدار
استاذ الاقتصاد السياسى
كلية الحقوق – جامعة الاسكندرية

مبادىء الاقتصاد السياسى

الجزء الأول

الاقتصاد السياسى علم اجتماعى – تاريخ علم الاقتصاد السياسى

الاسكندرية
١٩٩٣



كتب للمؤلف

* نماذج تجدد الانتاج ومنهجية التخطيط الاشتراكي (باللغة الفرنسيــــة)، مطبوعات العالم الثالث ، الجزائر ، ١٩٦٤ ، ١٩٧٨ .
* مشكلات التخطيط الاقتصادي ، محاضرات القيت على طلبة السنة الرابعة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية (جامعة القاهرة) وكلية التجارة (جامعة الاسكندرية) ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ .
* مشكلات التخطيط الاشتراكي ، دراسة في تطور الاقتصاد المصري ، المكتـــب المصري الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .
* دراسات في الاقتصاد المالي ، المكتب المصري الحديث ، الاسكندريـــــة، ١٩٦٨ . الطبعة الثالثة ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ .
* دروس في الاقتصاد النقدي ، الجزء الأول : التعريف بالنقود، المكتـــــب المصري الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٣، الطبعة الرابعة ، دار الجامعـــــات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .
* الاقتصاد السياسي علم اجتماعي (باللغة الفرنسية) ، فرنسوا ماسبيـــرو ، باريس ، ١٩٧٤ (مترجم للغات الايطالية والاسبانية والبرتغاليه)، الطبعة السابعة ، ١٩٨٣ .
* استراتيجية التطوير العربي والنظام الاقتصادي الدولي الجديد، دار الثقافة الجديدة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
* الفقر في ريف العالم الثالث ، مع آخرين (باللغة الانجليزية)، نيودلهـــي ١٩٨٠ .
* الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية ١٩٨٠ .
* استراتيجية الاعتماد على الذات ، نحو منهجية جديدة للتطوير العربي مـــن خلال التصنيع ابتداءا من الحاجات الاجتماعية(مع محمد نور الدين ، سلـــوى العنتري ، غادة الحفناوي) ، منشأة المعارف بالاسكندرية، ١٩٨٠ .
* الاقتصاد الرأسمالي الدولي في أزمته ، منشاة المعارف بالاسكندرية١٩٨١ .
* الاقتصاديات العربية وتحديات الثمانينات ، البترول العربي : نعمة أم نقمة ؟ منشأة المعارف باسلاكندرية ، ١٩٨٢ .
* الاتجاه الريعي للاقتصاد المصري ، ١٩٥٠ - ١٩٨٠ ، منشأة المعـــــارف بالاسكندرية ، ١٩٨٢ .

تحت الطبع :

* السياسة الاقتصادية في الثمانينات : تحرير الاقتصاد المصري أم تأكيد السيطرة الاجنبية ؟
* تطور الاقتصاد المصري في ظل الرأسمالية .

تقديـــــم

موضوع دراستنا هو أحد العلوم الاجتماعية، أى أحد العلوم التى تنشغل بالنشاط الانسانى فى المجتمع ، ذلك هو علم الاقتصاد السياسى الذى ينشغل بأحد الأنشطـــة الاجتماعية ، بالنشاط الاقتصادى .

لتكوين فكرة سريعة عن النشاط الاقتصادى يمكنك البدء من الرحلة اليومية التى تقطعها منذ الاستيقاظ فى الصباح الى أن تصل الى قاعة الدرس ، فلاعداد نفســك تحتاج الى العديد من المواد التى تستخدمها فى الاغتسال ، ولتناول طعام الافطــار تستعمل أدوات لتجهيزه وتستعمل ادوات اخرى عند تناول الطعام الذى يتكون من مواد غذائية بعضها زراعى وبعضها تم تحويله ، ثم انك تستعمل بعض الملابس ، وفى الطريق الى قاعة الدرس قد تستعمل احدى وسائل المواصلات ، ثم انك تصل الى قاعة الدرس وتجدها قائمة ، ومجهزة بما هو لازم لتلقى العلم ، خلال هذه الرحلة تستعمل الكثير من الادوات وتؤدى لك الخدمات ، كخدمة المواصلات وخدمة التعليم .

ابتداء من رحلتك هذه نستطيع ان نتتبع رحلات افراد ومجموعات أخرى فـــى المجتمع ، انما رحلات تتمثل فى جهود أثمرت الادوات والخدمات التى استعنت بها فى رحلتك اليومية ، فابتداء من مادة غذائية تتناولها فى طعام الافطار ، كالخبــز مثلا ، تستطيع أن تتصور رحلة الخباز الذى قام بتحويل الدقيق الى خبز ، كمـــا تستطيع ان تتصور رحلة الفلاح الذى يمارس سلسلة من العمليات تنتهى بالحصـــول على كمية من القمح ، وابتداء من الحلة التى ترتديها تستطيع ان تتصور رحــــلات العديد من الافراد والمجموعات التى قامت بتحويل الصوف الى خيوط ، بصبــــغ الخيوط ، بتحويلها الى نسيج ، بتجهيز هذا النسيج ، ثم بتحويله أخيرا الى حلة ، كل هذه رحلات يومية ، ولكنها تثمر ما تقوم انت باستعماله فى رحلتك اليومية .
هذه الرحلات انما تمثل نشاطات يقوم بها افراد المجتمع لانتاج ما هو لازم لمعيشتهم وهى تكون فى مجموعها النشاط الاقتصادى ، وهو نشاط كما نرى محوره الانتاج وتوزيع

الناتج ، ليس بالنسبة له فقط وانما بالنسبة للمجتمع ، لا في داخله فحسب وانما كذلك في علاقاته بالمجتمعات الاخرى المكونة لاجزاء المجتمع العالمى .

هذا النشاط الاقتصادي هو جزء من واقع المجتمع ، جزء من حياته مرتبط تمام الارتباط بالاجزاء الأخرى ، فالفلاح المنتج للقمح (ممارسا بذلك نشاطا اقتصاديا) هو نفس الفرد الذى يمارس نشاطا اجتماعيا فى داخل أسرته أو فى علاقته بالاسر الأخرى ، هو نفس الفرد الذى يمارس نشاطا سياسيا فى حالة انتمائه الى حزب سياسى ، هو نفس الفرد الذى يمارس نشاطا فنيا (ان كان يستطيع ان يعزف الناى مثلا على شاطئ الترعة وهو عائد فى العشية) . فالفرد ذاته ، وانما فى انتمائه الى فئة أو طبقة اجتماعية، هو الذى يمارس ، جماعيا مختلف أوجه النشاط الاجتماعى .

هذا النشاط الاقتصادي حاول الانسان ان يكتشف اسراره، أن يعرفه، أن يكون أفكارا خاصة به ، بطبيعته ، بالكيفية التى يسير بها ، بقوانينه، وباستمراره من فترة لأخرى . وهو فى محاولته كشف أسرار النشاط الاقتصادي انما يبذل جهدا آخر يتمثل فى نشاط فكرى ، نشاط يبذله اتباعا لسبل معينة ، توصله الى هدفه، الى الأفكار الاقتصادية ، الى النظريات الاقتصادية . هذه النظريات اذا توافرت فيها شروط معينة تكون علمية وتمثل جزءا من العلم، علم الاقتصاد السياسى ، محل اهتمامنا .

ومن الطبيعى أن نبدأ دراستنا للاقتصاد السياسى بجزء أول يهدف الى تقديم الاقتصاد السياسى كعلم اجتماعى . ويكون هذا التقديم بتعريفه وبالتعرف على علاقته بالعلوم الاجتماعية الاخرى . ولا يكتمل تقديم علم الاقتصاد السياسى الا بالتعرف عليه فى تكونه التاريخى . فقد تكون هذا العلم بفضل جهود أعداد كبيرة من المفكرين فى مجتمعات مختلفة فى أزمنة مختلفة . ومن دراستنا لتاريخ العلم سنرى أنه لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل

المجتمعات ولكل الأزمنه ، وذلك لاختلاف الشكل الاجتماعي وقوى الانتاج المستخدمة في النشاط الاقتصادي من مجتمع لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى ، أي لاختلاف ما يسمى بطرق (أو اساليب) انتاج المنتجات وتوزيعها بين أفراد المجتمع من تكوين اجتماعي لآخر ومن مرحلة تاريخية لأخرى في تاريخ المجتمع الواحد .

ولكي يكتمل تقديم الاقتصاد السياسي اذن كعلم اجتماعي سنقدم :

- في باب أول ، الاقتصاد السياسي كعلم بالحالة التي يوجد عليها في يومنا هذا .
- وفي باب ثان ، تاريخ علم الاقتصاد السياسي ، أي تاريخ عملية تكوين وتطور المعرفة محل دراسة . اذ لكي ينضبط فهمنا لحاضر هذه المعرفة يتعين أن يمتد اهتمامنا ليغطي نشأتها وتطورها في الماضي .
- وفي باب ثالث ، علم الاقتصاد السياسي كعلم طرق الانتاج ، أي علم الأشكال الاجتماعية التاريخية للانتاج والتوزيع .

وقبل أن نتعرض لهذه الأبواب تباعا من المفيد ان نبدي ملاحظة تتعلق بتوجيهات تخص الطريقة التي يمكن اتباعها في دراسة الاقتصاد السياسي . هذه الطريقة تفرضها طبيعة العلم الذي نقوم بدراسته . فهو شأنه في ذلك شأن كل العلوم ، علم تراكمي بمعنى انه يبنى نفسه على اساس من نفسه : فالأفكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة أولى تمثل اساس الأفكار التي تتبلور وتتحدد في مرحلة ثانية ، وعلى أساس هذه الأخيرة نبني نظريات أخرى ، وهكذا . ازاء ذلك لا يكون أمامنا من سبيل الا استيعاب الموضوعات المختلفة موضوعا بعد موضوع دون تخطي أي من النقاط التي نتعرض لها . اذ لا ينجم عن هذا التخطي الا الصعوبات ، نصادفها عندما نحاول في مرحلة تالية دراسة موضوع يرتكز على الموضوع الذي تخطيناه . يتعين اذن أن نستوعب كل فكرة نتعرض لها .

ولكي يمكن أن نستوعب لابد ان نحاول دائما فهم كل فكرة لا ان نحفظها عن ظهر قلب . اذ فيما عدا ما يخص المصطلحات الفنية يمثل الحفظ عن ظهر قلب أقصر

سبيل الى التهلكة في دراسة علم كعلم الاقتصاد السياسي. ولفهم الأفكار لابد من دراستها نقطة بنقطة. فقراءة كتاب في الاقتصاد السياسي كما نقرأ قصة بوليسية لابد وأن تؤدي بنا الى لا شيء.

والدراسة لا تعني دراسة ما يرد بهذا الكتاب أو بغيره ، فحسب ، بل لابد من القراءة والاطلاع والقيام ببعض عمل البحث . وهنا يلزم لمن يريد أن تكون معرفته الاقتصادية معقولة ألا يقتصر على المراجع العربية ، وانما عليه أن يرجع الى المراجع الاجنبية ، لتسهيل ذلك حرصنا على ان نعطي للمصطلحات الاقتصادية مقابلها باللغتين الانجليزية والفرنسية وان نلحق بالكتاب قائمة بالمراجع مقسمة حسب أجزائه .

على أن هدف الدراسة يتعين ألا يقتصر على مجرد الاستيعاب البسيط بل يجب أن يتعداه الى الاستيعاب الناقد . الناقد للمنهج وللأفكار . وللتوصل الى هذا الاستيعاب الناقد لابد أن يكون لنا منهج ناقد يدفع بروحنا الى أن تكون دائما نافدة ويحمينا من وثنية الفكر أيا كان مصدره .

في دراستنا هذه نستخدم في التحليل الاقتصادي بعض الأدوات الفكرية التي تبلورت في مجال فروع أخرى للمعرفة . اذ نستخدم أدوات رياضية واحصائية كما نستخدم أفكارا ديموجرافية (خاصة بالسكان) . وبخصوص الأدوات الرياضية نسارع بالقول بأن دراسة الاقتصاد السياسي لا تستلزم ممن يقوم بها أن يكون متخصصا في الرياضيات ، فأكثر فروع المعرفة الاقتصادية استخداما للأدوات الرياضية لا يتطلب معرفة رياضية تزيد على تلك التي يتحصل عليها من يتم دراسته الثانوية ، ويكفي لفهم الأفكار الواردة في دراستنا هذه أن تكون لدينا معرفة بعدد من الأدوات الرياضية : فكرة الدالة والعلاقات الدالية ، والمعادلات الآنية والتعبير البياني عنها ، المماس والمشتقة والتعبير البياني عنها ، المصفوفات . كما يلزم أن نكون على دراية

باللغة الاحصائية العادية . وكلها أدوات يمكن للقارىء أن يسلح نفسه بهـــا بجهده الفردى دون عناء كبير .

محمد نويدار

الباب الأول

الاقتصاد السياسي كعلم

يتحدد كل علم بموضوعه (١) ومنهجه (٢) في تفاعلهما العضوي ، وتحديـــد معالم هذا المنهج وذلك الموضوع انما يتحقق تاريخيا من خلال عملية ذات بعد زمني يتكون في أثنائها العلم كمجموعة من النظريات : فيتبلور موضوعه وترسم مناهجه ويأخذ محتواه (أي الافكار المستخلصة) شكل الصياغة العملية .

والاقتصاد السياسي ، محل اهتمامنا ، لا يمثل استثناءا على ذلك . فهو فـــي حالته الراهنة ، أي في وقت دراستنا هذه ، علم من العلوم الاجتماعية . وحالتـــه الراهنة هذه تمثل نتيجة عملية تاريخية تكون في خلالها موضوع ومنهج العلـــم ومجموعة الأفكار ، أي النظريات ، المكونة له .

ويوجد الأصل اللغوي لاصطلاح " الاقتصاد السياسي Political Economy économie politique في الكلمات الاغريقية "Oikos", politikos "nomos" التي تعني على التوالي " منزل " ، " اجتماعي " و " قانون " .

ولم يدخل مكونا هذا الاصطلاح ، أي كلمتي " اقتصاد " و " سياسي " ، فـــي الاستعمال دفعة واحدة . فاصطلاح الاقتصاد يأتينا من ارسطو طاليس ، الذي قصـــد باستعماله " علم قوانين الاقتصاد المنزلي " أو " قوانين الذمة المالية المنزليـــة " اي العلم الذي ينشغل بالشئون المالية للمنزل ، ولم يستعمل اصطلاح " الاقتصـــاد السياسي " الا في بداية القرن السابع عشر ، وهو ما تحقق في فرنسا على يد انطـــون دي مونكريتان الذي نشر في عام ١٦١٥ كتابا بعنوان " مطول في الاقتصـــاد

---

(١) Object , Objet .

(٢) Method . Méthode .

السياسي " قاصدا بصفة " السياسي " أن الأمر يتعلق " بقوانين اقتصاد الدولة"[١] ، أي المجتمع بأكمله ، وليس العائلة وحدها [٢].

وتبع ذلك انتشار استعمال الاصطلاح " الاقتصاد السياسي " للتعبير عن فرع المعرفة النظرية لم يكف منذ ذلك الوقت عن التطور . هذا الفرع هو الذي يسمونه حاليا في العالم الأنجلوسكسوني " الاقتصاد"[٣] Economics .

---

(١) والواقع ان ذلك يمثل الفضل الوحيد لانطوان دي مونكريتيان Antoyne de Montchrétien (اقتصادي فرنسي ، ١٥٧٥ - ١٦٢١) . اما عن كتابه فـان شومبيتر يصفه بأنه " حقير الشأن .. وفاقد لكل اصالة " ص ١٦٨ من كتابه : History of Economic Analysis .

(٢) اما في انجلترا فقد بدأ استخدام اصطلاح " الاقتصاد السياسي " تحت التأثير الفرنسي . فقد استعمل W.Petty (١٦٢٣ - ١٦٨٧) هذا الاصطلاح وان لم يكن قد عنون به ايا من كتبه في معرض الكلام عن مصدر القيمة يقول . بتي أن " هذا لا ينتهي بي الى النظر في أهم مسألتين في الاقتصاد السياسي ، أي مسألة اقامة معادلة او مساواة بين الأرض والعمل " . انظر ذلك في كتابه " Political Anatomy of Irland ص ٢٠٤ . وكان جيمس ستيوارت James Stewart أول من استخدم الاصطلاح في انجلترا في عنونة كتابه الذي ظهر في عام ١٧٦٧ بعنوان " بحث في مبادىء الاقتصاد السياسي " . انظر شومبيتر ، المرجع السابق الاشارة اليه . ص ١٧٦ . واستعمل كارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) نفس الاصطلاح في كتاباته ، ويستعمله الاقتصاديون الماركسيون الى الآن . انظر على سبيل المثال : M,Dobb , Political Economy and Capitalism , Routledge and K . Paul , London, 1940.

(٣) منذ ان عنون ألفريد مرشال Alfred Marshall (وهو اقتصادي اكاديمي انجليزي ، ١٨٤٣ - ١٩٢٤) كتابا اصدره في ١٨٩٠ بمبادىء الاقتصاد Principles of Economics ، بدا اصطلاح " الاقتصاد" Economics ينتشر في البلدان الانجلوسكسونية ليحل محل اصطلاح الاقتصاد السياسي الذي ظل يستعمل حتى وليليام استانلي جيفونس W.S. Jevons (اقتصادي انجليزي ، ١٨٣٥ - ١٨٨٢) الذي عنون كتابه الذي نشر في ١٨٧١ بنظرية الاقتصاد السياسي The Theory of Political Economy انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٢١ - ٢٢ ، وكذلك أوسكار لانج الاقتصاد ==

هذا فيما يتعلق بالأصل اللغوى لاصطلاح " الاقتصاد السياسى " فماذا عن تعريف الاقتصاد السياسى من الناحية الابستمولوجية ؟ من وجهة النظر هذه يمكن من تعريف الاقتصاد السياسى بأنه علم القوانين التى تحكم العلاقات الاقتصادية أو

** ص ١٥ ، ١٦ .

الآن وبعد ما يزيد على نصف قرن بدأ هذا الاصطلاح L'Economique فى الانتشار فى فرنسا .

ويرى روبرتسون D.H.Robertson (وهو اقتصادى اكاديمى انجليزى معاصر) ان الاصطلاح الجديد Ecomomics يأتينا بشيئين جديدين :

- ان النهاية ics تشير الى ان دراستنا تأمل فى أن تكون علما مثل الطبيعة Physics والديناميكا .... الخ .

- أن عدم استعمال صفة " السياسى Political " توضح لنا أننا نهتم بالنهاية بالفرد وليس بالدولة . انظر ص ١٦ من الجزء الأول من " محاضرات فى المبادىء الاقتصادية Lectures on Economic Principles ويرى أن موضوع علم الاقتصاد السياسى يتعلق بكل نشاط اقتصادى للمجتمع ، سواء أكان نشاطا فرديا أم عاما .

والواقع ان أى فرع من فروع المعرفة يكتسب الصفة العلمية لا بما نريده له ولا بما يوضع فى نهاية الاصطلاح المعبر عنه ، وانما هو يكتسب هذه الصفة بعلمية المنهج الذى يستخدم فى استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر محل الاهتمام .

(٤) يرجع ادخال اصطلاح الابستمولوجيا Epistemology,Epistemologie الى الفيلسوف الاسكتلندى J.F. Ferrier فى كتابه Institutes Metaphysies (١٨٥٤)، حيث قسم الفلسفة الى :

- الاونتولوجى Ontology (أو الفلسفة الاولى عند ارسطوطاليس) قاصدا بها فلسفة الوجود بصفة عامة (يرجع استخدام اصطلاح Ontology الى الفيلسوف الالمانى Rudolf Goclenius ، ١٦١٣).

- والابستمولوجيا ، أو نظرية المعرفة ، الخاصة بقدرة الانسان على معرفة الواقع وبمصادر ومناهج وأشكال هذه المعرفة . فى هذا التقسيم تتمثل نقطة البدء لنظرية المعرفة (الابستمولوجيا) فى الموقف الذى يتخذه الباحث من القضية الأساسية فى الفلسفة ، أى قضية العلاقة بين الوعى والوجود ، بين الفكر والمادة، أولا فيما يتعلق بأولوية أحدهما على الآخر ، وثانيا بالنسبة =

العلاقات الاجتماعية التي تنشأ بين افراد المجتمع بوساطة الأشياء المادية والخدمات وهي العلاقات التي تتعلق بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات التي تشبع حاجات الانسان في المجتمع ، أي اللازمة لمعيشة افرادالمجتمع ، معيشتهم الماديـــــة

== لكيفية ربط معرفة الكون بالكون نفسه .

يتضح من هذا التقسيم ان اصطلاح الابستمولوجيا يرادف اصطلاح " نظريـــة المعرفة" ، وهو ما ظل سائدا في الفكر الانجليزي .

أما في الفكر الفرنسي ، حيث لم يستخدم الاصطلاح الا في مرحلة لاحقـــــة، فالاتجاه السائد هو نحو التمييز بين اصطلاح (الابستمولوجيا) الذي يقصد بـــه اعطاء " فلسفة العلوم" معنى اكثر انضباطا ، وبين " نظرية المعرفـــــــة " فلفلسفة العلوم موضوع اساسي : متى تصبح المعـــرفة والنظرية علما ؟ أي البحث في شروط نشأة العلوم وتطورها والابستمولوجيا يعبر بها عن فلسفـــة العلوم هذه وانما بمعنى اكثر انضباطا ، فلا يقصد بها الدراسة القاصرة علـــى المناهج العلمية ، ولا تلك التي لا تعدو الدراسة التركيبية للقوانين العلمية وانما الدراسة الناقدة لمبادىء وافتراضات ونتائج العلم المختلفة ، دراســــة تهدف الى تحديد أصلها المنطقي وقيمتها واهميتها الموضوعية(عليه يكون موضوع الابستمولوجيا هو المعرفةالنظرية المكونة لمختلف العلوم بمختلف موضوعاتها) .

اما نظرية المعرفة فهي دراسة للعلاقة بين من يستخلص المعرفـــة The Subject ; le sujet وموضوع المعرفة The Object ; lóbject : العلاقة بينهما في عملية استخلاص المعرفة مما يمكننـا من التعرف على طبيعة المعرفة الانسانية ، على ميكانزم استخلاصها ، وعلــى أهميتها وحدودها . على هذا النحو يتم التمييز بين الابستمولوجيا ونظريـــة المعرفة وتمثل الاولى بالنسبة للثنائية المقدمة والمساعد الذي لا غنى عنهما حيث أنها تدرس المعـــرفة دراسة تفصيلية وبعد ان يتم استخلاصهـــــــا a Posteriori انظر في ذلك :

- A.Lalande ,Vocabulaire technique et critique de la philosophie,P,U.F.1962 p. 2930 294.
- G.Bachelard , La formation de l'esprit scientifique Librairie Philosophique J.Vrin,Paris,1967 .

=

والثقافية (٥) .

لكي يكتمل تعريفنا هذا ، ومن ثم يصبح أكثر وضوحا ، يتعين علينا :

اولا - ان نحدد موضوع الاقتصاد السياسي ، أي مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تمثل المعرفة المتعلقة بها موضوع البحث الاقتصادي .

- ان نبرز ثانيا المناهج المستخدمة في اكتساب المعرفة، أي الطرق المحددة التي تتبع بانتظام للوصول الى اهداف البحث الاقتصادي (٦).

== - P. Bourdieu et autres , le Métier de Sociologue . livre,1 Mouton & Bordas ,Paris,1969,P,25-31.
M,Rosenthal & P.Yudin(eds),a. ictionary of Philosophy, progress publishers. Moscow,1967,p, 144.

(٥) يعرف الفريد مارشال الاقتصاد بأنه" دراسة للبشرية في شئون حياتها العادية" فهو "يفحص ذلك الجزء من النشاط الفردي والاجتماعي الذي يكرس لتحقيق واستخدام الشروط المادية للرفاهة" ص١ من كتابه "مبادئ الاقتصاد" ، ولا يجد روبرتسون هذا التعريف منضبطا وان كان يلقي الضوء على اننا نهتم بالانسان ونهتم به فيما يتعلق بالبعض فقط من العديد من المشكلات التي يواجهها . انظر مرجعه السابق الاشارة اليه ص١٧ .

أما وفقا لتعريف : L.Robbins, An Eassay on the Nature & Significance of Economics Science P , 15 .

فالاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الانساني كعلاقة بين الاهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة " . وهذا التعريف يتصور الاقتصاد السياسي كعلم يهتم بالعلاقات بين الانسان والاشياء وليس بالعلاقات الاجتماعية " ، انظر :

P. Sweezy , The Theory of Capitalist Development . P.3

(٦) الفصل بين الموضوع والمنهج لا يبرره الا عدم امكانية تقديم الاثنين معا وفي نفس الوقت . فالواقع انهما لا ينفصلان ، كما سنرى بعد دراسة كل منهما .

- وأن نبين ثالثا علاقة الاقتصاد السياسي بغيره من العلوم الاجتماعية .

تعريفنا للاقتصاد السياسي لا يكتمل اذن ، ولا ينضبط الا اذا عالجنا هـــــذه الموضوعات الثلاث . وهو ما سنقوم به في الفصول الثلاثة المكونة لهـــــذا الباب .

الفصل الأول

موضوع الاقتصاد السياســــى

موضوع الاقتصاد السياسى هو المعرفةالمتعلقة بمجموع الظواهر المكونـــة للنشاط الاقتصادى للانسان فى المجتمع ، أى النشاط الخاص بانتاج وتوزيـــــع المنتجات والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع . هذا النشاط يتبدى فى شكـــل علاقة مزدوجة : علاقة بين الانسان والطبيعة وعلاقة بين الانسان والانسان . لنـــرى هذه العلاقة المزدوجة بشيء من التفصيل .

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والطبيعة :

من أميز مايفرق الانسان عن غيره من الكائنات أنه كائن يجد نفسه فى موقـــف مواجهة للطبيعة . فالكائنات الأخرى تمثل جزءا من الطبيعة مستكينة لها تعيـــش على ما تعطيه وتنقرض ان لم تعطها واذا ماشلت فى أن تكيف نفسها وفقا للظـروف الطبيعية فى تغيرها المستمر . اما الانسان فكائن مضاد للطبيعة [1] لا يستكين لها ولا يعتمد عليها بلا تفاعل من جانبه .

والانسان ككائن مضاد للطبيعة له حاجات [2] لا يمكن اشباعها من ذاتـــه ، وانما لكى يتم ذلك يتعين عليه أن يتوجه الى الطبيعة . للانسان حاجات تدفعه الـــى الحركة فى عالمه الخارجى لاشباعها . فهى حاجات موجهة تمثل فى الانسان أصـــل كل حركة أو دنياميزم .

---

(١) Opposed to Nature: opposé à la Nature .

(٢) Wants, besoins الحاجةاقتصاديا هو شعور بحرمان ووعى بوسيلة القضاء عليه وسعى لتحقيق هذه الوسيلة .

لاشباع هذه الحاجات يضطر الانسان الى بذل جهده ، قواه ، في سبيل الحصول من الطبيعة ، بحالتها الطبيعية أو بعد تحويلها ، على ما يشبع حاجاته ، ما يحفظ وجوده . فدوره في مواجهة الطبيعة ليس سلبيا ان هي أعطته عاش وان بخلت عليه مات ، بل هو يبذل جهدا مستمرا يقصد منه السيطرة على قوى الطبيعة وجعلها اكثر ملاءمة لحياته [٣].

المجهود الذي يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الاخرى في أنه مجهود واع . أي عمل . فالانسان كائن مفكر . فهو يعي تضاده مع الطبيعة ، تضاد يتبلور عند العمل . اذ هو لا يأخذها كما هي وانما يعمل عليها ليجعل منها المشبع لحاجاته . وهو واع عندما يقوم ببذل جهده ، بعمله ، اذ هو يتصور مقدما النتيجة التي سيوصله اليها جهده والكيفية التي يبذل بها هذا الجهد . فهو يدرك مقدما غايته من بذل الجهد ، ويتبع لتحقيق هذه الغاية الوسيلة المناسبة . فالعنكبوت مثلا ينسج نسيجا قد يعجز أمهر نساج عن أن يقوم بمثله . وانما الفرق بين مجهود العنكبوت ومجهود النساج يتمثل في أن الأول يبذل جهده على نحو غريزي دون وعي ، أي دون أي تصور مقدم لما هو مقدم عليه . أما النساج فيتصور مقدما النتيجة التي يراد الوصول اليها : عدد معين من أمتار نسيج معين، له متانة معينة ولون معين ، الى آخر ما يحدد مواصفاته . ثم هو بعد ذلك يتبع الوسيلة المناسبة لتحقيق هذه النتيجة . يبذل جهده في ظل شروط معينة من الانتاج استخداما لفن انتاجي معين (عن طريق استخدام النول اليدوي أو النول الآلي مثلا) . كذلك الشخص المقدم على بناء منزل له ، فهو يتصور مقدما الكيفية التي سيكون عليها المنزل :كيفية تقسيم المساحة الى غرف ، عدد الغرف ، مساحة

---

(١) هذا القول يستبعد الحاجات التي تمدنا الطبيعة مباشرة بوسائل اشباعها دون أن يستلزم الامر بذل جهد انساني ، كالهواء اللازم للتنفس مثلا، وسائل اشباع هذه الحاجات لا يهتم بها الاقتصاد السياسي اذ هي ليست موضوعا لجهد انساني .

كل غرفة ، الكيفية التي تتوفر بها الاضاءة والتهوية لكل غرفة ، كيفية اتصال الغرف بعضها ببعض ، عدد طبقات المنزل ، الى غير ذلك. هذا التصور المقدم لنتيجة نشاط البناء الذي سيقوم به قد يسجل على ورق في صورة رسم للمنزل المراد بناؤه . فاذا ما تحدد الهدف بحث الانسان عن الوسيلة او مجموعة الوسائل اللازم اتباعها لبناء المنزل (٤) .

فالانسان اذن لاشباع حاجاته الموجهة ـ للابقاء على كيانه ووجوده ، في تطورهما ـ مضطر الى أن يقوم بعمل ، موضوعه الطبيعة ـ بمختلف صورها ـ ليستخلص منها ما يشبع هذه الحاجات . أي ينتج المواد اللازمة لبقائه . وهو على هذا النحو يتميز عن الكائنات الاخرى بأنه الكائن الوحيد الذي يقوم بانتاج ما هو لازم لاشباع حاجاته . وهو لا يقوم بذلك مرة واحدة أو مرات تعد وانما بصفة مستمرة متكررة ، فالأمر يتعلق اذا بعملية انتاج مستمرة عبر الزمن (٥).

عندما لا تكفي أعضاؤه وقواه الأولية لاشباع حاجاته المتطورة يستخدم الانسان ما يعتبر امتدادا لأعضائه (٦) ، يقوم باستخدام بعض الأشياء من الطبيعة ـ أولا كما هي وبعد تحويلها في مرحلة تالية ـ كامتداد وتمكين لقواه وأطرافه الاصلية . كما اذا استخدم الانسان عصا كامتداد لذراعه ليتمكن من اقتطاف بعض ثمار الاشجار اللازمة لاشباع حاجته الى الطعام . وفي مرحلة ثانية يتوصل الانسان

---

(٤) هذه الخصيصة التي يتميز بها عمل الانسان كمجهود واع يتعين أن نستبقيها في ذاكرتنا اذ ستمثل نقطة البدء في تحديد مفهوم التخطيط على اساس أن الخطة هي عبارة عن تحديد هدف يراد تحقيقه في فترة معينة مستقبلة ثم تحديد الوسيلة او مجموعة الوسائل المحققة لهذا الهدف . في هذا المعنى يقول ارسطوطاليس ان " الانسان حيوان مخطط" :

Man is a planning animal .

(٥) Production process , processus de production .

(٦) Implements .

الى انتاج اشياء تمكنه من انتاج ما يعد امتداد لقواه وأعضائه ، أي أدوات (٧) كقيامـــه بانتاج اداة حادة يستخدمها في قطع بعض فروع الشجر لتهذيبها واستخدامها كامتداد لذراعه للحصول على ثمار الاشجار ، تلك هي ادوات العمل (التي تزداد تنوعـــا وتعقدا مع تعدد وتطور النشاط الانتاجي للانسان)ينتجها الانسان من الطبيعة لتكمل وتزيد من قواه ، فكأنه جعل من الطبيعة بعض قواه ، عن طريق استخدامه لهـــذه الادوات يزيد عمله اتقانا وتزيد سيطرته على قوى الطبيعة ، وهو ما يتحقق كذلـــك بزيادة معرفته لأسرار هذه القوى ،

فجوهر عملية الانتاج اذن هو علاقة بين الانسان والطبيعة ، عمل الانســـان لتحويل قوى الطبيعة الى ما يمكنه من اشباع حاجاته ، يتم ذلك باستخدام الانسان - في اثناء بذله لمجهوده - لأدوات عمل من صنعه في سبيل تحويل الاشياء ، موضـــوع العمل الى منتجات صالحة لاشباع حاجاته ، هذه العملية هي عملية تفاعل نشـــط ذو تأثير متبادل بين الانسان والطبيعة ، عن طريق عمله يحول الانسان قوى الطبيعـــة، يخضعها لسيطرته فيجعلها أقل بدائية (طبيعية) وأكثر انسانية ، في نفس الوقت هو يخلق منها أدوات لانتاجه ، ادوات لعمله ، عن طريقها يزيد اتقان عملـــه ، اتقان مجهودة الواعي ، فكأنه خلق بذلك من الطبيعة شيئا منه هو ، فتحويـــــل الطبيعة تحويل لنفسه ، لامكانياته ، وتوسيع لآفاقه في توسيعه لهذه الآفــــاق يصطدم بقوى طبيعية جديدة يعمل دائما لاخضاعها لتمكنه من اشباع حاجاته التـــي تصبح بدورها متطورة ومتغيرة ، وهكذا فالعلاقة بين الانسان والطبيعة مثيـــرة للتغير والحركة ،

عملية الانتاج كعلاقة بين الانسان والانسان

غير ان الانسان لا يقوم بصراعه هذا مع الطبيعة ، لا يعيش هذا التفاعــــل

---

(٧) Tooks : a tool is an implement for making implements .

ومن هنا جاء تعريف بعض المفكرين للانسان كحيوان يصنع الادوات :
man is a tool-making animal وهو التعريف الذي اعطاه F.Franklin المفكر الامريكي ، ١٧٠٦ - ١٧٩٠ ،

المتبادل ، وحده ، بل في جماعة ، في مجتمع ، فالانسان حيوان اجتماعي [٨] . فهو لا يستطيع في الواقع ان يحفظ وجوده الا من خلال عمل الآخرين ، فأفراد المجتمع يكمل أحدهم الآخر . ومن ثم نجد أن عملية الانتاج هي بطبيعتها عملية اجتماعية عملية العمل الاجتماعي في محاولته المستمرة للحصول من الطبيعة على المواد اللازمة لاشباع حاجات الجماعة وأفرادها . عمل افراد الجماعة كل من الآخر يمثل التعاون بينهم ، وعمل كل منهم للآخر يتم في صورة تقسيم العمل [٩] الذي بفضله يتخصص الافراد في انواع معينة من العمل .

فيما عدا التقسيم البدائي للعمل بين الجنسين (عمل المرأة في مكان الاقامة وعمل الرجل في النشاطات التي تستلزم البعد عن هذا المكان) والذي يمكن التعرف عليه في كل مراحل التطور الاقتصادي للبشرية ، تقسيم العمل رهين بتحقيق مستوى معين من تطور القوى الانتاجية (بما يتبع ذلك من معرفة فنية) ، أي مستوى معين من انتاجية العمل يمكنه من خلق فائض في المواد الاستهلاكية يسمح لبعض أفراد الجماعة بالتخصص في القيام ببعض النشاطات الاقتصادية كل الوقت وعلى سبيل الاستقلال [١٠] .

---

(٨) Man is a Social animal ; l´homme est un animal social.

(٩) Division of Labour ; division de travail .

(١٠) في جماعة تعيش على جمع الثمار مثلا يكرس كل وقت اعضاء الجماعة لضمان الحصول على ما هو لازم لابقائهم على قيد الحياة . وقد لا تنجح الجماعة حتى بعملها كل الوقت في ضمان ذلك . في هذه الحالة لا يكون في وسع من يتمتع بموهبة خاصة في انتاج ناتج معين (وليكن أداة صيد مثلا) ان يخصص وقتا لتنمية هذه الموهبة ، اذ كل وقته لازم للحصول على وسائل المعيشة لمولبقية افراد الجماعة . أما اذا استطاعت الجماعة ، بفضل اكتشاف النشاط الزراعي مثلا ، أن تنتج في خلال ستة شهور كمية من المواد تكفي لاستهلاكها طوال سنة كاملة استطاع من يتمتع من افرادها بموهبة خاصة (في انتاج أداة زراعية مثلا) ان ينمي هذه الموهبة خلال الستة شهور التي لا يباشر فيها افراد الجماعة نشاطهم الزراعي ===

يترتب على قيام عملية الانتاج على التعاون بين افراد الجماعة وعلى تقسيم العمل بينهم ، أن عمل كل فرد ليس الاجزءا من العمل المشترك لكل افراد الجماعة فهو جزء من العمل الاجتماعى . ومع اضطراد نمو اقتصاد الجماعة الذى يصاحب الاتساع المستمر فى حجم الجماعة (العائلة ، القبيلة ، الامة .....الخ) وتعقيد تركيب هذا الاقتصاد تزيد درجة تقسيم العمل بين افراد الجماعة مع مايتبعه ذلك من

== فى حالة هذه الجماعة الاخيرة نستطيع ان نتصور ان يتخصص عدد من افراد الجماعة فى العمل الزراعى طوال السنة (اذا ما سمحت الظروف المناخية بذلك بطبيعة الحال) منتجين بذلك مواد استهلاكية لكل افراد الجماعة ، الامر الذى يعطى العدد الاخر من افرادها فرصة التخصص فى انتاج الادوات الزراعية كل وقتهم . هنا يقال انمستوى انتاجة العمل الزراعى يسمح بتحقيق فائض من المواد الغذائية يمثل وجوده الشرط اللازم للتقسيم الاجتماعى للعمل .

وقد تعددت مظاهر تقسيم العمل مع تطور النشاط الاقتصادى للانسان ، فيمكن تمييز :

- تقسيم العمل بين الجنسين .
- تقسيم العمل بين عمل يدوى وعمل ذهنى .
- تقسيم العمل وفقا لطبيعة النشاط الاقتصادى بين عملزراعى وعمل صناعى وعمل فى الخدمات .
- تقسيم العمل فى داخل الوحدة الانتاجية ، وعلى الاخص ابتداء من المشروع الرأسمالى .
- التقسيم الدولى للعمل الذى يتمثل فى تخصص بين المجتمعات - كاعضاء للمجتمع العالمى - فى بعض انواع النشاط الاقتصادى . نمط تقسيم العمل الدولى - شأنه شأن اى ظاهرة اجتماعية - لا يمكن ان يكون ثابتا لا يتغير ، اذ لابد ان يتغير مع تطور الاقتصاديات المكونة للاقتصاد العالمى . هذه المظاهر المختلفة لتقسيم العمل تتاح لنا فرصة التعرف عليها من قرب كلما تقدمنا فى الدراسات الاقتصادية ، انظر فى هذه المظاهر :

M.Weber.The Theory of Social and Economic Organisation, Translated by A.M.Henderson & T.Parsons.TheFree Press Glencoe ,Illinois , 1947,p.218 ff.

تتجسد في علاقات الاعتماد المتبادل بين الاجزاء المختلفة للعمل الاجتماعي الممثلة لمختلف النشاطات الاقتصادية .

على هذا النحو يتبين أن الانتاج لا يتمثل فقط في العلاقة بين الانسان والطبيعة وانما هو في ذات الوقت علاقة بين الانسان والانسان . الامر هنا يتعلق بمجموعة العلاقات بين افراد المجتمع في صراعهم مع الطبيعة ، في العلاقات المتعددة التي تنشأ بينهم ممثلة العلاقات الاقتصادية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات . ومن ثم يمكن القول ان العملية الاقتصادية هي عملية انتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي (مجموع السلع والخدمات المنتجة) في دورانها حول العمل الاجتماعي، حول المجهود الواعي الذي تقوم به الجماعة بقصد ان تستخلص من الطبيعة المواد الصالحة لاشباع الحاجات مستعينة في ذلك بأدوات الانتاج وبخبرتها الفنية في تراكمها المستمر . الغاية النهائية في هذه العملية هو اشباع الحاجات عن طريق بذل المجهود الذي يتبلور في منتجات قابلة لاشباع تلك الحاجات .

واختصارا يمكن القول ان شروط عملية الانتاج ، أيا كان نوع المجتمع الذي تمارس فيه ، تتمثل في :

- القوة العاملة[11] أي مجموع الافراد الذين يسهمون في النشاط الاقتصادي مزودين بخبرة فنية مكتسبة من خلال التجربة الاجتماعية ، ومتوارثة عبر الاجيال .
- ادوات العمل[12] التي تزيد من القدرة المنتجة للقوة العاملة أي من انتاجية العمل (مثال ذلك الآلة التي يستخدمها العامل المنتج للمنسوجات).
- موضوع العمل [13]، أي المواد التي يجري تحويلها بواسطة العمل مستخدما

(١١) Labour force ; force de travail

(١٢) Instruments of labour , instruments de travail .

(١٣) Object of labour , objet de travail .

لأدوات العمل (مثال ذلك الخيوط والقوة المحركة المستخدمة في انتاج المنسوجات)

وتمثلهاتان الاخيرتان ، ادوات العمل والمواد موضوع العمل ، ما يسمى اصطلاحا بوسائل الانتاج (١٤) .

تلك هي شروط عملية الانتاج بصرف النظر عن الشكل الاجتماعي الذي تأخذه ، التي تهدف في نهاية الامر الى اشباع حاجات افراد المجتمع .

غير ان مزيد من التدقيق يبين لنا ان هدف النشاط الاقتصادي لم يكن في مختلف مراحل تطوره الاشباع المباشر لحاجات من يقومون بالانتاج .

من وجهة النظر هذه يمكن أن نميز نظريا بين نوعين من الانتاج يعرفهما تاريخ النشاط الاقتصادي للانسان . الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين (أو ما يسمى احيانا بالانتاج الطبيعي) (١٥) وانتاج المبادلة (١٦) اوالانتاج السلعي (١٧) .

---

(١٤) Means of production , moyens de production .

من هذا نرى ان المجتمع يستخدم في اثناء العملية الاقتصادية الموارد الموجودة تحت تصرفه : وذلك بقصد اشباع حاجات افراده . وقد جرت العادة بين الاقتصاديين على تقسيم هذه الموارد الى طوائف ثلاثة :

- الموارد البشرية human resources;ressources humaines , اى القوة العاملة بقدراتها الجثمانية والذهنية ، بمعرفتها وبتكوينها الفني هذه الموارد عادةتسمى بالعمل labour,travail ونحن لا نعتبر القوة العاملة من قبيل الموارد اذهي المحرك الرئيسي لكل العمليةالانتاجية
- هبات الطبيعة ، الارض ، المراعي الغابات ، البحار ، ما يحتضه باطن الارض الظروف المناخية ، التضاريس المواتية ، الى غير ذلك مما يسمى بالموارد الطبيعية ، أو بالطبيعة

Natural resources , ressources naturelles,Nature ,

(١٥) Subsistence production (natural)production:production de biens de subsistance(production naturelle) .

(١٦) Exchange production,production pour l´échange .

(١٧) Commodity production ;production marchande .

في مرحلة تاريخية (١٨) أولى كان الانتاج يتم بقصد الاشباع المباشر للحاجات الانسانية في داخل الوحدة الانتاجية : عائلة ، قبيلة ، أو حتى مجتمع أكبر (مثال ذلك الانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة فلاح لاشباع حاجاتها . في هذه المرحلة كان الانتاج والناتج (١٩) ـ العمل وناتج العمل ـ متلازمين في الواقع وفي ضمير ووعي المنتجين . كان المنتج يعيش على ناتج عمله ، يعيش على المنتجات . هنا تتحقق الوحدة الاقتصادية ، التي تبدأ انطلاقا بحاجات المنتجين ، بانتاج منتجات ووضعها تحت تصرف المنتجين أنفسهم لكي يتم استهلاكها أو استخدامها في عملية انتاج جديدة بواسطتهم .

في مرحلة تالية مرتبطة بوجود فائض اقتصادي (٢٠) أي بقدرة المنتجين على انتاج ما يزيد على ما هو لازم لاشباع حاجاتهم في ظل الظروف الفنية والاجتماعية للانتاج (ووجود هذا الفائض يتوقف على بلوغ مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، من انتاجية العمل) ظهر الانتاج بقصد المبادلة . ظهر اول ما ظهر عند وجود حرفيين يقومون ببعض الحرف الى جانب الانتاج الزراعي او يقومون بحرفهم كل الوقت (هذا مشروط بانتاج فائض زراعي يعيش عليه من يعملون في الحرف الصناعية . هنا بدأ

---

(١٨) الكلام عن مراحل تاريخية متعددة لا يعني امكان وضع حد فاصل بينها وانما يعني غلبة ظاهرة معينة او مجموعة معينة من الظواهر تعطي لمرحلة معينة خصائصها الجوهرية . وسيادة نوع معين من الانتاج في مرحلة تاريخية لا يعني غياب انواع الانتاج السابقة عليه عن تلك المرحلة . ففي ظل الانتاج الرأسمالي ـ وهو الشكل الاكثر عمومية لاقتصاد المبادلة ، كما سنرى فيما بعد ـ نجد وحدات انتاجية يتم فيها الانتاج بقصد الاشباع المباشر حتى في اكثر المجتمعات الرأسمالية تقدما من الناحية الاقتصادية . هذا القول يصدق على التكوينات الاجتماعية المختلفة . (انظر الباب الثالث من هذا الجزء الاول) .

(١٩) Product ; produit .

(٢٠) سنتناول فكرة الفائض الاقتصادي بدراسة نجعلها اكثر انضباطا فيما بعد .

... يعيش لا على ناتج عمله وانما على عمله الذي يكرسه لانتاج السلع (٢١) ، أي المنتجات الموجهة للمبادلة المباشرة (أي المقايضة) (٢٢) في مرحلة أولى ثم ... بواسطة النقود (٢٣) في مرحلة تالية ، عن طريق المبادلة يستطيع المنتج ... على السلع اللازمة لاستهلاكه ، فانتاج المبادلة يفترض اذن :

- أن هناك تقسيما اجتماعيا للعمل ،
- أن الانتاج يقوم به الافراد على وجه الاستقلال
- أن الانتاج بقصد المبادلة
- أن الناتج ، الذي يصبح سلعة ، يكون نافعا للآخرين ، اي يمثل قيمة استعمال اجتماعية (٢٤) .

---

(٢١) على هذا النحو يتضح الفرق بين الناتج والسلعة Commodity, marchandise
فالسلع هي دائما منتجات ولكنها منتجات انتجت للمبادلة اما المنتجات فليست سلعا دائما ، هذا ويراعى انه اذا كان المنتج يتخلى عن جزء من انتاجه عن غير طريق المبادلة (كما في حالة الفلاح الذي تلزمه علاقته الاقتصادية بأن يتخلى عن جزء من المنتجات عينا) فان الانتاج لا يعتبر انتاج مبادلة وانما هو انتاج لاشباع الحاجات اشباعا مباشرا .

(٢٢) Barter , troc .

(٢٣) Money , monnaie .

(٢٤) Use-Value ;Valeur d'usage هذا ويفرق في انتاج المبادلة بين انتاج المبادلة البسيط او الصغير Simple commodity production; petite production marchande وانتاج المبادلة الرأسمالي ، في الاول يقوم المنتج (الذي عادة ما يمثل وحدة انتاجية صغيرة تمتلك وسائل انتاج محدودة) ببيع السلع التي ينتجها في السوق ويستخدم الايراد المتحصل من بيعها لشراء سلع يقوم هو باستعمالها اما في اشباع حاجاته النهائية (في الاستهلاك) أو في الانتاج ، هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن سلعة في مقابل النقود ثم التخلي عن النقود في مقابل سلعة أخرى او ما يعبر عنه : سلعة - نقود - سلعة .
اما انتاج المبادلة الرأسمالي فيتم من خلال دورة رأس المال المنتج التي تنقسم الى مراحل ثلاث : في مرحلة اولى يقوم الرأسمالي باستخدام رأس المال النقدي في شراء القدرة على العمل ووسائل الانتاج ، في المرحلة الثانية ، مرحلة ===

أياً ماكان الامر فلعملية الانتاج ، سواء أكان الانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين اوكان انتاج مبادلة شروط تتمثل في القوة العاملة ذات التكوين الفني المعين وفي توفر وسائل الانتاج • هذه القوة العاملة تعمل في جو من المعرفة التكنولوجية يستلزم منها تأهيلا ومعرفة فنية تتفق ونوع ومستوى ادوات العمل التي تستخدمها ، وبصفة اعم نوع ومستوى وسائل الانتاج • هذه القوة العاملة التي تعمل في وسط تكنولوجي معين ووسائل الانتاج التي تستخدمها تمثل اصطلاحا ما يسمى **بقوى الانتاج** (٢٥) الموجودة في المجتمع ، وقد سبق ان رأينا أن عملية الانتاج تتمثل في الصراع الجماعي لافراد المجتمع ضد قوى الطبيعة ، فتنشأ بينهم **علاقات انتاج** او روابط ، **هي روابط اجتماعية** اذ تثور بين افراد المجتمع (أو فئاته او طبقاته) • وهي اقتصادية اذ تتم بوساطة الاشياء المادية والخدمات • وتتم في اثناء الانتاج بوساطة وسائل الانتاج • فهي الروابط التي تحدد موقف كل فرد (أو فئة او طبقة) في مواجهة الاخر ازاء وسائل الانتاج (ما اذا كان مسيطرا عليها بفضل الملكية او مبعدا عنها) • وهذه الروابط تتوافق هي الاخرى مع مستوى تطور قوى الانتاج الموجودة في المجتمع ، التي تكون معها شكلا اجتماعيا لعملية الانتاج (والتوزيع) بمميز مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع الانساني • بمعنى آخر يلتحم مستوى معين لتطور قوى الانتاج مع نمط معين لروابط الانتاج ليكونا شكلا اجتماعيا متميزا للانتاج يسود المجتمع خلال حقبة من حقبات التاريخ ، هذا الشكل المعين هو الذي يسمى بطريقة الانتاج او بأسلوب الانتاج •

== الانتاج، تستخدم هذه السلع المشتراه لانتاج السلعة التي يقوم الرأسمالي بانتاجها • وفي مرحلة ثالثة يسعى الى بيعها في السوق ليحصل على المقابل النقدي الذي يتضمن الربح• وعليه يكون رأس المال النقدي الذي يحصل عليه في المرحلة الثالثة اكبر من راس المال النقدي الذي تخلى عنه في المرحلة الاولى هنا تتمثل عملية المبادلة في التخلي عن النقود في مقابل سلع ، ثم التخلي عن السلع في مقابل النقود : نقود ـ سلعة ـ نقود (اكبر) •

(٢٥) Prlductive Forces; Forces Productives .

. . . الانتاج المختلفة ستكون محلاً لدراستنا التفصيلية في الباب الثالث من هذا . . . الاول . ولكن المهم الآن ان نعي ان العملية الاقتصادية (عملية الانتاج والتوزيع) لا تعرض بنفس الاسلوب في المراحل التاريخية المختلفة لتطور المجتمع الانساني بل هي تأخذ اشكالاً اجتماعية مختلفة . وعليه ينضبط تعريفنا للعملية الاقتصادية بالكلام عن الاشكال الاجتماعية المختلفة لهذه العملية . اشكال تتحدد بنوع اسلوب الانتاج السائد (من حيث نمط روابط الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج) كما تتحدد بنوع الانتاج من حيث ما اذا كان طبيعيا او انتاج مبادلة .

بتعريفنا للعملية الاقتصادية ، عملية النشاط الانتاجي والتوزيع في اشكالها الاجتماعية المختلفة يتحدد لنا موضوع علم الاقتصاد السياسي . هذا الموضوع هو الافكار المتعلقة بالقوانين الاجتماعية التي تحكم مجموع الظواهر التي يمكن ملاحظتها والتي تكون النشاط الاقتصادي في المجتمع ، وهو نشاط يأخذ شكل عملية ذات بعد زمني ومتكرر عبر الزمن : هذه هي القوانين الاقتصادية . اي العلاقات التي تتكرر باستمرار بين عناصر العملية الاقتصادية ، القوانين الاجتماعية الخاصة بانتاج المنتجات وبالكيفية التي تجد بها هذه المنتجات سبيلها الى ايدي الافراد الذين يستخدمونها لاشباع حاجاتهم . وهو ما يحدث بأشكال تختلف من مرحلة الى اخرى من مراحل تطور المجتمع الانساني .

على هذا النحو يتحقق لنا تحديد معالم موضوع الاقتصاد السياسي . ولكن تعريف الموضوع ، رغم ضرورته ، لا يكفي لتعريف العلم ، اذ يلزم علينا أن نحدد كذلك معالم منهجه في ارتباطه العضوي بهذا الموضوع ، اي الطرق المستخدمة في البحث عن المعرفة الاقتصادية .

الفصل الثاني

منهج الاقتصاد السياسي (١)

يراد بمنهج البحث ، في أي فرع من فروع المعرفة البشرية، الطريقة التي يتبعها العقل في دراسته لموضوع ما ، للتوصل الى قانون عام . أو هو فن ترتيب الأفكار ترتيبا دقيقا بحيث يؤدي الى كشف حقيقةمجهولة ، أو البرهنة على صحة حقيقةمعلومة . فالمنهج اذن هو مجموعة الخطوات التي يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة . نحن هنا بصدد تتابع في المراحل . أي سبيل يسلكهالعقل الى المعرفة . هذا السبيل الذهني لا يمثل مجرد خط سير ، اذ يصطحب خط السير هذا تنظيم فكرى Organsiation conceptuelle وعليه يتميز المنهج أساسا بطبيعة الافكار concepts التي تعرض . ومن هنا كان ارتباط المنهج بالموضوع ارتباطا عضويا ، اى تفاعله مع الموضوع ، الذي هو موضوع المعرفة ، أي مجموعة من الافكار Concepts (اذ رغم ان المعرفة العلمية تتعلق بالواقع - الطبيعي أو الاجتماعي - الا انها لا تبدأ الا من تصويرات ذهنية خاصة بهذا الواقع) .

وبصفة عامةلا تختلف الطرق المستخدمة في استخلاص المعرفة الاقتصادية عن طرق البحث العلمي ، وعليه نتعرف على طرق استخلاص المعرفة الاقتصادية هذه بالكلام عن الاقتصاد السياسي كعلم،اذ تحدثنا حتى الآن عن الاقتصاد السياسي كعلم القوانين التي تحكم العملية الاقتصادية . فهل هو حقيقة من قبيل العلم ؟

للاجابة عن هذا السؤال :

- سنبين أولا الشروط الواجب توافرها لامكانية الكلام عن علم ، وفي هذا المجال تتاح لنا فرصة التعرف على منهج البحث العلمي بصفة عامة .

The Method of political economy;La Méthode de l´économie (١) politique .

ثم نرى ، ثانيا ، ما اذا كانت هذه الشروط تتحقق بالنسبة للاقتصاد السياسي فاذا كان الجواب بالايجاب امكننا الاستمرار في طرح صفة العلم على الاقتصاد السياسي وهو ما لا نستطيع فعله ان كان الجواب بالسلب .

أ - ما هو العلم ؟

بالرجوع الى فلسفة العلم (١) واستخداما للاصطلاح بمعنى عام يقصد بالعلم مجموع المعرفة الانسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر ، والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية، وذلك استخداما لمنهج البحث العلمي ، وهي معرفة تقصد الى تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا (٢). اما اذا اخذنا احد فروع العلوم المختلفة فيقصد به " مجموع المعرفة المنظمة المتعلقة بطائفة من الظواهر " . ما الذي يمكن استخلاصه من هذه التعاريف

(١) انظر في الموضوع :

A.Danno & S.Morgenbesser (eds),A Philosophy of Science O Meridan Books . New York 1960 .

M.Cornforth , Theory of Knowledge , Lawrence and Wishart, London , 1956 .

Ph. Frank,Philosophy of Science,Prentice - Hall Inc.Englewood Cliffs . N.Y. 1962 .

L.Goldman , Sciences humaines et philosophie,P.U.F.,1952.

L.W.R.H.Hully, History and Philosphy of Science .Lancmans, London , 1965 ,

M.Rosenthal and P.Yudin (eds),A Dictionary of Philosophy . Progress Publishers , Moscow , 1967 .

Mony ,Logique et Philosophie des Sciences.Paris, 1960.

(٢) توفيق الطويل ، اسس الفلسفة . دار النهضة العربية، ١٩٦٧ . في مجال التعريف بالعلم يقول توفيق الطويل ان " العلم يعني بملاحظة الظواهر الحسية وتصنيفها والكشف عما يقوم بينها من تتابع ودلالات نسبية، والصعود الى اصدار احكام وصفية على هذه الوقائع (هي قوانين العلم) . واخص ما يميز هذه الدراســة

انه لكي يمكن الكلام عن علم يتعين :

- ان يكون لدينا أولا جسم نظري ، اي مجموعة من الافكار او النظريات تتوافر في حقها شروط المعرفة العلمية ، بالنسبة لموضوع محدد تحديدا منضبطا .

- يتعين ثانيا ان يحقق لنا هذا الجسم النظري حدا أدنى من اليقينيات الاساسية .

- التي تسمح لنا ، وهذا ما يتعين وجوده ثالثا ، بتفسير الظواهر محل الاعتبار والتنبؤ بالاتجاهات العامة لحركتها .

لنرى عن قرب ماذا يعني كل من هذه العناصر .

١ - **يتعين اولا ان يكون لدينا جسم من المعرفة العلمية** . لكي تكون المعرفة علمية، تفرقة لها عن المعرفة العادية التي تكتسب من خلال تجربة الحياة اليومية ، يتعين ان يتوافر لها ثلاثة شروط : شرط اول خاص بالهدف من نشاط البحث وشرط ثان يتعلق بالسبيل الذي يتبع في نشاط البحث ، وشرط ثالث يخص النتيجة التي ينتهي اليها نشاط البحث :

(أ) يتعين أن يكون هدف النشاط (نشاط البحث) الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكم الوقائع او الظواهر محل الدراسة ، فيما يتعلق بالوقائع الاجتماعية ، تتمثل العملية الاجتماعية في مجموع النشاطات الاجتماعية لأفراد المجتمع في تكررها المستمر . في ظل ظروف معينة من التطور التاريخي لمجتمع معين تتكرر هذه النشاطات بطريقة خاصة تصبح من خصائص المرحلة التطورية التي يمر بها المجتمع محل الاعتبار . هذه الطريقة الخاصة لتكرار النشاطات الاجتماعية

== العلمية النزعة الموضوعية Objectivity وهي تقتضي اقصاء الخبرة الذاتية ودراسة الاشياء كما هي في الواقع . ثم النزاهة disinterestedness التي تتطلب التزام حيدة واستبعاد الذات Self-climination بكل ما تنطوي عليه من رغبات وميول. وعليه تقوم وظيفة العلم في الكشف عن العلاقات الفعلية الثابتة بين الظواهر الجزية (او مجموعة من الظواهر الجزئية) في مكانها وزمانها مع استبعاد العلاقات العرضية الوهمية المرجع السابق ص ١٣٥ - ١٣٦ ، ١٧٩ .

للأفراد تعطيها نوعا من الانتظام يمكن معه تمييز علاقات متكررة باستمرار بين النشاطات المختلفة (٤). علاقات مؤداها ان حدوث فعل او مجموعة من الأفعال يترتب عليه حتما نتيجة معينة تقع حتما اذا ما توافرت شروط حدوثها. هذه العلاقات المتكررة على وجه الدوام ـ البعض منها مشترك بين اكثر من شكل من أشكال المجتمع والبعض الآخر (وهو الأهم) خاص بشكل معين من اشكال المجتمع (٥) ـ هي التي يطلق عليها القوانين الاجتماعية. فهي اذن العلاقات التي تتكرر باستمرار بين مختلف عناصر العملية الاجتماعية مكونة على هذا النحو خصيصة لكل متكامل من النشاطات الانسانية من حيث انها تعبر عن العلاقات الداخلية المعنية التي تأخذ مكانا في داخل هذا الكل من النشاطات الانسانية. من اجل ذلك يقال ان هذه القوانين

---

(٤) ترجع النشأة المبكرة لعلم الفلك (وهو العلم الذي يدرس مواقع وحركة وتكوين الأجرام السماوية) في الحضارات المصرية والبابلية، في نظر L. W. H. Hull الى الحقيقة التي مؤداها ان " السموات واضحة ومثيرة للدهشة، وان انتظام حركتها لا يمكن ان يغفل عنها الملاحظ ". انظر ص ٥ من كتابه : " تاريخ وفلسفة العلم ". كما سنرى فيما بعد، كان من اللازم انتظار القرن الثامن عشر لكي يفرض انتظام الحركة نفسه على الملاحظ في مجال الظواهر الاقتصادية وهو ما يرجع الى ظهور السوق القومية التي وحدت ونسقت كل النشاطات الاقتصادية للمجتمع التي تصب فيها. كما يرجع كذلك الى بروز النشاط الصناعي كنشاط سائد يتزايد معه معدل تكرار العمليات الاقتصادية.

(٥) في نطاق الظواهر الاقتصادية مثال للقوانين المشتركة بين اكثر من شكل من اشكال المجتمع تلك المتعلقة بالتبادل والتداول النقدي وذلك رغم ان طريقة عملها تختلف من مجتمع الى آخر. ومثال القوانين الخاصة بشكل معين من اشكال المجتمع قانون الربح وقانون تحدد الاجر في المجتمع الرأسمالي وقانون الانتاج لاشباع الحاجات الاجتماعية في المجتمع الاشتراكي، وذلك على النحو الذي سنفصله فيما بعد.

ذات طابع موضوعي [٦] ، أي انها تكون خصيصة حقيقية أو عينية للعملية الاجتماعية ، ويعبر عن هذه الطبيعة الموضوعية للقوانين الاجتماعية احيانا بالقول بأن العمليات الاجتماعية تحكمها قوانين موضوعية . كما يعبر عنها بالحديث عن عمل هـــذه القوانين في اثناء سير العملية الاجتماعية [٧] .

(ب) يتعين ثانيا لكي تكون المعرفة علمية ان نستخدم في عملية استخلاصهـــا منهج البحث العلمي . هذا المنهج يتلخص :

- اولا في وصف وتقسيم [٨] الظواهر محل البحث العلمي ، هذه العملية التـــي تستند الى الملاحظة والتجربة العلميتين لموضوع البحث هي أول خطوة نحو فهـــم

---

(٦) Objective laws, lois objectives يراعى الفرق بين القوانيـــــن الموضوعية للعملية الاجتماعية وبين قوانين العلوم الاجتماعية ، الفرق بين الاثنين هو الفرق بين العملية الاجتماعية الحقيقية وبين المعرفة العلمية المتعلقـــة بهذه العملية ، بين الواقع والنظرية العلمية . هذا الفرق سيتضح لنا بعـــد انتهائنا من دراسة منهج الاقتصاد السياسي .

(٧) مثال قانون يحكم ظاهرة طبيعية نجده بالنسبة لظاهرة الغليان ، اذ يؤدي الوجـــود الجماعي لعدد من العوامل : سائل ، وليكن الماء النقي ، حرارة وضغط جـــوي يؤدي هذا الوجود الجماعي عند نقطة معينة (عند درجة حرارة ١٠٠ مئوية وضغط ٧٦٠ مم زئبق ، عند سطح البحر) الى تحقيق اثر (نتيجة) معين : تحول الماء من الحالة السائلة الى الحالة الغازية . هنا نكون بصدد مجموعة من الشروط وأثـــر توجد بينهما علاقة (بين مجموعة الشروط من جانب والاثر من جانب آخر) ، لكـــي يتحقق الاثر لابد من تجمع الشروط . فالعلاقة شرطية . ولكن اذا تجمعت الشروط فان الاثر متحقق بالضرورة . فالعلاقة ضرورية . هذه العلاقة هي التي تعكس القانون الذي يحكم الظاهرة . وهذا هو الذي يدفعنا الى الكلام عن القانون الموضوعي كعلاقة شرطية ضرورية .

كذلك نستطيع ان نضرب مثلا بظاهرة اقتصادية ، ولتكن ظاهرة الربح ، فالربح نوع من الدخل (النقدي) لكي يتحقق لابد من تجمع عدد من الشروط : انتاج مبادلة حيث وسائل الانتاج تملكها طبقة غير الطبقة العاملة وحيث العمال مفصولين عن وسائل الانتاج الامر الذي يؤدي بقدرتهم على العمل الى ان تصبح سلعة تباع لمن يملكـــون وسائل الانتاج ، اذا ما تجمعت هذه الشروط تولد الربح في اثناء الانتاج

(٨) Systematic description and classification .

مجموع الظواهر محل الاهتمام ، ويراد بالملاحظة العلمية [9] " توجيه الذهن والحواس الى ظاهرة اومجموعة من الظواهر الحسية ، رغبة في الكشف عن صفاتها وخصائصهـــا توصلا الى كسب معرفة جديدة ، وتقوم طريقة الدراسةعلى وصف الظاهرة ومراقبـــه سيرها عمدا ، وتقرير حالتها باختيار الخصائص التي تساعد على فهم حقيقتهـــا ومعرفة كل الظروف التي اوجبت وجودها (اي عللها) والنتائج التي ينتظر ان تصـدر عنها (معلو لاتها) " [10] أما التجربة العلمية [11] فهي اكثر من الملاحظة، هـــي " ملاحظة مستثارة " فالباحث في حالة الملاحظة يرقب الظاهرة ويسجل حالتها مـــن غير ان يحدث فيها تغيرا ، اما في حالةالتجربةفانه يلحظ الظاهرة التي يدرسها فـــي ظروف هيأها هو وأعدها بارادته تحقيقا لاغراضه في تفسير هذه الظاهرة . فالباحـــث يعدل من ظروفها او يغير في تركيبها حتى تبدو في انسب وضع صالح لدراستها .

- ثانيا في القيام باستخلاص القوانين والمبادىء العلمية عن طريق الاستقصاء [12]، أي

---

(٩) Scientific observation

(١٠) توفيق الطويل ، ص ١٦١ ، ١٦٢ .

(١١) Experiment, experimentation

لتوضيح الفرق بين الملاحظة والتجربة تسجيل حركات الكوكب جوبيتر مثلا هو من قبيل الملاحظة البسيطة ، اذ ان الملاحظ لا يستطيع ان يسيطر على هـــذا الكوكب اما الباحث الذي يراقب ما يحدث لمادة ما اذا ما قام هو بتسخينهـــا تدريجيا فانه يقوم بتجربة . شأنه في ذلك شأن الكيميائي الذي يريد ان يعرف أثر غاز ما على الارنب ويلاحظ نتائج ذلك ، ولا ينتظر حتى تواتيه فرصة يدخل فيها الأرنـــب الى مكان مملوء بالغاز ليتبين اثر الغاز على رئتيه ، توفيق الطويل ، ص ١٦٢ فالفرق بين الملاحظة والتجربة هو ذلك الذي يوجد بين الانصات السلبي الـــى الطبيعة وبين طرح الاسئلة عليها . انظر Hull المرجع السابق الاشارة اليـــه ص ٣٣ .

(١٢) Investigation .

تحليل موضوع البحث عند مستوى معين من التجرد (١٣) (التجريد بخطوته التصورات الذهنية للملموس (١٤) الى المجرد ، ثم من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره في الذهن) (١٥) ، هنا نكون بصدد طريقة لاستقصاء بطبيعتها الاستقرائية الاستنتاجية (١٦)

---

(١٣) Abstraction .

(١٤) Le concret pensé .

(١٥) Concret figuré تتاح لنا قبل نهاية هذا الفصل التعرف على التجريد والدور الذي يلعبه في البحث الاقتصادي ، المعرفة المستخلصة هنا تقوم على الشك وتنتج عن المنهج التجريبي والاستدلال العقلي التجريدي • عن هذا المنهج يقول دافيد هيوم D. Hume " عندما نبحث في مكتباتنا ، مقتنعين بهذه المبادىء ، ما الذي يجب علينا عمله ؟ اذا امسكنا بأي مؤلف في الدراسات اللاهوتية او في الميتافيزيقيا المدرسية مثلا فلنطرح الاسئلة الآتية : هل يحتوي على اي استدلال مجرد بالنسبة للكمية او العدد ؟ لا • هل يحتوي على اي استدلال تجريبي متعلق بالواقع او الوجود ؟ لا ، ألقه في النار ، لانه لا يمكن ان يحتوي الا على سفسطة أووهم " • من كتابه An Enquiry Concerning Human Understanding اقتطفها جون لويس John Lewis في كتابه Science, Faith and Scepticism ص ٢٢ ـ ٢٣ •

(١٦) الاستقراء Induction والاستنباط من طرق الاستخلاص المنطقي L inférence والاستقراء هو من قبيل الاستدلال الصاعد الذي يرتقي فيه الباحث من الحالات الجزئية الى القواعد العامة (القوانين) فهو انتقال من جزئيات الى حكم عام ، فنتائج الاستقراء أعم من مقدماته • ومعيار الصدق في الاستقراء هو اتساق نتائجه مع خبرتنا في العالم الحسي • نكون بصدد طريقة الاستقراء عندما يوصلنا البحث في طبيعة جزئيات عديدة الى معرفة حقيقة عامة • فعندما نتحقق من خلال التجربة والبحث من ان مياه الكثير من البحار مالحة وان مياه العديد من الانهار عذبة فاننا نستخلص الحكم العام الذي مؤداه أن ماء البحر مالح وان ماء النهر عذب • اما الاستنباط deduction فهو عملية استخلاص منطقي بمقتضاها ينتقل الباحث من العام الى الخاص ، اذ يبدأ بوضع مقدمات عامة ويهبط منها متدرجا الى افراد تندرج تحت هذه المقدمات • أي أن النتيجة متضمنة في المقدمات • فنتائج الاستنباط اخص من مقدماته ومعيار الصدق فيه هو اتساق نتائجه (منطقيا) مع مقدماته • مثال ذلك ان نبدأ من المقدمة (الحكم العام) ان كل انسان فان • وبما ان سقراط انسان ، اذن فهو فان =

واستخدام هذه الطريقة يمكننا التوصل - من خلال عملية التحليل - الى أفكار أومقولات (١٧) تتعلق بموضوع البحث العلمي ، وذلك بشرط ان نحلله في حركته عبر الزمن .

- ثالثا : استكمالا للخطوة الثانية يقوم الباحث ببناء الفروض على اساس هذه المقولات بقصد تفسير ما لوحظ من خصائص الظاهرة محل البحث والعلاقة بين عناصرها (وذلك في حركتها) ثم استنتاج خصائص اخرى لم تكن محلا للملاحظة الاولى . هذه الفروض ترتكز على الملاحظة والتجبة . ويتعين الا تتنافى مع الحقائق المقررة والقوانين العلمية والحقائق المسلم بها . هذه الفروض لا يستطيع الباحث بناءها الا

== (الحكم الخاص) .

هذا وقد عرف تاريخ المناهج صراعا بين الاستقراء والاستنباط كطريقتين للاستدلال اعتقد انهما متضادتين . هذا الصراع انما يدخل في اطار نقاش أوسع بين التجريبيين Empirists من امثال فرانسيس بيكون Fr,Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك John Locke (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وكونديساك E.Condiliac (١٧١٥ - ١٧٨٠) والعقلانيين Rationalists من امثال ديكارت R.Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) وليبنز G.Leibniz (١٦٤٦ - ١٧١٦) .

والواقع ان تصورهما على هذا النحو هو خلق لمشكلة زائفة . فهاتين الطريقتين ليستا بالمتضادتين . وانما هما متكاملتان ، يكون استخدامهما معا كطرق استدلال علمي ، على ان يتم ذلك بوعي بمكانهما السليم في مراحل منهج البحث العلمي ، على النحو الوارد في المتن . انظر في ذلك :

- A.LAlande,Vocabulaire technique et critique de la Phiolosphie,P.U.F.Paris,1962,p.506 et 204.
- Les Théories de l´Induction et de l´exptrimentation, Libraire Boivni .
- F.Engels,Dialectique de la Nature.p.228 .

(١٧) Categories.

[illegible]

[illegible]

[illegible]

... أو هو الانتقال الذهني من ... [illegible]

... (التي ...) ... وفقا لديكارت ... [illegible]

من أمر الأفكار البسيطة والحقائق ... [illegible]

... [illegible] ... والحدس يقتصر على تصور موضوعه (دون أن يصدر عليه حكما) . - توفيق الطويل : المرجع السابق ، ص ١٤٨ - ١٤٩ .

على هذا النحو لا يستبعد منهج البحث العلمي الاستعانة بالحدس والتخيل[19] ، إنما هي استعانة قاصرة على مرحلة بناء الفروض ، ويشترط أن يكون ... قابلا للاختبار ، والتحقق ... منهج البحث العلمي ... على الحدس ونتائج الاستدلال العقلي (التجريبي ، القياسي ...) ... البحث العلمي يرفض "المعرفة الحدسية" أي المعرفة التي تقوم أساسا على الحدس كمنهج لاستخلاصها (وفقا لمنهج ديكارت) .

(١٩) Imagination

(٢٠) هذا ويتعين عدم الخلط بين الفروض التي يقوم بصياغتها الباحث كمرحلة من مراحل البحث العلمي ، والمصادرات Postulates; postulats التي هي من قبيل المسلمات التي يبدأ منها العالم في الرياضيات ، وهي قضايا يفترض العالم صحتها منذ البداية مجرد افتراض بغير برهان على صوابها ، وذلك لاستخدامها في استخلاص النظرية الرياضية ، والتسليم بها يؤدي إلى التسليم منطقيا بالنتائج التي يستنبط من هذه البداية المفترضة (كالقول بأن الخطان المستقيمان يتقاطعان في نقطة واحدة) . أما الفروض التي يبنيها الباحث وفقا لمنهج البحث العلمي فهي أولا لا تمثل نقطة البدء ، وثانيا لا تكون صادقة إلا بعد التثبت من صوابها بالخبرة الحسية . والمصادرات تختلف عن البديهيات ، أو الأوليات Axioms التي هي الأخرى من مسلمات المنهج الرياضي وهي قضايا بديهية واضحة بذاتها لا تحتاج لبرهان ، تدرك بالحدس (كالقول بأن الكل أكبر من الجزء) . كما يتعين عدم الخلط بين الفروض العلمية والفروض الفلسفية والدينية ، والفرق بين الاثنين يكمن في أن العلم يخضع افتراضاته للاختبار التجريبي على عكس الحال في النوع الأول من

- رابعا : تتمثل المرحلة الاخيرة في منهج البحث العلمي في تحقق [٢١] من (أو اختبار) صحة نتيجة عملية استخلاص المعرفة هنا يسعى الباحث الى تمحيص النظرية المستخلصة المفسرة للظاهرة محل الدراسة ، لمعرفة مدى صوابها أو خطئها وذلك قبل ان تستخدم هذه النظرية هاديا للعمل . والتحقق يتم أولا نظريا بالتأكد من عدم وجود اي تناقض منطقي بين اجزاء النظرية وثانيا بمواجهتها بالواقع .

(ج) يتعين ثالثا لكى تكون المعرفة علمية ان تكتسب المعرفة المستخلصة انضباطا ينتج عن معرفة المظاهر الكيفية والكمية (القابلة للقياس) للظاهرة محل الدراسة . وذلك لان الكيف والكم لا ينفصلان رغم تضادهما ، اذ الامر يتعلق في الواقع بمظهري الظاهرة محل الدراسة . معرفة طبيعة الظاهرة لايمكن ان تتم بالتضحية بأحدهما . ولكن دراسة المظاهر الكمية لا يمكن ان تكون الا على اساس معرفة كيفية للظاهرة ، اذ هذه الاخيرة ضرورية لنفس تحديد الظاهرة - في تصورنا الفكري - التي نريد التعرف على مظاهرها الكمية . فالكيف هو طريقة الكينونة . فهو يمثل الشرط ، او الاساس الذي سيكون استمراره او تكراره محلا لتحديد كمي لتحديد قابل للقياس ممثلا لمقادير ، لكميات . اهمال الكيف لايمثل - كما يظن البعض - الموضوعية في التحليل ، وانما هو - كما يقول كارل مانهايم [٢٢] - نفي للخصيصة الجوهرية لموضوع المعرفة [٢٣] . من ناحية اخرى في التضحية بالمظاهر

== الافتراضات (غير العلمية) . انظر جون لويس ، المرجع السابق ، ص ٢٦ - ٢٧ .

(٢١) Verification .

(٢٢) K.Mannheim, Ideology and Utopia: An Introduction to the knowledge. Routledge & Kegan London 1936, p. 42 .

(٢٣) في هذا المعنى يقول برتراند رسل ان العلم لايقتصر بأي حال من الاحوال على ما هو قابل للقياس . فالقوانين الكيفية يمكن ان تكون علمية شأنها في ذلك شأن القوانين الكمية . انظر جون ليوس ، المرجع السابق . ص ٢٥ - ٢٦ .

[illegible] هو ما [illegible] من الانضباط [illegible] في [illegible] انما أيضا [illegible]
[illegible] على الواقع [illegible]

[illegible] المعرفة من قبيل المعرفة [illegible]
[illegible] العلم [illegible] اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم
الظواهر ويصوغها في قوانين علمية (نظرية) تتصف بالتجريد والعموم . والفرق
بين القوانين الموضوعية للظواهر وبين القوانين العلمية هو الفرق بين الظواهر
في واقعها وبين المعرفة المتعلقة بها ، بين الواقع والنظرية العلمية . القوانين
العلمية هي انعكاس للقوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر المكونة للواقع محل
الدراسة ، هي انعكاس لهذه القوانين ، ليس في كل تفاصيلها وانما انعكاس لما هو
جوهري في العلاقة اي انعكاس للعلاقة على مستوى معين من التجريد النظري . بيد
انها ، اي القوانين العلمية ، اكثر من ذلك ، اذ يتعين ان تفسر الواقع . ولكي يفسر
الواقع لابد للعلم من ان يغامر بالتوغل خلف الواقع الملاحظ الى الحقيقة التي
تفسره ، عن طريق ارجاعه على النحو الاكمل الى التركيب الكلي الذي هو جزء منه ،
بمعنى آخر لكي نتمكن من تفسير الظاهرة لابد من تعديتها الى الكل الذي تنتمي
اليه وتعد جزءا منه .

مجموع القوانين العلمية المتعلقة بنوع معين من الظواهر (ولتكن الظواهر
الاقتصادية مثلا) هو الذي يكون العلم الذي يهتم بهذا النوع من الظواهر .(٢٤)
ولكي يحق لنا الكلام عن هذا المجموع كعلم لابد من توافر الشرطين المتقدمين .

---

(٢٤) انظر : Lalande المرجع السابق ، كذلك :
J.Gould & W.L.Kolb(eds).The Dictionary of the Social Science.(YNCSO).Tavistock Publication, London.1964.
p. 620.

٢ - يجب ثانيا لكى يمكن الكلام عن علم ، أن يتعلق الأمر بموضوع محـــــــدد ، وموضوع المعرفة العلمية بصفة عامة هو التصويرات الذهنية Les representation Figurées للظواهر (او الوقائع) : الطبيعية ، عندما نكون بصدد علوم الطبيعة والاجتماعية في حالة العلوم الاجتماعية اوالانسانية . وفي هذه العلوم الاخيرة ينصـــب موضوع المعرفة على السلوك الانساني (العلاقات الاجتماعية) وبما ان الانسان هـــو الذي يستخلص المعرفة ، نكون بصدد وحدة من يستخلص المعرفة ، وموضـــــــوع المعرفة (٢٥) .

٣ - **يلزمنا اخيرا لكي يمكن الكلام عن علم ، أن يكون لدينا حدا ادنى من المعرفـــة اليقينية الاساسية يمكننا من تفسير الظواهر محل الاعتبار** ، ومن التنبوء بالاتجاهات العامة لحركة هذه الظواهر . لماذا نفسر ونتنبأ ؟ لكي نعمل ونتصرف . ولكـــــن التصرف ينتمي الى دائرة ما يجب اتخاذه لتغيير الواقع وهنا تكمن في نهاية الأمـــر وظيفة العلم . فهو يساعدنا على ان نرى في الظواهر الروابط التي كانت خافيـــــة علينا من قبل ، يساعدنا على ان نرد الآثار الى مسبباتها ، يساعدنا على أن نحـــل المنتظم والضروري محل التحكمي والعرضي . في كلمة واحدة يساعدنا العلم على أن نفهم الكون لكي نتصرف فيه بذكاء وفعالية بقصد تغييره .

بعد أن حددنا العناصر التي يمكننا وجودها الجماعي من الكلام عن علم يتعين علينا الان أن نرى الى اي حد يتوافر ذلك في حق الاقتصاد السياسي .

٢ - هل الاقتصاد السياسي علم ؟

يكون الاقتصاد السياسي علما اذا ما تجمعت بالنسبة له العناصر المكونـــة للعلم والتي انتهينا توا من الكلام عنها :

---

(٢٥) L'unité du sujet et de l'object .

أ - بالنسبة للموضوع ، للاقتصاد السياسي موضوع محدد تحديدا منضبطا . فالأمر يتعلق كما رأينا من قبل ، بالعلاقات الاجتماعية التي تأخذ مكانا بوساطة الاشياء المادية والخدمات وهو ما يميزها عن غيرها من العلاقات الاجتماعية كالعلاقات في داخل الاسرة والعلاقات السياسية ، وغيرها .

والظواهر الاقتصادية التي يتعلق بها موضوع علمنا ، تحكمها قوانين موضوعية تمثل خصيصة حقيقية لهذه الظواهر ، يزيد على ذلك ان هذه القوانين مستقلة عن ارادة انسان بمعنى آخر ، هذه القوانين تحكم الظواهر الاقتصادية دون اعتداد بارادة الافراد ولا بوعيهم او عدم وعيهم بهذه القوانين . مرد ذلك :

- أولا ، ان الظروف الاجتماعية التي تباشر فيها جماعة معينة نشاطها الاقتصادي ظروف محددة تاريخيا : فكل جيل يتلقى من الاجيال السابقة تراثا من قوى الانتاج . من المعرفة العلمية والفنية المتراكمة عبر الاجيال ، ومن العلاقات الاقتصادية . كل ذلك يمثل بالنسبة لهذا الجيل نقطة البدء في عملية الانتاج . يضاف الى ذلك ان عملية الانتاج هي في ذات الوقت عملية للانتاج ولتجدد الانتاج . بمعنى ان الانتاج في خلال فترة معينة ، ولتكن السنة الحالية ، يحقق في نفس الوقت شروط الانتاج في الفترة التالية ، ولتكن السنة المقبلة . وهو ما يعني ان الانتاج في خلال فترة ما يعتمد على تحقق شروطها في الفترة السابقة . ابتداء من هذه الطبيعة نستطيع ان نرى ان ما يتلقاه كل جيل يمثل بالنسبة له الظروف التاريخية التي تحدد القوانين الاقتصادية السائدة في ظل هذه الظروف .

- مرد ذلك ثانيا ، ان النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادي هي محصلة لتفاعل العديد من النشاطات الفردية المتشابكة الامر الذي يعطي لهذه النتيجة الاجتماعية تفردا عن كل عمل من الاعمال الفردية التي ساهمت في تحقيقها فيما لو اخذ هذا العمل على حدة . فرغم ان كل من قام بجزء من النشاط قد ساهم في تحقيق النتيجة الكلية ، الا ان هذه الاخيرة تبرز كنتاج لتفاعل النشاطات المختلفة للأفراد

والمجموعات الاجتماعية ، وهو ما يعطي هذه النتيجة استقلالا معينا عـــن ارادة ... بهذا المعنى يقال أن القوانين الاقتصادية قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الافراد الذين يمارسون النشاط الاقتصادي في المجتمع .

ولكن اذا كانت القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية مستقلة عـــن ارادة الانسان فان طريقة ادائها (٢٦) ليست بالحتم كذلك . فمن وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية (٢٧) استقلالا عن ارادة الانسان وقوانيـــن اقتصادية تعمل بطريقة واعية (٢٨) . بالنسبة للنوع الثاني ، وكما هو الحـــــال بالنسبة لقوانين الظواهر الطبيعية ، يستطيع الانسان ان يسيطر على طريقـــة أداء القانون الذي يحكم الظاهرة بعد اكتشافه له : فباكتشاف الانسان لقانـــون الغليان تمت سيطرته عليه : فيستطيع توفير الشروط (السائل ، الحــــرارة ، والضغط الجوي) الضرورية في كل حالة يريد فيها تحقق النتيجة بل اكثر من ذلك ، فهو يستطيع ان يتصرف في كيفية تجميع هذه الشروط فيستطيع مثلا ان يحول السائل الى غاز عند درجة حرارة ادنى اذا ما رفع من الضغط الجوي ، وهكذا . كذلك اذا مــا اكتشفنا ان هناك علاقة بين القوة الشرائية للمستهلكين ، وثمن سلعة معينة ، وأثمان السلع الاخرى التي يشتريها المستهلكون - من جانب - وبين الكمية التي يطلبهـــا المستهلكون من هذه السلعة (الاولى) ، من جانب اخر ، علاقة مؤداها ان هـــذه العوامل تحدد تلك الكمية يكون في استطاعتنا ان نؤثر على الكمية المطلوبـــة بفعل واع يتمثل في تغيير احد هذه العوامل (كأن نزيد من القوة الشرائيـــة للمستهلكين مثلا لكي تزداد الكمية المطلوبة) .

---

(٢٦) Mode of action , mode d'action .

(٢٧) Spontaneous . Spontané .

(٢٨) Conscious ; Conscient , intentioné .

عليه نستطيع ان نقول بصفة عامة ان اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الاقتصادية يمكننا من ان نتصرف بوعي بتوفير الشروط اللازمة لتحقيق النتيجة المرغوبة • في هذه الحالة يقال ان طريقة اداء القوانين الاقتصادية واعية •

لم يبق للانتهاء من موضوع الاقتصاد السياسي الا ان نبرز ان لهذا الموضوع ، بوصفه التصورات الذهنية للعلاقات الاجتماعية المكونة لعملية النشاط الاقتصادي ، طبيعة تاريخية • اذ حيث ان الموضوع اجتماعي لايمكن ان يكون جامدا لا يتغير (حتى ظواهر الطبيعة هي في الواقع في تغير مستمر) فالظواهر الاقتصادية في تحول مستمر في حركة لا تنقطع • فالانتاج الزراعي الذي تقوم به عائلة الفلاح في ريفنا المصري في القرن السادس الميلادي مثلا ، حيث الهدف المباشر من الانتاج هو اشباع حاجات افراد العائلة ومن يلزمون في مواجهتهم بالتخلي عن جزء من الناتج (مالك الارض التي يزرعونها مثلا) وحيث يتم الانتاج بفضل عمل افراد العائلة بمعرفتهم الفنية المحدودة • مستخدمين لادوات انتاج بسيطة ، هذا الانتاج الزراعي يختلف كيفيا عن الانتاج الذي يتم في وقتنا هذا في مزرعة متسعة المساحة يملكها فرد ملكية خاصة • هذ الفرد قد لايسهم في عملية العمل وانما يستخدم العمال الاجراء يبيعون له قدرتهم على العمل في مقابل اجر نقدي ، ويستعملون في اثناء عملية الانتاج وسائل انتاج حديثة متطورة يملكها مالك المزرعة • وذلك لانتاج سلع توجه الى السوق حيث يبيعها مالك المزرعة بقصد الحصول على الربح النقدي الذي انتج في عملية الانتاج • النوع الاول من الانتاج الزراعي يمثل ظاهرة اقتصادية تختلف عن الظاهرة التي يمثلها النوع الثاني ، ويكون القانون الموضوعي الذي هو من طبيعة الظاهرة الاولى مختلفا عن ذلك الذي يحكم الظاهرة الثانية •

فالظواهر الاقتصادية اذن تختلف من تكوين اجتماعي الى آخر وهي ظواهر نوعية تاريخية •

يتضح الآن ان موضوع الاقتصاد السياسي محدد تحديدا منضبطا •من حيث انه

[illegible] الظواهر الاقتصادية [illegible]

[illegible] الظواهر [illegible]

[illegible]

[illegible] ، وهذا تماما يختص به علم الاقتصاد [illegible]

[illegible]

٣ - يستخدم الباحث الاقتصادي المنهج العام للبحث العلمي الذي سبق التكلم عنه ولكنه يجد نفسه في موقف اقل تميزا بالنسبة للباحث الذي ينصب نشاطه على الظواهر الطبيعية وهو ما يرجع الى عدم امكانية الالتجاء الى التجربة على نطاق واسع في مجال الظواهر الاجتماعية (بالمقارنة بالظواهر الطبيعية) ، اذ يكاد يستحيل على الباحث الاقتصادي ان يتوصل الى استبعاد كل القوى غير تلك التي يريد عزلها ليجعل منها موضوعا لملاحظته .

ومن هنا لزم الالتجاء الى التجريد وبهذا المعنى يقال ان التجريد يلعب في مجال البحث الخاص بالظواهر الاقتصادية الدور الذي تلعبه التجربة في البحث المتعلق بالظواهر الطبيعية ، وهو على هذا النحو يلعب دورا ذا اهمية خاصة ، الأمر الذي يلزم معه أن نرى عن قرب دور التجريد في منهج الاقتصاد السياسي .

في عملية الاستقصاء التي تمثل مرحلة من مراحل المنهج الذي يتبعه الباحث في الظواهر الاقتصادية لا يمثل التجريد الا خطوة واحدة - اذ الواقع ان هذه العملية تتلخص في خطوتين : من "التصورات الذهنية للملموس" الى المجرد كخطوة أولى ، ومن المجرد الى "الملموس بعد اعادة تكوينه في الذهن" كخطوة ثانية ، [illegible] من العمل الاجتماعي ، فالواقع [illegible] التي تحدث فيه هذه [illegible]

[illegible]

[illegible]

مباشرة للملموس (اى الواقع المراد دراسته) اى من مقولات موجودة فعلا تخص هـذا الملموس فى شكل مقولات عملية او ايديولوجية او دينية او شبه علمية وعلمية . من هذه التصويرات ننتهى - عن طريق التجريد - الى مفاهيم اقل تعقيدا ، وعليه يتم الانتقال - فى مخيلة الباحث - من التصوير الذهنى للملموس الى مستويات اكثـر تجريدا . فكيف يقوم الباحث بالتجريد ؟ الهدف من هذه الخطوة الاولى ، اى من التجريد هو عزل ما هو جوهرى فى موضوع المعرفة معبرا عنه (اى عن هذا الموضوع) بالتصوير الذهنى الذى بدأنا منه . بمعنى آخر الهدف من هذه الخطوط هو التجريد من كل من ما هو ثانوى فى موضوع المعرفة. عملية العزل هذه تتم فى مخيلة الباحث عن طريق تصوره لموضوع المعرفة وكأنه قد تخلص الا من جوهره . وما يعد من جوهر موضوع المعرفة لا يتحدد بطريقة تحكمية . وانما يتوقف على الهدف من التحليل من ناحية وعلى الشروط الموضوعية لمحل الدراسة من ناحية اخرى . فالتجريد يتم اذن بناء على الملاحظة المقارنة لموضوع المعرفة وعلى تحليله .

ما يبقى بعد التجريد يتعين ان يمثل صورة بسيطة وعميقة للخصائص الرئيسية لموضوع المعرفة ، اى صورة بسيطة وعميقة لجوهر الظاهرة التى ندرسها .

فاذا ما رفعنا الجوهر - جوهر الظاهرة موضوع البحث - الى مستوى معين من التجريد نستطيع ان نقوم بتحليلها للتعرف على طبيعتها اى لاستخلاص افكار خاصة بها هذه الافكار المستخلصة انما تتوافق مع هذا المستوى من التجريد بمعنى انها افكار استخلصت عند هذا المستوى من التجريد . فاذا ما اردنا ان نتبين مدى صحتها لزم علينا الا نفصلها عن مستوى التجريد الذى استخلصت عنده . هذه نقطة هامـة يتعين الا تغيب ابدا عن الذهن .

والخطوة الثانية فى عملية الاستقصاء - استخلاصا للمعرفة الاقتصادية - تتمثل فى الانتقال من المجرد الى الملموس بعد اعادة تصوره فى الذهـن وهى تمثل عودة فى مخيلة الباحث de l´abstrait au concret pensé

[illegible]

[illegible] التي تم التجريد عنها أثناء الخطوة الأولى من خطوات [illegible]

الاستقراء . بفضل هذه الخطوة نتدرج نزولا من مستوى تجريد إلى مستوى أقل تجريدا

وإعادة العناصر التي كان قد تم التجريد عنها في الخطوة الأولى قد تتعرض الأفكار

التي حصلنا عليها لمستوى معين من التجريد للتعديل إذا ما انتقلنا إلى مستوى

أدنى منه . وهكذا حتى نصل إلى الملموس . وقد أعيد بناؤه في الذهن أي أعيد بناؤه

نظريا . هنا لم نعد بصدد المعلومات التي بدأنا منها عملية الاستقراء وإنما بصدد

أفكار تمثل المعرفة العلمية الناتجة عن عملية الاستقراء بصدد أفكار نظرية أي [illegible]

للظاهرة الاقتصادية . هذه الأفكار تكون في ذات الوقت مجردة وملموسة . فهي مقولات [illegible]

نظرية تتعلق بواقع الظواهر الاقتصادية محل البحث .

هذا والمهم أن نعي أن التحليل النظري الذي نقوم به في إطار عملية الاستقراء

يتعين أن يعتبر موضوع المعرفة في تطوره . في تحوله وتغيره المستمرين .

اختصارا تتلخص عملية الاستقراء بالنسبة للظواهر الاقتصادية :

- في صعود من الواقع الملموس le concret - réalité مستقلا بمعطيات

المقولات الموجودة من قبل ، إلى المجرد .

- في تحليل المجرد الملموس وموضوع المعرفة معتبرا في حركته المستمرة

وتشكيلاته للأفكار النظرية .

- ثم في نزول تدريجي من المجرد نحو الملموس نزولا قد يعرض الأفكار

[illegible] من خلال إعادة عناصر الواقع التي تم التجريد عنها

خلال الخطوة الأولى [illegible]) .

- [illegible]

نقطة البدء في عملية الاستقصاء بل هو الملموس وقد اعيد بناؤه في الذهن اي اعيد انتاجه بواسطة الفكر ، فهو الملموس فكرا Concret - Pensé وبهذا تكون المعرفة العلمية قد استخلصت .

وفيما يخص **طرق الاستخلاص المنطقي** تتسم عملية الاستقصاء هذه بطابع استقرائي - استنباطي . حيث يلعب الاستنباط دورا اقل اهمية من دور الاستقراء .

فاذا ما استخلصت الافكار النظرية يتعين - كما سبق ان رأينا - ان نقوم بالتحقق من صحتها . في مجال المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية يكون التحقق - بعد ازالة التناقض المنطقي بين اجزاء النظرية - بمواجهة النظرية المستخلصة بالواقع **احصائيا** عندما يتعلق الامر بالمظاهر الكمية القابلة للقياس **أو تاريخيا أو على النحوين معا** .

فاذا ما استخلصت المعرفة الاقتصادية وجب تقديمها الامر الذي يلزم معه اتباع طريقة معينة للتقديم (٢٩) اي لتقديم المعرفة الى من يتوجه اليهم الباحث بمعرفته .

---

(٢٩) انظر في منهج الاقتصاد السياسي Méthode de Présentation
O G.G. Granger , Méthode économique . P.U.F. 1955 .
- A.Marchal , Méthode scientifique et science écononomique, 2 tomes Génin . 1952 et 1955 . B . Nogaro , La Méthode en économie politique Librairie Générale de Droit et de Jurisprudence , 1971. O- Lange . Economie politique . ch 2.
- M.Dowidar Les Schémas de reproduction et la méthodologie de la planification socialiste , ch 3 - J.Schumpeter Economic Doctrine and Method , Allen & Unwin , London . 1954 .
- M.Dobb Scientific method and thge Criticim of Economics, Science & Society Vol 3 No, 3, 1939 O M . Dobb .Marxism and Social laws , Monthly Review ,Vol.ii No.7 ,1959 - J.Piaget (direction) . Logique et Connaissance Scientifique,Encyclopédie de la Pléiade , 1967, =

لم يبقى لكي ننتهي من منهج الاقتصاد السياسي الا ان نضيف ان جزءا من المنطق الاستنباطي يشغل مكانا خاصا في ادوات ، او تكنيك ، التحليل الاقتصادي [(٣٠)] ذلك هو المنطق الرياضي [(٣١)] وهناك اتجاه في الكتابات الاقتصادية الى المغالاة الـــ

Surtout P . 1019 0 1057.- La Science économique, in.4. ==
Tendances principales de la recherche dans les science sociales et humaines. lere Partie.Mouton UNESCO Paris La Haye , 1970 .

(٣٠) نقصد " بالتحليل" عملية التوصل الى نظريات اى الى تعميمات مجردة ،فالنظريات هي اذن النتائج النهائي للتحليل في عملية التحليل التي تهدف الى استخلاص مقولات نظرية تستخدم الادوات او التكنيك (الاستقرائي ، الاستنباطي وخاصة بيانها ، الاحصائي ، الخ)

(٣١) يعتبر G.Ceva (وهو ايطالى اهتم فى القرن الثامن عشر بالمشكلات النقدية) N.F.Canard (وهواستاذ فرنسى فى العلوم ١٧٥٨ - ١٨٣٣) رواد الاقتصاديين الرياضيين ، انظر : Dictionaire des sciences Economiques .J.Romeuf (ed) Tome L.P. 196 - 7
ويذهب شومبيتر الى غير ذلك ، اذ يتعلق الامر بالنسبة لهذين المؤلفين وغيرهما الى بعض التكنيك الرياضي فى التحليل الاقتصادي وليس باستخدام المنطق الرياضي نفسه ويقول شومبيتر ان اول من بين ما يمكن أن تؤديه الرياضيات للتحليل الاقتصادي هما : AA.Couront (مفكر ورياضي فرنسى ١٨٠٠ - ١٨٧٧) وذلك فى مؤلفه Recherches sur les prinicpes methématiques de la théorie de la richess.
الذى نشر فى ١٨٣٨) و J.H,Von Thunen (مزارع المانى ١٧٨٣ .....) وذلك فى كتابه The Isolated state الذى نشر اول جزء منه فى ١٨٢٦) انظر كتاب شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادي ص ٤٤٩، ٩٥٥، ٩٦٠،
انظر كذلك المقال التالى وهو فى غاية الافادة فى مجال التحليل الكمى ،
J.J.Spengler,Quantification in Economics : Its History, in, D.Lerner (ed) Quantity and Quality , The Free Press of Glencoe ,New York ,1961. خاصة ص ١٥٤ - ١٦٤ .

وفيما يتعلق بموقف كارل ماركس من استخدام الرياضيات فى التحليل الاقتصادي نستطيع من قراءتنا لخطاب ارسله الى انجلز بتاريخ ٣١ مايو ١٨٧٥ ان نرى أنه

استخدام هذا التكنيك فى التحليل الاقتصادى • ازاء هذا الاتجاه يتعين علينا ان نحمى من الآن الاستعمال السليم للادوات الرياضية حتى نتفادى استخدامها فى غير موضعها

بما اننا نلجأ الى الرياضيات كشكل للاستدلال الاقتصادى ، وبما ان هذه هى اداة التعبير الكمى ، فان الاستعانة بالتكنيك الرياضى فى التحليل الاقتصادى لا يكون الا بالنسبة للتعرف على المظاهر الكمية للظواهر الاقتصادية • وبما ان معرفة هذه الظواهر لا تكون ممكنة الا على اساس المعرفة الكيفية للظاهرة وجب ان يكون التحليل الكمى الذى نستخدم فيه الادوات الرياضية مسبوقا بتحليل كيفى للظاهرة الاقتصادية ايا ما كان الامر يتعين الا ننسى اننا نشغل باستدلال اقتصادى فى شكل رياضى ، اذ يتعين الا يحل الاستدلال الرياضى محل الاستدلال الاقتصادى بأية حال من الاحوال والا ادى ذلك الى زيف فى التحليل وعرقل من تطور المعرفة الاقتصادية (٣٢) •

== ماركس بدأ فى نهاية حياته فكرة معالجة نظرية الدورات الاقتصادية معالجة رياضية ، انظر : M.Dowidar,Les Schémas de reproduction P128

(٣٢) فهم الاستعمال السليم للادوات الرياضية يجنب الاقتصاد السياسى مصير علمى الطبيعة والفلك عند الاغريق • ومثلهما فى تاريخ الفكر الانسانى يفيد كمثل الافادة فى هذا المجال ، فقد كانت المعرفة الخاصة بالاحياء والطب عند هيبوقراط Hippocrate وارسطو - وكانت علاقتهما بالرياضيات محدودة للغاية ، وهو ماكان يعد استثناءا بالنسبة لحال فلاسفة الاغريق • وكانت هذه المعرفة اكثر تقدما بكثير من المعرفة الخاصة بالطبيعة والفلك ومرد ذلك ان اثر الرياضيات على ارسطو كان غائبا بالنسبة للاحياء والطب بينما ورث فى مجال الطبيعة والفلك تقاليد من سبقوه بما فيها تقليد كثرة الالتجاء الى الرياضيات • فى هذه الآونة شغلت الرياضيات ذهن الرجال عن الملاحظة والتجربة ووجهتهم الوجهة التى مؤداها ان المعرفة يمكن أن تستنبط ابتداء من مبادىء بديهية او مسلمات ، انظر : L.W.Hull تاريخ وفلسفة العلم ص ٥٦ •

هذا لايعنى اننا نتجاهل ما حققته الرياضيات وهى خلق انسانى من تطورات هائلة الآن ، تطورات تجعل من الممكن استخدامها على نطاق واسع وعلى نحو مستمر فى التحليل الاقتصادى وانما ذلك مشروط بأن نعطيها مكانها السليم (الوارد تحديده فى المتن) فى مناهج الاستدلال الاقتصادى انظر فى ذلك : =

هذا وتظهر فائدة الادوات الرياضية على وجه خاص عندما تستعمل في بنـــاء النماذج الاقتصادية (٣٣) .

== R. Nemchinov, The use of Mathematics in Economic, Oliver & Boyd , London , 1964.

(٣٣) economic models: modéles économiques ويمكن أن نميز بيـــن معنيين لاصطلاح "النموذج" كما يستخدم في التحليل الاقتصادي :

أ - بمعنى واسع يستخدم الاصطلاح للتعبير عن كل بناء نظري يقصد به فهم أو شرح طريقة اداء او ميكانيزم النظام الاقتصادي عن طريق اخذ النظام ككل مترابطـــة اجزائه ومعتمدة كل منها على الاخر، وذلك بقصد التعرف على كيفية تحديـــد اثر التغير في عنصر او اكثر على عناصر النظام الاخرى او على النظام بأكملـه . والنموذج يمثل على هذا النحو تصويرا مجردا للواقع ، ومن ثم كان دائما افقـر من الواقع ، وهو بهذا المعنى يشمل المظاهر الكيفية والكمية للظواهـــر الاقتصادية المكونة للنظام الاقتصادي محل الدراسة .

ب - وقد بدأ الاصطلاح يأخذ معنى خاصا في الفكر الاقتصادي المعاصر وخاصة في مجال التحلل الكمي Quantitative analysis; analyse quantitative يقصد به كل بناء نظري يهدف الى وصف عمل النظام الاقتصادي عن طريـــق التعبير عنه بمجموعة من المعادلات الاتية : تمثل علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصر النظام في مظهرها الكمي وهي العلاقات التي تحدد عمل النظـــام . بناء نموذج بهذا المعنى يفترض وجود جسم نظري من التحليل الاقتصـــادي واستخدام لغة رياضية للتعبير عن علاقات الاعتماد المتبادل بين عناصـــر النظام الاقتصادي في صورتها النظرية المبسطة . بمعنى اخر ، بناء النموذج على هذا النحو يتم عن طريق تزويج التحليل الاقتصادي مع وسائل التعبير التي تتميز بتجريد وتعميم بالغين . وهي الوسائل الرياضية (اذا تم التـــزاوج بين التحليل الاقتصادي والتحليل الاحصائي واستعملت اللغة الرياضية فـــي التعبير كنا بصدد نموذج من نماذج الاقتصاد القياسي ;Econometrics) L'Économétrie وعليه يظهر النموذج ككل مكون من عناصر تسمـــى المتغيرات Variables يربطها ببعضها البعض عدد من العلاقـــات . هذه المتغيرات تمثل التعبير الكمي عن العناصر المكونة للظاهرة الاقتصادية المدروسة والمسببة لتغيراتها قد تكون خارجية Endogenous يعتبرهـــا الباحث خارج النظام الاقتصادي محل البحث فقيمها تتحدد مستقلة عن هـذا النظام وقد تكون داخلية Endogenous تتحدد قيمها كنتيجة لأداء ==

بالنسبة للمنهج اذن يتضح ان الباحث الاقتصادى يستخدم كقاعدة عامة بالنسبة لموضوع سبق بيان انه محدد تحديدا منضبطا منهج البحث العلمى مع اعتماد خاص على التجريد الذى يحل محل التجريب فى دراسة الظواهر الاقتصادية ، كما انه يستطيع الاستعانة بالادوات الرياضية عند دراسة المظاهر الكمية لهذه الظواهر بشرط ان تكون هذه الدراسة مسبوقة بدراسة كيفية للظاهرة .

هذا بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسى ومنهجه ، ماذا عن حال المعرفة الاقتصادية الحالية ؟

٣ - يعطينا الاقتصاد السياسى بحالته الراهنة حدا ادنى من المعرفة اليقينية التى تصلح اساسا لتفسير الظواهر الاقتصادية (المكونة لطرق الانتاج المختلفة) والتنبؤ المعقول بحركاتها المستقبلة . الامر هنا يتعلق بمجموع القوانين الاقتصادية النظرية (او النظريات الاقتصادية) التى توجد تحت تصرفنا والخاصة

== النظام نفسه . هذا وتعبر المعادلات المكونة للنظام عن انواع مختلفة من العلاقات .

فقد تكون المعادلة تعبيرا عن علاقة تعريفية Definition equation كما اذا قلنا ان الدخل = الادخار + الاستهلاك . وهو ما يعنى ان الدخل يتحلل الى الادخار والاستهلاك . فى هذه الحالة يستحسن استخدام العلامة ≡ بدلا من علامة التساوى .

- وقد تعبر المعادلة عن علاقة فنية كدالة الانتاج التى تعبر عن العلاقة الفنية او التكنولوجية بين كمية المدخلات Inputs المستخدمة فى الانتاج وكمية الناتج Output ك = د(ع ١ ، ع ٢ ، .... ع ن) .
حيث ترمز ك لكمية الناتج ، ع ١ للعنصر الاول من عناصر الانتاج ، ع ٢ للعنصر الثانى . وهكذا .

- اخيرا قد تعبر المعادلة عن علاقة من العلاقات السلوكية behaviour relations مثال ذلك دالة الاستهلاك فى نموذج كينز Keynes س = د (ل)، حيث س ترمز للاستهلاك ، ل للدخل .

بالاشكال التاريخية المختلفة للعملية الاقتصادية ، والتي قد تم التحقق من صحتها علميا . (وهو مايستبعد انظرياتالتي ثبت عدم صحتها بمواجهتها بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية . والتي يرد عدم صحتها الى سوء تصور اصحابها لموضوع ومنهج العلم في ارتباطهما العضوي) .

وبما ان موضوع الاقتصاد السياسي اي التصويرات الذهنيةالمتعلقة بالعملية الاقتصادية في شكل من اشكالها المختلفة : طابع تاريخي ، فان قوانينه النظرية يكون لها هي الاخرى هذ الطابع التاريخي (مع التحفظ الخاص بأن بعض القوانين الاقتصادية ترتبط بأكثر من شكل من اشكال المجتمع) وعليهلا نستطيع ان نتكلم عن قوانين اقتصاديةالا في اطار هياكل اجتماعية متميزة كيفيا .

يترتب على ذلك ان الاقتصاد السياسي اي مجموع القوانين (النظرية) الخاصة بعملية الانتاج والتوزيع في اشكالها الاجتماعيةالمتغيرة ، يكون علما ذا طابع تاريخي . فليس هنالك علم اقتصاد صالح لكل اشكال المجتمع . اذ لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع يسود فيهالانتاج بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع يسود فيه انتاج المبادلة . كما لا يمكن ان نتوقع ان تكون القوانين الاقتصادية في مجتمع تقوم فيه روابط الانتاج (في ارتباطها بمستوى قوى الانتاج) على الملكيةالفردية لوسائل الانتاج هي نفس القوانين الاقتصادية لمجتمع تقوم فيههذهالروابط على الملكيةالجماعية لوسائل الانتاج.حقيقةانه توجد بعض الظواهر الاقتصادية المشتركة بين اكثر من شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع الانساني - يقابلها قوانين اقتصادية (نظرية) مشتركة بين هذه الاشكال التاريخية للمجتمع (كقوانين التداول النقدي مثلا) - ولكن القوانين الاقتصاديةالتي تميز كل شكل من الاشكال التاريخية للمجتمع ، وهي ما يمكن تسميتها بالقوانين النوعية ، اهم بمراحل من هذهالقوانين المشتركة عند التعرف على طبيعة العمليةالاقتصادية في شكل معين من هذهالاشكال . هذا ونأمل ان تصبح هذه النقطة

اكثر وضوحا عند دراستنا لفكرة طريقة الانتاج (٣٤) .

نخلص من ذلك بأن الاقتصاد السياسي علم له ذاتيته ، وبأن هذه الذاتية محددة على نحو يحول بيننا وبين خلط الاقتصادى السياسى بغيره من فروع المعرفة العلمية . بيد أن الذاتية لا تعنى استقلال الاقتصاد السياسى عن هذه الفروع وخاصة تلك المتعلقة بالظواهر الاجتماعية الاخرى . لان الانسان ، الذى يتعلق موضوع الاقتصاد السياسى بنشاطه الاقتصادى ، يجمع بنشاطه في المجتمع كل مظاهر الحياة الاجتماعية . هذه الذاتية - لا الاستقلال - يمكن ان تتميز فى مواجهة العلوم الاجتماعية الاخرى . وعلى الاخص علم الاجتماع ، وعلم السكان وعلم الجغرافيا البشرية .

سنحاول فى الفصل القادم ان نتبين مكان الاقتصاد السياسى بالنسبة لفروع المعرفة العلمية هذه .

---

(٣٤) انظر الباب الثالث من هذا الجزء

الفصل الثالث

الاقتصاد السياسي وفروع العلوم الاجتماعية الاخرى

ليس تقسيم نشاطات الانسان عادة بالعمل المثمر ، اذ لا يوجد بين هذه النشاطات خطوط واضحة تحدد نطاق كل منها وتفصل احدها عن الاخر . فالشخص الذي يمثل عضوا في اسرة يسهم في ذات الوقت في النشاط الاقتصادي كعامل في مصنع مثلا . وقد يكون عضوا في تنظيم نقابي او حزب سياسي مشاركا بذلك في النشاط السياسي كما انه قد يهوى القيام ببعض النشاط الفني وهكذا . الامر الذي تكون معه كل هذه النشاطات متداخلة . ينبني على ذلك انه لا يمكن دراسة اي مجال لنشاط الانسان دون الرجوع الى المجالات الاخرى ، وهو ما ينطبق من باب اولى على العلوم الاجتماعية التي يتعلق موضوعها بمختلف مظاهر النشاط الاجتماعي للانسان . وهي بوصفها علوم تمثل فروع المعرفة التي تهدف الى فهم العلاقات بين افراد (وفئات وطبقات) المجتمع في تغيرها عبر الزمن (التاريخ ، الاقتصاد السياسي الجغرافيا ، علم الاجتماع ، علم النفس ، الديموجرافيا .. الخ [1]. ومع ذلك ولتسهيل عملية البحث العلمي وجد مع الزمن تقسيم مجرد للعلاقات الاجتماعية بمقتضاه تؤخذ كل طائفة من العلاقات الاجتماعية منفردة لينصب عليها موضوع فرع من فروع العلوم الاجتماعية .

انطلاقا من هذه الفكرة الاساسية لن يكون هدفنا في هذا الفصل تعريف العلوم الاجتماعية الاخرى في علاقتها بعلم الاقتصاد السياسي ، وانما ايضاح الاعتماد المتبادل بين فروع العلوم الاجتماعية عن طريق التركيز على الارتباط العضوي بين الاقتصاد السياسي وبعض فروع العلوم الاجتماعية الاخرى نأخذ على سبيل المثال وهي علم الاجتماع والديموجرافيا ، وعلم الجغرافيا .

---

(١) وهي على هذا النحو تتميز عن العلوم الطبيعية، الكيمياء ، الطبيعة، الاحياء ، البيولوجيا ، الفلك ..... الخ .

١ - الاقتصاد السياسي وعلم الاجتماع

يعرف البعض علم الاجتماع انه " الدراسة الساعية لان تكون علمية لما هـو اجتماعي (اى للوقائع الاجتماعية) بصفته هذه ، سواء على المستوى الأولي للعلاقات بين الاشخاص او على مستوى المجموعات الكبيرة ، الطبقات ، الامم ، الحضارات او بصفة عامة المجتمعات الكلية ، اذا ما استخدمنا تعبيرا اصبح جاريا " (٢) ولكن اذا - اردنا تعريف علم الاجتماع تعريفا علميا قلنا انه علم القوانين العامة لتطور المجتمع الانساني (٣) .

---

(٢) R.Aron,Les Etapes de la Pensée Sociologiqye,EditionsGallimard1967p16

(٣) بما ان علم الاجتماع ما يزال محلا للخلاف (بالنسبة لموضوعه ومنهجه . انظر A Dictionary of Social Science المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٧٦ - ١٧٩) يكون من المناسب ان نرى التعاريف المختلفة التي تعطى له اولا . تسند ابوة هذا العلم الذى يبدأ في احضان فلسفة التاريخ الى عبدالرحمن ابن خلدون (الفيلسوف العربي الذى عاش من ١٣٣٢ الى ١٤٠٦م) والف "المقدمة (انظر فيما يلي الفصل الاول من الباب الثاني) وجيامباتستا فيكو Giambattista Vico(استاذ القانون بنابولي - ايطاليا . عاش من ١٦٦٨ الى ١٧٤٤ . ومؤلف العلم الجديد Scienza Nuova
ويرى هذا الاخير الذى يعتنق على خلاف فلاسفة القرن الثامن عشر منهجا تاريخيا . ان المجتمع الانساني الذى هو من صنع الانسان ، يمكن فهمه والتعرف عليه,هذا المجتمع يمثل كلا غير ساكن . وانما في حركة مستمرة.وحركة التاريخ هي التي تحدد المؤسسات الاجتماعية . هذا الكل (اى المجتمع) في حركته هو محل اهتمام " العلم الجديد " انظر : T.G. Bergin & Fisch . The New science of Giambattista Vico,Anchor Books, Doubieday & Co: New York , 1961.
اما بالنسبة لأوجست كومت A.Comte(فيلسوف فرنسي ١٧٩٨ - ١٨٥٧) فعلم الاجتماع هو " الدراسة الوضعية لمجموع القوانين الاساسية الخاصة بالظواهر الاجتماعية" وهي تنقسم الى جزئين: جزء خاص بتحديد القوانين الساكنة . وهي القوانين المتعلقة بشروط وجود المجتمع . وجزء خاص =

فموضوع علم الاجتماع يتعلق اذن بالظواهر الاجتماعية بوصفها هذه، وذلك في حركتها الكلية . اما الفروع الاخرى من العلوم الاجتماعية فموضوعها يتعلق بظواهر هي اولا اجتماعية ولكنها تمثل بعد ذلك طائفة من الظواهر الاجتماعية : ظواهر اقتصادية في حالة علم الاقتصاد السياسي ، ظواهر سلوك الافراد في متضمناته الذهنية في حالة علم النفس .... وهكذا .

فبينما يهتم الاقتصاد السياسي بطبيعة وتطور طائفة معينة من الظواهر الاجتماعية هي الظواهر الاقتصادية التي تكون الاساس الاقتصادي للمجتمع . ممثلا

== بتحديد القوانين الديناميكية ، اى تلك المتعلقة بشروط الحركة المستمرة للمجتمع . انظر A.Cuviller,Manuel de Sociologie,P.U.F.TomeI.1967P16,17 وكذلك R.Aron المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٤ - ١٠٥ ويعرف G.Gurvitch علم الاجتماع بانه العلم " الذى يدرس الظواهر الاجتماعية الكلية في مجموع مظاهرها وفي حركتها بأخذها في انماطها الديالكتيكية الميكرو - اجتماعية (النمط الوحدى) Micro-sociaux والمجموعية M.arco-sociaux والكلية Globaux وهي في اثناء تكوينها واختفائها " .
واخيرا يعطينا C.W.Mills التعريف التالي في كتابه :
Sociological Imagination.Oxford University Press NewYork.959
" The study of historical life as occuring within and subject to the pressures of the complex whole of society as consitituted by its gignly structrual and organised of the complex
انظر في الاتجاهات الحالية في علم الاجتماع في اصلها التاريخي :
Paul Lazarsfield, La Sociologie,in,Tendances Principales de la recherche dans les sciences sociales et humaines . Mouton . Unesco Paris - la Haye ,1970,p. 69 - 197 .

بذلك علما اجتماعيا يخص هذا الجانب من حياة المجتمع ،يهتم علم الاجتماع بمجموع التكوين الاجتماعي في حركته ، آملا بذلك أن يكون علم حركة التكوينات الاجتماعية ، أي تحول المجتمع من شكل الى آخر . ومن ثم تتحدد أهمية أحدهما بالنسبة للآخر :

- بالمكان الذي يشغله النشاط الاقتصادي في مجموع النشاط الاجتماعي ، ومن ثم بتأثير الأساس الاقتصادي في تحديد الكل الاجتماعي .

- وكذلك العلاقة بين الاثنين اكثر ما تظهر في علم الاجتماعي الاقتصادي Sociologie économique . وهو فرع خاص من علم الاجتماع فاذا كان التحليل ينشغل ، وفقا لكولم D.Colm (٤)، بمعرفة الكيفية التي يسلك بها الافراد (الطبقات) في كل لحظة والآثار التي تترتب على هذا السلوك ، فان علم الاجتماع الاقتصادي يحاول الاجابة على السؤال الخاص بمعرفة كيف انتهى هؤلاء الافراد (والطبقات) الى ان يسلكوا على النحو الذي يسلكون عليه . من هنا يزودنا علم الاجتماع الاقتصادي بالمعرفة الضرورية الخاصة بالاطار الاجتماعي الذي يمارس في ظله النشاط الاقتصادي (وهو الذي يتعلق به موضوع الاقتصاد السياسي) .وعليه تكون وظيفة علم الاجتماع الاقتصادي ، " أن يبين بدقة الشروط التاريخية والهيكلية التي تعمل في ظلها مختلف القوانين الاقتصادية ، وهو ما يعطي الاقتصاد السياسي فعالية وقدرة اكبر على التصرف " (٥)

٢ - الاقتصاد السياسي والديموجرافيا

الديموجرافيا (٦) فرع من فروع المعرفة يهتم بدراسة السكان : حالتها وحركتها

---

(٤) شومبيتر : تاريخ التحليل الاقتصادي ص ٢١ .

(٥) Ch.Bettehleim,Economie Politique et sociologie economique,Annales Juillet-september1948,p.267et sqq

(٦) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية " Demos " مع المقطع " graphia " . ولهذه الكلمة معنيان في اللغة الاغريقية : فهي تعني أولا البلد ، أو الارض المسكونة بالسكان، وتعني ثانيا : السكان انفسهم بتعريفهم الاثنولوجي (اى معرفين من ناحية الجنس ، وعلاقتهم =

عبر الزمن ، وما يزال الخلاف قائما بالنسبة للمظاهر السكانية التي يتعيـــن أن تقتصر على التحليل العددي (المظاهر الكمية) لحالة وحركة السكان (٧) .

- بينما يرى آخرون ان تحتوى الديموجرافيا بالاضافةالى التحليل الكمي تحليلا كيفيا يشتغل بكيف الافراد من الناحيةالجسمانية والذهنية والفكرية وكذلك بالنسبة لطبائعهم وأخلاقهم (٨) .

= بالأجناس الاخرى ، وخصائصهم) . وهذا المعنى الثاني هو الذى يعنينا هنا . أما المقطع " Graphia " فانه يدل على "العلم الوصفي " . فاذا ما أخذنا اصطلاح الديموجرافيا بمعناه الحرفي فانه يعني " العلم الوصفي للسكـان " . هذا وقد استخدم هذا الاصطلاح للمرة الاولى بواسطة Achille Guillard في كتابه : Eléments de statistique humaine ou démographie comparée,Paris 1855 cf.A.Landy,Traité de démographie,Payot,Paris,1945,P.7 et seqq.

(٧) في هذا الاتجاه نجد التعريف الذى تعطيه الموسوعة الكبرى (Grande Encyclopédie,Tome14P70) للديموجرافيا " كعلم يعالج بمساعـــدة الاحصاء الحياةالانسانيةمنظورا اليها بصفة أساسية من زاوية الميلاد والزواج والوفاة . ومن زاوية العلاقات التي تنشأ كنتيجة لهذه الظواهر ، وكذلك من زاويةالحالةالعامة للسكان التي تترتب عليها " .

في نفس الاتجاه كذلك نجدتعريف Wolf في موسوعة العلـــــوم الاجتماعية (Encyclopedia of Social Sciences) اقتطفت في مقـــام Sociologie et démographie,Population,1956,No 1.P. 84 - 85.

وكذلك تعريف Villey في :

Lecons de démographie ,I.Editions Montchrestin , 1957,p.17.

(٨) على هذا النحو يعرف Guillard الديموجرافيا " بالمعرفةالرياضيـــة للسكان لحركتهم ، لحالتهم الجسمانية والمدنية والفكرية والأخلاقية " . أنظر Landry ، المرجع السابق الاشارة اليه ، وانظر كذلك تعريف :

L.Bucet,cours de démographie.Les Cours de Driot,1965-1966,p. 3.

في الواقع يوجد بين الكيفي والكمي علاقات تأثير متبادل تستلزم أن نأخذ في الاعتبار على الأقل عددا من المظاهر الكيفية وذلك لكي تنضبط معرفتنـــا الكمية نفسها . فالخصائص الكيفية تؤثر على العدد عندما تباشر مفعولها =

أما فيما يتعلق بالمنهج فيستخدم فى البحث الديموجرافى كل السبل التى يتبعها العقل فى استخلاص المعرفة ، مع اضافة ان الطريقة الاحصائية تلعب دورا له أهمية خاصة فى هذا البحث .

هذا بالنسبة لتقديم الديموجرافيا . وقد رأينا عند تعريف موضوع الاقتصاد السياسى أن الانسان هو الفاعل الرئيسى فى النشاط الاقتصادى ، اذ يمثل ما يقوم به من عمل محور عملية الانتاج فى المجتمع . فاذا ما كان الأمر كذلك فان العوامل الديموجرافية تؤثر دون شك على النشاط الاقتصادى ، اذ هى تحدد له شروطه الأساسية القوة العاملة كما وكيفا ، وكذلك مدى الحاجات التى يمثل اشباعها الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى .

من ناحية اخر تؤثر العوامل الاقتصادية تأثيرا عميقا على كيفية توزيع السكان كميا وكيفيا [٩] توزيعا جغرافيا ، وعلى الكثافة السكانية وعلى أشكال التجميع

== كما هو الحال بالنسبة للخصائص الجسمانية بالنسبة للمواليد او الوفيات .
وكذلك يؤثر العدد على الخصائص الكيفية لأفراد السكان عن طريق تحديده لشروط الحياة لهؤلاء الأفراد . مثال ذلك الآثار التى يمكن أن تكون لعدد أفراد الاسرة على تكوين أطفالها ومن ثم على كيفهم .

(٩) وذلك عن طريق زيادة عدد افراد المجموعة البشرية فى المكان الموجودين عليه ، من ناحية ، وعن طريق اثارة انتقال السكان الى مكان آخر ، من ناحية اخرى . (تم ذلك فى أوربا فى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عن طريق خلق مستعمرات جديدة انتقل اليها جزء من سكان أوربا) .

الانساني ، وهي تؤثر كذلك على الموقف من الانجاب ، كما تؤثر العوامل الاقتصادية عن طريق تحديدها للشروط المادية للحياة، على المواليد والوفيات ومتوسط العمر ، الى غير ذلك (١٠) .

٣ ـ الاقتصاد السياسي والجغرافيا

الجغرافيا (١١) هي دراسة العالم كوسط يعيش فيه الانسان ، أي كبيئة طبيعية للجنس البشري (١٢) . أما الجغرافية البشرية فيتعلق موضوعها بالعلاقة بين سلوك الجماعات البشرية والوسط الطبيعي والمناخي ، وبما أن هذه البيئة هي في الواقع ولحد كبير ، من خلق الجماعات البشرية الماضية والحاضرة يتمثل موضوع الدراسة في الجغرافيا البشرية في العلاقات المتبادلة بين الجماعات البشرية والبيئة وتشكيل أحدهما بواسطة الآخر (١٣) .

والنقطة التي يلتقي عندها هذين الفرعين من فروع المعرفة (الاقتصاد السياسي والجغرافيا) هي تلك الخاصة بتوطن النشاط الاقتصادي (١٤) (والوحدات

---

(١٠) هذا وقد كانت النظرية السكانية تمثل في البداية (من وبليام بتي الى مالتس انظر ما يأتي في الباب الثاني من هذا الجزء) بابا أساسيا في مؤلفات الاقتصاد السياسي، ثم ترك بعد ذلك الاهتمام بالدراسات السكانية للاحصائيين .

(١١) يوجد الاصل اللغوي للاصطلاح في الكلمة الاغريقية ge والمقطع graphia وهذه الكلمة تعني الارض . ويدل هذا المقطع على اننا بصدد علم وصفي . فاذا ما أخذ الاصطلاح بمعناه الحرفي فانه يدل على " العلم الوصفي للأرض " .

(١٢) لا يوجد علم آخر يهتم بالبيئة بصفتها هذه : فرجل الجيولوجيا يدرس صخور القشرة الارضية . ورجل الارصاد الجوية يهتم بالمناخ والطقس . ورجل النبات يهتم بحياة النباتات . ويهتم رجل الحيوان بحياة الحيوانات . اما رجل الجغرافيا فهو في حاجة الى نتائج كل علم من هذه العلوم ليستطيع أن يتعرف على المسرح الذي يعيش عليه الانسان ويلعب دورا . هذا المسرح ككل ملموس وحي . انظر : L.D.Stamp,Modern Geographical Ideas , in Outline of modern knowledge,W.Rose(ed),V.Gollaoz,London,1931P.813 et sqq.

(١٣) P,George,Georaphie de la population et démorraphic.population,1950

(١٤) The location of economic activity,la localisation de l´activité économique .

الانتاجية لهذا النشاط) • الأمر هنا يتعلق بما يسمى التحليل الاقتصادي للمكان[(١٥)]
هنا يزودنا علم الجغرافيا بالمعرفة الخاصة بالوسط الطبيعي للنشاط الاقتصادي •
فهو يمدنا بمعلومات عن مصادر المواد الأولية ، عن مصادر الطاقة المحركة وعن
التجمعات السكانية (مصدر القوة العاملة بكمها وكيفها) • من ناحية اخرى تساعد
المعرفة النظرية الخاصة بالنشاط الاقتصادي على فهم أحد العوامل ، ان لم يكن
أكثرها ، تشكيلا للوسط الجغرافي : ألا وهو النشاط الاقتصادي للمجتمعات • هذه
المعرفة لا يستغني عنها اذن الباحث في مجال الجغرافيا البشرية [(١٦)] •

* * *

من هذا يتضح ان الواقع الاقتصادي مرتبط ارتباطا ديالكتيكيا بالواقع غير
الاقتصادي ليكونا كلا عضويا يمثل الحياة الاجتماعية في وسطها الجغرافي • يترتب
على ذلك أن **الاقتصاد السياسي الذي يهتم بالواقع الاقتصادي في حركته التاريخية
يتعين أن يدرس ، رغم ذاتيته ، في ارتباطه الوثيق بغيره من فروع العلوم
الاجتماعية •**

* * *

---

(١٥) Space economy:L´analyse économique dans l´espace .

انظر على سبيل المثال وخاصة فيما يتعلق بالدراسة النظرية للتحليل
الاقتصادي للمكان بالنسبة للنشاط الزراعي : J.H.Von Thunen,
Isolated State,Pergamon Press.,London , 1966.

(١٦) هذا النوع من الدراسة يتم في اطار ما يعرف بالجغرافيا الاقتصادية التي
تنشغل بأشكال الانتاج وأشكال توطن النشاط الاقتصادي في المكان وأشكال
استهلاك المنتجات المختلفة في العالم بأسره فهي تهتم :
- بالتوزيع الكيفي والكمي للتجمعات البشرية على الكرة الارضية •
- بدراسة اشكال الانتاج والاستهلاك في ارتباطه بالانتاج بهذه التجمعات
البشرية وفقا للهيكل الاقتصادي لكل تجمع منها ، وكذلك العلاقات التي تنشأ
بين هذه التجمعات بما تستتبعه هذه العلاقات من تنظيمات ونشاطات نقل
وما يلحق بها • انظر في ذلك :
P.George ,prçcis de gérographie économique.P.U.F,1962.

وهكذا يتم لنا تعريف الاقتصاد السياسي ، العلم الذي نقوم بدراسته : عن طريق تحديد معالم موضوعه ومنهجه في ارتباطهما العضوي ، هذا العلم هو فرع من فروع العلوم الاجتماعية بما بينها من اعتماد متبادل يتعين ألا يغيب عن أذهاننا في دراستنا لعلم الاقتصاد السياسي . تكوين علمنا هذا ، أي التمهيد لميلاده ثم مولده وتطوره ، لم يتم بين عشية وضحاها . وانما من خلال عملية تاريخية دارت - وما زالت تدور - بين استمرار وانقطاع وتقدم من خلال التناقضات ، تقدم لا يجري بأية حال على نحو خطي لا يعرف الانكسارات . التعرف على الملامح العريضة لهذه العملية التاريخية يزيد من انضباط تحديدنا لآفاق العلم ويسمح لنا بأن نألف من الآن أسماء كبار مفكريه ، تحقيق هذا التعرف هو ما نسعى اليه في الباب التالي .

R.Courtin & P.Maillet ,Economie géographique , Dalloz , 1962 .

الباب الثانى

تاريخ الاقتصاد السياسى

لا نهدف لدراستنا في هذا الباب أن تكون تتبعا مفصلا للفكر الاقتصادي في تاريخه الطويل ، الأمر الذي لا يمكن أن يتم الا في دراسة منفصلة تأخذ ما تستحقه من جهد ووقت (١) . ماننسعى الى تقديمه هنا لا يتعدى لمحة في تاريخ علم الاقتصاد السياسي ذات هدف محدود ، تمكننا من البداية :

- من التعرف على المراحل المختلفة لتاريخ العلم الذي ننشغل به .
- وتشير لنا الى القضايا الاساسية التي شغلت اذهان المفكرين الذين بنوا العلم مفسحة المجال لبلورة موضوع العلم ورسم مناهجه وتراكم المعرفة النظرية المكونة له .

الذي يهمنا اذنا هو تاريخ العلم وليس تاريخ الفكر الاقتصادي على اطلاقه . وقد تحقق للعلم وجود معترف به من خلال عملية بطيئة تغطي الفترة التي تمتد من منتصف القرن السابع عشر حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر (٢)

---

(١) تتميز الكتابات المتعلقة بتاريخ الفكر الاقتصادي بثراء نسبي ، بالاضافة الى مؤلفات المفكرين الذين بنوا علم الاقتصاد السياسي والتي سنتعرف عليها في هذه الدراسة . لتاريخ العلم يمكن الرجوع الى المراجع التالية :

H.Bartoli, Histoire de la pensee econpmoique , les Cours de Droit, 1959 - 1960 -J.Denis,Histoire de la pensée économique.Thémis,1970 - Ch.Gide & Rist,Histoire des doctrines économiques - O.Lange , Economie Politique ,P.U.F., 1962(Ch.VI,VII,P. 389) .

هذا الكتاب صدر باللغةالعربية منترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٦.

(٢) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ١٥١.

ولكن الفترة السابقة عليها شهدت ، مع نشوء طريقة الانتاج الرأسمالية ، تحولا في الفكر الاقتصادي مهد لميلاد العلم ميلادا صاحب هذه الطريقة في الانتاج .
اهتمامنا أساسا بتاريخ العلم وكون ميلاده مصاحبا لطريقة الانتاج الرأسمالية يبرر لنا ان نميز في تقديمنا لهذه اللمحة التاريخية بين مرحلة سابقة على الرأسمالية شهدت فكرا اقتصاديا (اذ منذ انشغال الانسان بمعرفة وسطه الطبيعي والاجتماعي وجد فكر اقتصادي) . والمرحلة الرأسمالية التي يرتبط بها علم الاقتصاد السياسي . في فترة اولى من هذه المرحلة الأخيرة ولد علم الاقتصاد السياسي بعد ان مهد السبيل لهذا الميلاد ثم تطور في فترة تالية تطورا استمر الى وقتنا هذا الذي يسجل مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

وعليه نقدم هذه اللمحة التاريخية في فصول ثلاثة :

- في فصل اول نلقى نظرة سريعة على الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة على الرأسمالية .
- وفي فصل ثان نرى مولد علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية .
- وفي فصل ثالث نتتبع تطور العلم في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول الى الاشتراكية .

الفصل الأول

الفكر الاقتصادي في المرحلة السابقة علي الرأسمالية

في أثناء هذه المرحلة - التي تغطي العصور القديمة والعصور الوسطي - لم يكن للفكر الاقتصادي وجود مستقل ، وانما نجده في أحضان أشكال أخري للفكر : في احضان الفلسفة في الفكر الاغريقي ، في أحضان الفكر اللاهوتي في العصور الوسطي الأوربية ، وفي أحضان دراسة التاريخ وفلسفة التاريخ عند المفكرين العرب في القرن الرابع عشر .

١ - العصور القديمة

في **الكتب المقدسة للعصور القديمة** يتمثل الفكر الاقتصادي في انطباعات تتعلق بالوقائع التي وجدت بالمجتمع في تلك الأزمنة ، هي انطباعات ايديولوجية لا شأن لها بالتحليل العلمي . عليه يكون من الأصح اعتبارها من قبيل المعلومات الخاصة بما كان يجري في الحياة الاقتصادية للمجتمع في ذلك الزمان[١] .

وعند الاغريق (خاصة عند أفلاطون ٤٢٧ - ٣٤٧ قبل الميلاد وأرسطو ٣٨٤ - ٣٢٢ قبل الميلاد) وجد الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة . اذ مثل الاستدلال الاقتصادي جزءا لا يتجزأ من فلسفتهم العامة للدولة والمجتمع . المجتمع المنظم في صورة **دولة المدينة** City-State (تتميز بصغر مساحتها وصغر حجم سكانها وقيامها حول القلعة التي عادة ما كانت تبني علي مرتفع ، واشتمالها علي ميدان عام للاجتماعات العامة) . وهو تنظيم فرضته جغرافية اليونان ونوع التنظيم القبلي الذي كان غالبا من قبل[٢] ، ويجد اساسه في **طريقة الانتاج** التي كانت سائدة آنذاك وخاصة في القرنين الخامس والرابع (قبل الميلاد) في بلاد الاغريق بصفة عامة وفي أثينا بصفة خاصة . أي في الزمان والمكان اللذان شهدا فكر

---

(١) القاريء للتوراة أو الانجيل يستطيع أن يجمع معلومات عن أحداث المجتمع ، انطباعات تعطي فكرة عن نوع الحياة . فمن قصة يوسف مثلا نستطيع أن نستخلص كيف أن فرعون الذي كان يملك الأرض ويحصل في مقابل ذلك علي خمس المحصول كان يحتكر الاتجار في الحبوب . وفي وقت المجاعة كان الناس يشترون الحبوب بالنقود . فان نفذت نقودهم حصلوا عليها مقايضة بالتخلي عن خيولهم وقطعانهم . أنظر :

Ch 27, the Genesis. The Egyptians sell their land. The Holy Bible. Cambridge Univerisity Press, P 43.
J.F. Bell, A History of Economic Thought. The Boland press, New York, 1953. p. 13 et sqq — E. Roll, ch. I.

(٢) أنظر في تفصيل هذا التنظيم القبلي وفي وصف عملية التحول من هذا الذي لم يعرف الدولة (المكون من مجموعة قري بينها قرية مركزية يقيم بها رئيس القبيلة ، صاحب السلطة المشخصة ، وكل قرية مكونة من عشائر) الي مجتمع دولة المدينة :
G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society, Lawrence & Wishart, London, Vol. I. 1961, p. 351 - 359.

أفلاطون وأرسطو طاليس[٣]. النشاط الزراعي يتم في ظروف طبيعية صعبة : التربة فقيرة ، الأمر الذي يستلزم زراعتها سنة وتركها دون زراعة أخري . وهي نادرا ما تكون مستوية ، وهو ما يدفع الي عمل المصاطب تزرع أساسا بأشجار العنب والتين والزيتون . بالنسبة لنوع الوحدة الانتاجية في الزراعة يمكن تمييز ثلاثة أنواع : وحدات كبار الملاك ويملكون الأرض الأكثر خصوبة ، وتزرع بالحبوب وتربي عليها الماشية والخيول وهم لا يسهمون في عملية العمل وانما يستخدمون العبيد والعمال الأجراء الذين يخضعون لسيطرة المالك رغم أنهم أحرار . هذه الملكيات الكبيرة لا تغطي الا نسبة صغيرة من مساحة الأرض المنزرعة . غالبية هذه الأرض تزرعها وحدات صغار الملاك . عددها كبير . تحتوي نصف السكان أو يزيد . المساحة التي تقوم عليها كل وحدة صغيرة وغالبا مجزئة . يتم الانتاج بفضل عمل أفراد الأسرة وعمل ما تملكه من عبيد مستخدمين في ذلك وسائل الانتاج البسيطة . هؤلاء الملاك الصغار يجدون أنفسهم تحت سيطرة من يجاورهم من ملاك كبار (وهؤلاء هم الصفوة في الريف وحتي في المدينة) رغم كونهم مواطنين . الي جانب هذين النوعين من الوحدات الانتاجية كانت توجد الوحدات التي يستغلها الأفراد استخداما لعبيد الدولة heilos [٤] في مقابل حصولها علي جزء من المحصول عينا . وقد تقوم الدولة (في سبرطة) ـ وها هي فقط هذا الحق ـ بتحرير عبيدها . في هذه الحالة يقوم كل منهم بزراعة قطعة من الأرض ـ يزرعها كما يشاء . وله حرية تكوين أسرة تفلح معه الأرض يلتزم بأن يتخلي للدولة عن حصة من الناتج تتحدد لمدي الحياة . وله حرية التصرف فيما يبقي له .

هذه الزراعة لا تستطيع أن تغطي احتياجات السكان وخاصة من الحبوب . ومن ثم كان الالتجاء الي الخارج (صقلية ، ايطاليا ، مصر ، سواحل البحر الأسود) وقيام **التجارة الخارجية** التي تركزت في المدن وخاصة الموانئ . وقد ازدهرت في أثينا لتصبح نشاطا أساسيا يقوم به أساسا أشخاص لا يتمتعون **بصفة المواطن ويرتكز علي رأس مال المقرضين** . عن طريق التجارة الخارجية كان يتم تزويد السكان بثلثي أو ثلاثة أرباع ما يستهلكونه من الحبوب .

(٣) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الأغريقي في هذه الآونة بالمراجع التالية :

A Aymard & J. Auboyer, Histoire Général des Civilisations, L'Orient et la Crece Antique, P.U.F., 1961. p. 321 – 334 — G. Thomson, Studies in Ancient Greek Society: The First Philosophers, Lawrence & Wishart, London, 1961 – 207 — A.G. Mazour & J.M. Peoples, Men and Nations. A World History, Harcourt, Brace & World, Inc, New York, 1968, Chs. 5 & 6, p 82 – 122 — M.L. Finley; Classical Greece, in Second International Conference of Economic History, Vol. Mouton. Paris — La Haye, 1965, p. 11 – 35 — E. Will, La Grece archaique,

(٤) helots, ilotes (hilotes) هؤلاء كانوا يلزمون بالقيام ببعض الخدمات المنزلية وبخدمة المحاربين أثناء الحرب ولم يكن يحق لهم حمل السلاح . وكان للمواطنين حق قتلهم اذا قابلوهم أثناء الليل .

لكي تستورد الحبوب لابد من التصدير. تصدير بعض السلع الزراعية. كالخمور والزيوت. ولكنها لا تكفي. من هنا كان الالتجاء الي النشاط الصناعي ليزود التجارة بعدد من السلع: الأواني، الأسلحة قطع العملات المعدنية. ومن ثم كان توسع النشاط الصناعي وما يستلزمه من نشاط استخراجي. يقوم بهذا النشاط وحدات حرفية وورش صغيرة مملوكة ملكية خاصة. عدد الوحدات الحرفية كبير. يقوم الحرفي مع أفراد عائلته بالعمل. يعاونه في ذلك **العبيد**. كما أنه قد يستخدم بعض العمل الأجير. يتم الانتاج في منزل الحرفي بناء علي طلب مسبق من جانب العملاء، الذين كثيرا ما يزودون الحرفي بالمواد الأولية. تقوم الورش الصغيرة كذلك بالانتاج الصناعي. أكبر ورشة كانت تستخدم ١٢٠ عامل (في صناعة الدروع). العمل يقوم به العمال الأجراء **والعبيد**. هذا النشاط الصناعي كان يعتمد في كثير من مواده الأولية علي التجارة الخارجية.

أما النشاط الاستخراجي. ومثله ما كان يتم في منطقة لوريون (التابعة لأثينا) في المناجم المملوكة للدولة. حيث تعهد الدولة بامتياز الاستغلال الي أفراد يملكون رأس المال، علي أن تحتكر لنفسها التعامل في الفضة المستخلصة مع الرصاص المخلوط بالفضة المستخرجة من المناجم. هذا النشاط الاستخراجي يقوم علي عمل **العبيد** الذين يملكهم صاحب الامتياز أو يستأجرهم من مالكيهم.

في هذا الاقتصاد، الذي يرتكز عليه المجتمع الأغريقي، انتشرت المبادلة والمبادلة النقدية. بل أكثر من هذا أن النقود، التي أخترعت في البداية لتسهيل عملية التبادل: لتستخدم في البيع من أجل الشراء، أصبحت تستخدم في اطار هذا الاقتصاد لغرض جديد: الشراء من أجل البيع. في هذه الحالة يكف جسم النقود عن أن يكون وسيلة لتحقيق غاية (هي الحصول عي السلع) وانما يصبح غاية في ذاته.

من هذا نستطيع أن نستخلص **التركيب الطبقي للمجتمع الأغريقي**. في أعلي الهرم الاجتماعي توجد الطبقة الارستقراطية، كبار الملاك، من «الريعيين» الذين يعيشون علي دخل لم يسهموا في عملية انتاجه. يحتقرون العمل اليدوي ويحكمون مجتمع المدينة. يرتبط بهذه الطبقة بقية المواطنين، المكونين لطبقة متوسطة من صغار الملاك والحرفيين، لهم حقوق سياسية وحق تولي الوظائف العامة (أي المشاركة في ادارة المدينة). يلتصق بهذه الأخيرة الأجانب metoikos [٥]، وهم أحرار ولكنهم لا يتمتعون بالحقوق السياسية ولا يحق لهم تملك العقارات. وقد لعبوا دورا هاما في التجارة والمهن الأخري في المدينة (سيطروا

---

(٥) métèques

علي النشاط التجاري في القرن الرابع قبل الميلاد) وكذلك في الحياة الأدبية . وقد تعدي دورهم هذا نسبتهم العددية في مجموع السكان . وفي النهاية يرتكز هذا الهرم الاجتماعي علي العبيد ، اذ عليهم يقوم الانتاج الزراعي والصناعي ونشاط التعدين والأشغال العامة للدولة . وهم يقومون بالأعمال المنزلية وبخدمة المحاربين في وقت الحرب . هذا الدور هو الذي يفسر كيف أن تجارة العبيد أصبحت احدي النشاطات الاقتصادية المربحة . ومن هنا صح القول بأن **المجتمع الأغريقي** (وخاصة في القرن الخامس ق . م .) **مجتمع قائم علي العبودية** . وذلك رغم أن بعض المؤرخين ، في حرصهم علي تقديم المجتمع الاغريقي القديم في صورة وردية ، يقللون من أهمية العبودية كأساس لهذا المجتمع[٦] .

هذا التنظيم لعملية الانتاج القائم علي عمل العبيد ينطوي في ثناياه علي حدوده ، أي حدود امكانياته في التطور ، كتنظيم يجرد المنتجين المباشرين (العبيد) من كل دافع الي زيادة وتحسين الجهد اللازم لاستغلال وسائل الانتاج المستحدثة (عن طريق الاكتشاف أو النقل) استغلالا يمكن من زيادة انتاجية العمل علي نحو يمكنها من الاستجابة لحاجات المجتمع (وخاصة الطبقة المالكة) المتزايدة . بل علي العكس يتجه ميلهم الي تحطيم وسائل الانتاج كرد فعل لما يخضعون له من استغلال وقهر .

في هذا المجتمع وجد **الفكر الاقتصادي في أحضان الفلسفة** ، اذ ندر أن نوقشت المشكلات الاقتصادية بوصفها هذه . بل دارت الأفكار المتعلقة بها - شأن كل الفكر الأغريقي - حول المشكلات الملموسة لحياة الانسان . وقد كانت هذه المشكلات الأخيرة تجد مركزها في فكرة دولة المدينة "Polis" . من هنا كان **الفكر الاقتصادي** بكليته في خدمة

---

(٦) ارتكاز الانتاج علي عمل العبيد (وكونهم بالتالي أساس الهرم الاجتماعي) هو الذي يفسر تبرير أرسطو للعبودية كتنظيم اجتماعي . وهو يقيم هذا التبرير علي حجة اقتصادية حين يقول : « البعض يعتبر أن سلطة السيد لا تستند علي أساس طبيعي ويدعي أن الطبيعة قد خلقتنا كلنا أحرارا وأن العبودية لم يوجدها الا قانون الأقوي وأنها في ذاتها . وباعتبارها مجرد أثر العنف ، غير عادلة . من وجهة النظر الاقتصادية ، الاحظ انه من غير الممكن أن نعيش عيشة مرضية ، أو حتي مجرد أن نعيش دون ما هو ضروري . وبما انه لا يمكن تحقيق الهدف المحدد لأي نشاط دون أدوات ، فان الاقتصاد يحتاج الي الأدوات لتحقيق أهدافه . وتوجد نوعان من الأدوات : أدوات جامدة وأدوات حية . فبالنسبة للملاحة تمثل الدفة الأداة الجامدة والقبطان الأداة الحية . ويمثل العامل في كل أنواع المهن نوعا من الأداة . ومال معين هو في الواقع أداة وجود . ومجموع الممتلكات هي أدوات مجتمعة ، والعبد من بينها يتمثل في أداة حية مملوكة تفوق كل الأدوات الأخري . فلو كان في استطاعة كل أداة أن تنفذ من نفسها ارادة أو فكر السيد ... لما احتاج المهندس الي العمال ولا السيد الي العبيد » . كما أن أرسطو يضيف في تبرير العبودية حجة فلسفية : « كل من ليس لديه ما يقدمه الا خير من استعمال جسمه وأعضائه مدان بواسطة الطبيعة للعبودية . وخير له أن يخدم من أن يترك لنفسه . وفي كلمة ، كل من ليس عنده من الروح والوسائل ما يمكنه من عدم الاعتماد علي الغير هو بطبيعته عبد . وهم من هؤلاء الذين لا يملكون الا الغريزة ، أي الذين يشعرون جيدا بالعقل لدي الآخرين ، ولكنهم لا يستعملونه أنفسهم » . السياسة . الكتاب الأول ، الباب الأول .

السياسة بالمعني الواسع للكلمة[٧] .

في اطار الفكر الاغريقي ينفرد أرسطو طاليس بمقدرة فائقة علي التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية . وهو يري « الوقائع الاقتصادية والعلاقات التي توجد بينها في ضوء ايديولوجية رجل يعيش ويكتب لطبقة مترفة (لا تعمل) ومثقفة ، لطبقة تحتقر العمل والتجارة وتحب الفلاحين الذين يغذونها وتكره مقرضي النقود الذين يستغلونها »[٨] .

ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو مباشرة علي الحاجات واشباعها . والأموال (أي المنتجات) هي التي تحقق هذا الاشباع . وطرق الحصول علي الأموال هي الزراعة وتربية المواشي والصيد بمختلف أنواعه وحتي قطع الطريق (الذي يعتبره نوعا من الصيد) وكذلك الصناعة واستخراج المعادن . هذه كلها تعتبر من قبيل الطرق الطبيعية لاكتساب الأموال[٩] . الي جانبها توجد التجارة ، وهي ليست بالنسبة لارسطو من قبيل النشاط الطبيعي (ومن ثم وجبت ادانتها)[١٠] .

فيما يتعلق بوحدة القيام بهذه النشاطات (الوحدة الانتاجية) ينطلق أرسطو من الوحدات العائلية التي تكتفي ذاتيا ، أي تقوم بالانتاج اللازم لاشباع حاجاتها (الانتاج الطبيعي)[١١] . ثم يقدم تقسيم العمل كأساس للمبادلة العينية ، المقايضة[١٢] ، ثم المبادلة

---

(٧) Platon, The Republic (H.D.P. Leet, The Penguin Classics London, 1959 — Aristote, La Politique, traduit par J. Tricot. Librairies Philosophique, J. Vrin, Paris, 1962, Les Economiques même traducteur et même maison d'édition, 1958; Ethique de nicomaque, traduit par J. Voilquin, Garnier, Flammanion, Paris 1963 — A. Wolf. A Philisophic and Scientific Retrospect, in An Outline of Modern Knowledge, op. cit., p. 9 & sqq — B. Russell, History of Western Philosophy, 10th edition, Allen & Unwin, London, 1967, Book one, Part 2.

(٨) شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٦٠ .

(٩) أرسطو ، السياسة ، الجزء الأول ، الكتاب الأول ، الفصل الثامن ، ص ٥٠-٥٥ . أنظر كذلك Les Economiques ص ٢٠ .

(١٠) أرسطو ، السياسة ، المرجع السابق ، ص ٥٥ و ٦٥ حيث يقول : « ان التجارة ليس فيها شيء طبيعي ، فهي نتيجة المبادلة » . ادانة النشاط التجاري هذه يمكن لنا فهمها اذا ما تذكرنا أولا أن النشاط التجاري كان يمارسه أساسا الأجانب الذين لا يتمتعون بصفة المواطن ، وأنه كان يرتكز علي رأس مال القرضين . واذا ما تذكرنا ثانيا أن أرسطو كان يعيش ويكتب للطبقة الارستقراطية التي تكره التاجر مقرض النقود لأنه يستغلها

(١١) المرجع السابق ، ص ٥٧ .

(١٢) لم تظهر عمليه مبادلة السلع في داخل الجماعات البدائية . وانما ظهرت علي حدود هذه الجماعات . عندما تدر من نقاط التقاء مع جماعات أخري . أي أن المبادلة بدأت بين الجماعات البدائية (التي تختلف الظروف الطبيعية التي تقوم في ظلها بالنشاط الانتاجي) وليس في داخل الجماعة نفسها . هنا بدأت المقايضة التي سرعان ما تحقق آثار في داخل الجماعة نفسها وتؤدي الي تفككها . وفقا لأرسطو ، « كان كل أفراد الجماعة البدائية يملكون كل الأشياء ملكية شائعة (ومن ثم لا مبادلة ، م.د) . فاذا ما انقسموا لعائلات متميزة احتفظوا بالملكية الشائعة لعديد من الأموال وقاموا بتقسيم الأموال الأخري التي تكون وفقا للحاجة محلا للمبادلة بينها » . السياسة ، ص ٥٧ .

النقدية ، أي تبادل السلع بوساطة النقود[١٣] .

فاذا ما تعلق الأمر بانتاج المبادلة النقدية ، بانتاج السلع التي تتبادل في السوق ، نرى أن هذه السلع في السوق بأثمان يتعين تفسيرها والتعرف على تحديدها . في هذا المجال يحدثنا أرسطو عن قيمة السلع[١٤] (والقيمة هي خصيصة اجتماعية تجعل السلعة محلا للمبادلة م.د.[١٥]). وهنا نجده يفرق بين قيمة الاستعمال[١٦] (التي هي خصيصة موضوعية في السلعة تجعلها صالحة لاشباع حاجة معينة ، م.د.) وقيمة المبادلة[١٧] (وهي الشكل الذي تعبر فيه القيمة عن نفسها عند المبادلة ، رابطة بين قيمتين ، م.د.) . ثم هو يقول بفكرتين متضاربتين . مؤدى الفكرة الأولى أن قيمة المبادلة تشتق بطريقة أو بأخرى من قيمة الاستعمال . يضاف الى ذلك « أنه من الضروري أن نجد مقياسا مشتركا » بين الأشياء المتبادلة . « وهذا المقياس المشترك هو بالضبط احتياج أحدنا الى الآخر ، وهو ما يبقي على وجود الحياة الاجتماعية[١٨] . وفقا للفكرة الأخرى التي نجدها عند أرسطو يتم تصوير تبادل

---

(١٣) أرسطو ، السياسة ، ص ٥٧ . هذا وتجدر الملاحظة أن الأبواب الخمسة الأولى من كتاب آدم سميث الذي يظهر من بعد في القرن الثامن عشر الميلادي (في انجلترا) تمثل تطويرا لهذا الخط في الاستدلال العقلي . هذا ومن المفيد من الآن أن نتصور العناصر التي تتكون منها كل معاملة نقدية ، ولنتمثل في بيع منزل : هناك أولا متبادلان (البائع والمشتري) تقوم بينهما علاقة اجتماعية بمقتضاها يتخلى البائع للمشتري عن كمية من السلعة (المنزل في هذه الحالة) ، أو ما يسمى بتدفق عيني real flow: flux réel ، في مقابل ذلك يتخلى المشتري للبائع عن كمية من النقود (عدد من وحدات النقود) ، أو ما يسمى بتدفق نقدي monetary flow: flux monétaire العلاقة بين مقدار التدفق العيني (وحدة واحدة في مثلنا هذا ، المنزل) وبين مقدار التدفق النقدي وليكن ٣٠٠٠ جنيه ، تدل على ثمن الوحدة من السلعة محل التبادل ، ثلاثة آلاف جنيه في مثلنا هذا .

(١٤) بما أن الهدف النهائي من النشاط الاقتصادي هو اشباع الحاجات فان المنتجات التي تنتج عن هذا النشاط تتمتع دائما بقيمة في الاستعمال ، أي بصلاحية لاشباع حاجة معينة . فهي منتجات نافعة . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاج الناتج والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجه . هذه الخصائص مجتمعة تجعل الناتج صالحا لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات (فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لأنه يصنع من مادة من طبيعتها أن تترك أثرا على الورق ولأنه أنتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطيه الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به بقصد الكتابة) . وتمثل المنتجات قيمة استعمال في ظل كل أشكال الانتاج : الانتاج الطبيعي وانتاج المبادلة . ولكن منذ أن يبدأ انتاج المبادلة تصبح المنتجات سلعا ، اذ تبدأ في أن يكون لها ، الى جانب قيمة الاستعمال ، قيمة ، أي قابلية لأن تكون محلا لعلاقة مبادلة بين أفراد المجتمع . في هذا المجال تكون قيمة الاستعمال شرط القيمة : اذ لكي يمكن للسلعة أن تكون محلا للمبادلة لا بد أن تمثل قيمة استعمال اجتماعية ، أن تكون نافعة اجتماعيا ، أي أن تكون نافعة للآخرين . في اقتصاد المبادلة تكون السلعة في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . ولكن أحدهما نقيض الآخر ، أو أن تمثل نفيا للآخر : ان أنت استعملت السلعة كقيمة استعمال (في استهلاكك الخاص ، كما اذا استخدمت الفحم في التدفئة المنزلية أو في الانتاج باستخدامه في توليد الطاقة الانتاجية في مصنع) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامها كقيمة ، أي أن تقوم بدور في التبادل . من جهة أخرى ، ان أنت استخدمتها كسلعة في التبادل (سواء في صورة مقايضة أو عن طريق النقود) فإنك تكون قد استبعدت من استخدامها كقيمة استعمال .

(١٥) م.د. ترمز لاسم المؤلف أي محمد دويدار .

(١٦) use-value; valeur d'usage

(١٧) exchange-value; valeur d'échange

(١٨) الأخلاق ، ص ١٣٤ .

السلع كتبادل بين الأعمال . فلكي تقوم علاقة مبادلة بين المهندس المعماري وصانع الأحذية « يتعين أن يحصل المهندس من صانع الأحذية على عمله ، وأن يعطيه عمله كمقابل »[١٩] . أيا ما كان فكر أرسطو بالنسبة لمصدر القيمة فمن الواضح أنه اكتشف في قيمة المبادلة (كتعبير عن قيمة السلع ، م.د.) علاقة تساوي . ولكنه لم يتعد ذلك الى الكشف عن حقيقة هذا التساوي[٢٠] .

تلك هي الحدود التي لا يتخطاها أرسطو في مجال القيمة والثمن . فلا نوجد عنده نظرية للثمن (الذي هو التعبير النقدي عن قيمة المبادلة م.د.)[٢١] . ومع ذلك فهو يتعرض لحالة الاحتكار الذي يعتبره وضعا من أوضاع السوق يسيطر فيه بائع واحد للسلعة[٢٢] .

أما فيما يخص النقود فهي بالنسبة لأرسطو وسيط في المبادلة[٢٣] يوفر علينا مضايقات المقايضة ، أي المبادلة العينية . ولكن لكي تقوم بوظيفتها كوسيط في المبادلة يتعين أن يكون للنقود خصيصة السلعة ، أي أن تكون ذاتها لها قيمة استعمال وقيمة مستقلة عن وظيفته النقدية ويمكن مقارنتها بغيرها من القيم (فالفضة مثلا قبل أن تكون نقودا هي سلعة لها قيمة استعمال ، اذ يمكن استعمالها في صناعة الأواني والمجوهرات والأسنان الصناعية ، ولها قيمة تستقل عن وظيفتها النقدية) . ويضيف أرسطو باختصار أن بعض السلع ، كالمعادن ، أكثر صلاحية من غيرها للقيام بدور الوسيط في المبادلة . بالاضافة الى هذه الوظيفة يعترف أرسطو للنقود بوظيفتين أخريين[٢٤] . وظيفتها كمقياس للقيم[٢٥] ، اذ يعبر عن قيمة مبادلة كل سلعة بعدد من وحدات النقود ، وعليه يمكن للنقود التعبير عن ثمن أية سلعة ، ووظيفتها

---

(١٩) نفس المرجع ، ص ١٣٣ . أنظر كذلك H. Denis ، تاريخ الفكر ، ص ٥٣ .

(٢٠) اذا كان أرسطو قد اكتشف في قيمة المبادلة (وهي شكل القيمة) علاقة تساوي ولم يكتشف حقيقة هذه العلاقة فان ذلك يعني أنه لم يستطع التوصل الى أن شكل قيم السلع (أي قيمة المبادلة) انما يعبر عن كل أنواع العمل كمكافئ ، للعمل الانساني ، وبالتالي كأنواع في العمل لها نفس الاستحقاق . يفسر ذلك بأن المجتمع الأغريقي ، الذي عاش فيه أرسطو ، كان مجتمعا عبوديا يرتكز على عدم المساواة بين الرجال وبين قوة عملهم . واذا تمثل سر التعبير عن القيمة في أن كل أنواع العمل متساوية ومتساوية لأنها ترد في النهاية الى العمل الانساني بصفة عامة ، فان هذا السر لا يمكن اكتشافه قبل أن تسيطر فكرة المساواة بين أفراد المجتمع على عقول الناس . الأمر الذي لا يتحقق الا في مجتمع يتطور فيه الجزء الأغلب من ناتج العمل في شكل سلع (أي منتجات معدة للسوق) وتصبح به بالتالي العلاقة بين الأفراد ومالكي السلع هي العلاقة الاجتماعية السائدة . وهذا لا يتحقق تاريخيا الا في المجتمع الرأسمالي .

(٢١) وان شئنا أن نكون أكثر دقة قلنا أن الثمن هو (الشكل المتحول للقيمة ، أي قيمة المبادلة) حيث تظهر قيمة مبادلة السلع في عملية التداول .

(٢٢) أرسطو ، السياسة ، ص ٧٠ .

(٢٣) means of exchange: intérmediaire d'échange

(٢٤) أرسطو . السياسة ، ص ٥ . والأخلاق ، ص ١٣٢ - ١٣٦ .

(٢٥) measure of value: mesure de la valeur

كمستخزن للقيم (٢٦)

أخيرا يتعرض أرسطو لمشكلة الفائدة (٢٧) (وهو ما يحصل عليه مقرض النقود زيادة علي المبلغ الذي يقرضه ، م.د.) . وهو يقبلها كواقع عملي . ولكنه يدين كل قرض بفائدة ويعتبره من قبيل الربا ، وذلك لأن « النقود لا تلد » (٢٨) . غير أن أرسطو لا يطرح علي نفسه السؤال الآتي : لماذا رغم ذلك تدفع الفائدة في واقع الحياة الاجتماعية ؟ عدم طرحه لهذا السؤال ومن ثم عدم الاجابة عليه يدفعنا الي القول بأنه لا يوجد نظرية في الفائدة في فكر أرسطو (٢٩) . ونلاحظ كذلك علي هذا المفكر أنه يخلو من نظرية في التوزيع (٣٠) . أي نظرية تشرح الكيفية التي يتم بها توزيع الناتج الاجتماعي (أي مجموع ما ينتجه المجتمع في فترة انتاجية معينة) بين مختلف أفراد (أو طبقات) المجتمع ، أو إن شئت نظرة تشرح الكيفية التي يتحدد بها نصيب كل طبقة اجتماعية في نتيجة عملية الانتاج .

---

(٢٦) stock of value; stock de valeur يتعين علي كل مجتمع أن يحتفظ بكمية من الثروة أو الاحتياطي تستخدم في اشباع الحاجات في حالة ما اذا تعرض المجتمع لكارثة تمنعه من الانتاج أو تقضي علي ما أنتجه ، كارثة طبيعية كفيضان أو عدم نزول الأمطار ، أو كارثة اجتماعية كثورة أو حرب أهلية . كي تخصص كمية من هذا المخزون لمواجهة حاجة المجتمع الي زيادة انتاجية في المستقبل ، وذلك عن طريق استخدامها في بناء طاقة انتاجية جديدة (بناء سد لتخزين مياه الري ، أو رصف طريق أو بناء مصنع الي غير ذلك) . تكوين هذا الاحتياطي يمثل الوظيفة الأساسية لفائض الانتاج الاجتماعي . في المجتمعات التي تنتج أساسا قيم استعمال (أي حيث يسود الانتاج الطبيعي) يتكون هذا الاحتياطي من منتجات يقوم المجتمع بتخزينها . أما في المجتمعات التي تقوم بانتاج المبادلة ـ والمبادلة النقدية ـ علي نطاق واسع ، تأخذ القيم المخزونة شكلا نقديا . وتحول كمية معينة من النقود لمن يحوزها أن يحصل علي مقابل لها من السلع العينية ، أي من القيم المخزونة .

هذا وتبقي للنقود وظيفة رابعة (لم يتكلم عنها أرسطو) ، منبثقة في الواقع من وظيفتها كوسيط في التبادل ، وهي وظيفتها كوسيلة الدفع العام ، كوسيلة تستخدم في تسوية المدفوعات ، الديون ، أثمان السلع والخدمات ، كلها تسوي عن طريق النقود .

وسنري فيما بعد أن النقود تزود رأس المال بشكل من الأشكال التي يأخذها في عملية التداول (وخاصة في الاقتصاد الرأسمالي) .

(٢٧) interest; intérêt

(٢٨) « أشد ما يكره بحق هو ما يجري في العمل من أقراض بفائدة . وذلك لأن الكسب المتحقق منه انما يأتي من النقود نفسها ، وهو ما لم يعد يتفق مع الغرض الذي خلقت من أجله . فالنقود قد خلقت لتستخدم في المبادلة ، بينما تؤدي الفائدة الي تكاثر في كمية النقود نفسها . فالفائدة هي نقود ولدتها النقود . وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة في اكتساب النقود أكثر ما تكون مخالفة للطبيعة » . أرسطو ، السياسة ، ص ٦٥ ـ ٦٦ .

(٢٩) لكي يمكن الكلام عن نظرية في الفائدة يتعين علينا :

أولا : أن نطرح سؤالين عن « لماذا » و « كيف » : لماذا تدفع الفائدة ؟ وكيف تتحدد ومسيرها عبر الزمن ؟

ثانيا : أن نعطي اجابة (يمكن التحقق من صحتها) لكل من هذين السؤالين .

(٣٠) theory of income distribution; théorie de la répartition des revenus

٣ — العصور الوسطى الأوروبية :

في القرون من التاسع حتى الخامس عشر الميلادية ساد في أوروبا التكوين الاجتماعي الاقطاعي[٣١] . يسمى هكذا كل تكوين اجتماعي يرتكز على طريقة للانتاج يكون فيها من يزرع الأرض ، وقد كف عن أن يكون عبدا ، خاضعا لكل أنواع القيود غير الاقتصادية التي تحد من حريته وملكيته الشخصية على نحو لا يكون معه لا انتاج عمله ولا قدرته على العمل محلا للمبادلة الحرة ، أي سلعة .

تتميز طريقة الانتاج هذه ، التي بدأت في فرنسا ثم انتشرت في انجلترا وباقي مجتمعات أوروبا :

ـ بأن العلاقات الاجتماعية للانتاج تدور أساسا حول الأرض التي تصبح البلورة المادية للملكية العقارية ، اذ هي ترتكز على اقتصاد يغلب عليه الطابع الزراعي .

ـ بأن لم يقوموا بالعمل في الانتاج الزراعي حق استعمال الأرض وشغلها . أما حق ملكيته فهو على درجات هرم من السادة حيث يوجد بعضهم فوق بعض ، دون أن يكون لأي منهم حقا مطلقا على الأرض ، وانما ليكون لكل منهم حقا على ناتج الأرض وعلى ما يورثه من هو دونه في هذا السلم الهرمي ، وهو حق تحدده التقاليد والعادات .

ـ كما تتميز ثالثا بأن هذا الأساس الاقتصادي يقابله شبكة من الروابط الشخصية : جزء من العاملين (أغلبيتهم ، في الفترات التي سادت فيها هذه الطريقة في الانتاج) لا يتمتع بكامل حريته الشخصية ، فهم ليسوا من العبيد (اذ أشخاصهم لا تملك) ولكنهم أقنان[٣٢] . مرتبطون بسيدهم في مرحلة أولى وبالأرض التي يستغلونها في مرحلة ثانية . حتى بين السادة يرتبط نظام الملكية بنظام من الواجبات (وعلى الأخص الواجبات الحربية) يتحمل بها كل منهم في مواجهة من هو أعلى منه .

---

(٣١) استعنا في تقديم هذه الصورة لواقع المجتمع الاقطاعي في أوروبا في هذه الآونة بالمراجع الآتية :

E. Perroy (et autres), Histoire Générale des civilisations, Tome III, Le Moryen Age, P.U.F., 1961, p. 237 – 290 — E. Lipson, The Economic History of England, Vol. I, The Middle Ages, Adam & Charles Black, London, 1945 — H. Heaton, Histoire économique de l'Europe, Des origines à 1750, A. Colin, Paris, 1950, P. 59 et sqq — G.W. Southgate, England Economic History, J. Dent & Sons, London, 1950, Ch. I – IV — C.J. Hayes & F.F. Clark, Medieval and Early Modern Times, Macmillan, New York, 1966, p. 89 & sqq — E.J. Hobsbawm (ed.) K. Marx, Precapitalist Economic Formations, Lawrence & Wishart, London, 1964 — Ch. Parain et P. Vilar, féodalité française et mode de production féodal, in, Sur le féodalisme, Editions Sociale, Paris, 1971, p. 13, ss.

(٣٢) لم يبدأ الاقطاع في كل بلدان أوروبا في نفس الوقت . كما أن كل مظاهر قيامه أو انهياره لم تحدث في مختلف بلدان هذه القارة في نفس الوقت ولا بنفس الشدة .

(٣٣) Serfs ويطلق على النظام نفسه the serfdom; le servage

وكذلك يتميز التنظيم السياسي لهذا المجتمع . فالدولة موجودة وجودا غير متمركز يقوم علي ما يتمتع به ملاك الأرض من ذاتية كبيرة في ممارسة السلطة . فهذه تمارس من شخص في مواجهة الآخر . و « العدالة » يحكم بها السيد الأكبر علي تابعه من السادة . ويحكم بها الشريف علي فلاحيه . ومن ثم يرتبط الحصول علي الاستقطاعات الاقتصادية بالجهاز القضائي - السياسي أوثق ارتباط .

وتجد طريقة الانتاج هذه جذورها في المجتمع القديم حين بدأ كبار ملاك الأراضي (أفراد الطبقة الأرستقراطية) يقاومون سلطة روما عن طريق الاقامة في ملكياتهم العقارية villas[٣٣] وتوسيع هذه الملكيات بالسيطرة علي الملكيات الأصغر والمزارع المهجورة . أما من يملكون الوحدات الصغيرة فكانوا أفقر من أن يقاوموا تحصيل الضريبة الرومانية أو جارهم القوي أو الغزاة الجرمانيين . ومن ثم بحثوا عن الحماية لدى مالك كبير يتخلون له عن أرضهم وعن جزء من حريتهم فتنتقل الملكية اليه وتبقى الأرض معهم يستغلونها هم وأبناؤهم في مقابل التخلي عن جزء من الناتج طالما ظلوا مخلصين للسيد المالك .[٣٤] ثم بدأ كبار ملاك الأراضي يدركون أن هذا النوع الجديد من الاستغلال أكثر ارباحية فهو يزيد انتاج هؤلاء علي انتاج العبيد (نتيجة لأن لديهم أي دافع للانتاج) كما أنهم يتولون اعاشة أنفسهم . وفي هذا النظام توجد جذور نظام الاقنان . غير أن هذا لا يعني أن القن وجد كنتيجة للتحول المفاجئ للعبد وانما يعني أن فلاحي أوروبا الأحرار (الذين كانوا يقومون بالانتاج استقلالا علي ملكياتهم الصغيرة) بانخضاعهم أصبحوا هم هذا المركز (colonat) الذي وجد في المجتمع العبودي القديم . وهم لم يوجدوا فيه عن طريق الغزو المفاجيء وحده . كما أنه لم يأتهم عن طريق تطور من جانب واحد ابتداء من مركز تبعية قديم (العبودية أو الـ colonat في العصور القديمة) ، وانما نتج عن تقابل عفوي (تحقق تحت الضغوط المتداخلة للوقائع والفعل البطيء أو العنيف للطبقات المسيطرة) لاتجاهات مراكز شخصية status personnels مختلفة جدا نحو حالة واقعية (حالة القن) تتمثل في النهاية وتدريجيا في مركز قانوني موحد . **فالقانون لا يسبق الواقع ، وهو يبلوره ولا يخلقه** . وقد تم ذلك في اطار الحياة الجماعية لأفراد القرية التي احتفظت بأرض الرعي المشتركة ، بالغابة المشتركة ، بالأرض غير المزروعة المشتركة وبمظاهر أخري لحياتها الجماعية[٣٥] .

---

(٣٣) Ch. Parain, p. 14

(٣٤) سموا هؤلاء بالمستأجرين المقيمين Coloni

(٣٥) وعليه « يتعين الا نعتقد أن تطور مستمرا ومن جانب واحد قد تم من عبودية العصور القديمة الي نظام الاقنان . ومن هذا الأخير الي الحرية . فقد ولد نظام الاقنان (أو تحققت له السيطرة) من الاخضاع التدريجي للفلاح الحر أكثر منه من التخفيف من حالة العبودية . ويتوقف التخفيف من حدة نظام الاقنان هذا واختفاؤه علي الشروط الموضوعية لكل منطقة وعلي حدة الصراع بين الطبقات وما انتهي اليه هذا الصراع . كما أن اختفاء المركز القانوني للاقنان قد يترك خلفه أعباء كثيرة وارتباطات عديدة يتحمل بها الاقنان هي في الواقع من نتاج طريقة الانتاج الاقطاعية » . Ch. Parain, p. 22

ويتميز [illegible] طريقة الانتاج هذه بتحول كبير (رغم بطئه) في قوى الانتاج ، وهو [illegible] المهجرات التي شهدتها الفترة السابقة من الشرق (بما فيه الصين) نحو [illegible] التي لم تنقطع مع مدن البحر الأبيض المتوسط والغزو العربي لجنوب [illegible] أوربا [illegible] في اطار فنون الانتاج الزراعي تمثل هذا التحول في استخدام أحسن للقوة المحركة للمياه والهواء (في تشغيل طواحين القمح ومعاصر الزيتون) الأمر الذي يؤدي الى تحرير الأيدي العاملة المنزلية وامكان استخدامها في أعمال أكثر انتاجية . وكذلك استخدام وسائل جديدة تمكن من استغلال أحسن لقوة الجر الحيوانية . كما شهدت أدوات العمل تحسنا تمثل في احلال أدوات حديدية محل الأدوات الخشبية (مما يزيد من انتاجية العمل الزراعي) . وكثر استخدام المحراث الثقيل ذي العجلات وذي القلاب مما يمكن من اعداد أحسن للتربة . وادخلت محصولات جديدة مثل الشوفان oats, avoine الذي يستخدم في غذاء الانسان كما يستخدم في علف المواشي ، وخاصة كعلف للخيول يحسن من نوعها ويوسع من تربيتها ، الأمر الذي أدى الى بدء استخدام الخيول (في نهاية القرن الحادي عشر) محل الثيران في الجر . كما حلت الدورة الزراعية الثلاثية (سنة تزرع الارض فيها قمحا ، ثم تزرع شعيرا في السنة التالية ، ثم تترك للراحة في السنة الثالثة)[٣٧] محل الدورة الزراعية الثنائية (سنة زراعة وسنة راحة) .

كل هذا أدى الى زيادة انتاجية العمل الزراعي . هذه الزيادة تعني انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج كمية معينة من الناتج . وهو ما يؤدي الى أن يقل عدد العمال الذين يحتاجهم الشريف للعمل على أرضه كعبيد أو كعمال سخرة . الأمر الذي يخفف من عبء السخرة التي يتحمل بها الفلاحون ، كما أن زيادة انتاجية العمل الزراعي على الأرض التي يزرعها الفلاحون لأنفسهم ونقص عدد ساعات عمل السخرة الذي يلزمون بادائه يؤديان الى تحسن ملموس في المستوى الغذائي ، وهو ما يدفع السكان نحو الزيادة . هذه العوامل يتعين استبقاؤها في الذهن لفهم التحول الذي أصاب طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها .

هذا عن طريقة الانتاج الاقطاعية بصفة عامة ، ما هي الصورة التي كانت توجد عليها الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) في ظل هذا التكوين الاجتماعي ؟ اذا كان من اللازم أن نرسم الخطوط العريضة لهذه الوحدة وجب أن نحذر التعميمات البسيطة التي تدفع الى الاعتقاد بأن الوحدات الاقتصادية كانت متشابهة تماما ، اذ كانت هناك اختلافات كبيرة بين

---

(٣٦) J. Bernal, Science in History Watts, London, 1957. p. 35 & sqq.

(٣٧) الواقع أن أرض الوحدة الاقتصادية كانت تقسم وفقا لنظام الحقول المفتوحة الثلاثي three-field system الى ثلاثة حقول كبيرة يزرع كل منها في سنتين متتاليتين قمحا ثم شعيرا ثم يترك خاليا في السنة الثالثة . وعليه تكون أرض الوحدة الاقتصادية في سنة واحدة موزعة بالثلث بين زراعة القمح وزراعة الشعير دون زراعة .

الوحدات . ولكنها اختلافات لا تغير من الحقيقة التي مؤداها أن الطابع التنظيمي العام للوحدات الاقتصادية (الاجتماعية) كان اقطاعيا .

كانت الوحدة الاقتصادية (الاجتماعية الريفية تتمثل في « الاقطاعية » أو « الضيعة » manor, manoir . وهي وحدة اقتصادية اجتماعية تقوم على الانتاج الطبيعي وتهدف - على الأقل في المراحل الأولى - الى الاكتفاء الذاتي . والاقطاعية هي مزرعة محصنة تحتوي الأرض المزروعة وأرض الرعي المشتركة وأرض الغابات المشتركة . وهي مكونة في الأغلب من الأحيان من قرية ، أو أكثر في حالات قليلة . يتوسط الاقطاعية قصر الشريف الذي يتملك الأرض ملكية مقيدة بدرجته في السلم الهرمي للملكية الاقطاعية . ويقيم في أكواخ القرية الصغيرة من يقومون بالنشاط الانتاجي . وهم العبيد (وعددهم كان في النقصان مع مرور الوقت) والاقنان (ويمثلون الأغلبية) والفلاحون الأحرار (وهم أقليه محدودة كانت تملك مساحات صغيرة من الأرض) . وعادة ما كانت القرية تضم بعض الحرفيين ، كالحداد والنجار وصانع الأواني ، الى غير أن هذا لا يستبعد قيام عائلة الفلاح ببعض الانتاج الحرفي . بل عادة ما كانت الوحدة العائلية الفلاحية تقوم بالنوعين من النشاط الانتاجي : النشاط الأولي ، من زراعة ورعي وصيد وخلافه ، بصفة غالبة ، والنشاط الصناعي التحويلي لمنتجات النشاط الأولي ، كطحن الحبوب وعصر الزيوت وحفظ المأكولات ونسج الأقمشة . وكان يوجد بالاقطاعية طاحونة مائية أن وجدت بالقرب من نهر أو طاحونة هوائية إن بعدت عنه . كما كانت تحتوي على كنيسة ومنزل للقس ان تطابقت الوحدة الاقتصادية مع وحدة التقسيم الكنسي لأرض أوروبا الاقطاعية .

وكانت أرض القرية المزروعة تقسم - في مرحلة أولى - بين أرض تزرع لحساب الشريف مباشرة demesne, domaine seigneurial وأرض يزرعها الفلاحون لحسابهم في صورة **وحدات انتاجية صغيرة** . هذا الجزء الثاني من الأرض تفلحه عائلات الفلاحين كل يزرع قطعة أرض صغيرة استقلالا ولحسابها . ولكن الأعمال الزراعية الأساسية (وقت الزرع والحصاد) عادة ما تتم جماعيا . عائلة الفلاح كوحدة انتاجية لا تملك الا البسيط المحدود من أدوات العمل . فأهم هذه الأدوات يملكها الشريف سيد الأرض (كالطاحونة ومعاصر الزيوت) . والبعض منها (كالعربات مثلا) تملكه عائلات القرية جماعيا .

في مقابل استغلال هذه القطعة الصغيرة **تلزم عائلة الفلاح** بالعمل طوال بعض أيام الأسبوع (ثلاثة في المتوسط) على الأرض التي تزرع لحساب سيد الأرض . على هذا النحو

يقتضي الشريف ريع الأرض التي تستغلها عائلة الفلاح في صورة عمل[٣٨] يسخر له أفراد العائلة . أي أنه يقتضيه بالاكراه المباشر . بالاضافة الي ذلك ، كان علي الفلاحين - في مواجهة الشريف - التزامات أخري : يتخلي الفلاح عن جزء من المحصول للشريف . كما يتنازل له عن بعض من الحيوانات التي يقوم بتربيتها الأسماك التي يصيدها . وعلي الفلاح كذلك أن يطحن حبوبه في مطاحن الشريف ، ويخبزه خبزه في مخبزته ويصنع بيرته في أواني التخمير المملوكة للشريف ، وهو ، في سبيل ذلك ، يعطي الشريف جزءا من المحصول . كل هذه الالتزامات يتحمل بها الفلاح قنا كان أو حرا ، الا أنها كانت أكثر ثقلا بالنسبة للاقنان . وعليه يكون وقت عمل المنتج المباشر (عائلة الفلاح) موزعا بين عمل (زراعي في الحقل ، وصناعي في المنزل) يبذله خلال عدد من أيام الأسبوع علي الأرض التي يزرعها لحسابه بفضله يتوصل الي المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل ، وعمل بلا مقابل يبذله في مكان آخر ، علي الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، وخلال زمن آخر ، عدد من أيام الأسبوع ، يتبلور في كمية من الناتج يحصل عليها الشريف .

من هذا يتضح أنه وان كانت الاقطاعية - وهي ملكية كبيرة - تمثل الوحدة الاقتصادية (والاجتماعية) الا أن الانتاج يقوم علي الوحدة الانتاجية الصغيرة (عائلة الفلاح) ، وهي وحدة تختلف عن الوحدة الزراعية الصغيرة التي عاصرت تحلل المجتمع البدائي في مرحلة الانتقال الي المجتمع العبودي (حيث سادت في هذا الأخير وحدة الاستغلال الزراعي الكبير القائمة علي عمل العبيد) . اذ تتميز الوحدة الصغيرة في ظل الاقطاع بارتفاع نسبي (ومحدود) في مستوي فنون الانتاج . في هذه الوحدة تكاثفت أدوات الانتاج التي ظهرت في نظام وحدات الاستغلال الزراعي الكبير في العصور القديمة (كالطاحونة المائية ، المعصرة وغيرها) مع مزايا وحدات الاستغلال الصغيرة حيث يوجد لدي المنتج المباشر (علي عكس العبد) الدافع للانتاج والقدرة علي اتخاذ المبادرة ، نقول تكاثفت أدوات الانتاج تلك مع هذه المزايا لزيادة انتاجية العمل الزراعي . وبما أن أدوات الانتاج هذه (بالاضافة الي ما استحدث من أدوات تحت تأثير الهجرة من الشرق والغزو العربي لجنوب غرب أوروبا) تتعدي امكانيات القائمين باستغلال الوحدات الصغيرة فاننا نجدها مجمعة في يد الشريف سيد الأرض علي نحو يجعل منه نوعا من المنظم والسيد للعملية الانتاجية ولكل الحياة الاجتماعية . وهو ما يصدق علي المرحلة الأولي في سيادة طريقة الانتاج الاقطاعية .

في مرحلة ثانية تؤدي زيادة انتاجية العمل الزراعي[٣٩] الي انقاص عدد ساعات عمل

---

(٣٨) Labour-rent: rente en travail

(٣٩) أنظر ص ٧٢ وما بعدها .

السخرة اللازمة لفلاحة الأرض التي تزرع لحساب الشريف ، كما تؤدي الي زيادة الانتاج علي الأرض التي يزرعها الفلاحون لحسابهم . وكذلك ، من خلال زيادة المواد الغذائية ، الي زيادة الانتاج الصناعي المنزلي الذين يقومون به في اطار العائلة . امكانية زراعة الأرض التي تزرع لحساب الشريف بوقت عمل أقل (لو وجد الدافع لذلك من قبل من يبذل الجهد) وزيادة انتاجية العمل الزراعي علي الأرض التي تزرع لحساب الفلاحين يجعلان من الأفضل للشريف أن يتخلي عن كل الأرض المنزرعة لتزرعها عائلات الفلاحين لحسابهم علي أن يحصل هو علي جزء من المحصول (يفوق ما يحصل عليه من سبيل زراعة مساحة من الأرض لحسابه عن طريق تسخير الفلاحين لذلك بعض الوقت) ، أي أنه يحصل علي **ريع الأرض في شكل عيني**[٤٠] . من هنا يظهر الي جانب الريع في شكل عمل الريع العيني الذي ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع .

في هذه المرحلة نجد المنتج المباشر (عائلة الفلاح) وفي حيازته كل شروط العمل ، ما عدا الأرض التي تمثل في هذا المجتمع وعاء عملية العمل (وهي بصفتها هذه الشرط الوحيد الذي يواجه المنتج **كملكية منفصلة عنه ، ومستقلة عنه ، ومشخصة في الشريف**) . وهو يقوم بالعمل ، كل العمل ، علي الأرض التي يستغلها . ولم يعد يقم بعمل علي أرض الشريف (اذ يقوم الفلاحون بزراعة كل أرض الاقطاعية المزروعة لحسابهم) . هنا يتصرف المنتج في كل وقت عمله ، رغم أن جزءا من وقت العمل هذا يذهب الي الشريف . كل ما في الأمر أنه لم يعد يذهب مباشرة (في صورة عمل سخرة علي الأرض التي كانت مزروعة لحساب الشريف) وانما في صورة غير مباشرة (في صورة جزء من المحصول ، من الناتج العيني ، من ناتج عمل الفلاح علي الأرض التي يزرعها) . هنا كف عمل المنتج لنفسه وعمله للشريف عن أن يكونا منفصلين في الزمان (أربعة أيام من الأسبوع له وثلاثة أيام للشريف) . والمكان (الأرض المزروعة لحسابه ، وعلي أرض الشريف) . ولم يعد المنتج بحاجة الي أن يمارس الجزء من العمل الذي يذهب ناتجه للشريف تحت الاشراف والاكراه المباشرين للشريف أو من يمثله . **فالمنتج تسوقه قوة الظروف الاجتماعية بدلاً من قوة الاكراه المباشر ، يسوقه الالزام القانوني بدلا من السياط ، يسوقه لتحمل مسئوليته . ويكف الشريف بالتالي عن أن يلعب دورا في عملية الانتاج ، تنظيما أو غير تنظيمي ، ويصبح من الطفيليات الاجتماعية** .

هذا الريع العيني يفترض دوام الاقتصاد الطبيعي (رغم أن مستوي قوي الانتاج يكون قد ارتفع) حيث تتحقق شروط الانتاج وتجدد الانتاج كلية أو في الأغلب منها داخل

---

(٤٠) rent-in-kind; rente en nature

الوحدة الاقتصادية ، الاقطاعية (دون اعتماد علي غيرها من الوحدات ، أي دون حاجة الي تبادل مع غيرها من الوحدات ، الي السوق) . وحيث يمتزج النشاط الزراعي بالنشاط الصناعي المنزلي للوحدات الانتاجية (عائلات الفلاحين) في داخل هذه الوحدة الاقتصادية . ويكون الناتج الفائض ، الريع العيني ، في الواقع نتاج هذا المزيج من العمل الزراعي والعمل الصناعي لعائلة الفلاح ، بصرف النظر عما اذا كان الشريف يحصل علي جزء من الريع في صورة منتجات صناعية أو يحصل عليه كلية في صورة منتجات زراعية .

في هذه المرحلة يكون وقت عمل المنتج (عائلة الفلاح) موزعا اذن بين عمل يتوصل به الي الناتج المنتجات اللازمة لاعاشته وتجديد قدرته علي العمل . وعمل فائض يتبلور في كمية من الناتج (الناتج الفائض) يعيش عليها الشريف وغيره ممن لهم في حق ملكية الأرض أو ممن يعيشون بفضل هذا التنظيم الاجتماعي للانتاج دون أن يسهموا في عملية الانتاج (كرجال الدين) ، اي يتبلور في الريع العيني . الا أنه ليس من الضروري أن يستنفد الريع كل فائض عمل عائلة الفلاح) ، اي العمل الذي يزيد علي العمل اللازم لانتاج ما هو ضروري لمعيشة العائلة . اذ بالمقارنة بالحالة التي كان يتخلي فيها المنتج عن الريع في صورة عمل (يقوم به علي الأرض المزروعة لحساب الشريف) نجد لديه الآن امكانية أكبر في كسب جزء من الوقت يستطيع أن ينتج فيه فائضا يعود اليه هو بالاضافة الي الناتج اللازم لمعيشته . **كما أن هذا الشكل للريع (العيني) يتيح الفرصة لظهور فروق في الوضع الاقتصادي للمنتجين الأفراد أو علي الأقل لظهور امكانية هذا التباين (وكذلك امكانية أن يكتسب المنتج وسائل استغلال عمال آخرين بطريقة مباشرة** [٤١] **. الأمر الذي يعني ظهور التميز الاجتماعي بين الفلاحين .**

في مرحلة ثالثة ، مرتبطة بنمو التجارة والمدن وزيادة استخدام سادة الاقطاع للسلع الصناعية ، يظهر الي جانب الريع العيني شكل آخر للريع ، يظهر أولا بطريقة متناثرة ثم ما يلبث أن يصبح الشكل الغالب للريع ، ذلك هو **الريع النقدي** [٤٢] . الريع العيني يتحول الي ريع في شكل النقود . هنا يتخلي المنتج للشريف ، ليس عن جزء من الناتج ، وانما عن ثمن هذا الجزء . ولكي يقدم ذلك للشريف يتعين عليه ، مع بقائه منتجا للجزء الأكبر من المنتجات اللازمة لاعاشته هو وعائلته ، أن ينتج جزءا من منتجاته في صورة سلع ، أي منتجات معدة للبيع ، للسوق . **الأمر الذي يعني أن طبيعة طريقة الانتاج في مجموعها تبدأ في التحول ، وتبدأ الوحدة الاقتصادية (الاقطاعية) بالتالي في ان تفقد استقلالها عن الوحدة الاقتصادية الأخري** . وذلك رغم استمرار هذا النوع من الريع في الارتكاز علي

(٤١) خاصة وأن ميسوري الحال من الاقنان كان يتبعهم اقنان يعملون لحسابهم .

(٤٢) Money rent: rente monétaire

نفس الأساس الذي كان يرتكز عليه الريع العيني . اذ لا يزال المنتج المباشر غير مالك للأرض ، وعليه أن يتخلي لسيد الأرض عن بعض وقت عمله يخصص لانتاج فائض يذهب للشريف بعد أن يكون قد تحول في السوق الي نقود . أما ملكية وسائل الانتاج الأخري (غير الأرض) والمواشي فقد تحولت الي المنتج المباشر أولاً في واقع الأمر ثم قانونا في مرحلة تالية . هذه الملكية تصبح اذن شرطا سابقا علي وجود الشكل النقدي للريع .

ويرتبط تحول الريع العيني الي الريع النقدي بتطور التجارة تطورا معتبرا وكذلك الصناعة الحضرية (أي الصناعة التي تتم في المدن) وانتاج المبادلة بصفة عامة . ومن ثم تداول النقود . كما أنه يفترض أن يكون للسلع اثمان في السوق وأن تقترب هذه الأثمان من قيمها علي نحو تقريبي (وهو ما لم يكن لازما في ظل الأشكال السابقة للريع . اذ منذ أن يصبح لانتاج المبادلة دور حاسم يتعين أن يحصل كل منتج في المبادلة علي ما يساوي ما يتخلي عنه[٤٣])[٤٤] . ولكننا ما نزال في اطار انتاج المبادلة البسيط .

واضح أن التحول يتم في داخل طريقة الانتاج الاقطاعية نفسها وان كانت تتفاعل معه عوامل أخري كنمو المدن والتجارة . فالتحول يتم من خلال التناقض بين الفلاحين وسادة الأرض . تناقضا ينعكس في صراع بينهم حول الناتج الفائض . اذ مع ظهور الريع العيني أصبح أمام المنتج المباشر ، كما رأينا ، امكانية الحصول علي جزء من الناتج الفائض لنفسه ، ومن ثم امكانية استخدامه لزيادة الانتاج (في التركيم) . لزيادة هذا الجزء من الفائض بدأ الفلاحون (وخاصة الفئة المتميزة منهم التي أصبحت ترتبط بالسوق علي نحو مباشر) في ممارسة الضغط علي سادة الاقطاع في سبيل تحويل الريع العيني الي ريع نقدي . هذه الضغوط كانت تتبلور في ثورات من الفلاحين في انجلترا يقومون بها بقيادة الأغنياء منهم (مثال ذلك ثورة الفلاحين في انجلترا في ١٥٣١ وحربهم في ألمانيا من ١٥١٤ - ١٥٢٥) . يترتب علي ذلك زيادة الجزء من الناتج الفائض الذي يحتفظ به المنتج المباشر (وخاصة كبار

---

(٤٣) من الوقت الذي يشغل فيه انتاج المبادلة مكانا هاما في حياة المجتمع يصبح من اللازم ان يتحقق التكافؤ في المبادلة . اذا يؤدي الي اختلال التنظيم الاجتماعي للعمل وتحلل المجتمع (الذي يتكون من عدد كبير من الوحدات المنتجة للسلع) . وذلك لأن من يحصل في النهاية علي مقابل لما أنتجه يقل عما أنتجه هو يجد نفسه مدفوعا في النهاية الي ترك المجال الذي ينتج فيه لمجال آخر ، مهما كانت أهمية المجال الأول لحياة المجتمع ، الأمر الذي يؤدي الي اختلال النشاط الانتاجي للمجتمع .

(٤٤) في التطور التالي يؤدي الريع النقدي الي الريع الذي يدفعه المزارع المستأجر للأرض لمالك الأرض ، اذ مع سيادة الريع النقدي تتحول العلاقة القانونية (التي تحكمها العادات والتقاليد) بين السيد واتباعه الحائزين علي الأرض لزراعتها الي علاقة نقدية بحتة يحددها التعاقد الذي يتم وفقا لقواعد القانون الوضعي . وعليه يصبح الحائز القائم بالزراعة مجرد مستأجر للأرض . هذا التحول ، الذي هو رهين بما يتم في خارج النشاط الزراعي ، يؤدي ، من ناحية أولي ، الي تمكين الحائز السابق للأرض من أن يدفع لسيد الأرض مقابل تحلله من التزامه بدفع الريع ، ومن ثم يتحول الي فلاح مستقل يملك الأرض التي يزرعها ملكية تامة . كما أنه يؤدي ، من ناحية ثانية ، الي احلال المزارعين الذين يقومون باستغلال الأرض بقصد بيع حاصلاتها في السوق محل الفلاحين القدامي الحائزين للأرض (بشرط أن نسمح بذلك العلاقات العامة الأخري للانتاج) . ونكون بذلك قد دخلنا في التحول نحو الزراعة الرأسمالية .

الفلاحين) . مع هذه الزيادة واتساع امكانية أن يزيد بعض الفلاحين من الأرض المستأجرة تتسع فرص التركيم أمام أغنياء الفلاحين . وعليه تستمر عملية التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين : أغنياء الفلاحين الذين يرتبطون مباشرة بالسوق ويقومون بتركيم رأس المال في الزراعة ، وصغار الفلاحين ، أو أفقرهم ، الذين يجدون أنفسهم في موقف تبعية بالنسبة لأغنيائهم الذين يقومون باستخدامهم في مقابل أجر .

مع هذا الأساس الاقتصادي يتشابك **التركيب العلوي للهرم الاجتماعي في الريف الاقطاعي** . هذا التركيب العلوي يدور حول نوع ملكية الأرض السائدة . فملكية الأرض على درجات يستتبعها هرم من علاقات التبعية والولاء في قاعدته توجد ، كما رأينا ، علاقة التبعية بين الفلاحين والشريف . ثم توجد ، في بقية الهرم صعودا نحو القمة ، العلاقات بين أفراد الطبقة التي لا تسهم في عملية الانتاج ، طبقة النبلاء . فالشريف بدوره ، لكي يحمي أتباعه ويزيد منهم يجعل من نفسه تابعا لشريف أكثر قوة ونفوذا يتمتع بحمايته (يتحدد هذا النفوذ وتلك القوة بمساحة الأرض التي يسيطر عليها سيطرة مباشرة وعدد الأشراف الذين يحميهم) في مقابل التزامات[٤٥] يتحمل بها الشريف التابع تجاه متبوعه ، التزامات تتبلور في النهاية في تخلي الأول للثاني عن جزء من ريع الأرض الآتي من الفلاحين . وهكذا تتابع علاقات التبعية والولاء حتى تصل الى الملك أو الامبراطور ، قمة الهرم الاجتماعي ، والمتمتع بسلطة اسمية . وهي علاقات تجعل السلطة موزعة بين أفراد طبقة النبلاء . الامر الذي يجعل من النظام الاقطاعي نظاما بلا « دولة » ممركزة ، ولد من حالة الفوضى التي خلفها انهيار الامبراطورية الرومانية والغزو الجرماني ، ولكنه يحد من هذه الفوضى وينظمها بما يستلزمه من صور التضامن الاجتماعي والالتزامات والمعتقدات . فالتضامن العائلي يزداد توثقا ، والتضامن الطبقي بين أفراد طبقة النبلاء يقوى بالعادات والمراسم والجهاز المادي والمعنوي « للفروسية » . ثم يأتي في النهاية الجزاء الديني . فالكنيسة ، التي تقوم هي الاخرى على تنظيم هرمي في قمته البابا (بسلطته الاسمية) ويجند اطاراته العليا من النبلاء (أخوة أمراء الاقطاع وأبنائهم الصغار) واطاراته الدنيا من الاحرار من الفلاحين ، هذه الكنيسة تمثل جزءا لا يتجزأ من النظام الاقطاعي ، اذ كانت تمتلك اقطاعيات كبيرة[٤٦] ، وتعمل على السلام من

---

(٤٥) تتمثل هذه الالتزامات في ريع الأرض لمدة سنة عندما يتخذه الشريف المتبوع اياها ، كما أنه يعلن ولاءه للسيد المتبوع ويخدم في جيشه أربعين يوما سنويا على الأقل (أو يدفع ضريبة دروع بدلا عن ذلك) ويقضي بعض الوقت سنويا في بلاط السيد ليسهم في حراسته وفي ابداء المشورة . كما أنه يسهم في فدية السيد اذا ما أسر وفي تجهيز كبرى بناته عند زواجها وفي نفقات الاحتفال الذي يقام عندما يصبح أكبر أبنائه فارسا . كما يلتزم كذلك باستضافة السيد المتبوع عندما يمر باقطاعية التابع ليعيش عليها فترة من الوقت ، وهي استضافة تمثل جزءا لا يتجزأ من دخل السيد المتبوع . ولهذا الأخير أن يطلب من تابعه أن يقدم له هدايا خاصة عند بنائه لقلعة جديدة أو قيامه بحرب ، وخاصة في الحروب الصليبية .

(٤٦) «وفي المراحل الأولى كان الرهبان من طائفة البندكتيين les bénédictins يفلحون الأرض بأنفسهم ، ولكنهم سرعان ما حل بهم التعب وأصبحوا أغنى من أن يعملوا بأيديهم واستمرأوا التعود بالعادات الاقطاعية في وقت كانت

العنف الذي يثور بين النبلاء بعضهم البعض (الأمر الذي يضعف من تضامنهم الطبقي) ، كما تعمل على الأخص على الحد من العنف من جانب الفلاحين وتضمن خضوعهم المعنوي كأفراد للطبقة التي تنتج للمجتمع : تنتج لاعاشة نفسها واعاشة النبلاء بفرسانهم الذين يدافعون عن « الجميع » واعاشة رجال الدين الذين يصلون « للجميع »(٤٧) .

يتضح من كل هذا أن من طبيعة طريقة الانتاج الاقطاعية أن يتجزأ المجتمع . يتجزأ أفقيا بين اقطاعيات تمثل وحدات اقتصادية شبه مستقلة . بل وتتجزأ الوحدة الاقتصادية الواحدة (الاقطاعية) بين وحدات انتاجية صغيرة (عائلات الفلاحين) . ويتجزأ المجتمع رأسيا في شكل سلسلة من علاقات التبعية تجعل من المتعذر - ان لم يكن من المستحيل - أن يكون للمجتمع مركز .

تقدم لهم قربي بأكملها كهدايا . كما أن الحروب الأهلية والغزوات كانت تدفع الفلاحين والحرفيين الى التجمع حول اقطاعيات الكنيسة أو في داخلها . وهكذا تمكن الرهبان من العيش على عمل الآخرين . كذلك الحال بالنسبة لطائفة أخرى من الرهبان les cisterciens . فقد أوصى نظامهم الذي أسس في ١٠٩٢ بحماس كبير بضرورة القيام بالعمل اليدوي . كما حرمت قواعد هذا النظام على الرهبان قبول الهدايا في شكل قرى أو اقنان او طواحين خشية أن يغريهم ذلك بالعيش على عمل الآخرين . وعليه كان من المتعين على أعضاء هذه الطائفة أن يقوموا بكل أعمال الزراعة وما يتبعها من نشاط حرفي بأنفسهم . ولكن شيئا فشيئا أصبحت هذه الأعمال تترك لتكون من نصيب فئة من الرهبان (توجد في أدنى السلم التنظيمي - م.د.) تقوم بأعمال الخدمة وتشرف على العمال المستأجرين كما تقوم بالاشراف على الاقنان والمال الأحرار الذين يفلحون أرض الكنيسة » .
H. Heaton . المرجع السابق الاشارة اليه ص ٨٤ - ٨٥ .

(٤٧) في اطار هذا التكوين الاجتماعي يمكن ، ابتداء من ملكية الأرض ، تمييز ثلاث حالات اجتماعية Etat Social; Social Estate سادت الريف الاقطاعي ، يحتوي كل منها تنظيما وظيفيا . فهناك أولا رجال الدين the clergy; le clegre بما لهم من تنظيم هرمي يفوق تنظيم النبلاء احكاما ويسهل لهم اكتساب الأرض (وقد كان ما تملكه الكنيسة من الأرض يزيد على تلك التي يملكها النبلاء) والسلطة والهيبة الاجتماعية . كما كانوا أصحاب المعرفة (وهو ما يعطيهم سطوة اضافية) . بل أنه مكن الكنيسة من أن تكون سلطة دولية تفوق سلطة الملوك المحليين (في أزهى فتراتها أي تلك التي غطت القرون من التاسع الى الحادي عشر) الا أن قوة رجال الدين كانت تعاني من أن تنظيمهم لم يكن يتضمن اعادة انتاج نفسه ، اذ كانت الكنيسة تلجأ الى الفئات الاجتماعية الأخرى لتجنيد أفرادها ، الأمر الذي يحد من التماسك بينهم . وهناك ثانيا النبلاء the nobility; la noblesse ويمثلون الطبقة الحاكمة بما تحتويه من رجال الحرب ، الفرسان . كانوا يعتبرون أنفسهم طبقة لا يحق للآخرين ، وخاصة العامة ، أن يقتربوا منهم . فبالاضافة الى مركزهم القانوني المتميز كان لهم نمط حياة مختلف عن نمط حياة الآخرين (بالنسبة لمستوى المعيشة ، العادات والقواعد الأخلاقية ، التعليم ، الذوق في الفن والأدب ، طريقة اللبس ، حتى اللغة التي يتكلمونها في حياتهم اليومية) الا أن العلاقة بين النبلاء كان يغلب عليها طابع التنافس في ظل روابط التبعية التي تربطهم . (وذلك لأنهم كانوا يتقاسمون في الواقع فائض الانتاج الذي يحصلون عليه من الفلاحين) . وهناك ثالثا عامة الناس the common people الذين يتمثلون ، قبل قيام المدن ونموها ، في الفلاحين الذين يعيشون في الاقطاعيات وينظم الكثير من حياتهم وفقا لرغبات سيد الأرض الذي يستطيع أن يلحق بهم ويعيدهم الى الأرض ان غادروها . كما أن للسيد حقوق حتى على أشخاصهم (كحق قضاء الليلة الأولى مع بنات الفلاحين عند زواجهن) وكانوا أقل الفئات تنظيما وأن كان ذلك لم يمنعهم من الثورة ضد الأسياد (في فرنسا وانجلترا وألمانيا وأسبانيا خاصة طوال القرن الرابع عشر) . انظر في ذلك :
O.C. Cox, Caste, Class & Race, A Study in Social Dynamics. Monthly Review Press, New York, 1959. p. 121 – 132 —
A. Soboul, Précis d'histoire de la révolution francaise, Editions Sociales, Paris, 1962.

وذلك بالنسبة للمجتمع الفرنسي)

هذا التجزأ وانعدام المركزية كانا من الدرجة بحيث يستحيل معها علي طريقة الانتاج هذه أن تتقدم بسرعة وبفضل قواها الذاتية . ومن ثم مثل التوسع الأفقي ، أي انسحاب طريقة الانتاج هذه لتغطي مساحات جديدة من الأرض لم تكن مزروعة من قبل ، السبيل الوحيد لتوسعها توسعا لا يفقدها خصائصها . وهو توسع استمر ، بدافع من الملاك ورجال والدين في حرصهم علي توسيع ملكياتهم وبدافع من الاقنان في سعيهم الي المساومة في سبيل شروط أفضل علي الأرض الجديدة ، حتي القرن الثالث عشر ، حين انتهي بطريقة الانتاج هذه الي حدودها ، أي الي أقصي ما يمكن أن تعطيه . فروابط الانتاج السائدة لا تسمح باستغلال هذه الملكيات الكبيرة (الاقطاعيات) كوحدات انتاجية كبيرة تزداد عليها انتاجية العمل علي نحو يمكن من اشباع الحاجات المتزايدة خاصة للطبقة المالكة . **وصول طريقة الانتاج هذه الي حدودها في القرن الثالث عشر كان اعلانا لأزمة الأقطاع التي لم يفق منها والتي امتدت حتي القرن الخامس عشر لتصبح أزمة تفككه مع تطور طريقة الانتاج في داخل الزراعة نفسها** ، كما رأينا من قبل ، **وتطور طريقة أخري للانتاج لا ترتكز مباشرة علي الأرض وانما علي الانتاج الصناعي الحضري كانتاج للمبادلة النقدية يجد مركزه في المدينة** .

أدت القرون الأخيرة من انهيار الامبراطورية الرومانية وكذلك الغزو البربري الي القضاء علي كثير من قوي الانتاج : تدهور النشاط الزراعي ، تقلص النشاط الصناعي لغياب الأسواق وتوقف التجارة أو اضطرابها ، الأمر الذي أدي الي اختفاء المدن وتدهور ما بقي منها . وعليه لم تكن المدينة تلعب في بدء التكوين الاجتماعي الاقطاعي دورا يذكر ، اذ كان وجودها علي هامش مجتمع يقوم علي الانتاج الزراعي وتكاد تحقق الوحدة الاقتصادية الزراعية لنفسها اكتفاء ذاتيا .

الا أن زيادة انتاجية العمل الزراعي أوجدت ، وخاصة في الاقطاعيات الغنية ، فائضا من المنتجات الزراعية يمكن التخلي عنه ، ومن ثم سبيلا الي النشاط التجاري . هذا في الوقت الذي استمرت فيه بعض المدن ، وبخاصة في ايطاليا ، في البقاء علي ساحل البحر الأبيض المتوسط منذ العصور القديمة بنشاطها التجاري الذي لم ينقطع . بل وبدأ هذا النشاط في الازدهار في القرن الحادي عشر مع انحسار سيطرة العرب علي البحر الأبيض (فازدهر اتجار فينيسيا مع الشرق وجنوة وبيزا مع جنوب فرنسا ، حيث طرد العرب من سردينا في ١٠١٠ ومن غرب البحر الأبيض في نهاية القرن) . ثم كان انتعاش التجارة في القرن الثاني عشر مع الحروب الصليبية واقامة الملكيات في فلسطين . ويضاف الي ذلك ابتداء قيام المدن حول النشاط التجاري خاصة في شمال أوروبا . هذه المدن الجديدة التي تمثل قيامها في تطور قوي ذات موقع متميز (أما لوجودها علي مفترق طرق برية أو نهرية ،

أو بالقرب من ميناء صالح ، أو بالقرب من كنيسة هامة أو مكان يحج اليه الأفراد) يمكن اعتبارها في الواقع أسواق أصبحت دائمة . ثم كان الاتصال بين مدن ايطاليا ومدن الشمال واقامة الطرق البرية والمائية في غرب أوروبا في القرن الثاني عشر . ورغم ذلك ظل سكان المدن يمثلون أقلية صغيرة لم تتعد في القرون من الثاني عشر حتي الخامس عشر ١٠٪ من مجموع السكان . وكانوا يمثلون ، علي الأقل بالنسبة للمدن الجديدة ، حثالة الريف : أشخاص يعيشون بلا أرض علي هامش المجتمع الزراعي ، ومشردون يعيشون علي الصدقة التي تمنحها الكنيسة ، واقنان يهربون الي المدينة باحثين عن عمل عارض عند تاجر أو حرفي .

والمدينة في مجموعها ما زالت في أحضان الاقطاع وتحت سيطرته السياسية . وهي تقوم علي النشاط التجاري والصناعة الحرفية التي كان يغلب عليها في البداية طابع الصناعة المنزلية التي تأخذ شكل انتاج المبادلة البسيطة (وخاصة صناعة المنسوجات الصوفية ، الأدوات المعدنية (بما فيها الأسلحة) ، المنتجات الجلدية ، الخمور) . من الناحية التنظيمية تكاتفت عدة عوامل لتجعل من نظام الطوائف[٤٨] الشكل التنظيمي السائد للنشاط التجاري والحرفي . اذ مست الحاجة الي تنظيم جماعي يحمي أهل المدينة من نبلاء الريف ، وكذلك ضرورة تهيئة أماكن للأسواق العامة لا يمكن تهيئتها الا جماعيا . كذلك وجدت ضرورة حماية أفراد الحرفة من منافسة الأقنان الهاربين من الاقطاعيات بعددهم المتزايد والمتجه نحو المدن الناشئة .

فتجار المدينة منظمون في طائفة تضمن احتكار كل تجارة المدينة في يد أعضائها[٤٩] . وتضع قواعد ممارسة التجارة . كما أنها تحمي أعضاء الطائفة وتعطيهم اعانات مالية وتساعدهم وعائلاتهم . وهم وحدهم الذين ينتخبون موظفي المدينة . والممارسون لكل حرفة منظمون في طائفة تقصر ممارسة الحرفة علي أعضائها . كل عضو في الحرفة يباشر النشاط في محل أو ورشة صغيرة تمثل جزء لا يتجزأ من مسكنه ويتم فيها تحويل المادة الأولية ، بفضل

---

(٤٨) Guild system, système de corporations يمكن القول أن نظام الطوائف هذا يجد مصدره التنظيمي التاريخي في نظام الكوليجيا collegia الذي عرفته المدن الرومانية في الفترة السابقة علي انهيار الامبراطورية الرومانية . اذ لما انكمشت الصناعة وزادت البطالة حاول الكثير من الحرفيين ترك المدن والانتقال الي الريف بحثا عن عمل . لمنع ذلك لجأت الحكومة الي انشاء جمعيات بين العمال كانت عضويتها في البداية اختيارية ثم ما لبثت أن أصبحت اجبارية . بل حرم علي أعضائها ترك المهنة والانتقال الي مهنة أخري ، وذلك للابقاء علي الصناعة علي ما كانت عليه ولضمان تحصيل الضرائب من العمال ومن تنظيماتهم . ولما حاول الأفراد الاستقالة من عضوية هذه الجمعيات صدر قانون يجعل العضوية ليس فقط اجبارية وانما كذلك وراثية . A. Mazour & J. Peoples, Men and Nation المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٥٤

(٤٩) نلاحظ للغريب عن المدينة في النشاط التجاري الا اذا دفع مصاريف باهظة ووافق علي ممارسة النشاط في أوقات معينة في السنة وفي اطار منطقة محدودة .

استخدام أدوات انتاج بسيطه مملوكه له ، الي مادة مصنوعة يدويا . ويتم البيع كذلك في هذه الورشة . ويلزم صاحب الورشة ، المعلم[٥٠] أو رب الحرفة ، بمراعاة قواعد الطائفة التي تحدد له نوع مواصفات المادة الأولية التي يستخدمها وطرق الانتاج التي يتبعها وكذلك عدد ساعات العمل والثمن الذي يبيع به ، ومن ثم لا منافسة بين أعضاء الطائفة . كما تحدد له قواعد العمل في داخل الورشة : فبالنسبة للصبيان[٥١] الذين يهدفون الي تعلم الحرفة فانهم يعملون لحساب المعلم لمدة سبع سنوات (تبدأ في سن السابعة أو الثامنة) في مقابل أن يأويه المعلم ويتكفل باعاشته ويعطيه مجموعة من الأدوات ويتعهد بتعليمه الصنعة . حتى يصبح عاملا حرا أي « عريفا »[٥٢] يستخدمه المعلم بأجر يومي كمساعد له . وقد يصبح هذا العريف ، بعد عدة سنوات ، معلما يدخل الطائفة كعضو .

هذا وقد قام التنافس في داخل المدينة ، في هذه المرحلة ، بين التجار وأرباب الحرف . ولكن مع ازدياد أهمية المنتجات الحرفية في التجارة وتوسع هذه الأخيرة بدأ التجار في السيطرة على النشاط الصناعي . الأمر الذي لم يمنع بعض التجار من أن يتحولوا الي أرباب صناعة ولا بعض أرباب الحرف من أن يقوموا بالانتاج للسوق مرتبطين به بطريق مباشر (ومن ثم يقومون بدور التاجر) . ابتداء من هؤلاء بدأ الانتاج الصناعي بدوره يعرف مستوي أعلي في تطور قوي الانتاج ويتحول نحو انتاج المبادلة الذي يهدف الي تركيم رأس المال النقدي (وان كان ما يزال في حدود ضيقة) . تطور قوي الانتاج هذا تم بفضل ادخال فنون انتاجية جديدة وأدوات جديدة (نقلها السوريون من شرق البحر الأبيض الي أوربا الغربية ، ونقلها العرب عن طريق أسبانيا ، وكذلك ما وصل الي أوربا عن طريق الاتصال بين قسطنطينية ومدن ايطاليا)[٥٣] . وكذلك تحت تأثير الحروب الصليبية التي أوثقت الاتصال بين الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض (مركز الحضارات القديمة والحضارة العربية) وأوربا الغربية : فقد تم التعرف علي منتجات أدخلت وأقيمت صناعات لانتاجها ، كما زادت انتاجية الصناعات القائمة لادخال فنون جديدة (كادخال الصبغة والألوان الواردة من الشرق في صناعة النسيج) ولاتساع أسواقها (كما كان الحال بالنسبة لصناعة الزجاج في فينيسيا) ولاستجلاب العمال الفنيين من الشرق (كما فعلت فينيسيا عندما احتلت قسطنطينية في مستهل القرن الثالث عشر) ، كما أنشئت مراكز جديدة لصناعة الأسلحة دفعت التخصص في داخل هذه الصناعة[٥٤] . ثم كان كل أثر ذلك علي نمط

(٥٠) the master: le maître.

(٥١) the companions; les compagnons

(٥٢) foreman; contremaître

(٥٣) Heaton ، المرجع السبق ، ص ١١٧ .

(٥٤) المرجع السابق ، ص ١١٨ .

الاستهلاك (اي علي تشكيلة ونوع السلع الاستهلاكية) في مجتمع أوربا الغربية وخاصة استهلاك النبلاء وسكان المدن .

وهكذا تتطور المدينة ، وقد قامت في احضان الاقطاع ، تطوراً يظهر حدود هذا التكوين الاجتماعي . اذ بالتوسع الافقي للاقطاع في الزراعة يكون قد استنفذ امكانياته في زيادة الانتاج استجابة للحاجات المتزايدة وخاصة حاجات طبقة النبلاء في زيادة طلبهم علي السلع الاستهلاكية الصناعية . كما أن هذه الزيادة تنعكس في اثقال كاهل الفلاحين بالاصرار علي زيادة الريع الذين يتحملون عنه لمالكي الأرض . الأمر الذي يدفع ببعضهم الي ترك الأرض (عندما لا تنجح ثوراتهم علي الملاك) . وهنا سيجد الاقنان في المدينة فرصة لتحررهم من وطأة علاقات الانتاج الاقطاعية . يضاف هذا الي تطور الصراع بين الفلاحين وسادة الاقطاع علي نحو يدفع الي تغير شكل الريع الذي يتخلي عنه الفلاح المنتج من الريع العيني الي الريع النقدي . وهو ما يعني امكانية تغير علاقات الانتاج لمن بقي من الفلاحين في النشاط الزراعي .

ومع تطور المدن امتاز سكانها - بالنسبة لسكان الريف - وأصبح لهم تنظيمهم : في مرحلة أولي يتخلصون من الالتزامات التي يتحملها أهل الريف ، ثم يكتسبون من خلال صراعهم مع أمراء الاقطاع - وفي أغلب الأحيان بمقابل مالي - حق تنظيم منهم علي نحو يسهل لهم القيام بنشاطهم الاقتصادي . ويسعون دائما ليكونوا أحراراً ، في أن يتملكوا (ملكية لا يكون لأمير الاقطاع حق مصادرتها) ، وأن يتعاملوا (بالبيع والشراء) ، كما حرصوا علي أن تكون لهم حرية الحركة والتنقل (حتي اصبحت الحرية لصيقة بالمدينة بالمقابل مع علاقة تبعية الاقنان اللصيقة بالريف) ، كما طوروا أنظمة ادارية وقضائية وضريبية تتناسب مع نشاطهم . وأصبح لهم القيام بوظيفة البوليس داخل المدن والدفاع عنها .

وعليه أصبح لسكان المدينة(٥٥) وضعهم المتميز بالنسبة لسكان الريف . هذا الوضع المتميز يستند الي علاقة اقتصادية تمكن المدينة من استغلال الريف من خلال أثمان الاحتكار التي تفرضها المدينة والتي يمكنها من فرضها التنظيم الطائفي للتجارة والصناعة ، وكذلك من خلال التدليس التجاري والربا . ويكون من الطبيعي اذن أن ينظر الي سكان الريف علي « انهم وجدوا ليستغلوا »(٥٦) . من هنا يكون التناقض بين المدينة والريف . هذا التناقض

---

(٥٥) burgesses; les bourgeois أي سكان الـ bourg ، وهي كلمة تعني في اللغة الجرمانية القرية الكبيرة التي تتمتع ببعض خصائص المدينة . ومن هنا جاءت تسمية الطبقة الرأسمالية بالطبقة البرجوازية اذ تجد نواتها التاريخية في سكان مدن المجتمع الاقطاعي .

(٥٦) K. Bücher مشار اليه O.C.Cox المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٣٥ .

يظهر بصفة مباشرة بين سكان المدن وخاصة التجار وعلي الأخص أرباب الحرف وبين من يحصلون علي فائض الانتاج في الزراعة (أي النبلاء ورجال الدين) وبصفة غير مباشرة بين سكان المدينة والفلاحين . ثم يدخل الفلاحون في الصورة بصفة مباشرة . في مرحلة تالية ، بالقدر الذي يقومون فيه بانتاج جزء من ناتج عملهم في صورة سلع تباع في السوق ليدفع من ثمنها الريع النقدي للأرض أي بقدر قيامهم بانتاج المبادلة . هذا التناقض سيمثل أحد **التناقضات الأساسية طوال فترة الانتقال من التكوين الاجتماعي الاقطاعي الي التكوين الاجتماعي الرأسمالي .**

الا أن ذلك لا يعني أن سكان المدينة كانوا يمثلون طبقة اجتماعية واحدة متجانسة . اذ كان من الممكن أن نميز في داخل مجتمع المدينة بين الفئة العليا من طبقة التجار ، وصغار تجار التجزئة والحرفيين ، والطبقة العاملة . بينما كانت الفئة الأولي تحكم المدينة ، وكان للفئة الثانية في مرحلة تالية حق انتخاب موظفيها ، لم يكن للعمال العاديين « أي نصيب في الحكومة ولا حق استئجار مكان يبيع عليه في السوق ، كما لم يكن له حق تملك محل أو ورشة في المدينة »[٥٧]. ولم تكن المدن « ترحب بالاقنان الذين يهيمون اليها من المناطق الريفية الا لأنهم كانوا يزيدون من عدد العمال في المدن ، وكان القن يستقبل بفتور ان هو حاول أن يشتري قطعة من الأرض داخل أسوار المدينة »[٥٨]. ومن ثم يقوم التركيب الطبقي لمجتمع المدينة أساسا علي وجود طبقتين ، أحدهما (مكونة من كبار التجار وكبار أرباب الحرف الصناعية مع ما بين هؤلاء من تناقض) تملك وتحكم ، والأخري لا تملك ولا تحكم وانما تعمل ، هي الطبقة العاملة . يقوم هذا التكوين الطبقي علي **التناقض بين هاتين الطبقتين[٥٩] . هذا التناقض يصبح فيما بعد العلامة الديالكتيكية الأساسية في التكوين الاجتماعي الرأسمالي[٦٠] .**

علي هذا النحو نشهد نمو انتاج المبادلة البسيط في أحضان التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، في ريفه وفي مدنه . ومع تطور هذا النوع من الانتاج من خلال التناقض بين الطبقة الاقطاعية وطبقة الفلاحين ، من جانب ، وبين طبقة التجار والحرفيين من جانب آخر ، ولد التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين الاكثر انتعاشا المرتبطين مباشرة بالسوق (مع

---

(٥٧) Mrs. J.R. Green. Town Life in the Fifteenth Century, London, 1894. Vol. I. p. 193.
مشار اليه في O.C. COX . المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٣٠ ، هامش ٤٣ .

(٥٨) J.W. Thompson, The Middle Ages, New York, 1913, p. 738.
مشار اليه في O.C. COX ، المرجع السابق ، ص ١٣٥ .

(٥٩) أنظر في هذا المعني كذلك E Lipson . المرجع السابق الاشارة اليه . ص ٣٦٤ وما بعدها .

(٦٠) حتي في داخل الطبقة المالكة رأينا التناقض بين التجار وأرباب الصناعة ، وهو تناقض يحل مؤقتا بسيطرة التجار علي الصناعة ، أنظر E. Lipson ، المرجع السابق ، ص ٤٣٥ .

امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والأفقر من الفلاحين ، وكذلك بين أرباب الحرف المرتبطين مباشرة بالسوق (مع امكانية تركيمهم لجزء من الفائض) والعمال الحرفيين . تلك هي روابط الانتاج الرأسمالية التي تنمو جنينا من خلال أزمة تفكك الاقطاع . (ولكن عملية تفكك هذا النظام وخلق التميز الاجتماعي تستغرق وقتا طويلا ، ولهذا لم تبرز طريقة الانتاج الجديدة كاملة النمو من طريقة الانتاج الاقطاعية ، واذا استطاعت أن تظهر فقط عندما كان انهيار الاقطاع قد وصل الي مرحلة متقدمة ، كما سنري في الفصل التالي) .

اذا كانت طريقة الانتاج هذه تمثل ، في مراحل وجودها المختلفة ، الأساس الاقتصادي للمجتمع الأوربي في العصور الوسطي ، فانها تجد التعبير الاداري والفكري عنها في المؤسسة الكنيسة ورجال الدين (٦١) . فقد كان للكنيسة نظام ووحدة عوضا الاتجاهات الفوضوية للنبلاء وزودا العالم المسيحي ، رغم اتساعه وتفتت وجود أمراء الاقطاع ، بأسس مشتركة للسلطة . ورغم وجود التنازع بين النبلاء ورجال الدين بالنسبة لقضايا معينة ، لمس كل منهما حاجته الي الآخر في سبيل الابقاء علي هذا النوع من التنظيم الاجتماعي التي مثلت الكنيسة جزءا لا يتجزأ منه .

والواقع أن الكنيسة لم تبدأ في بناء تنظيم يسيطر علي حياة وأفكار كل سكان العالم المسيحي من الملك ابتداء الي القن انتهاء الا في القرن العاشر عندما اصطلحت نظام الرهبنة (٦٢) . وكان هذا التنظيم ، كما رأينا ، اقطاعيا : فبالاضافة الي أن كبار رجال الدين كانوا من العائلات الاقطاعية كان أصغرهم يفتحون أراضي جديدة لحساب كنائسهم ، ممثلين بذلك رأس الحربة في التوسع الاقطاعي . هذا التنظيم الكنسي احتكر ادارة المجتمع الاقطاعي احتكارا يعطي لفكر العصور الوسطي درجة من الوحدة والتماسك ويضع في نفس الوقت حدودا خطيرة علي مجال هذا الفكر . بمعني آخر هو احتكار يعطي الفكر الكنسي في ذات الوقت اساس قوته (بما يعطيه من تماسك) وجذور ضعفه (بما يضيق من أفقه) .

وقد تمثلت النظرة العامة لهذا الفكر الكنسي ، فيما يتعلق بشئون الانسان ، في أن حياة المجتمع هي حياة في عالم أول . هذه الحياة ليست الا تمهيدا واعدادا لحياة أخري خالدة ،

---

(٦١) استعنا في كتابة هذه الصفحات عن الفكر في المجتمع الاقطاعي ، بالاضافة الي المراجع التي سبق ذكرها في بداية الكلام عن طريقة الانتاج الاقطاعية ، بالمراجع الآتية :

J. B. Bernal, Science in History p. 214 – 221 — B. Russell, History of Western Philosophy. Unwin University Books, London, 1962. p. 422 – 462 — J. Schumpeter.

History of Economic Analysis, p. 107 & sqq. — A. Wolf, A philosophic and Scientific Retrospect, in, Outline of Modern Knowledge, p. 18 – 19 — M. De Wulf, An Introduction to Scholastic Philosophy, Dover, Inc, New York. 1956, part one.

يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة الأوروبية في العصر الوسيط ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٥ .

(٦٢) وهو اصطلاح بدأ في كلني Cluny في بورجونيا La Borgogne بفرنسا .

... ومن ثم كان على المسيحيين أن ينظروا اليها على هذا النحو ... ... الدور العام للكنيسة من حياة المجتمع لم يمنعها ، على الصعيد العملي ، من أن تهتم ... اهتمام بشئون هذه الحياة « الدنيا » أو أن تنشغل بعمق بالابقاء على النظام الاقطاعي .

وقد أصبح الفكر الكنسي ، بكل مؤسساته ، المسيطرة على الحياة الفكرية في أوروبا في مرحلة الأولى لسيادة طريقة الانتاج الاقطاعية ، مرحلة ساد فيها النشاط الزراعي وعرفت الكنيسة كأكبر مالك للأرض . في مرحلة ثانية ، شهدت قيام المدينة وتطورها ، أدى انشغال الكنيسة بالاقتصاد ريفي الجوهر الى وضعها ، ابتداء من القرن الثاني عشر ، في موقف تعارض مع مصالح « المجتمع الزمني » للتجار والحرفيين . اذ في هذه المرحلة الثانية ، مرحلة أزمة التكوين الاجتماعي الاقطاعي ، ظهرت ، تحت تأثير الفكر العلمي للعرب[٦٣] ، أفكار جديدة عدتها الكنيسة خروجا عليها . في البداية تمثل رد فعل الكنيسة في محاولات القضاء على هذا الفكر بالعنف[٦٤] ، ثم بعد ذلك في تعبير لموقفها عن طريق محاولات احتواء بعض الأفكار الجديدة التي تتضمن تغييرا لا يخرج عن اطار التعاليم الأساسية Dogmas [٦٥] ، ثم ما لبثت الكنيسة أن احتاجت ، في رد فعلها حفاظا على وضعها ومكانتها في النظام الاقطاعي ، الى تجنيد كل امكانياتها الفكرية ضد الفكر الجديد لمجتمع المدينة . هذا التجنيد وجد تجد بلورته في فكر المدرسين[٦٦] الذي ازدهر في جامعات أوربا الوليدة[٦٧]

(٦٣) بدأ هذا التأثير للفكر العلمي العربي (الذي عرف أوج ازدهاره في القرون التاسع والعاشر والحادي عشر الميلادية) من خلال بعض الأعمال الفكرية القليلة التي انتقلت الى أوروبا في القرن الحادي عشر ، ثم بالفيضان من الفكر العربي الذي ساد القرن الثاني عشر عندما ترجمت أهم مؤلفات العرب والاغريق (ومعظم هذه الأخيرة من نسخها العربية) الى اللاتينية . تمت أهم هذه الترجمات في أسبانيا والبعض منها في صقلية . أنظر :

J Bernal. Science History p. 218 – 219.

(٦٤) للقضاء على كل ما يعد « بدعة في الفكر » قامت الكنيسة بحروب صليبية ، مثال ذلك الحرب الصليبية التي شنتها ضد « الالبيين » Albigenses: Albigeois cathares) وهم أفراد طائفة دينية نشأت في جنوب فرنسا حول مدينة البي Albi . وقد قامت الحرب ضدهم بأمر أصدره البابا أنوسنت الثالث Innocent III في ١٢٠٩ واستمرت حتى ١٢٢٩ (وانتهت بهزيمتهم) . كما أقامت الكنيسة نظام محاكم التفتيش Inquisition (التي احتفظت باجراءاتها الداخلية في سرية لا يمكن اختراقها) . هذه المحاكم ، التي وضع أساسها المجلس الكنسي في فيرونا Vérone في ١١٨٣ ، كانت تتولى البحث عن أهل البدعة ومعاقبتهم بل وافنائهم . وفي عام ١٢٣٣ أنشأ البابا جريجوار التاسع Gregoire IX محكمة خاصة أوكلت الى الرهبان الدومينكان لمحاربة انتشار « البدعة الالبية » . ثم ما لبثت أعمال هذه المحاكم أن انتشرت لتغطي كل العالم المسيحي الأوروبي ، ولتسود المسرح الفكري خاصة في ايطاليا (حيث المدن أكثر تطورا من أي مكان آخر في أوروبا) وفي أسبانيا (حيث أثر الفكر العلمي العربي والاغريقي أكثر ما يكون) في القرن الثالث عشر . (ولم يلغ هذا النظام في فرنسا الا في ١٨٠٨ ، ثم أعيد في الفترة من ١٨١٤ - ١٨٣٤) .

(٦٥) كما هو الحال بالنسبة لأفكار سان فرنسوا داسيز (الذي ولد في اسيز في اقليم أومبريا بايطاليا . ١١٨٢ - ١٢٢٦) ، التي كانت تعكس ثورة الفئة الأفقر من رجال المدينة ضد التكالب على الحياة الدنيا والثروات الزائدة عن الحد . وقد أسس سان فرنسوا داسيز طائفة الرهبان الفرنسيسكان التي أبدت عداء للنظام الفكري الأرسطو طاليسي وذلك الخاص بالرهبان الدومنيكان .

(٦٦) The Scholastics: Les Scolastiques

(٦٧) نشأت هذه الجامعات أولا في باريس (التي اكتسبت اعترافا بوجودها في ١١٦٠) ، ثم في بولونيا ، واكسفورد (التي نشأت كفرع لجامعة باريس في ١١٦٧) وكمبردج في ١٢٠٩ ، ثم في مدن أوروبية أخرى ، بتحول بعض المدارس

(وهي جامعات كانت تقوم أساسا علي تدريس اللاهوت بقصد تكوين رجال الدين) وعلي الأخص فكر سان توماس الاكويني[٦٨] . ومن هنا كان تعاطفهم الغريزي مع أرسطو طاليس . ذلك المدافع الكبير عن « النظام The Order » .

ويتمثل جوهر فكر المدرسيين في محاولة التوفيق بين الدين والفلسفة ، أي بين الايمان والعقل أو بين الوحي ومحاولات تفسير الكون عن طريق نور العقل البشري . وهي محاولة تكمل في الواقع الصورة التي بدأها العصر القديم واستمرت في الفكر الاسلامي طوال القرون من التاسع حتي الحادي عشر[٦٩] . وتقوم علي استخدام الجانب الاستنباطي من منهج أرسطو (والاستعانة كذلك ببعض حججه) في معالجة أوضاع المجتمع الاقطاعي . هذا الفكر الذي يغلب عليه الطابع اللاهوتي مكن الكنيسة من أن تستمر في الضغط علي الفكر الجديد لمجتمع المدينة طوال ثلاثة قرون أخري .

وفي أحضان هذا الفكر اللاهوتي ولد بعض **الفكر الاقتصادي** . وقد دار هذا الفكر حتي القرن الرابع عشر حول فكرتين أساسيتين . :

ـ فكرة أولي ، أقل في الأهمية ولكننا نعرضها أولا لننتهي منها . تدور حول ادانة الفائدة

= الكاثوليكية التي كثر عدد روادها وازدادت أهميتها . هذه الجامعات . التي استمدت في تنظيمها من تجربة مدارس الاغريق القديمة والمدرسة العربية ، كانت تعطي تعليما يجد مركزه في الدراسات اللاهوتية ولكنه يؤسس علي علي تدريس محدود لما يسمي « بالفنون الحرة السبعة » . الثلاثي المكون من مواد قواعد اللغة والخطابة والمنطق ، والرباعي المكون من الحساب والهندسة والفلك والموسيقي (وكان يتم تدريسها علي أساس رمزي وعلمي ، مقتفين في ذلك أثر الجامعات الاسلامية) . علي هذا الاساس يتم تدريس الفلسفة للوصول أخيرا الي محور الدراسة أي اللاهوت . وقد أهتمت بعض الجامعات بالطب والقانون . واشتركت كل الجامعات في عجاب دراسة التاريخ والآداب منها . وكان منهج التدريس في هذه الجامعات يتمثل أساسا في المحاضرات والمناقشات العلمية تحت اشراف أستاذ نظرا لقلة الكتب . هذه الجامعات مثلث في البدء بؤرة الحياة الفكرية الأوروبية ، ثم أصبحت ، باستثناء القليل منها ، معاقل الحفاظ علي الافكار المستقرة وعائقا لكل تقدم ثقافي .

(٦٨) نشأ St. Thomas Aquinas: St. Thomas D'aquin (١٢٢٥ أو ١٢٢٧ ـ ١٢٧٤) في روكاسيكا Roccasecca بالقرب من مدينة نابولي بايطاليا في عائلة من الفرسان . وقد درس في مونت كازينو ، ثم دخل في طائفة الرهبان الدومنيكان التي لم يكن قد مر طويلا علي انشائها . ثم هو يتلقي تكوينه الأولي في اطار هذه الطائفة في نابولي ليرسل بعد ذلك الي باريس ثم الي كولونيا حيث يوجد الفيلسوف والمفكر اللاهوتي الدومنيكي البيرلوجراند Albert Le Grand (١١٩٣ ـ ١٢٨٠) ليتتلمذ عليه . ويحقق سان توماس تقدما كبيرا في الدراسة اللاهوتية علي يد أستاذه ، تقدما يخول له الحصول عي درجة الأستاذية من جامعة باريس وأهم مؤلفاته هي Summa Theologiae, Summa contra Gentiles وقد سادت أفكاره في الفكر الكنسي ليصبح نظامه الفلسفي أساسا لكل تعليم ديني كاثوليكي ، وهو ما تأكد (من الناحية الشكلية) بأمر اصدره البابا ليو الثالث عشر في ١٨٧٩ Leo XIII .

(٦٩) الواقع أن فكر المدرسيين ، وعلي الأخص فكر سان توماس الاكويني ، انما يمثل استمرارا للنقاش الذي دار بين الغزالي (١٠٥٨ ـ ١١١١) الذي حاول أن يحذر من عدم جدوي محاولة التوفيق بين القرآن والفلسفة ، وابن رشد Averros (١١٢٦ ـ ١١٩٨) الذي جادل في ذلك . وعليه لا يكون تصوير المجتمع المراد بناؤه في مصر حاليا ، في سبعينات القرن العشرين ، علي أنه مجتمع الايمان والعلم الا انعكاسا لاتجاه ما زال يعيش الصراعات الفكرية للقرنين الحادي عشر والثاني عشر .

[illegible] تلك التي قدمها أرسطو .

أما الفكرة الثانية ، وهي الأهم فهي فكرة الثمن العادل (٧٠) . مؤدى هذه الفكرة أنه يجب أن يكون لكل سلعة ثمن عادل يرتكز أساسا على نفقة الانتاج . ابتداء من نفقة الانتاج هذه يستطيع البائع أن يحقق ربحا معقولا يسمح له بالحياة (هو ومن يعولهم) وفقا لمستوى المعيشة الذي يتمتع به أفراد طبقته . وتكون كل محاولة لتحقيق كسب أكبر مخالفة لقواعد الأخلاق المسيحية . هنا يسعى الفكر الى تحديد الثمن « العادل » وليس الى تفسير « الثمن الجاري » في السوق . غير أن البدء في تحديد الثمن العادل بنفقة الانتاج يعكس أن اهتمام المدرسيين ينصب على مجال الانتاج . ولكن أي انتاج ؟ انتاج المبادلة الصغير حيث يقوم بالنشاط الانتاجي أفراد مستقلون يبيعون جزءا من منتجاتهم في السوق في مقابل ايراد يستخدمونه في شراء سلع يقومون هم أنفسهم باستهلاكها . وماذا عن التاجر وعن الثمن الذي يبيع به ؟ في البداية أدان الفكر المدرسي التجارة كنشاط (ناحيا بذلك منحى أرسطو ، كما سبق أن رأينا) ، ولكن مع ازدياد نشاط التاجر أعفى الفكر المدرسي من الادانة الأخلاقية اذا ما باع السلعة بثمن أعلى مما دفعه في شرائها في حالتين : حالة ما اذا خصص الكسب المتحقق لغرض ضروري أو نبيل (لاعاشة عائلته أو مساعدة محتاج) ، وحالة اذا ما اشترى الشخص دون وجود نية للبيع عند الشراء ، ثم طرأت النية فيما بعد ، اذا كان في هذه الأثناء قد حسن من الشيء بطريقة أو بأخرى ، أو كان قد تحمل مخاطرة في نقل الشيء من مكان الى آخر ، أو كانت الأثمان قد تغيرت بتغير المكان أو الزمان . وبعبارة أخرى ينجو التاجر من الادانة الأخلاقية اذا ما سلك سلوك المنتج الصغير) . وفيما عدا هاتين الحالتين لم يعف التاجر من الأدانة الأخلاقية في نظر المدرسيين .

ذلك هو جوهر فكرة الثمن العادل . هذه الفكرة وان كان قد انتهى بها الامر ، مع التوسع في النشاط التجاري وتعميم انتاج المبادلة وقيام قوى السوق التلقائية بتنظيم النشاط الاقتصادي ، الى أن تفقد سيطرتها على العقول ، كان لها الفضل ، بارتكازها على نفقة الانتاج ، في أن تبقي عادة على التفكير في « القيمة » في مجال الانتاج راسخة في وعي المنتجين أنفسهم ، وتكون بذلك قد أثبتت أنها أكثر ما تركه المدرسيين أثرا في مجال الفكر الاقتصادي .

هذا وقد شهدت الفترة الأخيرة ، في القرن الرابع عشر ، من فكر المدرسيين ارهاصات فكر اقتصادي ينشغل بقضايا القيمة والأثمان ، ينشغل بمشكلات النقود وخاصة النقود المعدنية ، بمشكلات التبادل مع الخارج وبالتحركات الدولية للذهب والفضة ، كما ينشغل

(٧٠) The just price: Le juste prix.

بالفائدة والربح[٧١] . ولكنها مشكلات تتعلق بظواهر تنتمي الى طريقة الانتاج الرأسمالية الوليدة التي بدأت تفرض وجودها ، والتي شهدت فيما بعد ، مع قيامها وتطورها ، مولد علم الاقتصاد السياسي وتطوره . قبل أن نبدأ في دراسة مولد هذا العلم وتطوره قد يكون من المفيد ، على الأقل في مجال المقارنة ، أن نتعرف على أمثلة من الفكر الاقتصادي العربي الذي تبلور في القرن الرابع عشر .

(٧١) أنظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادي ، ص ٩٢ - ٩٤ .

٣. الفكر الاقتصادي العربي[٧٢] في القرن الرابع عشر[٧٣].

يمكن اعتبار المجتمع الاسلامي في شمال أفريقيا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر مجتمعا يقوم على انتاج المبادلة الصغير الذي يغلب عليه الطابع الزراعي ، أي مجتمعا يتم فيه الانتاج والمبادلة بواسطة صغار المنتجين الذي يتملكون وسائل الانتاج فيما عدا الأرض. فهذه لم تكن مملوكة في مصر للمنتج المباشر. اذ كان للسلطان حق مباشر على مساحة كبيرة من الأرض الزراعية (تقارب نصف المساحة المزروعة) يمكنه من الحصول على فائض الانتاج يعيش عليه ويضمن اعاشة عدد من المماليك (أي ممن اعتقوا من العبيد) يشكلون في نفس الوقت حرس السلطان وجزءا من الجيش. أما باقي الأرض فيقطعها السلطان على الامراء لكل منهم مساحة تتناسب مع رتبته العسكرية[٧٤]. ويكون له أن يحصل على فائض الانتاج الزراعي في مقابل تحمله بالتزامات قبل السلطان تتمثل أساسا في اعاشة عدد من المماليك هم في نفس الوقت حرس للأمراء وأفراد في جيش السلطان. غير أن حقهم هذا على الأرض لم يكن يورث (على عكس الحال في ظل التكوين الاجتماعي الاقطاعي في أوربا)[٧٥]. الى جانب انتاج المبادلة هذا كان يوجد بطبيعة الحال الانتاج بقصد اشباع

(٧٢) تقديم الفكر العربي ، تقديما موازيا لدراسة المجتمع المصري (بالنسبة للفكر المقريزي) ومجتمع في المغرب (بالنسبة لفكر بن خلدون) دراسة تحوي جوانب النشاط المادي والفكري. هذه الدراسة التي تمثل موضوع [illegible] في الفترة الحالية منذ [illegible] سنوات مقبلة ما زالت في بداية الطريق. وعليه فتركز الافكار التي نقدمها بالنسبة للفكرين (مقريزي وابن خلدون) على قراءتنا لمؤلفاتهم ، قراءة تستهدي بمنهج عام لتاريخ المجتمع الانساني ، كما تستأنس بمصادر مكتوبة عن المجتمع العربي في شمال أفريقيا (شرقه وغربه) في هذه الحقبة التاريخية على نحو يمكننا من أن نضعهما (أي الافكار) في وسطها التاريخي من حيث الوقائع الاجتماعية ومن حيث الفكر الاجتماعي بصفة عامة.

(٧٣) يلاحظ أننا تعمدنا الا ندخل الفكر العربي تحت فكرة « العصور الوسطى » ، لأن « العصور الوسطى » بما تتضمنه من مستوى حضاري (يتوافق مع نوع من التنظيم الاجتماعي) تمثل جزءا لا يتجزأ من تاريخ أوروبا التي كتبت التاريخ ابتداء من تاريخها هي ، اذ بعد أن كتبت تاريخها حاولت أن ترسم من تاريخها ليصبح تاريخ العالم. وهو ما يتعين رفضه لأن لكل جزء من أجزاء المجتمع الانساني تاريخ. هذا التاريخ يتعين أن يكتب ابتداء من تاريخ هذا الجزء ليبين المراحل المختلفة لتطور المجتمع في هذا الجزء من العالم (الذي قد يتمتع ، في نفس الحقبة الزمنية ، بمستوى حضاري يختلف عن المستوى الحضاري لأجزاء أخرى من المجتمع الانساني). فالقول « بالعصور الوسطى » العربية يعني التسليم بأن المستوى الحضاري للمجتمع العربي (بما احتواه من مجتمعات ذات حضارات قديمة ، كالحضارات المصرية ، والبابلية ، والفينيقية) كان لا يختلف عن المستوى الحضاري للمجتمع الأوروبي في العصور الوسطى ، وهو ما ليس بصحيح. قولنا هذا لا يعني :

- ان كتابة هذا التاريخ (كتابة تاريخ الجزء) انما تتم استخداما لمنهج علمي يكون صحيحا لكل الدراسات التي ينصب موضوعها على المجتمع الانساني في تطوره.

- كما أنه لا يعني أن تاريخ جزء من المجتمع لا يمكن تصوره تصورا صحيحا خارج عملية تطور المجتمع الانساني في مجموعه.

هذا ويلاحظ أن نفرا غير قليل من كتاب التاريخ العرب المعاصرين أنفسهم يقعون في هذا الخطأ.

(٧٤) هؤلاء كانوا يقومون كذلك بالوظائف الادارية ، والى جانبهم كان يوجد موظفون مدنيون.

G. Wiet, Les Sultans Mamlouks (1250 – 1517), ch. VII, in, Précis de l'histoire d'Egypte, par divers historiens et archéologues, Institut Francais d'Archéologie Orientale du Caire, Tome deuxième, 1932, p. 236 – 285.

أنظر كذلك ، الدكتور على ابراهيم حسن ، مصر في العصور الوسطى

(٧٥) في العصر المملوكي قسمت أرض مصر الى أربعة وعشرين قيراطا ، اختص السلطان نفسه بأربعة قراريط والأمراء بعشرة والاجناد بالعشرة الباقية. كما وجدت بعض الملكية الحرة وملكية الوقف من عصور سابقة. وكانت القاعدة العامة أن

حاجات المنتجين المباشرين .

القول بذلك لا يجعلنا نغفل أهمية النشاط التجاري وما يتبعه من نشاط صناعي حرفي . اذ تتميز هذه الفترة بالانتعاش الكبير لتجارة ايطاليا مع الشرق . وهنا يعود لمصر دورها الرئيسي كملتقي للتجارة بين الشرق والغرب ، فعندما تصب منتجات الشرق في طريق بحري يربطها بالهند وجنوب شرق آسيا وآخر يربطها بزنزبار وشرق أفريقيا . واليها تصل المنتجات الأوربية التي تمثل مقابلاً لمنتجات الشرق ، والاسكندرية لذلك ترتبط بفينسيا وبمدن شمال غرب أوربا بطريق البحر . كما يوجد طريق للتجارة بينها وبين الشمال الغربي لأفريقيا ، حيث بلدان المغرب التي كانت هي الأخري ملتقي للتجارة بين أوربا وغرب أفريقيا .

= الاقطاع شخصي لمدة محدودة أو لحين العزل أو لمدي الحياة ، وتعود الأرض دائما للسلطان . سعيد عبد الفتاح عاشور ، الفلاح والاقطاع في عصر الأيوبيين والمماليك ، في ، الأرض والفلاح في مصر علي مر العصور ، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٢١٨ - ٢١٩ .

(٧٦) هو تقي الدين أحمد بن علي المقريزي (نسبة الي مقريز ، وهي محلة في بعلبك بلبنان) . ولد في أسرة نزحت الي مصر بالجمالية في القاهرة في عام ١٣٦٤ م (٧٦٦ هـ) ، وأقام بمصر وتوفي بها ١٤٤٢ م (٨٤٥ هـ) . تتلمذ علي ابن خلدون . وعمل بديوان الانشاء (الشئون الخارجية) ثم قاضيا ثم أستاذا للحديث ومحتسبا للقاهرة والوجه البحري (الاشراف علي الشئون الاجتماعية والاقتصادية للسكان) ثم عاد الي التدريس . وأقام في خارج مصر لفترات من عمره (١٠ سنوات بدمشق وخمس سنوات بمكة) . وله مؤلفات كثيرة ينصب منها ما أنتجه في فترة نضوجه الفكري أساسا علي التاريخ . وهو كبير مؤرخي مصر في العهد الاسلامي . ومؤلفاته نوعان : كتب موسوعية كبيرة ، أكثرها ما علي فيه بتاريخ مصر الاسلامية ، اذ وضع ثلاث كتب في تاريخها السياسي من الفتح العربي الي مصر في عهد المماليك . كما كتب في تاريخ مصر العمراني والبشري (أهمها « المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » أو ما يعرف بالخطط المقريزية ، و « كتاب المقفي الكبير في تراجم أهل مصر والوافدين عليها ») . أما النوع الثاني من كتبه فهي الكتب الصغيرة التي عني في بعضها بالتاريخ لبعض النواحي الاجتماعية والاقتصادية في العالم الاسلامي عامة أو في مصر خاصة . ويدخل في هذه الطائفة من كتبه الكتاب الذي نهتم به في دراستنا هذه . (أنظر الأبحاث التي ألقيت في حلقة عن المقريزي نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية في ١٩٦٦ ، ونشرت بعنوان دراسات عن المقريزي ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر . القاهرة ١٩٧١) .

ويتناول المقريزي تاريخ المجاعات في هذا الكتاب الذي عنونه « اغاثة الأمة بكشف الغمة ، أو تاريخ المجاعات في مصر » . كتبه في عام ١٤٠٤ م عقب فترة طويلة من المجاعات غطت السنوات من ١٣٩٢ الي ١٤٠٤ ميلادية . وهو يعالج في الواقع الأزمة الاقتصادية في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي . واذا ما نظرنا الي هذا الكتاب من الناحية المنهجية وجدناه يتميز بتركيب منطقي . فالمقريزي يقدمه في فصول أربعة : في الفصل الأول يقدم المقريزي عرضا تاريخيا للمجاعات التي عانت منها مصر وخاصة في الفترة الاسلامية من تاريخها ، وهو فصل ذو طبيعة وصفية . وفي الفصل الثاني يعرض المؤلف لأسباب المجاعات بصفة عامة ومجاعات عصره بصفة خاصة . فاذا ما عرفت الأسباب يبين المقريزي في فصل ثالث أثر المجاعات علي « الناس بأقليم مصر » . في هذا الفصل الذي هو « في ذكر أقسام الناس وأصنافهم وبيان جمل من أحوالهم وأوصافهم » لا يأخذ المقريزي المجتمع المصري ككل يغيب التمييز الاجتماعي عن داخله ، وانما هو يميز في هذا المجتمع سبع فئات اجتماعية تختلف أحوالها أثناء المجاعة : أهل الدولة ، ومياسير التجار وأولو النعمة والترف (وهم اغنياء التجار وأغنياء القوم) ، أصحاب البز وأرباب المعايش (أي المتوسطون من التجار) ، والمزارعون (وهو يفرق بين أغنياء المزارعين والفلاحين) ، وأكثر الفقهاء وطلاب العلم وصغار كتاب الدولة ، والحرفيون وأصحاب المهن الحرة والأجراء (الفعلة) ونحوهم ، وأخيرا أهل الخصاصة والمسكنة الذين يعيشون علي هامش المجتمع بفضل الصدقة ، أما الفصل الرابع من الكتاب فيتضمن ما يقترحه المقريزي من علاج أي « ما يزيل عن العباد هذا الداء ويقوم لمرض الزمان مقام الدواء » ، وذلك للخروج من حالة المجاعة وتفادي وقوعها في المستقبل . وهنا يركز المقريزي علي ضرورة مواجهة مشكلة النقود المستعملة في التبادل ومعالجة الموقف من حيث نوع النقود المتداولة ، وهنا يوصي بأن يقتصر علي استعمال الذهب والفضة دون المعادن الأخري ، ومن حيث كمية النقود التي ينبغي ألا يكون مغالا فيها من الأصل كما يلزم انقاصها في حالة المجاعة . أنظر مؤلفه هذا ، طبعة دار ابن الوليد ، بيروت ، ١٩٥٦ .

وبين ... التجارة والنشاط الصناعي الحرفي تزدهر بعض المدن وتصبح مركزا للنشاط ... وتشهد القاهرة وتونس وقسطنطينية وتلمسان وفاس وغرناطة الكثير من الفكر ، وخاصة ذلك المتعلق بالتاريخ . وفي أحضان التاريخ أو فلسفة التاريخ نجد الفكر الاقتصادي .

في اطار الفكر الاقتصادي نركز علي مثالين من الفكر العربي بشأن نوعين من الظواهر الاقتصادية : الأول يتعلق بالظواهر النقدية مستمده من فكر المقريزي (٧٦) ، والثاني يخص ظاهرة القيمة كما يحللها ابن خلدون (٧٧) .

أولا : يهتم المقريزي بالمشكلات الاقتصادية ويقدم لنا أفكارا عن بعض الظواهر النقدية . وهو ما يظهر في دراسة يختص بها ظاهرة المجاعة أو ما يساوي الأزمة في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي (٧٨) . فمن وصفه لمختلف المجاعات التي عرفتها مصر يبين لنا أننا بصدد موقف يتميز بنقص في انتاج قيم الاستعمال أي نقص في المنتجات والسلع وارتفاع في أثمانها ، كل الأثمان . وهو نقص يرجع ، في رأي المقريزي ، الي اسباب طبيعية وأسباب غير طبيعية . أذ فيما يتعلق بأسباب المجاعات بصفة عامة يحدثنا المقريزي عن أسباب طبيعية : «كقصور جري النيل في مصر ، وعدم نزول المطر بالشام والعراق والحجاز وغيره » ، والكوارث الطبيعية الأخري (٧٩) . أما فيما يتعلق بمجاعات عصره فتوجد لها أسباب غير هذه الأسباب الطبيعية ، وهي أسباب اجتماعية ، بعضها سياسي والبعض الآخر اقتصادي . اليك بيان هذه الأسباب الاجتماعية :

١ - أولها سياسي ، ويتمثل في فساد الادارة فسادا يحدث أثرا مباشرا علي الانتاج في مجتمع لعبت فيه الدولة دائما ، والدولة المركزية ، دورا هاما . يضاف الي هذا الفساد ما

---

(٧٧) هو عبد الرحمن بن خلدون . ولد في تونس في عام ١٣٣٢ م من أسرة عربية أجبرت علي النزوح من الأندلس . وعمل بوظائف كثيرة في شمال أفريقيا ثم جاء لاجئا الي القاهرة في ١٣٨٢ م . ولم يلبث أن عقد خلال اقامته المديدة بها حلقات دراسية كثيرة . ومات في القاهرة في عام ١٤٠٦ م . وابن خلدون هو أبو علم الاجتماع وفلسفة التاريخ . كتب الجزء الأول من «كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر ، في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر» . وفي مقدمته التي تحتوي علي فلسفة التاريخ عنده ، يقدم ابن خلدون ، أربعة قرون ونصف قبل كارل ماركس وثلاثة قرون من قبل فيكو Vico ، نظرة في تطور المجتمع الانساني تقترب من المادية التاريخية . ومن هنا كان اعتبار هذه المقدمة أهم من الناحية العلمية بما احتواه كتابه من أخبار المغرب . وهذا ما جعل كتابه يشتهر «بمقدمة ابن خلدون» Les Prolégomènes وقد رجعنا في كتابة الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون الي طبعة المكتبة التجارية الكبري ، بالقاهرة (وهي طبعة لا تحمل تاريخا) .

(٧٨) يتعين عدم الخلط بين الأزمة في مجتمع سابق علي المجتمع الرأسمالي حيث يتميز الموقف بنقص في المنتجات والسلع (كقيم استعمال) وارتفاع في أسعارها ، والأزمة في مجتمع رأسمالي حيث يتميز الموقف بزيادة في السلع (كقيم مبادلة) زيادة تبين القصور النسبي للقوة الشرائية ، وتنعكس في تكدس السلع في الأسواق وانخفاض الأثمان والأرباح والأجور وتعطل جزء معتبر من القوة العاملة وجزء من الطاقة الانتاجية المادية للمجتمع في كل أنواع النشاط الاقتصادي .

(٧٩) المقريزي ، نفس المرجع ، ص ٤١ .

يمارسه أهل الدولة من سياسة احتكارية . ففي أثناء المجاعة كانت توجد كميات كبيرة من الغلال تحت أيدي « أهل الدولة » بفضل ما تفرضه من ضرائب مرتفعه جدا (لم يسبق لها مثيل) يجري تحصـ[illegible] عينا . ولم يكن الناس بمستطيعي الوصول اليها الا بدفع الاسعار التي يفرضها « أهل [illegible] [٨٠] .

٢ - والسبب الثاني اقتصادي ويوجد في مجال الانتاج ويتمثل في زيادة كبيرة في الريع العقاري في الزراعة ، أو ما يسميه المقريزي « أجرة الفدان من الطين » . كما « تزايدت كلفة الحرث والبذر والحصاد وغيره »[٨١] لارتفاع أثمان البذور وأجر العمال (الذين نقص عددهم كثيرا) [illegible] ويزيد علي ذلك أن الدولة زادت من عدد ساعات عمل السخرة الذي يقوم به « أهل الفلح » في بناء الجسور وحفر قنوات الري[٨٣] . وقد كان لكل هذه العوامل آثار غير مواتية علي الانتاج الزراعي أدت الي نقصانه ، خاصة في جو من الارهاب والظلم كانت الادارة تمارسها في مواجهة « أهل الريف » مما دفع بالفلاحين الي هجرة الأرض[٨٤] . هنا يتكلم المقريزي عن عوامل تنحصر كلها في مجال الانتاج الزراعي وتتعلق بمظهره العيني . وتؤدي الي نقصان الناتج ومن ثم الي تقلب أثمان المنتجات الزراعية نحو الارتفاع . الا أنه لا يقف عند هذا الحد ، وانما يضيف ، في تفسيره لارتفاع الأثمان ، عاملا آخر يتعلق بالمظهر النقدي للحياة الاقتصادية .

٣ - فالسبب الثالث اذن اقتصادي ويتمثل في العامل النقدي . فالمقريزي يجد في زيادة كمية النقود المطروحة في التداول ، وخاصة كمية نوع معين من النقود المعدنية ، سببا لارتفاع المستوي العام للأثمان ، نقول المستوي العام لأنه يتكلم عن ارتفاع أثمان كل السلع والخدمات[٨٥] . وفي بيان لهذا السبب يعطينا المقريزي تاريخا مختصرا للنقود في مصر[٨٦] : من استعمال النقود الذهبية (الدينار) . الي ادخال النقود الفضة (الدرهم) في القرن

---

(٨٠) نفس المرجع ، ص ٤٣ - ٤٥ .

« وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين : أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول اليها الا بما أحبوا من الأثمان . والثاني زكاه الغلال في سنة ست وثمانمائة (هجرية . م . د .) فانه حصل منه ما لم يسمع بمثله في هذا الزمن » نفس المرجع ص ٤٢ .

(٨١) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٨٢) نفس المرجع ، ص ٤٢ .

(٨٣) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

(٨٤) المرجع السابق ، ص ٤٦ .

(٨٥) « وفي سنة ست وثمانمائة شنع الأمر . وارتفعت الأسعار حتي تجاوز الأردب القمح أربعمائة درهم . وسري ذلك في كل ما يباع من مأكول ومشروب وملبوس . وتزايدت أجرة الأجراء - كالبناة والفعلة وأرباب الصنائع والمهن - تزايدا لم يسمع بمثله فيما قرب من هذا الزمن » . نفس المرجع . ص ٤٧ .

(٨٦) المرجع السابق . ص ٦٣ - ٧٢ .

العاشر الميلادي لتستخدم في مرحلة أولي في تسويه المدفوعات التي تأخذ مكانا بمناسبة انفاقات الحياة اليومية للعائلات ، وهي نقود لم تحظ بقبول عام من جانب الأفراد الا في القرن الثالث عشر الميلادي[٨٧] . ذلك الي جانب استخدام سلع أخري غير المعادن كنقود في تسوية المعاملات ذات القيمة الصغيرة في مختلف مناطق مصر . ثم هو يحدثنا عن ادخال العملة النحاسية (الفلوس) ، أولا علي نطاق جد محدود في تسوية المعاملات اليومية الصغيرة القيمة ، لتصبح العملة السائدة في القرن الثالث عشر[٨٨] . وهو يري في زيادة كمية هذه العملة الأخيرة ، الفلوس ، علي حساب العملات الأخري ، سببا من أسباب ارتفاع الأثمان .

علي هذا النحو يبرز المقريزي أثر العامل النقدي . فيما يتعلق بكمية النقود ، علي النشاط الاقتصادي من خلال أثرها علي المستوي العام للأثمان . ويكون بذلك من رواد « النظرية الكمية في قيمة النقود »[٨٩] .

من ناحية أخري يلاحظ المقريزي اختفاء النقود الفضية تاركة المجال للنقود النحاسية تتداول في أثناء فترة المجاعة بعد أن كان النوعان من النقود يوجدان جنبا الي جنب في التداول . فمع شحة المنتجات وارتفاع الأسعار بدأت العملة الفضية في الاختفاء . وذلك لأن ارتفاع أثمان المنتجات (بما فيها الفضة كمعدن له استخدامات أخري في صناعة الحلي والأواني) يعني انخفاض القوة الشرائية للنقود ، وهو ما يدفع الأفرد الي تفضيل تحويل القطع النقدية الفضية (وهي مصنوعة من معدن أثمن من النحاس) لاستخدامها كمعدن[٩٠] (أي في صناعة الحلي والأواني)[٩١] : في موقف يتميز بارتفاع الأثمان وباستخدام عملتين احداهما مصنوعة من معدن أثمن من معدن الأخري ، تميل العملة المصنوعة من المعدن الثمين الي الاختفاء من التداول النقدي مفسحة المجال للعملة الأخري

---

(٨٧) المرجع السابق ، ص ٦٤-٦٦ .

(٨٨) واما الفلوس فانه لما كان في المبيعات محقرات تقل عن أن تباع بدرهم أو جزء منه ، احتاج الناس من أجل ذلك في القديم والحديث من الزمان الي شيء سوي نقدي الذهب والفضة يكون بازاء تلك المحقرات ، لم يسم أبدا علي وجه الدهر ساعة من نهار فيما عرف من أخبار الخليقة نقدا ، لا ولا أقيم بمنزلة أحد النقدين » . المقريزي ، المرجع السابق ، ص ٦٦-٦٧ .

(٨٩) يعبر عن النظرية الكمية في قيمة النقود The quantitative theory; la théorie quantitative كما يقدمها ايرفنج فيشر Irving Fisher (وهو اقتصادي أمريكي كان يقوم بتدريس الاقتصاد في جامعة ييل ، وعاش بين ١٨٧٦ و ١٩٤٧) في صورة م ث = ن س + ن١ س١ ، حيث م ترمز لحجم المعاملات ، ث متوسط الثمن في المعاملات ، ن لكمية النقود المعدنية والورقية ، س لسرعة تداول هذه النقود ، ن١ لكمية نقود الودائع ، س١ لسرعة تداول هذه النقود .

وكان فيشر هو الذي أدخل علي هذه المعادلة نقود الودائع وسرعة تداولها . انظر :
J. Marshal & J. Lecaillon. Les flux monétaires. Editions Cujas, Paris, 1967 p. 78 et sqq.

(٩٠) المقريزي ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧١-٧٢ .

(٩١) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

لتسود في التداول . وهكذا تطرد العملة الرديئة العملة الجيدة : وبهذا نجد في فكر المقريزي جوهر ما يسمي بقانون جريشام[٩٢] .

وهكذا نجد في كتابات المقريزي عن التاريخ مثلا للفكر الاقتصادي المصري في القرن الرابع عشر الميلادي .

ثانيا : أما المثل الثاني للفكر الاقتصادي العربي في هذا القرن فنجده في الفكر الاقتصادي لابن خلدون ، وخاصة ذلك المتعلق بظاهرة القيمة . هذا الفكر نجده في أحضان فكر ابن خلدون المتعلق بالتاريخ وفلسفة التاريخ .

فالواقع أن ابن خلدون يهتم بالمجتمع الانساني ككل ، وبالمجتمع الانساني في حركته التاريخية : الهدف الذي يضعه لنفسه هو كتابة تاريخ العرب والبربر في القطر المغربي[٩٣] . ولكي يقوم بذلك يحرص أولا علي تعريف المقصود بالتاريخ ، فيقول ان فن التاريخ وان كان « في ظاهره لا يزيد علي أخبار عن الأيام والدول ، والسوابق من القرون الأول ، تنمو فيها الأقوال ، وتضرب فيها الأمثال » الا أنه « في باطنه نظر وتحقيق ، وتعليل للكائنات ومبادئها دقيق ، وعلم بكيفيات الوقائع وأسبابها عميق . فهو لذلك أصيل في الحكمة عريق ، وجدير بأن يعد في علومها وخليق »[٩٤] . وكتابه التاريخ بمفهومه هذا استخداما لمنهج التحقيق وتعليل الكائنات لا تكون ممكنه الا اذا علم المؤرخ طبيعة المجتمع الانساني بصفة عامة والمباديء التي تحكم حركته : « فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الأخبار بالامكان والاستحالة أن ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضي طبعه وما يكون عارضا لا يعتد به وما لا يمكن أن يعرض له . واذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانونا في تمييز الحق من الباطل في الأخبار والصدق من الكذب بوجه برهاني لا مدخل للشك فيه . وحينئذ فاذا سمعنا عن شيء من الأحوال الواقعة في العمران علمنا ما نحكم بقبوله مما نحكم بتزييفه ، وكان ذلك لنا معيارا صحيحا يتحري به المؤرخون طريق الصدق والصواب فيما ينقلونه »[٩٥] .

---

(٩٢) Sir Thomas Gresham (١٥١٩ - ١٥٨٩) ، وهو منظم وتاجر ومصرفي انجليزي . وقد عرض أرسطوفان Airstophane وأريزم N. Oresme (وهو مفكر من المدرسيين معروف بكتاباته عن النقود وخاصة مؤلفه « في أصل النقود وطبيعتها وتطورها ١٣٢٠ - ١٣٨٢) هذا القانون من قبل ، كما قام بذلك عدد آخر من كتاب القرن السادس عشر » . أنظر : Dictionnaire des Science économiques, tome, I, p. 588,

(٩٣) وفي ذلك يقول ابن خلدون : ويختص « قصدي في التأليف المغرب وأحوال أجياله وأممه وذكر ممالكه ودوله دون ما سواه من الأقطار لعدم اطلاعي علي أحوال المشرق وأممه » . المقدمة ؛ ص ٣٣ .

(٩٤) المرجع السابق ، ص ٣ - ٤ .

(٩٥) المقدمة ، ص ٣٧ - ٣٨ . وقد نهج ابن خلدون هذا المنهج في كتاباته لتاريخ المغرب ، ويقول لنا أنه فعل ذلك « داخلا من باب الأسباب علي العموم الي الأخبار علي الخصوص » ، ص ٧ .

ويجد المؤرخ هذه المعرفة في مجال علم جديد له موضوعه ومنهجه يخصص ابن خلدون للتعريف به الكتاب الأول من مؤلفه : « في طبيعة العمران في الخليقة ... » وعن هذا العلم يقول « وكان هذا علم مستقل بنفسه ، فانه ذو موضوع وهو العمران البشري والاجتماع الانساني ، وذو مسائل ، وهي بيان لما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته واحدة بعد أخري . وهذا شأن كل علم من العلوم وضعيا كان أو عقليا »[٩٦] .

أما موضوع هذا العلم فينصب علي المجتمع الانساني في مجموعة ، وفي تطوره ، أي ، علي حد قول ابن خلدون ، عل « الاجتماع الانساني الذي هو عمران العالم وما يعرض لطبيعة ذلك العمران من الأحوال مثل التوحش والتأنس والعصبيات ، واصناف التغلبات للبشر[٩٧] بعضهم علي بعض ، وما ينشأ عن ذلك من الملك والدول ومراتبها ، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ، وسائر ما يحدث من ذلك العمران بطبيعته من الأحوال »[٩٨] .

وفي دراسته « للعمران البشري علي جملته » يري ابن خلدون أنه « ضروري ... اذ الانسان مدني بالطبع » . هذا العمران أو الاجتماع البشري يقوم علي العمل الاجتماعي الذي يرتكز علي التعاون بين الأفراد[٩٩] . ويتم في وسط طبيعي يؤثر علي نوع العمران وأحوال أفراد المجتمع[١٠٠] . والعمران البشري ، أي المجتمع الانساني ، له في أثناء تطوره أشكاله المختلفة ، وعليه يكون « من الغلط الخفي في التاريخ الذهول عن تبدل الأحوال في الأمم والاجيال بتبدل الأعصار ومرور الأيام ... ذلك أن أحوال العالم والامم وعوائدهم ونحلهم لا تدوم علي وتيرة واحدة ومنهاج مستقر ، انما هو اختلاف علي الأيام والأزمنة . وانتقال من حال الي حال . وكما يكون ذلك في الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع في الآفاق والأقطار والأزمنة والدول »[١٠١] .

---

(٩٦) نفس المرجع ، ص ٣٨ . ثم أن ابن خلدون يعي أنه ينشيء علما جديدا ، حين يقول « وأعلم أن الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ، غريب النزعة ، عزيز الفائدة . أعثر عليه البحث وأدي اليه الغوص . وليس من علم الخطابة .. ولا هو أيضا من علم السياسة .. فقد خالف موضوعه موضوع هذين الفنين اللذين ربما يشبهانه . وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمري لم أقف علي الكلام في منحاه لأحد من الخليقة . لا أدري الغفلتهم عن ذلك وليس الظن بهم ، أو لعلهم كتبوا في هذا الغرض واستوفوه ولم يصل الينا » . ص ٣٨ .

(٩٧) والأمر هنا يتعلق بالمجتمع ، بالبشر بسير الملوك . في نقده لمن يقتصرون في كتابة التاريخ علي سير الملوك يقول ابن خلدون أنهم « ذهبوا الي الاكتفاء بأسماء الملوك والانصار ، مقطوعة عن الأنساب والأخبار .. وليس يعتبر لهؤلاء مقال ، ولا يعد لهم ثبوت ولا انتقال » . المقدمة ، ص ٥ . وفي مجال تقديمه لكتابه يقول انني « بنيته علي أخبار الأمم الذين عمروا المغرب في هذه الأعصار ، وملأوا أكناف الضواحي منه والأمصار ، وما كان لهم من الدول الطوال أو القصار . ومن السلف من الملوك والأنصار . وهما العرب والبربر » . ص ٦ .

(٩٨) المقدمة ، ص ٣٥ .

(٩٩) المرجع السابق ، ص ٤٠ - ٤١ .

(١٠٠) المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .

(١٠١) المرجع السابق ، ص ٢٨ .

أما عن منهج هذا العلم الجديد فنستطيع أن نجمع شتاته مما كتبه ابن خلدون على النحو التالي :

- أولا التسليم مقدما بأن الظواهر توجد خارج وعي الانسان ككل ترتبط أجزاؤه ارتباط الأسباب بالمسببات ، وأنها في تحول مستمر فهو يقول « أعلم ... أنا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والأحكام وربط الأسباب بالمسببات واتصال الأكوان بالأكوان واستحالة (أي تحول . م.د) بعض الموجودات الى بعض ، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي غاياته وأبدأ من ذلك بالعالم المحسوس الجثماني ؛ وأولا عالم العناصر المشاهدة كيف تدرج صاعدا من الأرض الى الماء ، ثم الى الهواء ثم الى النار متصلا بعضها ببعض ، وكل واحد منها مستعد الى أن يستحيل الى ما يليه صاعدا وهابطا ويستحيل بعض الأوقات . والصاعد منها ألطف مما قبله الى أن ينتهي الى عالم الأفلاك ، وهو ألطف من الكل ، على طبقات اتصل بعضها ببعض على هيئة لا يدرك الحس منها الا الحركات فقط ، وبها (أي بالحركات ، م.د) يهتدي بعضهم الى معرفة مقاديرها وأوضاعها وما بعد ذلك من وجود الذوات التي لها هذه الآثار فيها . ثم انظر الى عالم التكوين كيف ابتدأ من المعادن ثم النبات ثم الحيوان على هيئة بديعة من التدريج ، آخر أفق المعادن متصل بأول أفق النبات مثل الحشائش وما لا بذر له ، وآخر أفق النبات مثل النخل والكروم متصل بأول أفق الحيوان مثل الحلزون والصدف ولم يوجد لها الا قوة اللمس فقط . ومعنى الاتصال في هذه المكونات أن آخر أفق منها مستعد بالاستعداد القريب لأن يصير أول أفق الذي بعده . واتسع عالم الحيوان وتعددت أنواعه وانتهى في تدرج التكوين الى الانسان صاحب الفكر والروية[١٠٢] ، ترتفع اليه من عالم القدرة الذي اجتمع فيه الحس والادراك »[١٠٣] .

- أن على الباحث ، ثانيا ، أن يهدف الى الكشف عن علاقات السببية ، اذ عليه أن يبحث عن تعليل الكائنات ومبادئها ، وأن يعلم « بكيفيات الوقائع وأسبابها » . وعليه يقول ابن خلدون عن كتبه « أني أبديت فيه لأولية الدول والعمران عللا وأسبابا » و « شرحت فيه من أحوال العمران والتمدن وما يعرض في الاجتماع الانساني من العوارض الذاتية ما يمتعك بعلل الكوائن وأسبابها »[١٠٤] .

---

(١٠٢) في مجال آخر يقول ابن خلدون أن الانسان يتميز عن غيره من الحيوانات بالفكر . أنظر المقدمة ، ص ٤٢٩ .

(١٠٣) المرجع السابق ، ص ٩٥-٨٦ .

(١٠٤) المرجع السابق ، ص ٦ . والتعرف على علاقات السببية هذه هو الذي يمكن القارىء من الوقوف على أحوال المجتمع ، ليس فقط بالنسبة للماضي وانما كذلك بالنسبة للمستقبل . « ويعرفك كيف دخل أهل الدول من أبوابها ، حتى تنزع من التقليد يدك ، وتقف على أحوال ما قبلك من الأيام والأجيال وما بعدك » ص ٩ .

- أن علي الباحث ، ثالثا ، أن يدرس الظواهر في حركتها ، في صيرورتها ، في تحولها . يتجلي ذلك في وعيه بأن شكل الاجتماع الانساني في تغير مستمر ، كما قدمنا . وكذلك في نقده للمؤرخين الذين اذا تعرضوا لذكر دولة « ولا يتعرضون لبدايتها ، ولا يذكرون السبب الذي رفع من رايتها ، وأظهر من آيتها ، ولا علة الوقوف عند غايتها »[١٠٥] .

- وأخيرا فان هذه الظواهر تتبع سبيلا معينا في تحولها . هذا السبيل يبينه ابن خلدون عندما يخبرنا أن الأحوال والعوائد تتبدل ، أي أن التغير الاجتماعي يتم ، علي النحو التالي :

- أن الناس « لابد من أن يفزعوا الي عوائد من قبلهم ويأخذون الكثير منها ، ولا يغفلون عوائد جيلهم مع ذلك . فيقع في عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الاول ،

- فاذا جاءت دولة أخري من بعدهم ومزجت من عوائدهم وعوائدها خالفت أيضا بعض الشيء ، وكانت للأولي أشد مخالفة ،

- ثم لا يزال التدرج في المخالفة حتي ينتهي الي المباينة بالجملة »[١٠٦]

ألا يعني ذلك أن التغير الاجتماعي انما يتم عن طريق التحولات الكمية التي ما تلبث أن تؤدي الي تحول كيفي ؟ .

وهكذا نجد في ابن خلدون « أول مفكر يجعل من المجتمع الانساني ، كما يفعل عالم الاجتماع المعاصر ، موضوع دراسة علمية ، يهدف الي تفسيره »[١٠٧] .

في اطار المجتمع في حركته التاريخية يهتم ابن خلدون بالظواهر الاقتصادية بوصفها هذا . وهي تكون نشاطا يعده أساس العمران اذ أن « العيش ، الذي هو الحياة ، لا يحصل الا بهذا » . ويخصص لهذا النشاط الباب الخامس من الكتاب الأول : « في المعاش ووجوبه من الكسب والصنائع وما يعرض في ذلك كله من الأحوال وفيه مسائل »[١٠٨] . وهو يري أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف . هذه المنتجات ، أو الأموال ، منها ما هو

---

(١٠٥) المرجع السابق ، ص ٥ .

(١٠٦) المرجع السابق ، ص ٢٩ .

(١٠٧) E. Perroy, Histoire générale des civilisations, Tome III Le Moyen Age, P.U.F. 1961, p. 524.

ويضيف المؤلف قائلا أن فكر ابن خلدون يعتبر الآن ، بعد أن كان قد أصابه النسيان في وسط لم يكن قادرا علي متابعة هذا السبيل الجديد ، أحد قمم العصور الوسطي ، متعديا بذلك ، من عدة أوجه ، المقدرة الفكرية لواحد كتوماس الأكويني . هذا الحكم سليم بالنسبة للمقارنة بين ابن خلدون وسان توماس الاكويني ، ولكنه يخطيء حين يعتبر فكر ابن خلدون من أفكار العصور الوسطي . خاصة عند الكلام عن ابن خلدون الذي يري أن التفاوت في الفكر لا ينتج عن « تفاوت في حقيقة الانسانية » وانما عما « يحصل في النفس من آثار الحضارة من العقل المزيد » ، المقدمة ، ص ٤٣٢-٤٣٣ .

(١٠٨) المقدمة ، ص ٣٨٠-٤٢٩ .

ضروري وما هو كمالي (١٠٩) . وتتمثل طرق اكتساب هذه الأموال ، أو مظاهر النشاط الاقتصادي ، أو ما يسميه هو « بوجوه المعاش » في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة (الصنائع التي تستلزم تكوينا « فنيا » نكتسبه عن طريق التعلم والملاحظة الشخصية) (١١٠) والتجارة (١١١) والخدمات الأخرى . كل هذه النشاطات تعتبر « طبيعية » (١١٢) باستثناء واحد : « ان خدمة السيد ليست من الطبيعي في المعاش » . ويقصد ابن خلدون بالسيد الحكومة (١١٣) ومن « يترفع عن مباشرة حاجاته أو يكون عاجزا عنها لما ربي عليه من خلق التنعم والترف ... وهذه الحالة غير محمودة بحسب الرجولية الطبيعية للانسان اذ الثقة بكل أحد عجز ا... وتدل علي العجز والخنث الذي ينبغي في مذاهب الرجولية التنزه عنهما » (١١٤) .

ويقوم هذا النشاط الاقتصادي علي تقسيم العمل . والأمر يتعلق هنا بالتقسيم الحرفي للعمل : « اعلم أن الصنائع في النوع الانساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران ، فهي بحيث تشذ عن الحصر ولا يأخذها العد » (١١٥) . وتتمثل أمهات الصنائع في الفلاحة وصناعة البناء والتجارة وصناعة الحياكة (الخياطة) والتوليد والطب وصناعة الخط والكتابة والوراقة والغناء . وابن خلدون يدرس هذه الصنائع دراسة تفصيلية (١١٦) .

(١٠٩) « فمنها الضروري وهي الأقوات من الحنطة وما في معناها كالبقلاء والبصل والثوم وأشباهه ... ومنها الكمالي مثل الفواكه ... » : المرجع السابق ، ص ٣٦٢ - ٣٦٣ .

(١١٠) « اعلم أن الصناعة هي ملكة في أمر عملي فكري » . الجانب العملي في هذا الأمر يمثل الجسماني المحسوس ، والجانب الفكري يمثل ما نحصل عليه من أفكار تتعلق بهذا الأمر . ومن هنا يكون اكتساب الملكة في صناعة معينة يكون بالمباشرة وتكرار الفعل كما يكون بالتعليم علي يد معلم . وتتوقف مهارة الحرفي الذي يكتسب الصنعة علي مباشرته لها (ونقلها بالمباشرة أوعب لها وأكمل لأن المباشرة في الأحوال الجسمانية المحسوسة أتم فائدة) كما تتوقف علي جودة التعليم ، أي ملكة المعلم . أنظر المقدمة ص ٣٩٩ - ٤٠٠ .

(١١١) « التجارة (هي) محاولة الكسب بتنمية المال بشراء السلع بالرخص وبيعها بالغلاء .. وذلك القدر النامي يسمي ربحا » . المرجع السابق ، ٣٩٤ .

(١١٢) قارن أرسطو الذي لا يعتبر التجارة من قبيل النشاط الطبيعي . وقد سبق أن بينا أن التجارة كانت تلعب دورا كبير الأهمية في مجتمعات شمال أفريقيا في القرن الرابع عشر الميلادي ، وهو ما يفسر اعتبار ابن خلدون لها ليس فقط من قبيل النشاط الطبيعي وانما كذلك من ضمن « أمهات الصنائع » .

(١١٣) « ان السلطان لا بد له من اتخاذ الخدمة في سائر أبواب الامارة والملك (أي السلطة - ع.د.) الذي هو بسبيله من الجندي والشرطي والكاتب » المرجع السابق ، ص ٣٨٣ - ٣٨٤ .

(١١٤) ورغم أن خدمة السيد ليس من المعاش الطبيعي الا أننا نجد في المجتمع من يقوم بخدمة الحكومة وغيرها من الأسياد . مرد ذلك « ان العوائد تقلب طباع الانسان الي مألوفها ، فهو ابن عوائده لا ابن نسبه » ص ٣٨٤ . وعليه لا يكون تقسيم المجتمع الي سادة وخاضعين (أي الي حاكمين ومحكومين) من طبيعة العمران البشري ، وانما يرجع الي نوع العمران ، أي الي العوائد التي يكتسبها الانسان في ظل أشكال معينة من المجتمعات .

(١١٥) المقدمة ، ص ٤٠٥ .

(١١٦) المرجع السابق ، ص ٤٠٦ - ٤٢٨ . رأينا أن أرسطو قد تكلم عن هذا النوع من تقسيم العمل . وسنري أن وليام بتي W. Petty سيهتم - في القرن السابع عشر - بتقسيم العمل حتي في داخل الوحدة الانتاجية التي تنتج سلعة واحدة . وهو مظهر لتقسيم العمل يهتم به آدم سميث A Smith اهتماما خاصا في القرن الثامن عشر . أنظر فيما يلي الفصل الثاني من هذا الباب .

أما فيما يتعلق **بالقيمة** التي يخصص لها ابن خلدون الفصل الأول من الباب الخاص بالمشكلات الاقتصادية[١١٧] ، فأنه يؤكد أن **كل كسب (وهو ما يأتي بسعي العبد وقدرته) هو في النهاية نتاج العمل** : « فلابد من الأعمال الانسانية في كل مكسوب أو متمول (رأس مال ، م.د.) . لأنه ان كان عملا بنفسه مثل الصنائع ، فظاهر (أي أنه اذا كان مصدر الكسب هو العمل الشخصي ، كما في ممارسة حرفة يكون الأمر واضحا . (م.د.) وان كان مقتني من الحيوان والنبات والمعدن (يقصد بذلك حالة الزراعة واستخراج المعادن . م.د.) فلابد فيه من العمل الانساني كما تراه ، والا لم يحصل ولم يقع به انتفاع »[١١٨] . أن أنه حتي في حالة الانتاج الزراعي والنشاط الاستخراجي يكون الأمر أقل وضوحا . ورغم ذلك فنتاجها أثر للعمل الانساني ، وبدونه لا ربح ولا انتفاع .

فالعمل اذن ، في نظر ابن خلدون ، هو مصدر القيمة . ثم نفهم من قوله في مكان لاحق أن المنفعة شرط للقيمة . أي أنه لكي يكون للسلعة قيمة يتعين أن تكون مطلوبة اجتماعيا . أي مطلوبة بواسطة الآخرين[١١٩] . ثم بوسع ابن خلدون من فكرته في القيمة : اذا كانت أثمان [١٢٠] المواد الغذائية (الأقوات) في قطر الاندلس أعلي منها في شمال أفريقيا فذلك لأن الزراعة في الأندلس تحتاج الي عمل أطول وكمية أكبر من النفقات اللازمة كالسماد . لأن « النصاري دفعوا بأهل الأندلس الي سيف البحر وبلاده المتوعرة الخبيثة الزراعية النكدة النبات ... فاحتاجوا الي علاج المزارع والفدن لاصلاح نباتها وفلحها . وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤنة . وصارت في فلحهم نفقات لها خطر ، فاعتبروها في سعرهم »[١٢١] . وهو ما ليس بحاصل في شمال أفريقيا . هنا ، **وعلي عكس المدرسين ، لا يبحث ابن خلدون عن تفسير « الثمن العادل » وانما عن تفسير الثمن الجاري في السوق** .

تلك هي نتيجة تحليل ابن خلدون في اطار النشاط الاقتصادي أو المعاش ، الذي يعتبره

---

(١١٧) يقدم ابن خلدون هذا الفصل بعنوان « في حقيقة الرزق والكسب وشرحها وأن الكسب هو قيمة الأعمال البشرية » أنظر ص ٣٨٠ وما بعدها .

(١١٨) ص ٣٨١ ، أنظر كذلك ص ٣٨٢ والفصل الحادي عشر من الكتاب الرابع ، ص ٣٦٠ وما بعدها ، حيث يقول « ان المكاسب انما هي قيم الأعمال ، فاذا كثرت الأعمال كثرت قيمها » .

(١١٩) في الواقع « ان الصنائع انما تستجاد (أي تتطور ، م.د.) اذا احتيج اليها وكثر طالبها » ، ص ٤٠٣ .

(١٢٠) تتضمن فكرة الثمن فكرة النقود . وفي شأن النقود يتحدث ابن خلدون عن « الذهب والفضة (كمقياس) قيمة كل متمول (أي رأس المال) . وهما الذخيرة والقنية (أي الملكية) لأهل العالم في الغالب . وان اقتني سواهما في بعض الأحيان فانما هو لقصد تحصيلهما بما يقع في غيرهما من حوالة الأسواق » ص ٣٨١ . والجملة الأخيرة تفيد أن اقتناء شيء آخر غير الذهب والفضة لا يكون الا بقصد التمكن في النهاية من مبادلته في السوق بالذهب والفضة . هذا التصور للنقود يفترض مبادلة تتم في الشكل التالي : نقود ـ سلعة ـ نقود .

(١٢١) المقدمة ، ص ٣٦٤ .

أساس العمران الانساني في تطوره : نظرية للعمل في القيمة يصوغها في شكل عام ، ويدفع بها حتي الي التوصل الخافت الي فكرة فائض القيمة[١٢٢] : فأصحاب الجاه (أي أقوياء الأرض) في جميع أصناف المعاش أكثر يسارا وثروة من فاقدي الجاه . فالناس يخدمونهم بأعمالهم في جميع حاجاتهم ؛ فتكون قيم تلك الأعمال كلها من كسبهم (أي من كسب أصحاب الجاه) . فهم يستعملون في جميع مطالبهم « الناس من غير عوض » . فتتوفر عليهم قيم أعمال الناس . فصاحب الجاه يكون بين قيم للأعمال يكتسبها بلا عوض وقيم تدعوه الضرورة الي اخراجها أي فرضها خراجا (أو جزية) علي تابعيه[١٢٣] . هذه النظرية ستصبح محور علم الاقتصاد السياسي ابتداء من منتصف القرن السابع عشر .

* * *

وعليه يظهر ابن خلدون ، في صدر مجتمع يقوم علي انتاج المبادلة البسيط ، كرائد لنظرية العمل في القيمة . وهي نظرية يتم حولها مولد الاقتصاد السياسي كعلم . لكي يتحقق ذلك كان من اللازم أن تشهد طريقة الانتاج ، أي الواقع الاقتصادي ، تحولا جذريا جديدا ، تحولا يسمح للانسان بأن يعي كل متناقضات انتاج المبادلة وكل المتناقضات التي تحتويها السلعة نفسها ، وهو الوعي الذي يتبلور في مولد الاقتصاد السياسي كعلم . وهو ما يتحقق في المرحلة الرأسمالية .

---

(١٢٢) وهو يصل بطريق غير مباشر حتي الي تصور امكانية ترجمة العمل المركب الي عمل بسيط ثم « أن الصنائع منها البسيط ومنها المركب . والبسيط هو الذي يختص بالضروريات . والمركب هو الذي يكون للكماليات . والمتقدم منها في التعليم هو البسيط ، لبساطته أولا ، ولأنه مختص بالضروري الذي تتوفر الدواعي علي نقله ، فيكون سابقا في التعليم ويكون تعليمه ناقصا . ولا يزال الفكر يخرج أصنافها (أي أصناف الصنائع البسيطة ، م.د.) ومركباتها من القوة الي الفعل بالاستنباط شيئا فشيئا علي التدرج حتي تكمل . ولا يحصل ذلك دفعة وانما يحصل في أزمان وأجيال ، اذ خروج الأشياء من القوة الي الفعل لا يكون دفعة لا سيما في الأمور الصناعية ، فلا بد لها اذن من زمان . ولهذا تجد الصنائع في الأمصار الصغيرة ناقصة ولا يوجد منها الا البسيط . فاذا تزايدت حضارتها ودعت أمور الترف فيها الي استعمال الصنائع خرجت من القوة الي الفعل » . المقدمة ، ص ٤٠٠ ;

(١٢٣) المرجع السابق ، ص ٣٨٩ .

الفصل الثاني

مولد الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية

تركز اهتمامنا في هذا الفصل على الجزء من المرحلة الرأسمالية الذي يمتد من قيام طريقة الانتاج الرأسمالية الى النصف الأول من القرن التاسع عشر. في إطار هذه الفترة يمكن أن نميز مرحلتين من مراحل تطور طريقة الانتاج الرأسمالية بما يقابلها من فكر اقتصادى: مرحلة الرأسمالية التجارية(١) التي تمثل الوسط التاريخي للفكر الاقتصادى التجاريين(٢)، ومرحلة الرأسمالية الصناعية(٣) التي شهدت مولد علم الاقتصاد السياسي.

الرأسمالية التجارية والفكر الاقتصادى للتجاريين(٤)

يبدأ قيام طريقة الإنتاج الرأسمالية بمرحلة تحول برزت فيها قوى المجتمع الجديد في سبيلها الى تحقيق سيادتها. وقد وجدت بذور هذا التحول، كما رأينا، في المجتمع الإقطاعي وحتى في المجتمعات السابقة عليه فيما يتعلق برأس المال التجارى. ونمت هذه البذور من خلال أزمة تفكك الإقطاع، ليتم التحول من خلال عملية مركبة أبعد عن أن تكون خطية في مرحلة أولى من مراحل التطور الرأسمالي غطت الفترة من القرن الخامس عشر حتى القرن الثامن عشر. وهي مرحلة انتقالية تسبق فترة لاحقة ترى كامل تطور قوى المجتمع الجديدة. هذه المرحلة الإنتقالية تسمى عادة بمرحلة الرأسمالية التجارية(٥).

---

(١) Commercial capitalism: capitalisme commercial.

(٢) The Mercantilist economic thought: la pensée économique mercantiliste

(٣) Industrial capitalism: capitalisme industriel.

(٤) استعنا في اعطاء هذه الصورة للتحول الرأسمالي بالمراجع التالية:

O.C. Cox. The foundations of Capitalism, Peter Owin, London, 1959. ch. XVI – XIX – M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism. Routledge & Kegan Paul, London, 1958. ch. 3 – 4 Dobb, Papers on Capitalism, Development and Planning, Routledge & K. Paul London, 1967, p. 2 – 33 — J. Esten, Political Economy, Lawrence & Wishart, London, 1958, ch. 3 — E. Fromm. The fear of Freedom, Routledge and K. Paul, London, 1961, p. 33 and sqq. — A. Gray. The Development of Economic Doctrine. Longmans, London, 1944, ch. 3 — E. Lispon, The Economic History of England, Vol. II. The Age of Mercantilism, Adam & ch. Black, London, 1943 — R. Mousnier, Les XVIe XVIIIe Siècles, Histoire Générale des Civilisations, Tome IV, P.U.F., 1961 p. 85 – 107 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis. part II. ch. 3 & 7 — Southgate, English Economic History, ch. VI — XXII — R.H. Tawney, Religion and the Rise of Capitalism, John Murray, London, 1948, p. 66 & sqq.

(٥) اعتبار الرأسمالية التجارية كمرحلة انتقالية في تطور الاقتصاد الرأسمالي يعني أننا لا نستخدم هذا الاصطلاح «الرأسمالية التجارية»، كما يفعل البعض خطأ، للتعبير عن نظام متميز (من ناحية طبيعة روابط الانتاج التي يقوم عليها) تال لطريقة الإنتاج الاقطاعية وسابق على طريقة الانتاج الرأسمالية.

وقد شهدت هذه المرحلة نمو روابط الإنتاج الجديد (الرأسمالية) في الزراعة وفي الصناعة عن طريق عملية تغير جذري يسيطر من خلالها رأس المال على الإنتاج . هذه العملية تحتوى تغيرات تمثلت في نمو التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين (المنتجين المباشرين في الريف) وفي داخل الحرفيين (المنتجين المباشرين في المدينة) على نحو يدفع الى نمو طبقة جديدة من المنتجين المباشرين (أغنياء الفلاحين وأرباب الحرف) يرتبطون مباشرة بالسوق بشراء ما يلزمهم وبيع منتجاتهم (ومن ثم يلعبون دور التاجر) ويستخدمون الأفقر من الفلاحين والحرفيين كعمال أجراء ، على نحو يمكنهم من الحصول على فائض يستخدم على الأقل جزئيا لزيادة الإنتاج في الفترات القادمة (للتراكم) ، ويغير من طبيعة عملية الإنتاج ليصبح موجها للسوق . ومن ثم يكون المنتج قد بدأ يلعب دور التاجر كذلك فهو يرتبط مباشرة بالسوق وينتج له . كما إحتوت هذه العملية (عملية التغير الجذري الذي يحقق سيطرة رأس المال على الإنتاج) في نفس الوقت تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في الزراعة والصناعة في أيدى قلة من كبار الملاك على حساب صغار الفلاحين والحرفيين الذين ينفصلون عن هذه الوسائل ، الأمر الذى يبلور الإستقطاب الإجتماعى التدريجي وتميز الطبقتين اللتين تسودان المسرح الإجتماعى في المجتمع الرأسمالي : الطبقة الرأسمالية (البرجوازية) والطبقة العاملة (البروليتاريا) ، ويكون رأس المال قد قطع شوطا كبيرا في سيطرته على الإنتاج . ولكن ، لكى يتم ذلك كان من اللازم أن يكون رأس المال قد تطور في أقدم أشكاله التاريخية : أى في شكل رأس المال التجارى الذى نشأ وتطور في التداول (أى في السوق) بعيدا عن الإنتاج . وهو تطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية (التي هى بطبيعتها إنتاج للمبادلة) لنسوق[٦] . إلا أن هذا التطور وإن مثل الأساس التاريخي لا يقدر بذاته لا على تحويل طريقة الإنتاج الى شكلها الرأسمالي ولا على تفسير هذا التحول . لزوم تطور رأس المال التجارى كأساس تاريخي للتحول إلى الإنتاج الرأسمالي أدى بالبعض أن يتصور ، على غير صواب ، هذا التحول آخذا طريقه من خلال تحول التجار ، في أوربا الغربية وفي إنجلترا بصفة خاصة ، إلى رأسماليين صناعيين محققين بذلك سيطرة رأس المال على الإنتاج .

لبيان كيفية بروز طريقة الإنتاج الرأسمالية في هذه المرحلة ، أولى مراحل تطورها ، ولتفادى الوقوع في هذا الخطأ ، سنرى :

أولا : المقصود برأس المال التجارى ، وهنا نحرص على التعرف عليه في حركته ، في

---

(٦) هذا القول يصدق فقط بالنسبة لاوروبا الغربية . اذ الظاهر ان التحول الى طريقة الانتاج الرأسمالية قد أخذ مسارا مختلفا في بروسيا واليابان ، غالبا عن طريق تحول التجارة الى رأسماليين صناعيين . انظر دراسة المؤرخ الاقتصادى الياباني Kochachiro Takahashi المشار اليها في ص ١٤ من كتاب M. Dobb بعنوان أبحاث في الرأسمالية والتطور والتخطيط السابق الاشارة اليه . هذا لا يعني أنه لم يحدث أن تحول بعض التجار في أوروبا الغربية الى رأسماليين صناعيين ، على النحو الذى سنراه .

تطوره . وكيف أن هذا التطور يمثل الأساس التاريخي لطريقة الإنتاج الرأسمالية وأن التحول إليها لم يتم أساسا عن طريق طبقة التجار .

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الإقتصادي .

ثالثا : وأخيرا الفكر الإقتصادي نتاج هذه المرحلة الإنتقالية .

أولا ـ رأس المال التجاري وتطوره :

الواقع أن رأس المال التجاري (أو رأس مال التاجر) هو أقدم من طريقة الإنتاج الرأسمالية ، بل هو أقدم وجود لرأس المال تاريخيا . وجد لأداء وظيفة تتمثل في الوساطة في التبادل . ومن ثم كان شرط وجوده هو تبادل السلع . متى وجد هذا التبادل أمكن لرأس مال التجاري أن يؤدي وظيفته بصرف النظر عن الأساس الإجتماعي للإنتاج ، أي يستوي في ذلك أن يتم الإنتاج في إطار جماعة بدائية لا تبادل للمنتجات في داخلها وإنما يتم التبادل بينها وبين جماعة أخرى على سبيل الإستثناء ، أو أن يقوم الإنتاج على أساس العمل العبودي (كما رأينا في اليونان القديمة) أو على أساس عمل الأقنان او عمل الحرفي الصغير (كما رأينا في أوربا الإقطاع) أو على أساس العمل الأجير (كما سنرى لطريقة الانتاج الرأسمالية) . ولكن اذا كان وجود رأس المال التجاري رهين بوجود التبادل أيا كان الأساس الإجتماعي للإنتاج فإن مدى دخول المنتجات في التجارة يتوقف على نوع الإنتاج . ففي اقتصاد يقوم أساسا بقصد المبادلة يتسع مدى دخول المنتجات في التجارة عنه في إقتصاد طبيعي لا تتم المبادلة فيه إلا في حدود ضيقة . من ناحية تساعد التجارة بدورها على إضفاء خصيصة إقتصاد المبادلة على الإنتاج على التفصيل الذي سنراه في النو . فالسلعة إذن ، **الناتج الذي يكون محلا لمبادلة ، هي شرط وجود رأس المال التجاري الذي يقوم بتنشيط حركة السلع .**

وتتمثل حركة السلع هذه من حيث الجوهر في تبادل السلع بعضها البعض ، ومن حيث الشكل في تحويل السلع الى نقود (البيع من جانب المتبادل الأول) ثم تحويل النقود الى سلع (الشراء من جانبه في مرحلة تالية) . ووظيفة رأس المال التجاري هي مساعدة التبادل . وتتم بأداء عمليتين تتبلور أولاهما في التخلي عن النقود لشراء السلع بواسطة التاجر ، ليقوم في مرحلة ثانية بثانيتهما أي ببيع هذه السلع في مقابل النقود التي تتضمن الربح . في وجود رأس المال التجاري لا يمكن إذن تصور التبادل الذي يتم كتبادل عار يقع بين المنتجين المباشرين (أي من يقومون ببذل الجهد الواعي اللازم لإنتاج السلع) . ففي الإنتاج القائم على عمل العبيد وفي الإنتاج الإقطاعي ، صاحب العبد أو شريف الأرض أو

الدولة (بالقدر الذى تحصل فيه على جزء من الفائض مباشرة إذا كانت مالكة لعبيد أو لأرض أو بطريق الضريبة) هم الذين يحصلون على المنتجات الممثلة للناتج الفائض الذى يمكن طرحه في السوق . هؤلاء ، وليس المنتجين المباشرين ، هم الذين يظهرون كبائعين للسلع التي يشتريها التاجر والتاجر يشترى ويبيع لعدد كبير ، وفي يده تتركز عمليات الشراء والبيع ، وعليه لم تعد هذه العمليات ترتبط بمتطلباته هو المباشرة . ولكى يقوم بهذه العمليات تبقى ثروته دائما في شكل النقود[٧] ، وهي تعمل دائما كرأس مال . في حركة تتمثل في التخلى عن النقود أولا في سبيل السلع ، ثم التخلى عن السلع في مقابل النقود (التي يفوق قدرها مقدار النقود الأولى) ، أى أنها تتمثل في : نقود ـ سلعة ـ نقود (أكثر) . **وعليه يكون الهدف من المبادلة هنا . ليس قيمة الإستعمال** (اذ التاجر لا يشترى السلعة لإستعماله هو) وإنما قيمة المبادلة في شكلها النقدى (اذ التاجر يشترى السلعة لما لها من قدرة على أن تتبادل بغيرها من السلع) . وعليه تكون هذه الحركة هي التي تميز حركة رأس المال التجارى عن **التجارة** وبين المنتجين المباشرين (كما إذا باع الفلاح كمية من القمح في السوق واشترى بما حصل عليه من نقود محراثا يستخدمه في عملية الإنتاج) ، وهي حركة تتمثل في التخلى عن السلعة في مقابل النقود ثم إستخدام النقود في شراء سلعة يستخدمها بائع السلعة الأولى في أغراضه الإستهلاكية أو الإنتاجية ، وتأخذ إذن شكل : ـ سلعة ـ نقود ـ سلعة . ويكون الهدف من التبادل فيها هو قيمة الإستعمال[٨] .

وبهذا يتحقق لنا تعريف أولى برأس المال التجارى ، نقول أولى لأن **التعريف عليه ، شأنه في ذلك شأن أية ظاهرة تكون محلا للمعرفة ، لا ينضبط إلا إذا إتخذناه في تطوره** . في أشكال التنظيم الإجتماعى للإنتاج السابقة على الرأسمالية ، وخاصة في ظل الإنتاج الطبيعى الذى كان يعرف دائما التبادل في اطار محدود ، كان رأس المال التجارى يمثل الشكل الغالب لرأس المال ، إذ إلى جانب سيطرة رأس المال التجارى على التبادل (التداول) لم يكن رأس المال يسيطر على مجالات الإنتاج . هنا يظهر رأس المال التجارى ، بإعتبار وجوده المستقل ، ليؤدى وظيفة رأس المال . كل وظيفة رأس المال . إذ يمثل هذا الوجود المستقبل لرأس المال التجارى (الثروة التجارية) انفصال عملية التداول (التبادل) عن أطرافها المتباعدة ، أى عن المنتجين المتبادلين أنفسهم الذين يبقون منفصلين عن عملية التداول حيث لا يتعلق الأمر بإنتاج موجه بطبيعته الى المبادلة . فتكون عملية التداول بما تحتويه من رأس مال تجارى منفصلة عنهم . إذا كان الإنتاج بطبيعته غير موجه للتبادل فإن

---

(٧) وهى تأخذ هذا الشكل أيا كان شكل التنظيم الاجتماعى للانتاج الذى يتم معه تبادل السلع تبادلا يتم بوساطة رأس المال التجارى .

(٨) من هذا نستنتج امكانية وجود التجارة دون وجود رأس المال التجارى .

المنتجات لا تصبح سلعا إلا عن طريق التجارة ، فالتجارة هي التي تحولها الى سلع ونقود . ومن ثم يظهر رأس المال أولا في عملية التداول ، اذ فيها تتحول النقود الى رأس مال . ولكنه رأس مال لا يسيطر على أطراف الإنتاج التي يتوسط بينها ، أي أنه لا يخلق هذه الأطراف ، اذ وجوده قاصر على التداول . بمعنى آخر ، هناك دائرة الإنتاج ودائرة التداول . في الأولى تنتج المنتجات بواسطة عدد كبير من الوحدات الإنتاجية ثم يتم التبادل (في حدوده) عن طريق دائرة التداول . في المجتمعات السابقة على الرأسمالية تحتوى دائرة الإنتاج مجالات مختلفة منه ما زال تركيبها الداخلي مبنيا بصفة رئيسية على أساس إنتاج قيم استعمال (للإشباع المباشر) وليس إنتاج مبادلة . التبادل الذى يتم في حدود ضيقة نسبيا بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج يتم من خلال التداول ، أى في دائرة التداول . في هذه الدائرة يتعين وجود ما يقوم بدور الوسيط في التبادل بين هذه المجالات المختلفة للإنتاج . لوجود هذا الوسيط لزم تطور النقود الى رأس مال تجارى يقتصر وجوده على دائرة التداول ويكون مستقلا عن عملية الإنتاج بمجالاتها المختلفة التي تمثل أطراف التداول . وبقيام رأس المال التجارى بهذه الوظيفة تتميز دائرة التداول ويتم فيها ربط مجالات الإنتاج المختلفة (التي يتم التبادل بينها) بواسطة ثالث : هو رأس المال التجارى . عملية التحول هذه تعني شيئين : أولا أن التداول لم يسيطر بعد على الإنتاج ، وإنما هو مرتبط به إرتباطه بأساس له محدد من خارجه (أى من خارج التداول) ، وثانيا أن عملية الإنتاج لم تستوعب بعد (أى لم تمتص بعد) التداول ليصبح مجرد مرحلة من مراحل الدورة الإنتاجية . لكي يتحقق هذان الأمران لابد لرأس المال من أن يسيطر ليس فقط على دائرة التبادل وإنما كذلك على دائرة الإنتاج . فإذا ما سيطر على الإنتاج نكون بصدد رأس المال المنتج (الذى يسيطر على شروط عملية الإنتاج في شكلها الإجتماعي الجديد) ويصبح رأس المال التجارى مجرد مرحلة في دورة رأس المال التي تحتوى الإنتاج والتداول . ولكن لكي يتم لرأس المال السيطرة على أطراف عملية التداول (أى على مجالات الإنتاج) لابد له أن يتراكم في عملية التداول (رأس مال تجارى) تراكما يمكنه من هذا التحول الكيفي ويعلمه السيطرة على دائرة التداول .

اختصاراً يمكن تلخيص مراحل تطور رأس المال فيما يلي :

- النقود تتحول الى رأس مال تجارى .

- رأس المال التجارى يسيطر على دائرة التداول (دون أطرافها . أى دون الإنتاج) : التداول يكون منفصلا عن الإنتاج .

● رأس المال التجارى مدفوعا بالربح يتراكم (أى يتراكم تحول النقود الى رأس مال تجارى) ويتحول على نحو يمكن رأس المال من السيطرة على عملية الإنتاج التي ترتكز . في شكلها الجديد ، أساسا على التداول الذى يصبح في ذات الوقت مجرد مرحلة عبورية للانتاج يتم فيها تحقيق الناتج الذى تم إنتاجه كسلعة (أى أنتج بقصد المبادلة) ، كما يتم فيها استبدال مدخلات انتاجه (أى العوامل التي استهلكت أثناء إنتاجه ، بعد أن أصبحت هى الأخرى سلعا) . هنا يظهر رأس مال التاجر (الذى نشأ مباشرة من التداول) كمجرد شكل من أشكال رأس المال في دورة تجدده ، مؤديا بذلك وظيفة نوعية بعد أن كان يؤدى في الماضي (في ظل طرق الإنتاج السابقة على الرأسمالية) كل وظيفة رأس المال . ونكون بصدد طريقة إنتاج يسيطر عليها رأس المال بوصفه العلاقة الإجتماعية الغالبة ويعطيها بذلك شكلا إجتماعيا تتميز به عن شكلها في ظل المجتمعات الأخرى (في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى وكذلك المجتمعات اللاحقة عليه) . ويكون فيها الانتاج إنتاج مبادلة . ومبادلة نقدية معممة [٩] .

وعليه نستطيع أن نفهم لماذا ظهر رأس المال التجارى كالشكل التاريخى لرأس المال من زمن بعيد قبل أن يحقق رأس المال سيطرته على الإنتاج . فهو يظهر في المجتمعات السابقة على الرأسمالية بإعتباره رأس المال ويقوم بوظيفته ، ثم هو يتطور لمستوى معين كأساس تاريخي للتحول الى طريقة الإنتاج الرأسمالية : كأساس لتركيز الثروة النقدية . ولأن طريقة الإنتاج الرأسمالية تفترض إنتاج المبادلة ، أى البيع على نطاق واسع وليس لمستهلك فرد ، وهنا تتبدى كذلك أهمية دور التاجر الذى لا يشترى لإشباع حاجاته هو وإنما يركز مشتريات العديد من المشترين في مشترياته هو . يضاف الى ذلك أن كل تطور لرأس المال التجارى يميل الى اعطاء الإنتاج (على نحو متزايد) خصيصة إنتاج المبادلة وتحويل المنتجات الى سلع .

وقد تم هذا التحول ، الذى أدى برأس المال الى السيطرة على عملية الإنتاج مؤديا

---

(٩) وعليه يكون تحول رأس المال التجارى من الوجود المستقل خارج عملية الانتاج الى الوجود التابع ، لرأس المال المنتج ، الذى أصبح مسيطرا على عملية الانتاج التي تأخذ طابعا صناعيا في اتساع مستمر . يكون هذا التحول مظهرا للتطور الاقتصادى العام للمجتمع . ويكون الوجود المستقل لرأس المال التجارى وسيادته مرادفا لعدم خضوع عملية الانتاج لرأس المال . ومن ثم مرادفا لتطور رأس المال يرتكز على تنظيم اجتماعي (غير رأسمالى) للانتاج ويكون هو (أى رأس المال التجارى) غريبا عنه . هذا يعني أنه ، عند المستوى من تطور المجتمع الانساني السابق على طريقة الانتاج الاشتراكية ، يقوم التطور المستقل لرأس المال التجارى في علاقة تناسب عكسية مع التطور الاقتصادى العام للمجتمع . (هذه الفكرة يمكن أن تكون هاديا عند دارسة جذور التخلف في الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة . اذ يتعين في هذه الحالة البحث عن العوامل التي أدت الى عدم تحول رأس المال التجارى (الوطني) للسيطرة على الانتاج وكذلك البحث في الدور الذى لعبه رأس المال التجارى في ظل سيطرة رأس المال (من الاقتصاد الأم) على الاقتصاد المتخلف .

بذلك الى تحول طريقة الأنتاج الاقطاعية إلى طريقة الإنتاج الرأسمالية عن طريق تسليط رأس المال التجاري لاهتمامه على الإنتاج جزئيا بهدف استغلال الإنتاج القائم استغلالا أكفأ تزيد من ربح رأس المال التجاري ، وكذلك لتحويل الإنتاج (أى تغيير الكيفية التي يتم بها) ليكون في خدمة أسواق أوسع ويحقق بالتالى ربحا أكبر. أما فيما يتعلق بالكيفية التي سلط بها رأس المال التجاري اهتمامه على الإنتاج تاريخيا فيمكننا أن نميز ، من الناحية التحليلية ، سبلا ثلاث :

❁ السبيل الأول تمثل في تحول التاجر الى رأسمالى صناعي ، وهو ما تم بالنسبة للحرف التي ترتكز على التجارة وخاصة الحرف المنتجة للسلع الكمالية . هذه السلع كانت تستورد من بلاد أجنبية بواسطة التجار . ثم ما لبث هؤلاء أن أنشأوا صناعات لإنتاجها . قامت في بدايتها على استيراد المواد الأولية والعمال المهرة من البلدان الأجنبية التي كانت تنتج هذه السلع الكمالية . كما حدث في ايطاليا في القرن الخامس عشر عندما أقام التجار صناعات تنتج سلعا كان يجرى استيرادها من قسطنطينية [١٠] .

❁ أما السبيل الثاني فيتمثل في أن يصبح المنتج نفسه تاجرا ورأسماليا ، فيقوم هو بتركيم رأس المال (النقدى) وممارسة النشاط التجارى بأن يشترى بنفسه المواد الأولية اللازمة ويبيع السلعة المنتجة ، ويبدأ في تنظيم إنتاجه على أسس رأسمالية ، مميزا بذلك إنتاجه كيفيا عن الإنتاج الزراعى الطبيعي والإنتاج الحرفي بما كان يغله من قيود التنظيم الطائفي في العصور الوسطى . هذا السبيل هو السبيل الثورى اذ يقوم على أحداث تغييرات جوهرية (جذرية) في الطريقة التي تتم بها عملية الإنتاج سواء من حيث نوع قوى الإنتاج (القوةالعاملة + وسائل الإنتاج) أو من حيث تنظيم الوحدة الإنتاجية .

❁ أما السبيل الثالث فقد تبلور عندما بدأ عدد من أفراد طبقة التجار الموجودة من قبل في تحقيق سيطرتهم المباشرة على الإنتاج . مثل ذلك ما كان يتم في صناعة الملابس بإنجلترا حتى القرن السابع عشر . حينما كان تاجر الملابس يزود النساجين ، أى المنتجين المباشرين الذين كانوا يقومون بالإنتاج بنفس الطريقة التي كانت سائدة من قبل أى وفقا للطريقة القديمة ، يزود هؤلاء النساجين بالمواد الأولية (الصوف) ويشترى منهم النسيج . فهؤلاء المنتجين المباشرين يعملون في الواقع لحساب التاجر الذى يخص نفسه بفائض عملهم . هذا السبيل ، وإن كان قد خدم تاريخيا كنقطة إنتقال (نحو الإنتاج الرأسمالى) لا يستطيع بذاته أن يسهم في القضاء على طريقة الانتاج القديمة . بل بالعكس يميل الى الاحتفاظ بها

---

(١٠) أنظر ما سبق ص ٨٣ وما بعدها .

والابقاء عليها بإعتبارها أساس وجوده (أى وجود رأس المال التجارى) . فهو اذ يضمن سيطرته على المنتجين يبقيهم على طريقة إنتاجهم القديمة . فهو لا يغير إذن من مستوى قوى الإنتاج . بل يزيد على ذلك أنه يجعل حالة المنتجين المباشرين أسوأ من حالة من يعملون تحت السيطرة المباشرة لرأس المال . ولذا لا يلبث هذا السبيل أن يصبح عائقا أمام طريقة إنتاج رأسمالية حقيقية ، ويكون مآله التقلص كلما تطورت هذه الطريقة .

إذا كان من الممكن تمييز هذه السبل الثلاث من الناحية التحليلية فإن واقع مرحلة التحول الرأسمالى قد شهد هذه السبل مختلطة ، كما شهد اختلافا في سبل وسرعة تطور الفروع المختلفة للإنتاج وكذلك في أماكن تطورها . الأمر الذى يؤدى الى اختلاط المصالح وتشابكها (وما يترتب على ذلك من تغير سريع في التحالفات الإجتماعية والسياسية التي تتكون في المجتمع) اختلاطا يميز بصفة عامة مرحلة الإنتقال من طريقة الى أخرى من طرق الإنتاج . ورغم ذلك تشير الإتجاهات العامة لهذه المرحلة الى الزيادة المستمرة في سيطرة رأس المال ، ورأس المال الصناعى ، على الإنتاج[١١] .

من هذا يبين أن تطور رأس المال التجارى لمستوى معين وان كان يمثل الأساس التاريخى لتطور طريقة الإنتاج الرأسمالية إلا أنه لا يقدر بذاته لا على دفع التحول نحو طريقة الإنتاج ، عن طريق التغييرات التي تصيب قوى الإنتاج نفسها . وعلى الأخص العمل . وهى تغييرات لم تحدث بفعل طبقة التجار إلا بالقدر المحدود الذى تحول به نفر من التجار الى رأسماليين صناعيين ومن هنا لزم التعرف ، ولو بقليل من التفصيل ، على هذه التغييرات .

---

(١١) وهذا ما يقصد عندما يقال ان التجارة كانت الشرط اللازم لتحول الصناعات الحرفية والصناعات المنزلية الريفية والزراعية الاقطاعية الى نشاطات تقوم بها الوحدات الانتاجية الرأسمالية (المشروعات) . فعن طريق التجارة تطورت المنتجات الى سلع بما تزودها به من سوق تباع فيها وبما تحققه من بلورة تدريجية للتكافؤ بين السلع المتبادلة . والتجارة هى التي تزود الانتاج بالمواد الأولية والمواد المساعدة الجديدة . ومن ثم فهى التي تؤدى الى اقامة فروع جديدة تقوم من البداية على التجارة (أى للمبادلة) سواء في السوق المحلية أو العالمية . في هذه المرحلة كان التاجر يجد السوق العالمية أمامه وكان من المتعين عليه أن يقارن دائما بين الثمن الذى يشترى به وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج ليتوصل في النهاية الى أن يبيع السلع على النحو الذى يحقق أكبر ربح . الأمر الذى ضمن له السيطرة على رأس المال المنتج (وخاصة في الصناعة) . ولكن ما أن تكتسب الصناعة اليدوية ، وخاصة الصناعة ذات الحجم الكبير ، قوة كافية ، تقوم بدورها بخلق أسواق لنفسها عن طريق أسرها للأسواق بواسطة ما تنتجه من سلع . عند هذا الحد تصبح التجارة في خدمة الصناعة ويمثل الاتساع المستمر للسوق ضرورة حيوية بالنسبة للصناعة . ويستمر الانتاج الكبير الذى يتوسع باستمرار في غمر الأسواق الموجودة بالسلع . ولا يتوقف بالتالى عن سعيه الى توسيع أكبر للسوق . أى الى تحطيم القيود التي تحد من توسعه . هنا لم تعد التجارة (باعتبارها التعبير عن الطلب القائم) هى التي تحد من هذا الانتاج الكبير ، وانما الذى يحد منه هو مقدار رأس المال المستخدم ومستوى تطور انتاجية العمل . (ومن هنا جاء السعى المستمر لتراكم رأس المال وزيادة انتاجية العمل) .وهنا يحل لرأسمالى الصناعى محل التاجر . فهو الذى يجد السوق العالمية أمامه . وهو الذى يقوم بالمقارنة بين ثمن سلعته عند انتاجها وأثمان السوق في الداخل وفي الخارج .

- ٦٣ -

ثانيا : الكيفية التي تم بها التحول في المجالات المختلفة للنشاط الإقتصادى :

نبادر بالقول بأن التغييرات التي تم من خلالها التحول الرأسمالى أعطت لهذه المرحلة الأولى صورة عامة يمكن أن نحدد من الآن ملامحها الرئيسية[١٢] . فتتميز مرحلة الرأسمالية التجارية ، كمرحلة تالية لتفكك الاقطاع ، بما شهدته من البورجوازيين أساسا في شكل رأس المال التجارى على حساب سادة الإقطاع من ناحية وصغار المنتجين من الفلاحين والحرفيين من ناحية أخرى . وهى عملية تزداد إتساعا وعمقا في شكل استقطاب إجتماعى لطريقة إنتاج المبادلة البسيطة التي وجدت جذورها مع تفكك طريقة الإنتاج الإقطاعية ، استقطابا يتبلور في خلق طبقة من المنتجين الرأسماليين (في الزراعة والصناعة) وطبقة من العمال الأجراء الاحتماليين . هذا الإستقطاب تم عن طريق تحولات كيفية في الزراعة والصناعة ، وزاد من سرعته التوسع التجارى وخاصة في مجال التجارة الخارجية ، في وقت كانت فيه الزراعة والصناعة مازالتا تحت سيطرة التجارة . هذا التوسع التجارى عمل بدوره على تطور اقتصاد نقدى في أوروبا . أخيرا تتميز هذه المرحلة بقيام الدول المركزية بإنشغالها بتوسيع السوق الداخلية ، عن طريق خلق الوحدات السياسية القومية ، والسوق الخارجية عن طريق اكتساب المستعمرات وتحقيق السيطرة على أعالى البحار .

في **الزراعة** شهدت هذه المرحلة عملية التحول نحو الزراعة الحديثة : الإنتاج يتم للمبادلة ، وهو ذى طبيعة فردية تنافسية ، تدفعه المصلحة الذاتية وتحقيق الربح ، ويتخذ قراراته المزارع المستخدم للعمل الأجير . هذا الإنتاج يقوم بطبيعة الحال الى جانب إنتاج السوق الذى في وحدات الفلاحين المستقلين . بالنسبة **للزراعة الإنجليزية** ، شهدت هذه المرحلة بداية حركة التسييج[١٣] التي بلغت ذروتها في القرن الثامن عشر بعد أن عرفت وقتا من التراخى في القرن السابع عشر . مضمون هذه الحركة ، التي بدأت في واقع الحياة الإجتماعية ثم أضفى عليها القانون طابع « الشريعة » ، هو قيام كبار الملاك وأقوياء الريف بتوسيع ملكياتهم العقارية عن طريق احتواء الأراضي التي كانت للإستعمال المشترك في القرية وكذلك أراضي صغار الملاك من الفلاحين وبناء سور حول ملكيتهم الكبيرة . وهو ما يمكنهم

---

(١٢) هدف تقديم هذه الصورة العامة محدود فالمقصود هو أن نبرز الخصائص الجوهرية للمرحلة على نحو يسهل فهم الفكر الاقتصادى لهذه المرحلة . وعليه فان عدم الكلام عن المظاهر الأخرى لعملية التحول لا يعني اغفال دورها (كالنشاط المصرفي والمالى وتفاصيل دور الدولة .. الى غير ذلك) . من ناحية أخرى كلامنا ، عند تقديم هذه الصورة . عن نظام جديد في الانتاج وانتشاره وحلوله محل آخر لا يعني أنه يظهر لأول مرة ، ولكن القاعدة هو وجود هذا النظام (وانما كجنين أو كظاهرة غير سائدة) في ظل التنظيم السابق أو الأسبق . أخيرا نوضح بصدد هذه الصورة أن معالجة كل ناحية من نواحى النشاط استقلالا لا تعني امكانية فهم طبيعة الجزء دون رده الى الكل ، وذلك للارتباط العضوى بين كل أجزاء التنظيم الاقتصادى .

(١٣) Enclosure movement; Mouvement d'enclosure

من أن يوسعوا من مساحة الوحدة الإنتاجية الزراعية واستخدامها كمراعي للأغنام وتكون النتيجة أن يصبح بعض صغار الملاك بلا أرض يفلحونها . وكذلك قام كبار ملاك الأراضي التي كانت مقسمة على صغار الفلاحين كمستأجرين يزرعونها لإنتاج الحبوب بتحويل ملكيتهم الى مراعي لتربية الأغنام . وبما أن المراعي لا تحتاج نفس القوة العاملة التي كانت تقوم بزراعة الأرض بمحصولات غذائية اذ هي أقل كثافة لاستخدام القوة العاملة ، تكون النتيجة ان يصبح بعض الفلاحين مستأجرين الأرض بلا أرض يزرعونها . في الحالتين لا يكون أمام صغار الملاك الذين انتزعت ملكيتهم وصغار المستأجرين الذين أبعدوا عن الأرض إلا الإتجاه الى سوق العمل في المدينة يبيعون فيه قدرتهم على العمل ، ويزودون الصناعة الجديدة المتوسعة بالقوة العاملة ويمثلون بذلك الطبقة العاملة (أو البروليتاريا) وهي تتكون تاريخيا .

يغذى هذه الطبقة كذلك ، كما سنرى ، الحرفيين الذين يتحولون الى عمال أجراء . وهكذا يمكن هذا التغيير الزراعة من الاستجابة لحاجة الصناعة الجديدة (التي لم تزل في أغلبها صناعة للمنسوجات والمنسوجات الصوفية) المزدوجة : حاجتها الى الصوف كمادة أولية وحاجتها الى الأيدى العاملة الرخيصة[١٤] .

كما شهد القرن السادس عشر **قيام تجار المدينة بالاستثمار في شراء الملكيات الإقطاعية الكبيرة على نطاق واسع** . ورغم أن معظم هذه الاستثمارات تمت للمضاربة أو الحصول على ريع الأرض (وليس للحصول على ربح من طريق القيام بالنشاط الزراعي) ، إلا أن بعضها أدى الى الانفاق على تحسين الأرض واستغلالها على أسس رأسمالية (باستخدام العمل الأجير ووسائل إنتاج يملكها الرأسمالي صاحب المزرعة) . وهو ما يصدق بصفة خاصة على المراعي الكبيرة التي خصصت لتربية الأغنام .

كما شهد هذا القرن نموا كبيرا في الزراعة التي يقوم بها **أغنياء الفلاحين المستقلين** the rich Yeomen الذين يقومون بها على أرض يستأجرونها ويضيفون عليها

(١٤) في هذا الموقف وجد التناقض بين زراعة القمح وتربية الأغنام للصوف . وقد أثار أبعاد الكثير من الفلاحين (صغار الملاك أو صغار المستأجرين) عن الأرض نتيجة لتحويلها من زراعة القمح الى مراعي ، كثيرا من النقاش ، خاصة حول المصير الاجتماعي لهؤلاء المبعدين . وهو ما أدى في النهاية الى مناقشة أساس المشكلة الزراعية هل تتمثل المشكلة في البحث عن أحسن طريقة لاستخدام الأرض بقصد اعاشة عدد من السكان ، أم في البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة ؟ في هذه الحالة الثانية يتحدد استعمال الأرض بما هو أكثر ارباحية . في هذا الوقت وجد من ينادى بضرورة البحث عن أحسن طريقة لاستثمار رأس المال في الزراعة على أساس اعتبار المصلحة الذاتية (لصاحب رأس المال) والحرية الاقتصادية (له كذلك . بطبيعة الحال) الأساس الطبيعي للمجتمع الانساني . أنظر .

Lipson, Economic History of England, T. II. p. LXVII.

بالاستئجار أو بالشراء أو بالتسييج بالنسبة للأرض التي كانت توجد خارج نظام الحقول المفتوحة ، ويعتمدون في الزراعة أولا على عملهم وعمل أفراد عائلتهم . الى أن أصبحوا في نهاية القرن مزارعين يعتمدون على العمل الأجير الذى يقدمه ضحايا التسييج أو من يجاورهم من فقراء الفلاحين . كما وجد هؤلاء الفلاحين الأغنياء مصدر دخل آخر في الربا الذى كانوا يحصلون عليه بإقراض صغار الفلاحين المجاورين . والظاهر أن معظم التحسينات في الإنتاج الزراعي قد أدخلت بواسطة هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين .

وفي الزراعة الفرنسية ، كان هناك إتجاه نحو استقلال الفلاحين حتى منتصف القرن السادس عشر ، إلا أن كبار ملاك الأراضي (ربما فيهم من أغنياء من المدن اشتروا ملكيات عقارية كبيرة) تمكنوا من أن يعكسوا الإتجاه ويستعيدوا الأراضي المفقودة . في الفترة التي تلت حرب المائة عام (التي بدأت بين انجلترا وفرنسا في ١٣٣٩) ، التي قضت على كثير من سكان الريف ، قام كثير من برجوازى المدينة بإستئجار الأرض ثم تأجيرها من الباطن لمزارعين أو لفلاحين يزرعونها بالمشاركة ، ويحصلون الإيجار نقداً أو عينا في صورة جزء من المحصول يبيعه البرجوازى في السوق . كما قام البرجوازيون بشراء الأرض من كبار ملاك الأراضي لزراعتها مباشرة . كذلك كان كبار ملاك الأراضي يشترون الأرض من صغار الفلاحين الذين يعجزون عن سداد الديون التي عقدوها بمناسبة زراعة الأرض او الذين لا يقدرون على زراعتها لما اصابها من تخريب بواسطة الحرب . بعض هؤلاء الملاك البرجوازيون وكذلك من حذا حذوهم من النبلاء كانوا يعرفون كيف يراقبون الأسواق ويقومون بتخزين المحصولات انتظارا لأنسب وقت لبيعها بأعلى ثمن ، وهم لذلك يدخلون المحصولات التجارية ويحسنون منها ، كما يلحقون في كثير من الاحيان بملكياتهم الزراعية بعض الآلات التي تستخدم في عمليات صناعية . الا ان هذه التغييرات لا تمثل اللازم حدوثها في الزراعة لتحقق التحول الرأسمالي ، اذ لا يتحقق بها التحول الى روابط الانتاج الرأسمالية في الزراعة لانها لا تؤدى الى تطور التميز الاجتماعي في داخل الفلاحين المشتغلين في انتاج المبادلة البسيط على نحو يؤدى الى تميز عدد (محدود) من اغنياء الفلاحين يقومون بالانتاج للمبادلة ويرتبطون ، مباشرة بالسوق في ظل شروط تسمح بزيادة انتاجية العمل مما يسمح بخلق فائض (يباع في السوق) ويمكن المنتج من القيام ببعض التركيم ؛ كما يؤدى الى أن يقوم الافقر من الفلاحين بالعمل في مقابل اجر ، اى يصبحون عمالا اجراء . هذا يعني ان تحول الزراعة الفرنسية الى زراعة رأسمالية لا يتم الا في مرحلة لاحقة على تلك التي تحولت فيها الزراعة الانجليزية .

وهكذا يتغير التنظيم الإجتماعي للزراعة في إتجاه سيطرة رأس المال على الإنتاج الزراعي ،

تغييرا يؤدى الى تركيز الملكية العقارية في أيدى قليلة والى فصل صغار الفلاحين عن وسائل الإنتاج وتحويلهم الى عمال أجراء . كما أن هذا التغيير يمكن من إحداث التغيير في الشئون الإنتاجية الزراعية ويزيد من سرعة ادخالها : ادخال الدورة الزراعية ، نظام الصرف ، ادخال محصولات جديدة ، وأدوات عمل جديدة ، استخدام الأسمدة ، الى غير ذلك مما يستلزم التوجه الى الصناعة للحصول منها على ما هو لازم لهذه التغييرات في الزراعة .

وفي الصناعة[١٥] يحقق رأس المال سطوته على الإنتاج عن طريق التحول التدريجي للنشاط الصناعي وتفكك نظام الطوائف . وتدريجيا تصبح وسائل الانتاج البلورة المادية لرأس المال ، اذ ينفصل عنها العامل ويتملكها الرأسمالي رب العمل . يتم عن طريق سلسلة من التحولات[١٦] تتبلور أولا في نظام الصناعة المنزلية[١٧] الذى ظهر بصفة أساسية في صناعة المنسوجات ، وغالبا ما كان يتم في خارج المدينة وخارج نطاق سلطان الطوائف الحرفية القديمة (الأمر الذى يعكس التناقض بين التجار وأرباب هذه الحرف) . في إطار هذا النظام يقوم التاجر رب العمل بتزويد الحرفيين بالمادة الأولية . هؤلاء يقومون بالعمل في مساكنهم مستخدمين أدوات عمل مملوكة لهم في مرحلة أولى (كثيرا ما كانوا يضطرون للاقتراض بفائدة مرتفعة للحصول على هذه الأدوات) . في مرحلة ثانية كان التاجر رب العمل يزودهم كذلك ببعض أدوات العمل . كما أنه يدفع للعمال أجرا ، ويكون الناتج ملكا له . فالعامل يعمل لحساب التاجر تحت سيطرة رأس المال ، ويفقد بذلك استقلاله السابق . هذا ولم يؤد نظام الصناعة المنزلية الى تغييرات جوهرية في طريقة الإنتاج إلا في الحالات التي يتحول فيها التاجر الى رأسمالي صناعي ينشغل أساسا بعملية الإنتاج ويقوم بالنشاط التجاري خدمة لها . أما في الحالات الأخرى . فلم يشهد هذا النظام إلا تغييرات محدودة ناتجة عن حرص التاجر على أن يحصل على السلع المنتجة بأقل تكلفة .

الى جانب هذا النظام الذى ساد النشاط الصناعي حتي أوائل القرن السابع عشر وجد نظام الصناعة اليدوية[١٨] ، خاصة في الحالات التي تحول فيها أرباب الحرف (أو نفر من التجار) الى رأسماليين صناعيين . في عملية التحول هذه كان رب الحرفة ، الذى نجح في إقامة علاقة مباشرة بالسوق (لاعبا بذلك دور التاجر كذلك) وفي تركيم بعض رأس المال ،

---

(١٥) cf. Southgate, op. cit., p. 80 & sqq

(١٦) وضح لنا من دراستنا لمجتمع المدينة في أوروبا الاقطاع أن عملية التحول كانت قد قطعت شوطا كبيرا في داخل المدينة في أواخر القرون الوسطى عندما بدأ مد الانتاج الصناعي للمبادلة يغمر العوائق التي كانت تقيمها الطوائف وتحول الحرفي الى مركز التبعية في علاقته برب العمل . ولكنه كان تطورا يتم خلال أزمة تفكك النظام الاقطاعي .

(١٧) Domestic industry (putting out system); industrie domestique.

(١٨) System of manufacture; système des manufactures

ينظم الإنتاج ، في علاقته بالأفقر من الحرفيين ، على أساس من نظام الصناعة المنزلية ويدفع للعامل الحرفي أجرا نقديا أو يتعاقد معه من الباطن (يشترى منه ما ينتجه) . وهو نظام ما لبث أن تطور الى نظام الصناعة اليدوية . هنا يجمع العمال بأعداد كبيرة للعمل في أماكن مملوكة لرب العمل مكونين بذلك الوحدة الإنتاجية[١٩] الرأسمالية أو المشروع الرأسمالى[٢٠] . في مرحلة أولى كانوا يستخدمون أدوات عمل مملوكه لهم ، ثم بعد ذلك أدوات عمل يملكها الرأسمالى رب العمل . هنا نلاحظ أن هذا التجميع يعني ازدياد في الطبيعة الاجتماعية لعملية الإنتاج اذا ما قورنت بعملية الإنتاج التي كان يقوم بها ، في داخل الوحدة الإنتاجية ، عدد محدود من أفراد عائلة الفلاح (في الزراعة الاقطاعية) أو من الحرفيين (في ظل التنظيم الحرفي في مدن القرون الوسطى) . هذا النظام الذى بدأ في الإنتشار في القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر (ليحل محله مع الثورة الصناعية نظام المصنع القائم على الإنتاج الآلي) يقوم على **تقسيم العمل في داخل المشروع** ، أى تقسيم عملية إنتاج ناتج واحد الى عمليات صغيرة يعهد بكل منها الى عدد من العمال يقتصرون على القيام بها . وقد تطور نظام الصناعة اليدوية بإتباع سبيلين : يتمثل الأول في تجميع عدد من الحرفيين كان كل منهم يقوم استقلالا بحرفة معينة يلزم الإستعانة بها في إنتاج ناتج معين . ويتخصص كل منهم في عمله بعد تجميعهم وإنما بالنسبة لإنتاج هذا الناتج فقط . فمثلا لصناعة عربة كان من اللازم الاستعانة بعمل الحرفي صانع العجلات (كل أنواع العجلات) وعمل الحرفي الحداد (كل أنواع الحدادة) وعمل الحرفي المنجد (كل أنواع التنجيد) ، وهكذا . في ظل التنظيم الجديد ، يتم تجميع هؤلاء ولكن ليتخصص كل في عمله بالنسبة لإنتاج العربات فقط ، وهذا النوع من العربات . ومن ثم يتخصص صانع العجلات في إنتاج النوع من العجلات اللازم لهذا النوع من العربات ، ويتخصص الحداد في إنتاج ما يلزم هذا النوع من العربات من أجزاء معدنية وفرامل ، وهكذا . أما السبيل الثاني فيتمثل في تجميع الحرفيين الذين كانوا يقومون بحرفة واحدة ، إنتاج الدبابيس مثلا ، ومع الزمن تقسم عملية إنتاج هذه السلعة الى عمليات صغيرة متتالية : تحويل الحديد الساخن الى أسلاك ،جعل هذه الأسلاك مستقيمة ، تقطيع السلك ، جعل طرف كل قطعة مدببا ، سحقه من الطرف الآخر لإستقبال الرأس ، وهكذا . في كل من هذه العمليات يتخصص عدد من العمال لا يقومون إلا بها .

إبتداء من هذا التقسيم الداخلى للعمل تكمن الخصيصة الأساسية للصناعة اليدوية في العامل الجماعى الذى يتكون بتكوين عدد من العمال « الجزئيين » : فزيادة التقسيم الداخلى للعمل والتخفيض وإن أديا الى رفع إنتاجية العمال أى قدرتهم على إنتاج فائض للرأسمالى

(١٩) Productive unit: unité productive.

(٢٠) The capitalist enterprise: l'enterprise capitaliste.

قيامه بعملية معينة بدلاً من العمل كوحدة كلية أدى إلى زيادة إنتاجه عن طريق زيادة قدراته الخلاقة. فبعد أن كان العامل الحرفي يعرف كل عمليات صناعة السلعة ويقوم بعمله مستقلاً، أصبح لا يعرف إلا القيام بعملية بمفرده من عمليات صناعة السلعة دون أن تكون له معرفة ببقية العمليات، الأمر الذي يحول بينه وبين القيام بالإنتاج استقلالاً. وعليه حل « العامل الجزئي » محل العامل الحرفي: فإن كان في الماضي نتاجاً للعمل الحرفي أصبح الآن نتاج « العمل الجماعي »، نتاج عدد محدود من العمال ذوي الخبرة الفنية وعدد كبير من العمال غير المؤهلين. هذا ولم تقتصر الصناعة اليدوية على تكييف العامل للعمل المتخصص، وإنما قامت كذلك بتكييف الأدوات التي يستخدمها. فيبدأ تكييف كل أداة من أدوات العمل لتصبح ملائمة للقيام بعملية معينة أو لتحقيق غرض معين في سلسلة العمليات اللازمة لإنتاج السلعة. وهو ما يعني تبسيط وتطوير ومضاعفة عدد أدوات العمل بتهيئتها للقيام بوظائف خاصة تكمل عمل « الجزئي ». على هذا النحو، تخلق في ذات الوقت الشروط المادية اللازمة لاستخدام الآلة التي تتمثل في تجميع الأدوات بسيطة يحل كل جزء منها محل عملية كان يقوم بها العامل (وذلك في مرحلة تالية).

وقد نتج عن ذلك التحول أن أصبحت الصناعات الآتية تدار في إنجلترا على أسس رأسمالية في المرحلة التي غطتها الرأسمالية التجارية: صناعة المنسوجات (الصوفية والقطنية والحريرية)، صناعات الزجاج والملح والصابون والورق، صناعات الحديد والنحاس، تعدين الفحم والقصدير والرصاص، وصناعات البناء وبناء السفن[21]. في إطار هذه الصناعات تمثلت التغييرات التكنولوجية (أي تلك المتعلقة بالطرق الفنية المستخدمة في الإنتاج) في إدخال منتجات جديدة واستخدام فنون جديدة في مجالات التعدين وصهر المعادن. ويمكن القول بصفة عامة أن القرنين السادس عشر والسابع عشر شهدا التحول من تكنولوجيا الخشب (واستخداماته في البناء والوقود) والماء (كمصدر للقوة المحركة) إلى تكنولوجيا الحديد والفحم[22].

وهنا تكون الصناعة قد بدأت تشهد تقنيا جديدا وفنونا إنتاجية جديدة واستفادت من قوة عاملة رخيصة نتجت عن تكسير التكوينات الإقطاعية في أوروبا الغربية، وخاصة في هولندا وإنجلترا، ابتداء من منتصف القرن السادس عشر، والالتقاء بعدد كبير ممن لا أرض لهم في سوق العمل، الذي كان يستقبل كذلك الأقنان الهاربين من الريف. ورخص القوة العاملة يعني إمكانية تحقيق ربح أكبر في جو يسوده ارتفاع أثمان السلع والاتساع المستمر في

---

(٢١) cf. E. Lipson The Economic History of England, Vol. II. p. XXVIII — XXIX.

(٢٢) cf. J. Bernal, Science in History, p. 270 & p. 282 - 285.

[illegible] غير مسبوقة في ثروة التجار [illegible]
[illegible] ويحصلون على المواد الأولية من المستعمرات . يضاف إلى ذلك ، بالنسبة لإنجلترا ، أن مناطق النشاط الصناعي فيها عرفت نظاما لدفع الأجور مؤداه أن يكون العمال مسئولين عن تسويق السلع التي ينتجونها ؛ وأن قبضهم لأجورهم لم يكن إلا بعد قيامهم ببيع السلع . وهو ما يعني أن العمال هم الذين كانوا يتحملون مخاطر الإنتاج الرأسمالي الوليد[23] . وبهذا توفر لرأس المال الصناعي شروط السيطرة المتزايدة على عملية الإنتاج ، ولكنها سيطرة رهينة بما يتم في إطار النشاط الزراعي .

نستطيع أن نستخلص مما تقدم أنه يوجد بين الزراعة والصناعة اعتماد متبادل يفسر ضرورة التوازن بينهما ويظهر في ذات الوقت التناقض بين رأس المال الزراعي ورأس المال الصناعي ، وهو يمثل الشكل الاجتماعي للتناقض بين الريف والمدينة في المجتمع الرأسمالي . فالصناعة في توسعها تحتاج إلى أيدي عاملة من الريف . كما تحتاج إلى مواد غذائية (كالقمح مثلا) لتغذية أهل المدينة . وتحتاج كذلك إلى مواد أولية تقوم بتحويلها (كالصوف مثلا) . وهي تحصل على هذه المواد مباشرة عن طريق التبادل بين الريف والمدينة ، أو بصفة غير مباشرة عن طريق بيع السلع الزراعية في السوق العالمية واستخدام الإيرادات في استيراد ما يلزم للصناعة (كما في حالة الآلات) . وعليه يكون الربح في الصناعة متوقفا على مدى إنتاجية العمل في الزراعة وما يترتب عليه من توفر هذه المواد وبخاصة السلع الاستهلاكية التي تستهلكها الطبقة العاملة wage goods بأثمان منخفضة . ويكون توسع النشاط الصناعي متوقفا على ذلك . أما الزراعة فتحتاج في توسعها إلى أدوات عمل (كالآلات مثلا) ومواد أولية (كالأسمدة مثلا) تنتجها الصناعة . كما يقوم سكان الريف باستهلاك سلع صناعية . ومن ثم تتوقف ربحية رأس المال في الزراعة على مدى إنتاجية العمل الصناعي وإمكانية الحصول على السلع الصناعية بأثمان غير مرتفعة . ويكون التغير في الزراعة وتوسعها مشروط بما تقدمه الصناعة والكيفية التي تقدمه بها . فالاعتماد المتبادل يفسر التوافق بين

(23) Cf. T.S. Ashton, The Industrial revolution, p. 32.

يزيد على ذلك أن الارتفاع العام في الأثمان الذي ساد أوروبا الغربية في القرن السادس عشر أدى إلى انخفاض الأجور الحقيقية ، أي القدر من السلع الذي يستطيع العامل أن يشتريه بأجره النقدي أي بكمية النقود التي يتقاضاها كأجر . [illegible] موقف العمال بصفة عامة ، في علاقته مع رأس المال . كان يتميز في القرن السادس عشر بوجود طبقة عاملة تعيش على أجر ضئيل في الغالب ، معرضة لخطر البطالة نظرا لتقلبات النشاط الاقتصادي [illegible] في صناعة نسيج الصوف ، [illegible] القوة المحركة المائية في صناعة الحديد ، [illegible] بالنسبة لصناعة الفحم) ، [illegible] عن الأرض ، وغالبا ما تمس [illegible] . أن يعتبر البعض أن العلاقة بين السيد وعماله تقترب من العلاقة بين صاحب المزرعة وعبيده في مستعمرات الأمريكيا أكثر مما كان يتوقع في بلد كإنجلترا » .
واضح أن الأمر يتعلق هنا بإنجلترا . أنظر : Lipson, Vol. II, p. XXX — XXXI.

رأس المال الصناعي (الذي يهمه الحصول على المواد الأولية والمواد الغذائية بأثمان منخفضة) ورأس المال الزراعي (الذي يهمه تسويق السلع الزراعية بما لا يقل عن قيمتها حتى يحصل في مقابلها على أكبر قدر من السلع الصناعية) . ومن هنا كان تناقض المصالح الذي تبلور في المجتمع الإنجليزي في هذه المرحلة بين القائمين على الإنتاج الصناعي والقائمين على الإنتاج الزراعي (منتجي القمح والصوف وقد وجدوا أنفسهم متحدين في مواجهة الصناعيين[٢٤] .

تلك هي التغيرات التي شهدتها الزراعة والصناعة (وعلى الأخص في انجلترا) . وهي تغيرات تبين اتجاه رأس المال في سبيل سيطرته على الإنتاج : الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي . ورغم أن هذه التغييرات تعلن بروز طريقة للإنتاج تختلف كيفيا عن طريقة الإنتاج الإقطاعية (بروزها ليكتمل تطوره في مرحلة لاحقة تسود فيها الصناعة ، والصناعة الرأسمالية) إلا أن الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي كانا ما زالا في مجموعهما تحت سيطرة رأس المال التجاري ، وخاصة التجارة الخارجية . هذه التجارة الخارجية تمارس ابتداء من القرن الخامس عشر بواسطة الشركات الكبيرة التي عادة ما كانت احداها تحتكر الإتجار مع منطقة معينة من العالم . وقد عرفت هذه التجارة توسعا غير مسبوق في القرن السادس عشر بفضل تطور فنون الملاحة البحرية والاكتشافات الجغرافية والتوسع الاستعماري[٢٥] والاتجار

---

(٢٤) فكان القائمون على الانتاج الصناعي يطالبون بألا يصدر شيء من الانتاج المحلي من القمح والصوف وبأن يسمح بحرية استيرادهما من الخارج دون أية قيود وذلك لكي تتحقق منافسة الانتاج المحلي وتكون الأثمان منخفضة بينما طالب القائمون على أمر الانتاج الزراعي بحماية انتاجهم من القمح والصوف من المنافسة الاجنبية . وقد تدخلت الدولة في نهاية القرن السابع عشر باصدار قانون The Corn Bounty Act يحمى منتجي القمح دون أن يحمى منتجي المواد الأولية . وقد استمرت هذه الحماية حتى القرن التاسع عشر بما أثارته من مشكلات ، خاصة ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر عندما أصبح الانتاج المحلي من القمح لا يكفي الاستهلاك الداخلي . أنظر : Lipson, II, p. LXVIII — LXXIV (الذي يقول أن القانون صدر في ١٦٧٣) وكذلك Ashton ص ١٤٥ حيث يقول أن القانون صدر في ١٦٨٢ .

(٢٥) ابتداء من القرن الرابع عشر استخدم مسحوق البارود في صنع الأسلحة وتحسنت البوصلة البحرية وأدوات الملاحة الأخرى . وقد اقام البرتغالي هنري الملاح (١٣٩٤ - ١٤٦٠) أول مدرسة بحرية ووضع خطة ليدور حول افريقيا (للقضاء على الاسلام باستعادة الأراضي المقدسة بالاستعانة مع مملكة في الحبشة يقال أنها مسيحية ، وكذلك لاقامة علاقات مباشرة (أي بدون وساطة مصر) مع أسواق افريقيا الشرقية التي تورد الذهب والرقيق) . وفي السنوات بين ١٤١٩ - ١٤٤٥ يكتشف البحارة البرتغال الجزر الموجودة في مواجهة الساحل الغربي لافريقيا ، كما يتم اكتشاف مصب نهر الكونجو في ١٤٨٣ . وفي عام ١٤٨٧ يتعدى دياز Bartolemeu Diaz الطرف الجنوبي لافريقيا . ويكتشف فاسكو دى جاما Vasco de Gama في عام ١٤٩٨ الطريق البحري للهند مارا برأس الرجاء الصالح .

وفي السنوات من ١٤٩٢ الى ١٤٩٨ يكتشف الايطالي (من جنوة) كريستوف كولمب (١٤٥١ - ١٥٠٦) كوبا وأمريكا الوسطى لحساب أسبانيا . كما يتم في عام ١٤٩٧ اكتشاف امريكا الشمالية بواسطة ملاح فلورنسي (ايطاليا) يسمى Giovanni Cabato كان يعمل لحساب انجلترا ويبحث عن طريق الهند . ويتم اكتشاف البرازيل في ١٥٠٠ بواسطة البرتغالي كابرال Pedro Alvares Cabral ثم بقية بلدان أمريكا اللاتينية وفي ١٥١٩ - ١٥٢١ يقوم فرديناند ماجلان Ferdinand Magelhaes بأول رحلة حول العالم مارا بالطرف الجنوبي لامريكا اللاتينية (الذى أصبح يسمى فيما بعد بمضيق ماجلان) . وذلك لحساب أسبانيا . وتبدأ أسبانيا والبرتغال في استغلال مستعمرات أمريكا اللاتينية في الفترة من ١٥٤٥ حتى

مع المستعمرات . بفضل التجارة مع المستعمرات تضمن الاقتصاديات الأم (المستعمرة) الحصول على المواد الأولية وتسوق منتجاتها النهائية . كما تحقق أرباحا كبيرة من بيع منتجات مستعمراتها الى بلدان أوروبية أخرى . يزيد على ذلك أن تجارة الرقيق [٢٦] والأرباح التي تحققها شركات النقل البحري تمثل مصدرا إضافيا لتراكم رأس المال في صورته النقدية [٢٧] . في شكل معادن نفيسة تأتي بصفة خاصة من العالم الجديد (أمريكا اللاتينية أساسا) [٢٨] .

اختصارا ، الأمر يتعلق بمرحلة التراكم البدائي لرأس المال [٢٩] . جوهر هذا التراكم يتمثل في نمو روابط الإنتاج الرأسمالية عن طريق نمو التميز الإجتماعي في داخل الفلاحين والحرفيين وتركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد طبقة جديدة ، الطبقة الرأسمالية الصاعدة ، ليس فقط على حساب الطبقة الأرستقراطية وإنما كذلك على حساب صغار الملاك (في الزراعة وفي الصناعة الحرفية) على نحو يجعل من هؤلاء ومن الأفقر من الفلاحين والحرفيين (في علاقتهم بالأغنياء من الفلاحين وأرباب الحرف) نواة الطبقة العاملة ، التي تنفصل عن وسائل الإنتاج ، وتصبح قدرتها على العمل سلعة تباع في سوق العمل في مقابل الأجر . هذا التراكم ارتفع معدله وزادت سرعته بفضل السيطرة على المستعمرات واستغلالها . في هذا الإطار من الواقع الاقتصادي نلمح ، على صعيد الفكر ، الاقتصاد السياسي في شكله الجنيني .

حتى الى ١٦٩٦ وتنتقل مراكز التجارة من شرق البحر الأبيض عبر المضيق الى غرب البحر الأبيض والمحيط الأطلنطي وتتوسع التجارة الخارجية توسعا هائلا . أنظر :

Hermann Kinder & Werneat Hilgemann, Atlas historique, édition francaise, Librairie Stocl., 1968 p. 217 et 221.

(٢٦) «زودت افريقيا سوق العبيد بحوالى ١١ مليون نسمة حتى بداية القرن التاسع عشر» . الأطلس التاريخي ، المرجع السابق ، ص ٢١٧ .

« وعلى أساس التقدير القائل بانه مقابل كل رقيق استورده نصف العالم الغربي ، فان خمسة افريقيين اما قتلوا في افريقيا او ماتوا في اعالي البحار ، يؤكد دى بوا ان الرق كان يعني بالنسبة لافريقيا الخسارة الرهيبة التي تقدر بحوالى ستين مليون نفس » . ص ١٣٠ من الترجمة العربية التي قام بها احمد فؤاد بليع لكتاب جاك ووديس ، جذور الثورة الافريقية ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧١ . هكذا يبني الرجل الابيض حضارته السلمية بتحويل الرجل الأسود الى سلعة . ويكون من الطبيعي ان ينعكس ذلك في مجال الفكر في ازدهار نظريات عنصرية تقول بتفوق الرجل الأبيض . انظر :

O.C. Cox, Caste, Class & Race, p. 331 & sqq.

(٢٧) بالنسبة لعلاقة الاقتصاد الأم بالمستعمرات يقول ج .كارى John Caray «ان المستعمرات تشترى منتجات .. وتزودنا بالسلع التي يمكن اما تصنيعها هنا أو اعادة تصديرها.. وهي (أى المستعمرات) توجد مجالا لتشغيل فقرائنا وتشجيع ملاحتنا» .

An Essay on the State of England in Relation to its Trade, Bristol, 1695

مشار اليها في ص ٣٨٤ من كتاب أسس الرأسمالية السابق الاشارة اليه .

(٢٨) Southgate, op. cit., p. 74 et sqq.

(٢٩) Primitive accumulation of capital. L'accumulation primitive de capital

ثالثا : الفكر الاقتصادى نتاج هذه المرحلة .

إبتداء من القرن الخامس عشر ، وتحت تأثير التحولات التي أصابت الحياة الاجتماعية الأوروبية ، ينتقل مركز الإنشغال الفكرى للإنسان من القضايا الدينية الى القضايا الزمنية (الدنيوية) . اذ لم يعد ينظر الى الانسان على انه « حاج في طريقه الى السماء "Viator mundi" » ، وإنما « كخالق وسيد للعالم "Faber mundi" » . وفي إطار الانشغال بالقضايا الزمنية تبرز بعض الأفكار الاجتماعية ، الاقتصادية منها يعنى عن الاقتصاد السياسي في مرحلة الجنينية . والواقع أن المسافة التي كان يتعين على الاقتصاد السياسي أن يقطعها - في إطار الفكر - بين ابن خلدون ومولده إبتداء من النصف الثاني من القرن السابع عشر مسافة قصيرة ، كما سنرى فيما بعد . ولكن جنين الاقتصاد السياسي يقطعها على نحو غير مباشر ، بالدوران . في أثناء هذا الدوران يثرى بالعديد من المشكلات الجديدة ويجد تحت تصرفه كما هائلا من المعلومات العملية المتعلقة بالنشاط الاقتصادى . في أثناء هذا الدوران ينمو الجنين مع انشغال الناس بالمشكلات الاقتصادية بوصفها هذا . وهو انشغال يفرضه انغماسهم في واقع النشاط الاقتصادى الذى وصل في تحوله المستمر الى مرحلة جديدة . وقد انشغلوا بهذه المشكلات فرادى بهدف معرفة اجراءات السياسة الاقتصادية اللازم اتخاذها في واقع الحياة الاقتصادية ، مما جعل الفكر الاقتصادى للمرحلة من نتاج بعض رجال الادارة ورجال الأعمال . وقد أطلق على هؤلاء الرجال فيما بعد « التجاريون »[30] .

فقد أثار تدفق المعادن النفيسة في القرن السادس عشر وما ارتبط به من ثورة في الأثمان تساؤلات تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة (التي يتعين تعريفها) وتجارتها ، وانتاجها ، والمخزون من المعادن النفيسة الذى يتعين على الأمة الاحتفاظ به ، كما تتعلق بالعلاقة بين ثروة الأمة والميزان التجارى[31] (الذى يمثل التسجيل الحسابي لصادرات الأمة ووارداتها من السلع) . وكذلك بالنسبة للاجراءات التي يتعين اتخاذها لكى يكون هذا الميزان ، أو على

(٣٠) The Mercantilists: les Mercantilistes. أهم من أنتجوا الفكر التجارى هم أورتيز L. Ortiz (١٥٥٨) ود . دى أوليفارس D. De Olivarès (١٦٢١) ، والايطالي أ. سيرا A. Serra (١٦١٤) في أسبانيا (السنوات تشير الى تواريخ نشر أهم مؤلفاتهم) ؛ وجان بودان Jean Bodin (١٥٣٠ - ١٥٩٦) ، وأنطوان دى مونكرتيان A. de Montchretien (١٥٧٦ - ١٦٢١) ؛ وسيلى Sully (١٥٥٩ - ١٦٤١) ؛ وكولبير Colbert (١٦١٩ - ١٦٨٣) في فرنسا ، وتوماس مون Thomas Mun (١٥٧١ - ١٦٤١) ؛ وجون تشايلد John Child (١٦٣٠ - ١٦٩٩) ، ووليام تمبل W. Temple (١٦٢٨ - ١٦٩٩) في انجلترا . انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٣٣٥ وما بعدها . وكذلك :

E.F. Heckshar, Mercantilism, Translated by M. Shapiro, London, 1935 — J. Marchal, Cours d'économie politique, Génin, Paris, 1964. p. 72 – 85 — E. Mandel, Traité d'économie marxiste, T. II, Julliard, Paris. 1962. p. 332 et sqq.

(٣١) Balance of Trade: Balance de commerce.

[illegible] المدفوعات(٣٢) (الذي يمثل التسجيل المحاسبي لكل المعاملات ، مقدرة في [illegible] التي تتم خلال فترة معينة ، ولتكن سنة مثلا ، بين أبناء [illegible] أي لكي يكون به فائض (ينجم عن زيادة صادرات البلد في مواجهة [illegible] من الواردات) . كل هذه التساؤلات تدور في الواقع حول ماهية الثروة وكيفية زيادتها .

المشكلة الأولى تتمثل للتجاريين هي تلك الخاصة بطبيعة الثروة . هنا نجد فكرة شائعة في الكتابات المتعلقة بالفكر الاقتصادي مؤدى هذه الفكرة أن النقود (في صورة المعادن النفيسة : وخاصة الذهب والفضة) تعتبر عند التجاريين عنصر جوهري في تكوين الثروة إن لم تكن مرادفا لها . هذه الفكرة هي في الواقع محل خلاف(٣٣) ولا يمكن اعتبارها ممثلة لمفهوم التجاريين للثروة(٣٤) .

ولكن يبدو أنها وجدت في كتابات الأوائل من التجاريين من أنصار السياسة المعدنية(٣٥) . فبالنسبة لهؤلاء تتمثل الميزة الرئيسية للتجارة الخارجية في إجتذاب المعادن النفيسة . ويمكن أن نفهم السبب في هذا الفكر إذا ما تذكرنا أن القول به تم في وقت تمثلت المشكلة الأساسية فيه في التراكم النقدي أي في التركيز على تحويل السلع إلى نقود (وهو ما يتم في مجال التداول أي المبادلة ، في السوق) ، باعتبار أن تراكم رأس المال النقدي إلى حد معين شرط ضروري وسابق لتحول انتاج المبادلة البسيط الى الإنتاج

---

(٣٢) Balance of Payment; balance des paiments.

(٣٣) يعد آدم سميث هذه الفكرة التي ينسبها الى التجاريين في مجموعهم ويعتبرها غير ذات معنى ، أنظر .
A Smith, An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations, Ward, Lock & Co., London, 1838 p. 307 & sqq.

. أما كينز فهو يحاول أن يعيد اليها اعتبارها :
J.M. Keynes: The General Theory of Employment, Interest and Money, Mac millan, London 1954 p. 333 & sqq.
على العكس من ذلك يقول ليبسون ان الفكر التجاري لا يرتكز على هذا المفهوم للثروة ، أنظر :
E Lipson: The Economic History of England, Vol. II, p LXXX, LXXXVIII and Vol. III, p. 62 & sqq.

أنظر كذلك : M. Dobb: Studies in the Development of Capitalism, p. 201.

(٣٤) الواقع أن غالبية الكتاب من التجاريين يقولون بذلك . وهو ماليس بصحيح . أنظر على سبيل المثال ، لبيب شقير ، تاريخ الفكر الاقتصادي ، ص ٧٦ ، ٧٧ ؛ وكذلك : R. Lekachman: A History of Economic Ideas, p 37 & sqq.
في هذا المعنى يقول جون ستيوارت ميل : عندما كان يسود النظام التجاري كان يفترض صراحة او ضمنا في كل سياسة الأمم الثروة تتكون فقط من النقود ، أو المعادن النفيسة التي يمكن تحويلها مباشرة الى النقود اذا لم تكن في صورة نقود ، مستخلصات من كتاباته في :

W.B. Robertson, Political Economy: Expositions of its Fundamental Doctrines Selected from the Best Writers. The Walter Scott Publisher, London, 1905, p. 25 - 26.

الرأسمالي ، الذي هو بطبيعته إنتاج مبادلة وإنما من نوع : نقود - سلعة - نقود . في هذه الآونة كانت النقود تأتي من المعادن النفيسة ، هذه لا تنتج في داخل اقتصاديات أوروبا الغربية ، وإنما تستورد في مقابل تصدير السلع . كان التركيز اذن على الثروة في مظهرها النقدى لأن تراكم المعادن النفيسة مرادف لتراكم رأس المال النقدى الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية . من هنا كان البحث عن طبيعة الثروة في تدفق الذهب والفضة ، (وهو ما يعني أن تزيد الصادرات على الواردات ، أى أن يكون في ميزان التجارة فائض يقابله دخول كمية من المعادن النفيسة) ، أى في مجال التداول .

ثم كان التركيز على خلق فائض في الإنتاج ، وإنما منظورا اليه من وجهة نظر التداول ، على نحو يكون معه فائض الإنتاج ممثلا في فائض نقدى ، أى في ربح . هذا الربح يمثله بالنسبة للأمة فائض في الميزان التجارى . هنا لا يرى الربح الا عند تحقيقه في السوق ، اذ لا يستطيعون التغلغل الى مجال الإنتاج لرؤيته عند انتاجه. ونكون مازلنا في اطار التركيز على مجال التداول ، ولكننا نقترب أكثر من الإنتاج . الأمر يتعلق هنا بتداول يستند الى الإنتاج ، فلزيادة المعادن النفيسة يتعين زيادة الصادرات ، ولكى يتم ذلك يتعين زيادة الإنتاج [٣٦] .

أما بالنسبة للتجاريين الأواخر ، فلم يعد هناك لبس : « فثروة بلد ما يمثل في نتاج الأرض ، والعمل أو الصناعة » ... أما « الذهب والفضة » فليسا إلا « مقياس التجارة » [٣٧] . ومن ثم تكمن أهمية المعادن النفيسة في أن النقود تصنع منها وهذه هي عصب الحرب وأساس الائتمان . كما أن المعادن النفيسة تكتسب أهميتها من اعتبارات أخرى ، كجاذبيتها الخاصة كسلع ولأنها لا تفنى ولأن نقصها يعني نقص كمية النقود الأمر الذى ينعكس في نقص في الطلب على السلع . كما أن زيادتها تعني زيادة كمية النقود الى حد معين وهى زيادة تسهل من المبادلة وتجعل الاقتصاد أكثر سيولة ، وزيادتها عند حد

---

(٣٥) The Bullionists; Les Bullionistes.

في عام ١٦٢٢ يقول أحد الكتاب أن النقود « هي ثروة وقوة الدولة بالمعني الصحيح » . ويقول بولكسفن الذى كان مسئولا عن التجارة والمزارع الكبيرة في المستعمرات أن الذهب والفضة « هما ثروة الأمة الوحيدة وأكثرها نفعا » . أنظر في ذلك وفي مقتطفات أخرى :

E. Lipson, Vol. III. p. 62.

(٣٦) هذه الفكرة يتعين استبقاؤها في الذهن عند المقارنة بين فكر التجاريين وفكر الحديين ، انظر الفصل الثالث من هذا الباب .

(٣٧) Ch. D'Avenant, Discourses on the Public Revenues and on the Trade of England, London, 1698, quoted by K. Marx, Theories of Surplus Value, Lawrence and Wishart, London, 1954, p. 25.

أنظر مقتطفات أخرى بهذا المعني في E. Lipson, vol. III, p. 63 – 65.

معه يؤدى الى ارتفاع الأثمان (ونقص الطلب على الصادرات) .

وبالرغم من أن هؤلاء المتأخرين من التجاريين يجدون الثروة في المنتجات (ومن ثم يجب البحث عنها في مجال الانتاج ، لا المبادلة) فإن تدفق الذهب والفضة يمثل ميزة ... في المطالبة بتحقيقها في القرن السابع عشر . والظاهر أنهم يستخدمون حجة أصبحت اتفاقية لتبرير اجراءات يعتبرونها مواتية على أسس مختلفة . فقد تمثل الانشغال الرئيسي الذي أعطى لكتابات التجاريين في القرن السابع عشر طابعا موحدا في البحث عن تحقيق ميزان تجارى موات للبلد ، موات بمعنى تحقيقه للتوسع في الصادرات توسعا لا يوازيه اقتحام المنتجات الأجنبية للسوق المحلية . اذ لما كانوا يعتبرون السوق المحلية محدودة (ضيقة) هدفوا جميعا الى تحقيق توسع في الصادرات توسعا يمثل اضافة للمبيعات . ولكي يتوازن ميزان التجارة الذي يكون في صالح البلد (وهو ما يسعون اليه) يتعين ، كشرط لهذا التوازن ، أن تتدفق المعادن النفيسة . وعليه يتمثل الهدف الذي يسعون اليه في ضمان سوق اضافية (في الخارج) لسلعهم لا في المعادن النفيسة التي لا تكون إلا وسيلة تحقيق هذا الهدف[٣٨] .

من هنا نستطيع أن نفهم ما نادى به التجاريون من ضرورة ضمان حرية التجارة الداخلية ، وهو ما يعني توسيع السوق الداخلية عن طريق ازالة العوائق الداخلية بين المناطق المكونة لإقليم الدول وبناء الطرق وحفر القنوات[٣٩] ، ولكن مع الاحتفاظ بها للسلع القومية ، وتنظيم الدولة في نفس الوقت للتجارة الخارجية : اتخاذ اجراءات حمائية يقصد بها حماية الانتاج المحلي بالحد من الواردات (عن طريق فرض ضريبة جمركية عليها أو منعها من الدخول) ، واتخاذ اجراءات تضمن اكتساب الأسواق الخارجية للصادرات الوطنية ، مثل مساندة الشركات التجارية الكبرى ، تطوير الأسطول التجاري للنقل والحربي لاكتساب المستعمرات والحفاظ عليها[٤٠] : فهم اذن يطالبون بتدخل الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية[٤١] . ولا يكون تدخل الدولة على هذا النحو إلا مظهرا من مظاهر الدور الذي

---

(٣٨) cf. M. Dobb. Studies in the Development of Capitalism. p. 188 & sqq.

(٣٩) E. Lipson. Vol. II, p. XXXIII and sq.

(٤٠) Ibid., p. IV — L.

(٤١) وقد اختلفت صور تدخل الدولة من بلد الى آخر ، فقد غلب على تدخل الدولة في أسبانيا وضع قيود على تحركات الذهب والفضة عبر اقليم الدولة . وفي انجلترا تمثل تدخل الدولة في المساعدة في اقامة الشركات التجارية وتنظيم التجارة ، وخاصة التجارة الخارجية والنقل البحري . أما في فرنسا فقد اتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وقامت على تنفيذ سياسة كولبير باتخاذ كافة الوسائل التي تؤدى الى التوسع الصناعي ، بقصد زيادة الصادرات . فهي تقيم المشروعات التي تمدها بما يلزمها وخاصة في الحروب ، كما تشجع قيام المشروعات الفردية عن طريق منح الاعانات والمباني والمساكن لاقامة الصناعات وكذلك تقديم القروض مع تخفيض سعر الفائدة . كما أنها تخفض الريع الذي تدفعه المشروعات الفردية مقابل استخدام الأراضي الملكية .

تلعبه في عملية تحول المجتمعات الزراعية الاقطاعية الى مجتمعات صناعية يكون رأس المال في سبيله للسيطرة عليها ، وما يقابل هذا التحول من صراع صناعي بين الأمم في السوق العالمية . في هذا الصراع تكون الغلبة لمن يتم تحوله بمعدل أعلى من معدل تحول الأمم الأخرى . معدل التحول هذا يتحدد بمعدل تطور رأس المال . ومن هنا كان من اللازم الالتجاء الى وسائل قهرية تعجل من تركيز ملكية وسائل الإنتاج القائمة في يد كبار الملاك في الزراعة وفي الصناعة عن طريق الاستيلاء على وسائل الإنتاج التي يملكها صغار المنتجين المباشرين ، كما أن هذه الوسائل تزيد من سرعة تركيم رأس المال باكتساب المستعمرات (وهنا يكون العنف وسيلة ضمان الأسواق والحصول على المواد الأولية والأيدى العاملة الرخيصة) ، كما أن هذه الوسائل كذلك تحد من الواردات وتحمى الإنتاج المحلى من المنافسة الأجنبية . وتكون النتيجة أن تتدفق المعادن النفيسة التي تزيد من كمية النقود في التداول ، الأمر الذى يدفع بالأثمان الى الارتفاع ويخلق الضغوط التضخمية . هذه الضغوط التضخمية تضعف أعضاء الطوائف فتسهم بذلك في خلق العمل الأجير ، وهى فوق ذلك تؤدى الى إنخفاض الأجور الحقيقية فتفيد الطبقة الرأسمالية التي ترتفع أثمان السلع التي تبيعها .

(٭٭) هذا الدور الذى تقوم به الدولة إنما تقوم به باسم « الأمة » في صراعها من غيرها من « الأمم » . وعليه لا تكون الصفة القومية للنظام التجارى مجرد كلمة على شفاه من يتحدثون باسمه . فباسم عنايتهم بثروة الأمة وموارد الدولة يعلن التجاريون في الواقع مصالح الطبقة الرأسمالية وتجميع الثروات بصفة عامة كهدف نهائي للدولة التي تختلف في طبيعتها اذن عن الدولة الاقطاعية القديمة . ولكنهم يعون في نفس الوقت أن تطور الإنتاج الرسمالى إنما يمثل أساس القوة القومية وأساس الصعود القومى في المجتمع الحديث .

هذا عن موقف التجاريين من طبيعة الثروة والعلاقة بينها وبين الإنتاج والتجارة الخارجية وما يترتب على هذا الموقف من توصيات خاصة بدور الدولة في الحياة الإقتصادية . تمثل مثار فكرهم هذا ، كما رأينا ، في تدفق المعادن النفيسة من المستعمرات الى أوروبا الغربية .

(٭٭) وتخفض الضرائب المباشرة وتعطى الاعفاءات الضريبية . كما تتدخل لتوفير الأيدى العاملة اللازمة للتوسع الصناعى (اعفاء مؤقت من الضرائب لمن يتزوج في سن العشرين - اعفاء الأسر العديدة الأولاد من الضرائب - منع هجرة العمال - اجبار البنات غير المتزوجات ورجال الدين والراهبات على العمل في الصناعة - اجبار الآباء على توجيه أبنائهم لتعلم حرف صناعية - تشجيع قدوم العمال المهرة الأجانب - تولى الطوائف أمر التعليم الفني - ضمان الدولة للمشروعات ، حرية التعامل مع الطوائف الحرفية والخروج على القيود التي تضعها هذه الأخيرة لحماية أعضائها) . يزيد على ذلك أن الدولة كانت تضمن للصناعات الحصول على المواد الأولية عن طريق الاعفاء من الضرائب الجمركية والترخيص لها بالحصول على الأخشاب من الغابات الملكية . كما تضمن للمشروعات تسويق منتجاتها عن طريق الدولة بالشراء أو ضمان احتكار هذه المشروعات للسوق خلال فترة معينة ، أو تخصيص السوق المحلية للمشروعات الوطنية عن طريق الحماية الجمركية ومنع استيراد السلعة الأجنبية . أنظر في دور الدولة في هذه المرحلة مؤلفنا : دراسات في الاقتصاد المالى ، منشأة المعارف بالاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ٢٠ - ٢٥ .

وما صاحبه من ثورة في الأثمان في القرن السادس عشر، ما هو فكرهم المتعلق بظاهرة الأثمان هذه؟

مع إنتشار التجارة والمبادلة، وجدت الغالبية من المدرسيين المتأخرين من الصعب التوفيق بين فكرة الثمن العادل وما يتم في واقع الحياة العملية. ابتداء من هذه الصعوبة، أصبح من الأوفق بيان أن الثمن الذي يدفع فعلا - الثمن الاتفاقي - هو الثمن العادل. وذلك على أساس أن من يقبل أن يشترى السلعة ويدفع فيها ثمنا يزيد عن نفقة إنتاجها، الثمن الجاري، إنما يقوم بذلك لأن هذا الثمن يمثل «القيمة الحقيقية» للسلعة بالنسبة له» وهو ما يعني البدء في إعطاء بعض الاهتمام الى التقديرات الذاتية للمستهلك الفرد.

أما بالنسبة للتجاريين وموقفهم من الثمن وتحديده، فمن الصعب تسجيل فكرة عامة تمثلهم، وذلك لكبر عدد كتابهم ولكونهم وجدوا في عديد من البلدان ذات مستويات مختلفة من التطور الاقتصادى والاجتماعي. ورغم ذلك يمكن تمييز الأفكار الآتية بالنسبة للثمن:

- أن في فكرهم تتطابق القيمة مع الثمن، الثمن الجارى في السوق.
- في فكرهم نجد التفرقة بين قيمة السلعة (المرادفة لثمنها في نظرهم) ومنفعتها، كما أنهم يقيمون نوعا من علاقة السببية بين الاثنين.
- أن فكرهم يحتوى اجابات عديدة بالنسبة لتحديد مستوى الثمن، الثمن الجارى: البعض يقول أن الثمن يتحدد بكمية النقود، البعض الآخر بالعلاقة بين الطلب والعرض[٤٢]. وبعض ثالث بالحاجات، وبعض رابع يرجع تحديد الثمن الى كل هذه العوامل مجتمعة. هنا نجدنا بصدد ملاحظة اساسية تفرض نفسها: كل هذه تشترك في انها تنحصر في مجال التداول، في السوق، تبحث فيه عن العوامل التي تحدد الثمن الجارى

(٤٢) في هذا يقول نيقولاس باربون Nicholas Barbon, A Discours of Trade: «... ثمن السلعة هو قيمتها الحالية... والسوق هو خير حكم بالنسبة للقيمة، اذ تعرف كمية السلع وفرصتها (أى الطلب عليها - م. د.) في السوق عن طريق تنافس المشترين والباعة: فالأشياء تستحق قدرا معينا، وهو القدر الذي يمكن أن يكون له عند البيع، وفقا للقاعدة القديمة التي مؤداها أن الكمية المباعة تحدد القيمة...».

- «أن ثمن السلع الذى هو القيمة الحالية ينتج من حساب استعمالها مع الكمية المخصصة لهذا الاستعمال... عن المستحيل على التاجر أن يعرف عند شرائه السلع الثمن الذى سيبيعها به: فقيمتها تتوقف على الفرق بين فرصة البيع (أى الطلب عليها - م. د.) والكمية. وعليه اذا ادت كثرة السلع الى خفض الثمن قام التاجر بابعادها حتى تستهلك الكمية (المطروحة في السوق - م. د.) ثم يرتفع الثمن...».

- «أن قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها. فالأشياء التي لا منفعة لها لا قيمة لها... ومنفعة الأشياء هي في تزويد الانسان بما يشبع حاجته... قيمة كل السلع تنتج عن منفعتها، كما ينتج غلاؤها ورخصها من كثرتها وندرتها». مشار اليه في:

R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrene and Wishart, London, 1956, p. 15 – 16.

ولكن البعض من **التجاريين الأواخر**[٤٣] لا يكتفي بالقول بأن « السوق » هو الذى « يحدد » الثمن ، ويسعى باحثا خلف **تقلبات الأثمان** في السوق - تلك التقلبات التي تعرض الباحث عن طريقه عند الاستقصاء - عن عامل مستقر يتميز بدرجة من الثبات يشرح لغز الثمن في اقتصاد في طريقه لأن يكون اقتصاد المبادلة المعممة .

إلا أن الفكر المتعلق « بالقيمة » لن يكون من نتاج التجاريين ، ولكن من نتاج مفكرين آخرين يعيشون مرحلة أخرى من مراحل تطور طريقة الإنتاج الرأسمالية تطورا يحقق سيطرة رأس المال ، ورأس المال المنتج ، على الإنتاج الذى يبدأ الطابع الصناعى في أن يغلب عليه . مرحلة الرأسمالية الصناعية ، حيث رأس المال الصناعى يشق سبيله ليصبح الظاهرة السائدة ، مخضعا بالتالى رأس المال التجارى الذى كان يسود التداول . ومؤذنا بانتقال مركز اهتمام الفكر من مجال التداول والعودة به الى مجال الإنتاج حيث غور الظواهر الاقتصادية .

٢ - الرأسمالية الصناعية ومولد علم الاقتصاد السياسي :

شهدت نهاية القرن السابع عشر بداية انحسار تنظيم الدولة للحياة الاقتصادية ، كما شهدت تفكك نظام الطوائف وتقلص كبار الشركات التجارية . وقد سار انكماش تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية جنبا الى جنب مع اختفاء الاحتكار نحو المنافسة . ويكمن العامل الذى أنتج هذين الإتجاهين - وهو يتقوى في نفس الوقت بفعلها - في تطور الإنتاج الصناعى تطورا يصبح مبهرا ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر ، الفترة التي تعلن **الثورة الصناعية** في إنجلترا : أى التحول الكيفي الذى يصبح به النشاط الصناعى السائد في الاقتصاد القومى . يتم ذلك عن طريق تحولات كيفية في فنون الانتاج وطرق تنظيمه ، على نحو يغير من قوى الإنتاج ويبلور روابط الإنتاج في المجتمع الرأسمالى .

فبالنسبة **لفنون الإنتاج الصناعي** ، يتمثل التحول الكيفي في الإنتقال من الصناعة اليدوية الى الصناعة الآلية ، حيث يتم العمل استعانة بآلات تدار بالقوى المحركة . ما الذى يقصد بالإنتاج الآلى ؟ .

الآلة : هى مجموعة من الأجهزة يتم تجميعها على نحو يمكنها من استقبال نوع من الطاقة ونقلها لكى تحقق أثرا معينا . وكل آلة تتكون على هذا النحو من ثلاثة أجزاء مختلفة : المحرك (أو الموتور) ، ناقل الحركة أو الموصل ، الأداة الآلية : فالمحرك يعطى الحركة الأولية ، الدفع . وهو يختلف في طبيعته : قوى عضلية للإنسان ، قوة حيوان ، آلة بخارية . اذا ما أعطى المحرك الدفع الأولى تعين نقل الحركة أو توصيلها . يتم نقل هذه الحركة الأولية

(٤٣) أنظر ماندل ، الجزء الثاني من المرجع السابق الاشارة اليه . ص ٣٩٣ .

باستخدام مجموعة العجلات والتروس والروافع والسيور . هذه المجموعة تنقل الدفع الأولي للمحرك الى الأداة الآلية . في هذه الأخيرة نجد الأجهزة والأدوات التي يستخدمها الحرفي أو الصانع اليدوي (كالابرة التي تستخدم في الخياطة ، السكين أو المقص الذي يستخدم في القطع ، المكوك الذي يستخدم في النسيج .. الى غير ذلك) وإنما في أشكال مختلفة . فقد تحولت الأدوات اليدوية للانسان الى أدوات آلية تقوم كل منها بعملية من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

تلك هي الآلة بالأجزاء المكونة لها . لنرى الآن كيف تطور كل جزء من هذه الأجزاء . تحققت أول ثورة فنية (تكنولوجيا)[٤٤] في القرن الثامن عشر عندما خرجت أداة الإنتاج

---

(٤٤) تتمثل أهم مظاهر التقدم الفني التي شهدتها الفترة محل الدراسة في الآتي :

أولا فيما يتعلق بالمحرك من ١٦٧٥ - ١٧٠٠ دى جيريج De Guericke يصمم أول آلة اليكتروستاتيكية (محرك كهربائي) ، هيوجنز Huygens يكتشف المكبس (في اطار الآلة البخارية) ، من ١٧٠٠ - ١٧٢٥ : آلة نيوكومن Newcomen البخارية ، ١٧٢٥ - ١٧٥٠ ، التوربين المائي لسنجر Senger ، ١٧٥٠ - ١٧٥٥ : الآلة البخارية لجيمس وات J.Watt (آلة كاملة بمكثف ومنظم وجهاز لقياس تغير قوة الموتور) ، ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : اكتشاف الضغط العالي بواسطة أفانس - تريفتيك - Avans Trevithick (في اطار الآلة البخارية) ، مشروع محرك يعمل بغاز الاضاءة من تصميم لبون ، ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : مبدأ الآلة البخارية المركبة لوولف Wolf ، ستيفنسون Stephenson يصمم النقل المعروف Système bielle Manivelle ومقتضاه يمكن تحويل حركة خطية تبادلية الى حركة دائرية موحدة والعكس ، بارلو Barlow يدخل تعديلات على المحرك الكهربائي ثم تتوالى التعديلات والاكتشافات

ثانيا : بالنسبة للصناعة الحديثة : ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : هايو Hayon يستخلص الاكسجين بتسخين الاكسيدات ، ١٧٠٠ - ١٧٢٥ : ميل يصمم الآلة الكاتبة ، فهرنهيت Fahrenheit يخترع الترمومتر ، ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : جون كاى John Kay يخترع المكوك الطائر ، دربي Darby واستخدام الفحم في الصناعات المعدنية ، ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : الكرونومتر ، بناء كوبري حديدي في بريطانيا ، ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : كارترايت Cartwright يصمم أول آلة نسيج ميكانيكية ، المعدن يحل محل الخشب في صناعة الآلات ، استعمال الكاوتشوك في الصناعة ، ادخال نظام القياس المترى ، ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : غاز الاضاءة ، آلة باركرز Parkers وانتاج الأسمنت الصناعي ، انتاج حامض الكبريت ، ١٨٢٥ - ١٨٥٠ : ماكينة الخياطة جاكار Jacquard الميكانيكية للنسيج ، مصباح الاضاءة في المناجم ، الكبريت ، ماكينة الخياطة لتيمونيه Thimonier ، وهلر Woehler اكتشف الألومنيوم ، اضافة الكبريت الى الكاوتشوك لزيادة مقاومته مع الابقاء على مرونته وهي عملية ترجع الى جوديير Goodyear ، بسمر Bessemer يكتشف طريقة صنع الصلب ، صناعة الألومنيوم .

ثالثا : فيما يخص المواصلات : ١٦٥٠ - ١٦٧٥ : أول دراجة ذات ثلاث عجلات ، ظهور الاتوبيس تجره الأحصنة ، ١٦٧٥ - ١٧٠٠ : بدء استخدام قناة ميدى Midi في جنوب فرنسا ، أول قضبان خشبية ، ١٧٠٠ - ١٧٥٢ : بابان Papin يجرب أول سفينة بخارية ، ١٧٢٥ - ١٧٥٠ : آلان Allen يبني عربة السكة الحديد في أول شكل لها ، ١٧٥٠ - ١٧٧٥ : أول قضبان حديدية ، ١٧٧٥ - ١٨٠٠ : جوفروى دابنس Jouffroy d'Abbans يطلق السفينة البخارية ، بلانشار Blachard يعبر المانش في بالون ، جسيب Jessap يخترع القضبان الحديدية الحديثة ، جرنرين Gernerin يخترع المظلة الهابطة ، فلتون Fulton يبني غواصة بالمروحة ، ١٨٠٠ - ١٨٢٥ : تريفيتك Trevithick يبني أول قاطرة بخارية ثم يبني واحدة تقطع ١٤ كيلو متر في الساعة ، أول أتوبيس بخاري في انجلترا ، دريز Drais يخترع الدراجة البخارية ، بناء أول خط سكك حديد في فرنسا ، ثم تتوالى الاختراعات والتجديدات .

وقد كانت هذه الثورة التكنولوجية بعيدة الأثر على الروابط الاجتماعية للانتاج ، فهي تقضي بصفة شبه نهائية وروابط الانتاج السابقة على الرأسمالية وتدفع الى المقدمة روابط الانتاج الرأسمالية ، ولكنها تحدث هذا الأثر في ظل ظروف تاريخية (سياسية

من بدء الإنسان استخدامها الآلة . هذه النظرية تخص المكون الثالث فقط ، أي الجزء من الآلة المتمثل في الأدوات الآلية . أما القوة المحركة فقد تكون في البداية العامل نفسه ثم الحيوان والريح والمياه . في كل هذه الحالات توجد صعوبة أساسية ، وهي أن حجم الدفع يصعب تهيئته بالقدر اللازم ، كما أن للقدرة الدافعة حدود جسمانية في حالة الإنسان والحيوان ، ويصعب السيطرة عليها في حالة القوة المحركة الطبيعية (الريح والمياه) . وعليه كان من اللازم التوصل الى قوة محركة جديدة تزيل هذه الصعوبة . هذه تتمثل في الآلة البخارية التي تستند الى جيمس وات Watt J. في عام ١٧٨١ : هنا نجد أول محرك قادر على توليد قوته المحركة عن طريق استهلاك الماء والفحم (لتحويل الماء في حالة السيولة الى بخار) ويستطيع الانسان أن يضبط درجة قوته . وعليه أصبح من الممكن استخدام محرك واحد لادارة أكثر من أداة آلية . ومع تزايد عدد الادوات الآلية التي يتعين تشغيلها في نفس الوقت يكبر المحرك ويتحول الموصل الى جسم متزايد في الاتساع والتعقيد . في نهاية عملية التطور هذه نجد نظام الآلة - الأداة ، اذ تصبح الآلة مكونة أساسا من مجموعة الأدوات الآلية التي تقوم بعمليات انتاج الناتج ، وتستخدم الوحدة الانتاجية الواحدة عددا كبيرا من هذه الآلات . كل هذه الآلات تستقبل الحركة اللازمة لتشغيلها بواسطة ناقل (موصل) واحد يسمى بالناقل المركزي (الأوتومات) ، وهو يحرك كل الآلات في آن واحد . ذلك هو نظام الصناعة الأوتوماتيكية .

من هذا يبين أن التحول من الانتاج اليدوي الى الانتاج الآلي ، عن طريق الاستخدام المنتظم للآلات في الانتاج ، رهين بظهور المحركات الميكانيكية . إلا أن مجرد ظهور هذه الأجهزة (اختراعها) لا يعني استخدامها ، اذ هذا الاستخدام رهين بتوفير شروطه المادية . هذه الشروط تتمثل في تطور الصناعة اليدوية على أساس من تقسيم العمل في داخل الوحدة الإنتاجية على نحو يجزىء من العمليات اللازمة لانتاج السلعة ويبسطها ، ومن ثم يبسط من الأدوات اللازمة ويهذبها ويضاعف من عددها ، على النحو الذي رأيناه عند الكلام عن الصناعة اليدوية . كما تتمثل وهذا شرط أساسي ، في أن الموقف كان يتميز في انجلترا ، في فترة سيادة الصناعة المنزلية بعد قيامها بأن العمل الاجير كان محدودا نسبيا نظرا لأن الطبقة العاملة الوليدة كانت فيما يتعلق بجزئها الآتي من الريف ، ما زالت مرتبطة جزئيا بالزراعة . هذا النقص النسبي قد يدفع بالأجور نحو الارتفاع ، الأمر الذي يؤدي الى البحث عن فنون انتاجية توفر من العمل وتزيد من إنتاجيته .

= واجتماعية واقتصادية) محددة . هذه الظروف أبعد من أن تكون نتاج التقدم الفني فقط . اذ هي نتائج النشاط الملموس لأعضاء المجتمع ، لصراعهم الاجتماعي ، للدور الذي تلعبه العوامل الجغرافية ، التنظيمية ...الى آخره . من ناحية أخرى ، تؤدي الثورة التكنولوجية الى تحول المجتمع تحولا جذريا ، وبما أنها تحدث في واقع اجتماعي يختلف من مجتمع الى آخر ، تختلف طبيعة التحول الذي تحدثه من مجتمع الى آخر .

أما بالنسبة لطرق التنظيم الصناعي ، فيتمثل التحول الكيفي في الانتقال الى نظام المصنع [٤٥] القائم على التقسيم الفني للعمل . هنا يتركز الإنتاج الصناعي في عدد من المصانع التي يجمع كل منها عددا كبيرا من العمال يقومون بالإنتاج على نطاق متسع ، أي بالإنتاج الكبير الذي يوجه ليس فقط للسوق الداخلية وإنما كذلك للسوق الخارجية . في هذا المجال نشط المنظمون [٤٦] ، أي أصحاب المشروعات القائمة على إستخدام العمل الأجير والتي تنتج للسوق ، الذين كانت تحتويهم الصناعة اليدوية الرأسمالية في القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر . حينئذ كانوا يمثلون صغار المنظمين الذين يملكون رأسمالا صغيرا أو متوسطا ، بما لهم من طموح وقدرة على اتخاذ المبادرة ومعرفة لصيقة بالإنتاج ، وارتباط بأوساط التجارة إرتباطا يمكنهم من تكملة رأسمالهم بالائتمان (أي اقتراض لفترة معينة يرد في نهايتها أصل الدين والفائدة المستحقة عليه) الذين يحصلون عليه من التجار . في هذا المجال اذن تتأكد سيطرة رأس المال الصناعي على الإنتاج ، وإنما في شكل الإنتاج الآلي الكبير .

كما تأكدت سيطرة رأس المال على الزراعة من خلال **الثورة الزراعية** (في إنجلترا) في القرن الثامن عشر . فقد بلغت حركة التسييج ذروتها مؤدية بذلك الى تركيز الملكية العقارية ونضوج روابط الإنتاج الرأسمالية في الزراعة ، نضوجا تمثل في قيام طبقة من المزارعين يزرعون مزارعهم المسيجة استخداما للعمل الاجير . كما شهدت العقود الأولى من القرن الثامن عشر ثورة فنون الإنتاج في الزراعة الانجليزية [٤٧] . زادت من انتاجية العمل الزراعي وبالتالي من الجزء من فائض الإنتاج الزراعي المعد للتسويق لتغذية العاملين في الصناعة في تزايدهم المستمر . لهذه التطورات في الزراعة وجه آخر يتمثل في التوسع المستمر في السوق الداخلية (اذ زيادة القدرة من الفائض الزراعي المعد للتسويق تعني زيادة امكانية أهل الريف شراء السلع الصناعية) وفي تكون الطبقة العاملة تكونا ساهم النمو السكاني في القرن الثامن عشر في سرعته .

---

(٤٥) Factory System: système d'usine

(٤٦) The Entrepreneurs: les entrepreneurs

(٤٧) أصبح اتباع الدورة الزراعية المعروفة بدورة نوروفولك Norfolk دائما ، فحلت بذلك محل نظام الحقول المفتوحة . ولم تعد تترك الأرض سنة دون زراعة ، وانما أصبحت تزرع سنة قمحا وسنة نباتات جذرية وبرسيم ، لتزرع قمحا في السنة الثالثة . وقد حل ادخال النباتات الجذرية مشكلتين : مشكلة اجهاد التربة الناتج عن زراعة القمح . اذ الجذور التي تتركها هذه النباتات تعيد اليها بعض خصوبتها . ومشكلة تغذية الماشية في فصل الشتاء . الأمر الذى يكون له أثر في مجال تربية المواشي . كما أدخلت فنون انتاجية جديدة وآلات زراعية ، كآلة البذر ، وأدخلت تحسينات كثيرة في تربية المواشي لانتاج اللحوم والصوف . وأقيمت المزارع النموذجية للتعرف على آثار الفنون الزراعية الجديدة . أنظر Southgate : المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ١٠٩ - ١١٤ .

يضاف الى هذا الاتساع المستمر في السوق الداخلية النمو السريع الذى شهدته تجارة الصادرات . فقد تمتعت انجلترا في القرن الثامن عشر بالمركز التجارى المتميز الذى كانت تتمتع به هولندا في القرن السابع عشر[٤٨] .

اجمالا فنقول أن هذه المرحلة تركز رأس المال في يد أرباب الصناعة . مرحلة يتحرر فيها العمال الزراعيون والحرفيون من الناحية القانونية من سيطرة سيد الأرض وقيود الطائفة . ولكنهم ينفصلون في ذات الوقت عن ملكية وسائل الإنتاج ولا تكون لهم إلا قدرتهم على العمل تباع كسلعة في السوق . العلاقات بينهم وبين الرأسماليين الصناعيين ينظمها السوق . مرحلة سيادة النشاط الصناعى . الزراعة نفسها تصبح نوعا من الصناعة . والاثنان يجمعها السوق . الاقتصاد القومى كله يصبح اقتصاد مبادلة . وإنما هى المبادلة التي تبدأ من النقود ، والنقود تتحول الى سلع ، لتتحول هذه الأخيرة الى نقود (أكثر) .

وعليه يمثل النصف الثاني من القرن الثامن عشر فترة التحول الاجتماعى الجذرى : نضوج أشكال جديدة للانتاج ، ظهور أشكال جديدة من العلاقات الاجتماعية ، من الحكومات ، من الأفكار الاجتماعية . اشكال كانت كلها بطيئة ومترددة في صراعها ضد القديم ثم لبثت أن تطورت وتغلبت عليه بسرعة مذهلة : انه التغير الكمى البطىء الذى ما

---

(٤٨) من هذا يبين أنه لا يمكن تفسير الثورة الصناعية بعامل واحد ، او بما يسمى « بالسببية البسيطة » Simple causation ، اذ لا يمكن تفسير نمط التحول التاريخي الا « بالسببية المركبة complex causation بنضوج اجتماعي في مجموعه بما يحتويه من مجموعة من العوامل تنضج كلها في نفس الوقت لأن كل منها يكون لازما بقدر معين اذا أردنا للنتيجة الخاصة أن تتحقق . عامل أساسي يكمن وراء هذه الثورة الصناعية (التي احتوت في آن واحد التوسع في الانتاج (بالتوسع في الاستثمار) واستخدام الآلات في الانتاج وادخال فنون انتاجية جديدة) في القلة النسبية للعمل الأجير . اذ يمكن القول بأن نشأة الصناعة الرأسمالية المنزلية يرد الى توافر العامل الذى لا يزال يباشر بعض العمل الزراعي (هنا نجدنا بصدد قوة عاملة نصف بروليتارية) . ومع التوسع في الصناعة المنزلية واليدوية يصبح عرض هذا العمل محدودا نسبيا . الأمر الذى يدفع الى التعجيل من حركة التحولات في الزراعة (التسييج والثورة الفنية) ، مما يوفر (مع الزيادة في السكان) العمل . ولكنه اذ يتوفر بدرجة تسهل من الاستثمار في بناء المصانع لا يكون ، مع ذلك ، من الرخص لدرجة لا تدفع الى البحث عن طرق انتاج توفر العمل عن طريق استخدام الآلة . سبب آخر في تفسير الثورة الصناعية يتمثل في وجود سوق داخلى للانتاج الكبير (وهو الا يتحقق الا بالثورة الزراعية ، الأمر الذى لم يحدث في بلدان أوروبا الغربية ، فيما عدا انجلترا التي ستبقيهم في ذلك ، إلا في القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر) على أن نأخذ في الاعتبار أن نمو السوق الداخلى هو نتاج لنمو الرأسمالية نفسها : نمو التقسيم الاجتماعى للعمل وزيادة انتاجية العمل مما يمكنه من انتاج فائض يزيد على الاستهلاك الضرورى للمنتجين . هذا الفائض يعد للتسويق ، وزيادة الفائض المعد للتسويق تعني زيادة في امكانية من يبيعه في شراء سلع أخرى ، أى اتساع السوق . « يكون ذلك هو الوجه الآخر للتغيرات التي حدثت في روابط الانتاج ، أى التي حدثت في صنع العمل أساسا الذى يتغير ، كما رأينا ، عن طريق خلق التميز الاجتماعى في داخل عملية انتاج المبادلة البسيط في الزراعية . هذه العملية لها في الواقع مظهران : زيادة الانتاجية تعني زيادة الفائض الذى يمكن مبادلته الامر الذى يعني اتساع السوق الداخلية ، كما أن زيادة الانتاجية ، وهذا هو المظهر الثاني ، تعني زيادة في عرض العمل الاجير . النظر الى هذه العملية على هذا النحو يبين أن « السوق » كعامل في التطور يلعب دورا يختلف عن دور « السوق » كعامل خارجي مستقل ، وفي معني معين « نهائي » ، ومن ثم « عرضي ») . أنظر :

M. Dobb. Prelude to the Industrail Revolution. in Papers on Capitalism..., op. cit. p. 17 – 33.

يفتأ أن ينعكس عند مرحلة معينة من تراكمه في تطور كيفي سريع[٤٩] .

● من خلال هذه العملية يبدأ الاقتصاد السياسي ، العلم الذي ننشغل به ، في الوجود بتحديد معالم موضوعه ، الذي يشهد تناسقا داخليا ، وبلورة منهجه . فاتساع نطاق نشاط المبادلة لكي يصبح الظاهرة السائدة حيث غالبية الانتاج موجهة للسوق الذي يصبح المنظم لنوع جديد من الحياة الاقتصادية والذي يظهر كالملتقى الذي تصب فيه كل النشاطات الاقتصادية يبلور النشاط الاقتصادي ويبرز أهميته في الكل الاجتماعي ، وتوسع النشاط الصناعي وازدياد عمقه ليصبح النشاط الغالب بما يتميز به من سرعة التكرار في فترة زمنية قصيرة بالنسبة للنشاط الزراعي (تكرار نشاط زراعي ، وليكن انتاج القمح ، يستلزم مرور سنتين ، في حين أن إنتاج سلعة صناعية ، كالمنسوجات ، يتكرر آلاف المرات في يوم واحد) ، نقول اتساع انتاج المبادلة وسيطرة النشاط الصناعي فرضا على الباحث حقيقة أن الظواهر الاقتصادية ، وخاصة في مجال الإنتاج ، تحكمها قوانين موضوعية يمكن ويلزم الكشف عنها . فإذا أضفنا الى ذلك أن الجو الفكري كان يسوده الانشغال العام بالمشكلات المنهجية (في نشاط استخلاص المعرفة العلمية) انشغالا أنتج وعيا بإمكانية استخدام منهج البحث العلمي في استخلاص المعرفة المتعلقة بالظواهر الاقتصادية ، أمكننا أن نفسر مولد علم الاقتصاد السياسي في هذه المرحلة . هذا المولد يعلن عن نفسه بفضل الجهود الفكرية لمجموعة من المفكرين (في انجلترا وفرنسا) يمثلون رواد المدرسة التي يحقق فكر مؤسسيها ميلاد العلم . وهي المدرسة التقليدية أو الكلاسيكية[٥٠] . سنرى أولا الفكر الاقتصادي لرواد المدرسة التقليدية الانجليز والفرنسيين ، لنتعرض ثانيا للفكر الاقتصادي للمدرسة التقليدية نفسها ، وإنما أساسا فيما يتعلق بميلاد علم الاقتصاد السياسي ، أي بتحديد معالم موضوعه وبلورة منهجه .

أولا ـ رواد المدرسة التقليدية :

اذا أردنا أن نبحث عن الخصيصة الأساسية التي تميز ـ على الصعيد الفكري ـ الفترة التي عاشها رواد المدرسة التقليدية ، وحرصنا أن يكون بحثنا هذا من وجهة نظر مشكلتنا

---

(٤٩) أنظر فيما يتعلق بالتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه المرحلة :

T.S. Ashton, The Industrial Revolution — O.C. Cox. The foundation of capitalism, ch XX — XXII

— M. Dobb, Studies in the Development of Capitalism, p. 255 and sqq.

— J. Maillet. Histoire des faits économiques, Payot, Paris, 1952, p. 242 et sqq.

P. Mantoux, La Revolution Industrielle au 18 Siècle, Editions Génin, 1959

K. Marx, Capital. Vol 1. Foreign Languages Publishing House Moscow. 1959, ch. XV, Machinery and modern industry p. 371 & sqq. — E. Roll p. 92 - 140

Soudgole, ch 13 — 18

(٥٠) The Classical School L'Ecole Classique.

الأساسية ، أى تلك الخاصة بمولد علم الاقتصاد السياسي ، لوجدنا هذه الخصيصة في أنها الفترة التي برز فيها الاهتمام بمشكلتي الثروة والقيمة مع انتقال مركز البحث من مجال التداول الى مجال الانتاج : طرحها كمترادفين في بعض الأحيان ، وكمتميزين في أحيان أخرى . ثم أننا نجد نفرا من الكتاب يبدأ بحثه بطرح مشكلة الثروة ثم لا يلبث أن يواجه ، وهو في بحثه عن حل لهذه المشكلة ، بمشكلة القيمة . الأمر الذى يحتم علينا أن نعي الفرق بين الثروة والقيمة . ورغم أن التعرف على هذا الفرق بكل ابعاده يتأتى لنا من تتبعنا لأفكار رواد المدرسة التقليدية وأفكار أصحاب المدرسة التقليدية نفسها ، إلا أن تلمسه من الآن يسهل علينا تتبعنا لهذه الأفكار .

الثروة [٥١] هي مجموع ما يوجد تحت تصرف المجتمع من قيم استعمال ، أى من منتجات تخصص للاستعمال النهائي (اشباع الحاجات النهائية) ومنتجات يعاد استخدامها في عملية الانتاج ، وهى على هذا النحو تنبع من الإنتاج أيا كان شكله الاجتماعى وسواء أكان بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أو بقصد المبادلة . أما القيمة [٥٢] فهى ظاهرة مرتبطة بانتاج المبادلة ، وانتاج المبادلة فقط ، وتتمثل في خصيصة اجتماعية تجعل الناتج ، الذى أصبح سلعة ، قابلا لأن يكون محلا للمبادلة ، وتعبر عما يتضمنه من محتوى يشترك فيه مع باقي السلع رغم اختلاف منافعها (أى قيم استعمالها) . لبيان الفرق والعلاقة بينهما نضرب مثلا : إذا سلمنا ولو مؤقتا بأن قيمة السلعة تجد مصدرها في العمل وأنها تقاس بعدد ساعات العمل (الاجتماعى) ، واذا كانت وحدة واحدة من السلعة أ . ولتكن القلم الذى تظهر قيمة استعماله في الكتابة ، تنتج في ساعة عمل ، فاننا نكون بصدد كمية من قيم الاستعمال مساوية لقلم يشبع حاجة شخص واحد للكتابة (ويمثل على هذا النحو جزء من ثروة المجتمع) ، وتكون قيمة هذه الوحدة من السلعة مساوية لساعة عمل . فإذا فرض أن إرتفعت إنتاجية العمل عما كانت عليه (بفضل تحسن التكوين الفني للعامل مثلا) وأصبح من الممكن للمجتمع أن ينتج في ساعة عمل واحدة قلمين بدلا من قلم واحد ، نقصت قيمة الوحدة من السلعة (القلم) من ساعة عمل الى نصف ساعة عمل ، في الوقت الذى زاد فيه عدد الأقلام الى الضعف وأصبح من الممكن اشباع نفس الحاجة بالنسبة لشخصين بدلا من شخص واحد ، أى زادت كمية قيم الاستعمال الموجودة تحت تصرف المجتمع . هنا نشهد زيادة في ثروة المجتمع مع نقص في قيمة السلع المنتجة .

ابتداء من هذه الخصيصة الأساسية لهذه الفترة يجرى التمييز عادة ، في إطار رواد

(٥١) The Wealth: la richesse

(٥٢) Value; valeur.

المدرسة التقليدية ، بين الرواد الانجليز والرواد الفرنسيين (الطبيعيون) . في تعرفنا على هذا الفكر سنقتصر على أهم الرواد الانجليز ، ويليام بتي ؛ وأب الطبيعيين ، فرنسوا كينيه .

الرواد الانجليز للمدرسة التقليدية[٥٣] : انتج هؤلاء الرواد ، وعلى رأسهم ويليام بتي William Petty أفكارا عن الثروة وطبيعتها ، عن قيمة (مصدرها وقياسها) ، عن النقود والفائدة ، وعن التجارة الخارجية وضرورة أن تكون حرة .

أما **ويليام بتي**[٥٤] ، فيعتبره البعض مؤسس علم الاقتصاد السياسي[٥٥] . وذلك لأنه يتمتع برؤية واضحة لموضوع الدراسة التي يقوم بها ولأنه كان واعيا بأنه يستخدم منهجا جديدا في البحث ، بل أكثر من هذا كان واعيا بأنه ينشيء علما جديدا .

لنرى أولا بالنسبة لموضوع بحثه القضايا التي انشغل بها ونوع النشاط التي تقع في اطاره : في تساؤله عن الثروة يعرفها بأنها المنتجات أو السلع . وهو في تحليله يتخذ القمح مثلا لهذه السلع يصدق عليها ما يقوله بالنسبة له . فإذا ما عرف الثروة تساءل أين تنتج ؟ وتكون اجابته بأنها تنتج في مجال الإنتاج ، وعليه يكون التركيز على هذا المجال لا مجال التداول ولكن أي أنواع الإنتاج ؟ هنا نستطيع أن نرى من خصائص الإنتاج الذى يتكلم عنه أن الأمر يتعلق بإنتاج المبادلة ، والمبادلة التي تتم بواسطة النقود . وعليه يكون اهتمامه بإنتاج المبادلة . وهنا يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي تفرض نفسها عليه .

فإذا ما ووجه بمشكلة القيمة طرحها بطريقة منتظمة تبين ادراكه لطبيعتها وبأنها تمثل المشكلة المحورية . فبالنسبة لقيمة السلعة ، التي يسميها ويليام بتي بالثمن الطبيعي[٥٦] ، يجيب عن سؤالين :

- أولها خاص بالمظهر الكيفي لظاهرة القيمة : ما هو مصدر القيمة ؟ يجيب ويليام بتي

---

(٥٣) أهم هؤلاء الرواد هم : ويليام بتي (١٦٢٣ - ١٦٨٧) ، د . نورث Dudly North (١٦٤١ - ١٦٩١) الذى يعتبر أن الثروة تتكون من الأموال العينية ويدافع عن حرية التجارة ، جون لوك (١٦٣٠ - ١٧٠٤) وخاصة أفكاره عن النقود والفائدة ، جون لو John Law (١٦٧١ - ١٧٢٩) ، دافيد هيوم David Hume (٧١١ - ١٧٧٦) ، جيمس ستيوارت (١٧١٢ - ١٧٨٠) .

(٥٤) أهم مؤلفاته بتي هي :

A Treatise of Taxes and Contributions, 1962 — Political Arithmetic, written in 1665 published in 1691.

وقد رجعنا عند كتابة السطور الخاصة بأفكار ويليام بتي الى الترجمة الفرنسية لمجموعة أعماله الاقتصادية :

Les Oeuvres Economiques de Sir William Petty; traduit par H. Dussauze et Pasquier. V. Giard & E. Brière, Paris, 2 tomes, 1905.

(٥٥) K. Marx, Theories of Surplus-value, p. 15.

(٥٦) Natural price; prix naturel

على ذلك بأن القيمة تجد مصدرها في العمل . ويعلن في هذا الخصوص جملته المشهورة بأن « العمل هو أب الثروة والأرض أمها »(٥٧) (والأمر يتعلق بالقيمة رغم استعماله للفظ الثروة) . وهو يقصد بالأرض هنا الطبيعة . وإذا مثل هؤلاء ، أي العمل والطبيعة ، « المعبرين الطبيعيين عن كل قيمة » ، تمثلت « المشكلة المحورية للاقتصاد السياسي في ترجمة أحدهما الى الآخر » ، أي في « التوصل الى علاقة طبيعية للتساوى بين العمل والطبيعة على نحو يمكن من التعبير عن القيمة بواحد منها » . وهو أميل لترجمة الطبيعة الى العمل ، أي التعبير عن القيمة بواسطة العمل .

- فإذا وجدت القيمة مصدرها في العمل ، تعلق السؤال الثاني بالمظهر الكامن لظاهرة القيمة : ما هو مقياس القيمة ؟ على ذلك يجيب وليام بتي بأن القيمة تقاس بكمية العمل . فقيمة السلعة تحددها كمية العمل التي تحتويها السلعة(٥٨) .

وماذا عن العمل(٥٩) ؟ كيف تتحدد قيمته ؟ تتحدد هذه القيمة بوسائل المعيشة الضرورية(٦٠) .

ثم يثير وليام بتي مسألة **الريع**(٦١) . وهو الجزء من الناتج الذى يحصل عليه مالك

---

(٥٧)
'Le Travail est le père et le principe actif de la richesse de même que la terre en est la mère'. L'Anatomie politique de l'Irlande, p. 204, aussi. Traité des taxes et contributions. p. 34 – 44

(٥٨) في ذلك يقول بتي : (اذا استطاع شخص أن يحضر الى لندن أوقية من الفضة المستخرجة من أرض بيرو مستغرقا في هذا الجهد نفس الوقت الذى يستطيع فيه ان ينتج كيلاً معينا من القمح (في انجلترا) ، فإن أحد هذين الناتجين يمثل الثمن الطبيعي للآخر . فاذا ما أصبح من الممكن للشخص أن يستخرج من مناجم جديدة وأسهل في الاستغلال أوقيتين من الفضة بنفس الجهد الذى كان يستخرج به أوقية واحدة (من المناجم القديمة التي يصعب فيها الشروط الطبيعية للاستغلال ، م . د .) . كانت هاتان الأوقيتان الثمن الطبيعي للكيل من القمح (الذى لم يتغير قيمته) على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها (أى على فرض بقاء شروط انتاج القمح دون تغير وخاصة بالنسبة لانتاجية العمل ، م . د .) .

Traités des taxes et contributions, p. 51.

(٥٩) وتزداد انتاجية العمل بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية . هنا يبين وليام بتي مزايا تقسيم العمل ليس فقط في صناعة الساعات وانما كذلك في كل الصناعات التي توجد في مدينة ما أو حتى في بلد ما .

cf. Autre essaie en arithmétique politique, p. 521: et Arithmetique politique, p. 282 – 283.

وقد رأينا كيف اهتم ابن خلدون ، وأرسطو طاليس من قبله ، بتقسيم العمل ، وانما بالتقسيم الحرفي للعمل ، وسنرى كيف اهتم آدم سميث مقتفيا في ذلك أثر وليام بتي ، بتقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية ، أى في داخل المشروع الرأسمالي .

(٦٠) « يتعين القانون الذى يحدد الاجور ألا يعطي للعامل الا ما هو لازم لحياته (أى ما هو ضرورى لابقائه على قيد الحياة ، أى لتجديد قدرته على العمل ، م . د .) . أما اذا أعطى الضعف فانه لن يقوم إلا بنصف العمل الذى يمكنه القيام به والذى كان يقوم به في حالة ما اذا كانت الظروف مختلفة » .

Traités des taxes et contribution, p. 103.

(٦١) The rent: la rente.

الأرض . هذا الجزء يساوى ، في رأى بتي الناتج الكلي مطروحا منه الأجور والبذور . فهو [illegible] الناتج المحقق في الإنتاج الزراعي ، وهو يتضمن الريع الذى لم يتميز عنده بعد . وعليه يتوزع الناتج الزراعي (الصافي) بين الأجور (أى ما يحصل عليه العمال) والريع (أى ما يحصل عليه مالك الأرض)[٦٢] .

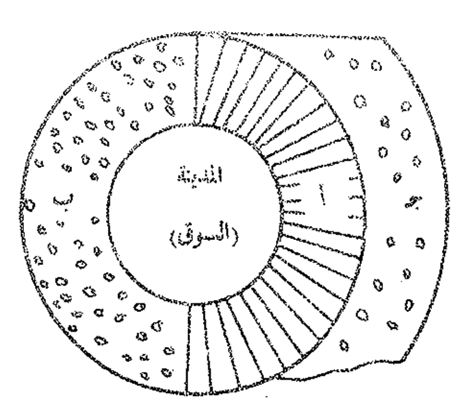
بالإضافة الى ذلك نجد عند ويليام بتي فكرة **الريع الفرقي**[٦٣] . هذا الريع يرد عنده الى سببين : اختلاف الأرض في الخصوبة ، واختلاف الأرض في موقعها (قربا أو بعدا) من السوق . لفهم فكرة الريع الفرقي نضرب المثل الآتي : كنقطة بدء تمثل الأرض هبة الطبيعة ، عندما توجد الأرض بوفرة ولا تكون محلا لإحتكار فئة أو طبقة اجتماعية يكون في استطاعة أي فرد استغلالها دون أن يضطر الى دفع مقابل لذلك (في صورة جزء من الناتج يتخلى عنه عينا أو نقدا) . نفترض في هذه الحالة أن حاجة سكان مدينة ما الى القمح يتم اشباعها بزراعة المساحة أ بالقمح . على هذه الأرض (التي لا يدفع في مقابل استخدامها أى مقابل) تتمثل نفقة إنتاج وحدة القمح في عشرة قروش . هذه النفقة تتضمن ربحا مساويا لثلاثة قروش . عليه يكون ثمن بيع هذه الوحدة في السوق هو عشرة قروش . في هذه الحالة لا يقوم من يستغلون الأرض أ بدفع ريع في مقابل استغلالهم لهذه الأرض . نفترض في مرحلة ثانية أن طرأ إرتفاع على ثمن القمح (اثارته زيادة في الطلب من مدينة مجاورة مثلا) . وأصبح ثمن وحدة القمح ١٢ قرشا . استجابة لهذه الزيادة في الطلب يتوسع الإنتاج عن طريق قيام الأفراد بإستغلال أرض إضافية : الأرض إضافية : الأرض ب ، وهي أقل خصوبة من الأرض أ ولكنها على نفس البعد من السوق ، والأرض جـ وهي

---

(٦٢) هنا يرى ويليام بتي في ريع الأرض الشكل العادي للفائض بصفة عامة بينما لا يزال وضع الربح غير محدد . فالربح الذى حصل عليه الرأسمالي (أى من يستغل الأرض استخداما لوسائل انتاج يملكها ملكية فردية وللعمل الأجير) يظهر على أحسن الفروض وكأنه جزء من الفائض ينتزعه الرأسمالي من مالك الأرض . هذه النظرة نجد تفسيرها في الخصائص التي يتميز بها الموقف في الوقت الذى كان يكتب فيه ، حيث سكان الريف ما زالوا يمثلون الاغلبية الساحقة في المجتمع ، وحيث ملكية الأرض ما تزال تظهر كالشرط الأساسي للانتاج ويظهر مالك الأرض كالشخص الذى يختص مباشرة بالعمل الفائض من المنتجين وذلك لما يتمتع به من احتكار لملكية الأرض .

والواقع أن المسألة يتعين أن توضع وضعا مختلفا في اطار الانتاج الرأسمالي حيث يوجد الى جانب مالك الأرض الرأسمالي الذى يقوم على النشاط الزراعي مستغلا الأرض استخداما لوسائل انتاج أخرى يملكها ملكية فردية (وقد يجمع شخص واحد بين صفتي الرأسمالي وصاحب الأرض) ، كما يوجد الى جانبهما العمال الأجراء وتربطهم بالرأسمالي علاقة مباشرة . هنا ينتج العمال الاجراء (المنتجون المباشرون) الناتج والجزء منه الذى يمثل الفائض ، ويختص رأس المال نفسه بالفائض بطريقة مباشرة ، وتحصل ملكية الأرض في النهاية على جزء من الفائض في اطار الانتاج الرأسمالي . هذا ويتعين أن نطرح مسألة الريع من وجهة نظر هذا الانتاج (الرأسمالي) ، ويكون السؤال الذى يطرح نفسه هو الآتي : كيف يتأتى لملكية الأرض (مشخصة فيمن يملكونها) أن تحصل من رأس المال (مشخصا فيمن يسيطرون على عملية الانتاج) على جزء من الفائض الذى اختص رأس المال نفسه به بطريقة مباشرة من خلال علاقته بالمنتجين المباشرين (وهم العمال الاجراء) الذين أنتجوا هذا الفائض .

(٦٣) Differential rent; la rente différentielle



متساوية في الخصوبة مع الأرض أ ولكنها أبعد منها الى السوق. هنا نجد نفقة الإنتاج على الأرض ب والأرض جـ أعلى من نفقة الإنتاج على الأرض أ (وهذه الأخيرة تبقى على حالها دون تغيير، أى عشرة قروش للوحدة من القمح). وتكون نفقة الإنتاج أعلى على الأرض ب لأن خصوبتها أقل من خصوبة الأرض أ. وتكون أعلى على الأرض جـ لأنها وان كانت تتمتع بنفس درجة خصوبة الأرض أ إلا أنها أبعد من السوق الأمر الذى يرفع من نفقة النقل. نفترض أن نفقة إنتاج الوحدة من القمح على الأرضين ب و جـ هي ١٢ قرشا متضمنة ربحا قدره ثلاثة قروش. في هذا الموقف الجديد يكون ثمن بيع الوحدة من القمح هو ١٢ قرشا، وهو ثمن يبيع به كل المنتجين أيا كان نوع الأرض التي يزرعونها. ويحقق كل المنتجين ربحا قدره ثلاثة قروش في كل وحدة يبيعونها سواء منهم من ينتج على الأرض أ أو من ينتج على الارض ب أو من ينتج على الارض جـ. الا ان صاحب الارض أ، التي تستمر نفقة الانتاج عليها مساوية لعشرة قروش، يبدأ في ان يختص نفسه بنوع من الدخل مساو لقرشين لكل وحدة قمح. هذا الدخل هو ريع يأتي من الفرق بين ارضه والاراضي الاخرى في ب، وجـ اذ تفترق ارضه عن الارض ب بأنها اكثر خصوبة، كما انها تفترق عن الارض جـ بأنها اقرب من هذه الاخيرة الى السوق.

أما من ناحية المنهج فنلاحظ أن بتي يتميز بوعى منهجى، أى بوعى بالنسبة للمناهج التي يستخدمها، وعيا يمتزج بوعيه بأنه ينشىء علما جديدا. منهجه في البحث يرتكز على الملاحظة وينشغل بالتوصل الى معرفة منضبطة عن طريق التعرف على المظاهر الكمية لموضوع الدراسة. في مقدمته لكتاب «الحساب السياسي» يقول ويليام بتي:

«أن المنهج الذى استخدمه لتحقيق هدفي في الدراسة ليس شائعا بعد (أى يختلف عن المنهج المتعارف عليه حتي الآن، م. د.)، وذلك لأنه:

- بدلا من أن أقتصر على المقارنات والصفات وحجج المضاربة فإني أعتنق منهجا يتمثل

في :

* ألا أعبر عن نفسي في صورة أعداد وأوزان ومقاييس ..
* أن استخدم فقط الحجج التي تعطيها التجربة المحسوسة ..
* ألا أعتبر الا الأسباب التي يكون لها أساس مرئي في الطبيعة .

ما أقوله من أفكار يكون إذن مبنيا على الملاحظة وعلى التأكيدات المعبر عنها بالعدد وبالوزن وبالمقاييس »(٦٤) .

من هذا يبين كيف بدا يتضح موضوع البحث الاقتصادي في دورانه حول ظاهرة القيمة كما **تظهر في مجال الانتاج** وكيف أن هذا الموضوع يمكن معالجته **استخداما لمنهج تجريبي** كان قد استقر في مجال الدراسات الخاصة بالظواهر الطبيعية . بدء بلورة هذا الموضوع بالتركيز على مجال الانتاج تم ذلك وانما بأبعاد مختلفة على يد الرواد الفرنسيين للمدرسة التقليدية ، وخاصة فرنسوا كينيه .

الرواد الفرنسيون للمدرسة التقليدية : الطبيعيون(٦٥) : يرى الطبيعيون ، وعلى الأخص أبوهم فرنسوا كينيه François Quesnay ذلك الطبيب « الذي جعل من الاقتصاد السياسي علما »(٦٦) ، أن الثروة تتمثل في « الأموال اللازمة للحياة ولتجدد الانتاج السنوى لهذه الأموال » . فالثروة تتمثل في المنتجات : فيما يلزم منها لإعاشة أفراد المجتمع وما يلزم منها لضمان استمرار الانتاج في الفترات الانتاجية المقبلة . هذه الثروة تنتج في مجال الانتاج لا مجال التبادل . وهي لا تنتج في نظر فرنسوا كينيه إلا في مجال الانتاج المادى ، أي الانتاج الذى تتبلور نتيجته في شكل ناتج مادى ملموس . وعليه يستبعد نشاط الخدمات كنشاط منتج للثروة . **في مجال الانتاج المادى تنفرد الزراعة بكونها النشاط الوحيد المنتج** ، اذ في الزراعة فقط تمكن الطبيعة عمل الانسان من أن ينتج ما يزيد على ما استخدم في الانتاج الزراعى ، أي تمكنه من انتاج « ناتج صافي » produit net يتمثل في الفرق بين الناتج

---

(٦٤) Arithmétique politique, p. 268 - 269

(٦٥) يطلق اسم الطبيعيين Les Physiocrates على مجموعة من المفكرين يوحد على رأسهم فرنسوا كينيه اتفق فكرهم من فكرة النظام الطبيعي L'ordre Naturel التي حملها الفكر الكنسي وسادت القرن الثامن عشر (كما سنرى عند الكلام عن المدرسة التقليدية) وكونوا مدرسة لها أساسها النظرى ومذهبها وتوصياتها من الناحية السياسية الواجب اتباعها . وأهم أفراد هذه المدرسة ، بعد فرنسوا كينيه ، هم ، ماركيز دى ميرابو Le Marquis de Mirabeau (١٧١٥ - ١٧٨٩) ، مرسييه دى لاريفير Mercier de la Rivière (١٧٢٠ - ١٧٩٣) ، ديبون دى نيمور Dupont de Nemours (١٧٣٩ - ١٨١٧) . أنظر . شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ، ص ٢٢٣ وما بعدها .

(٦٦) هو مؤسس المدرسة الطبيعية (١٦٩٤ - ١٧٧٤) ، كان طبيبا بارزا ، شغل مكان ستراتيجي في حياة عسكرية لباريس وفرساى في منتصف القرن الثامن عشر . أنظر بالنسبة لفكره وكتاباته :

I.N.E.D., François Quesnay et la Physiocratie, Tomes I & II, Paris, 1958

M. Bouvidar, Les Schémas de reproduction, ch. I & II

الكلي وما يستخدم في الانتاج الزراعي من أدوات انتاج ومواد أولية ومواد غذائية لاستهلاك العاملين في الزراعة[٦٧] . فالزراعة وحدها هي التي تنتج فائضا . ولكن أية زراعة ؟ هنا يفرق فرنسوا كينيه بين الزراعة الصغيرة[٦٨] التي تقوم بها عائلة الفلاح على أساس عمل أفراد الأسرة مستخدمة الثيران كقوة جر ، والزراعة الكبيرة[٦٩] التي يقوم بها المزارعون[٧٠] على مساحات أكبر يستخدمون فيها رأس المال والعمل الأجير وتحل فيها الخيول محل الثيران في الجر. بمعنى آخر اذا كانت الزراعة هي النشاط الوحيد المنتج فإن فرنسوا كينيه يعني الزراعة التي يتم فيها النشاط على أساس رأسمالي . أي أن الأمر يتعلق بالانتاج الزراعي الذي هو من قبيل انتاج المبادلة ذي الطبيعة الرأسمالية .

ومن هنا كان تقديم فرنسوا كينيه لرأس المال في النظرية الاقتصادية باعتباره ثروة متراكمة من قبل متمثلة في شكلها المادي في سلع انتاجية يتعين وجودها قبل البدء في عملية الانتاج التي تستخدم في أثنائها .رأس المال هذا يأخذ في كينيه ثلاث صور : تشمل الصورة الأولى الجزء من رأس المال الذي يخصص لاستصلاح الأرض الزراعية وتحسينها وشق الترع والمصارف ، ويسميه كينيه بالتسبيقات العقارية[٧١] . وتشمل الصورة الثانية الجزء من رأس المال الذي يتمثل في أدوات الانتاج المعمرة التي تستخدم في أكثر من فترة انتاجية كالمباني والآلات ، ويسميه كينيه بالتسبيقات الأولية[٧٢] . أما الصورة الثالثة فتغطي الجزء من رأس المال الذي يخصص للحصول على المواد الأولية التي يجري تحويلها في عملية الانتاج وتستخدم كلية في فترة انتاجية واحدة وكذلك المواد الغذائية اللازمة للعاملين في الانتاج . هذا الجزء الأخير من رأس المال هو ما يطلق عليه كينيه « التسبيقات السنوية »[٧٣]

في هذا الانتاج الزراعي ذي الطبيعة الرأسمالية ينتج اذن الناتج الاجتماعي الذي يتم توزيعه بين طبقات المجتمع توزيعا تحدده نوع روابط الانتاج السائدة . فملاك الأراضي يحصلون بفضل ملكيتهم للأرض على الناتج الصافي ، بينما يحصل العمال على الاجور التي تتحدد ، وفقا لفرنسوا كينيه ، على أساس حد الكفاف ، أي يلزم ، كحد أدنى ضروري ، كمعيشة العمال strict nécessaire أي أن مستوى الأجور يتحدد بالحد الأدنى اللازم للمعيشة .

---

(٦٧) K. Marx. Misère de la Philosophie, Editions Sociales, Paris, 1961, p. 113

(٦٨) La Petite culture

(٦٩) La grande culture

(٧٠) Farmers: fermiers

(٧١) Les avances foncières

(٧٢) Avances Primitives

(٧٣) Avances annuelles

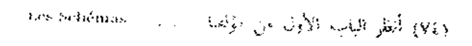
[illegible] تبدو أبرز في تصوره للعملية الاقتصادية في مجموعها كعملية [illegible] الانتاج من فترة الى أخرى ، وتقديمه هذه العملية فيما يسمى الجدول الاقتصادى [illegible] بعض التفصيل ما يمثله هذا الجدول الاقتصادى Le Tableau [illegible] [illegible]

[illegible] من واقع الاقتصاد الفرنسي في نهاية القرن السابع عشر والنصف الأول من القرن الثامن عشر يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادى أو ما يمكن تسميته نموذجه لتجديد الانتاج (٧٤) . بصفة عامة يمكن القول أن هذا الواقع كان يتميز بظهور الأهمية الكيفية لطريقة الانتاج الرأسمالية وهي تشق طريقها في اطار المجتمع الاقطاعي ، ذلك المجتمع الذى كانت قوى الاقتصادية قد استنفدت ليس فقط بفعل الأزمة في داخل النظام نفسه وانما [illegible] الأعباء الثقيلة للحروب التي كانت تخوضها فرنسا .

في هذه الآونة كان النشاط الزراعي هو النشاط السائد . غالبية السكان العاملين يشتغلون بالزراعة ذات النصيب الأكبر في الناتج الاجتماعي . وكانت عائلة الفلاح ، التي تستغل مساحة صغيرة من الأرض ، تمثل الشكل الاجتماعي الغالب للوحدة الانتاجية . الى جانب ذلك كانت المزارع الكبيرة - وخاصة في شمال فرنسا - تمثل في عام ١٧٥٧ سبع المساحة المنزرعة في فرنسا . في هذه المزارع كان الدور الرئيسي لرأس المال والعمل المأجور : الانتاجية أكثر ارتفاعا من الانتاجية في الأرض التي تزرعها عائلات الفلاحين ، اذ يزيد المزارع الغني الذى يستغل مساحة كبيرة ، النفقات التي ترفع الانتاجية (انتاجية العمل الزراعي) وتساعد على زيادة الربح ، كتسميد الأرض وزيادة القوة الجارة ، الى غير ذلك . بالنسبة لكينيه يمثل هذا النوع الأخير من مستغلي الأرض « مصدر رخاء الأمة وقوتها » .

أما النشاط الصناعي فكان ما يزال قائما على نشاط الوحدات الحرفية ووحدات الصناعة المنزلية . وكانت صناعة المنسوجات هي أهم الصناعات . والصناعة في مجموعها كانت ما تزال تابعة للتجارة ، وخاصة التجارة الخارجية . ومن هنا كان التركيز التجارى للصناعة في المناطق المحيطة بالموانئ الكبرى . هذه المراكز كانت نواة تطور الصناعة الرأسمالية . ولكن الحرفيين بانتاجيتهم المنخفضة كانوا ما زالوا يسيطرون على المسرح الصناعي ، ومن ثم لم يكن هؤلاء بالنسبة لكينيه أكثر من جزء من « الطبقة العقيم » .

أما التجارة فكانت أبرز مجالات المبادرة الرأسمالية ، سواء في ذلك التجارة الداخلية التي



(٧٤) أنظر الباب الأول من مؤلفنا . . Les Schémas



كانت تقوم على تجارة الحبوب ، أو التجارة الخارجية التي شهدت دفعات قوية على الأخص في التجارة البحرية . وبفضل هذه التجارة تتراكم الثروة في الموانى والمدن التجارية . الطبقة البرجوازية تستخدم جزء من هذه الثروة في شراء الأرض مظهر العلو الاجتماعي في مجتمع ما زالت تسوده قيم المجتمع الاقطاعي . وتخصص الجزء الآخر من هذه الثروة لتمويل الصناعة الوليدة .

ورغم تطور طريقة الانتاج الرأسمالية في هذه النشاطات المختلفة ظلت الزراعة المركز الانتاجي الأكثر أهمية : فهي لا تغذى فقط الغالبية العظمى من السكان من فلاحين وأرستقراطيين ، وانما تمد الصناعة بالقوة العاملة وبالمواد الأولية وترتكز عليها تجارة الحبوب أكثر الفروع نشاطا في التجارة الداخلية والخارجية . **من هنا اكتسبت الزراعة مكان الصدارة في تحليل كينيه .**

هذه الصورة لتطور طريقة الانتاج الرأسمالي لم تكن كملة الوضوح اذ كان يشوبها ظلال الأنظمة الاجتماعية والسياسية للمجتمع الاقطاعي التي كانت لا تزال سائدة . عن طريق الضرائب الملكية وضرائب سادة الاقطاع وغيرها من الاستقطاعات كان الجزء الغالب من الناتج الزراعي يذهب الى الطبقات المسيطرة اقتصاديا وسياسيا : كبار الملاك يمثلون أهم فئة اجتماعية ، اذ لم يكن بيدهم الجزء الأكبر من الأرض والوظائف المدنية والحربية والدينية فحسب وانما كانوا يسيطرون كذلك على رأس المال المصرفي تقريبا في وقت كانت فيه الثروة المنقولة لا تزال تابعة للثروة العقارية . في الوقت الذي كان يعاني فيه المزارعون من حالة مديونية دائمة ويحصل فيه العامل (الزراعيون والمشتغلون في نواحي النشاط الأخرى) على ما يكفي بالكاد لابقائهم على قيد الحياة ، ظهرت طبقة ملاك الأراضي (والفئات الاجتماعية التي تتبعها) كمركز للقرارات المالية والسياسية يسيطر على نشاط اقتصادي . من هنا جاء الدور الاستراتيجي الذي تلعبه هذه الطبقة في تحليل فرنسوا كينيه .

في هذا الاطار يقوم فرنسوا كينيه ببناء جدوله الاقتصادي في صورة نماذج لعملية اقتصادية تجدد انتاج نفسها من فترة لأخرى (من سنة الى سنة) على افتراض أن مستوى النشاط الاقتصادي لا يتغير عبر الزمن ، فالأمر يتعلق بما يسمى بتجدد الانتاج البسيط (٧٦) . الهدف من بناء هذا النموذج هو :

---

(٧٥) Reproduction Scheme: Schema; schéma de reproduction

(٧٦) من الناحية المنهجية يتميز تحليل كينيه في بنائه لنموذج تجدد الانتاج بالآتي :

١ ـ أن النموذج هو نموذج لتجدد الانتاج البسيط

Simple reproduction: reproduction simple

[illegible] طريقه [illegible] الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، والتوصل [illegible] الى الناتج الاجتماعي وبيان كيفية توزيعه بين الطبقات الاجتماعية .

[illegible] كيفية تحقق شروط تجدد انتاج الناتج الاجتماعي في أثناء عملية التداول ، وما يفترضه من تجدد انتاج رأس المال الاجتماعي كشرط ضروري .

لتحقيق هذا الهدف المزدوج يتصور كينيه العملية الاقتصادية عند مستوى معين من التجريد (٧٧) ككل عضوي مكون من أجزاء توجد بينها علاقات اعتماد متبادل . فهو يتصور الأمة مكونة من ثلاث طبقات اجتماعية تتحدد بحسب وظائفها الاقتصادية ، تلك هي :

- الطبقة المنتجة(٧٨) ، طبقة المنظمين الزراعيين : هذه الطبقة هي التي تنتج الناتج الكلي السنوي (ذلك هو ما يعتقده كينيه على أساس أن الزراعة وحدها هي النشاط المنتج ، كما رأينا من قبل . وفي الواقع - كما سنرى من تصويرنا الشكلي لعملية الانتاج - ينتج الناتج الكلي في القطاعين الزراعي والصناعي) . يتم الانتاج في الزراعة عن طريق استخدام هذه الطبقة لرؤوس أموال ثابتة ومتداولة . الأولى ويسميها كينيه « التسبيقات الأولية » تتمثل في المباني والأدوات الزراعية « وهي مواد مصنوعة » . وهو يفترض أن قيمتها ١٠ مليار

[illegible] في حجم الناتج الاجتماعي [illegible] الاجتماعية [illegible] الزمني لعملية الانتاج .

٢ - [illegible] الا بتحليل العلاقات الاقتصادية بين وحدات اجتماعية كبيرة [illegible] بين الطبقات الاجتماعية الثلاث التي تتحدد وفقاً لوظائفها الاقتصادية .

٣ - [illegible] النقدية مصحوبة بما يقابلها من تدفقات مادية . ولكن النقود [illegible] في نظر كينيه ، أساساً دور الوسيط في مبادلة السلع . ولكنها كذلك تمثل الشكل الذي يأخذه رأس المال في أحد مراحل دورته الانتاجية .

٤ - التحليل ليس تحليلاً وصفياً فقط وانما هو تحليل تأصيلي genetic, génétique كذلك ، اذ هو يبحث عن مصدر الناتج الاجتماعي والكيفية التي يتوزع بها وكيف أن تداول عناصر هذا الناتج مشروط بالظروف الاجتماعية لانتاجه .

(٧٧) يتحدد مستوى التجريد بالفروض التي يفترضها كينيه صراحة أو ضمناً ويقوم تحليله على أساسها . هذه الفروض هي :

- في تحليله للنظام الاقتصادي كوحدة قومية يجرد كينيه من أثر التجارة الخارجية فهو يفترض اقتصاداً مغلقاً لا يؤثر على الخارج ولا يتلقى من الخارج أي أثر .

- ينصب التحليل على المبادلات التي تتم بين الوحدات الاجتماعية الثلاثة فقط . فهو لا يأخذ في الاعتبار المبادلات التي تتم بين أفراد كل وحدة من هذه الوحدات الكبيرة . بمعنى آخر يجرد كينيه من المبادلات التي تأخذ مكاناً بين أفراد كل طبقة من الطبقات .

- يفترض أن جميع المبادلات التي تأخذ مكاناً بين الطبقات في خلال الفترة محل الاعتبار تتم في نهاية الفترة (وليس في خلالها) على نحو يجعل من كل السلع التي انتجت خلال الفترة تحت التصرف التام للطبقات المتبادلة ويضع الناتج الاجتماعي في حالة استعداد انتظاراً لبدء عملية جديدة للانتاج في الفترة التالية .

- يفترض كينيه أن النظام يعمل في ظل المنافسة الحرة . فهو يجرد من آثار الأشكال الأخرى للسوق .

- أخيراً يفترض كينيه في تحليله أن الأثمان تبقى كما هي في أثناء الفترة محل الدراسة . كما أنها لا تتغير من فترة لأخرى .

(٧٨) La Classe productive

(فرنك) وأن عمرها هو عشر سنوات وأنها تستهلك بمعدل ١٠٪ سنويا ، ويتم استبدال ما يستهلك منها سنويا (أي ما قيمته ١ مليار) عن طريق شراء مواد مصنوعة من الطبقة العقيم . أما رؤوس الأموال المتداولة ، ويسميها كينيه « التسبيقات السنوية » فتتمثل في المواد الأولية الزراعية والمواد الغذائية الزراعية اللازمة للطبقة المنتجة ، وهي تهلك باستخدام دفعة واحدة في أثناء الفترة الانتاجية . ويفترض كينيه أن قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو تستخدم الطبقة المنتجة التي تستأجر الأرض من طبقة الملاك رأس مال قدره ٣ مليار (٢ مليار في شكل تسبيقات سنوية + ١ مليار في شكل الجزء المستهلك سنويا من التسبيقات الأولية) . وتحصل في وقت الحصاد على ناتج كلي زراعي قدره ٥ مليار ، محققة بذلك « ناتجا صافيا » قدره ٢ مليار .

- **طبقة الملاك**[٧٩] : هي الطبقة الحاكمة وتضم الملك وحاشية وملاك الأراضي وجزء من رجال الكنيسة . وهي تملك الأرض ولا تسهم في عملية الانتاج . ملكيتها للأرض تمكنها من أن تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية ، تحصل عليه في صورة ريع تدفعه الطبقة المنتجة . وتعيش طبقة الملاك على انفاق دخلها ، أي الصورة النقدية للناتج الصافي ، على شراء السلع الاستهلاكية الزراعية والصناعية .

- **الطبقة العقيم**[٨٠] : وهي معادلة تقريبا للطبقة البرجوازية ، وتتألف من كل المواطنين الذين يعملون في نشاطات غير النشاط الزراعي ، ولا يضيف عملهم شيئا الى الثروة الاجتماعية ، اذ يقوم فقط ، في نظر كينيه ، بتحويل جزء من الناتج الزراعي الى شكل آخر ، شكل السلع المصنوعة . هذه الطبقة تكاد لا تستخدم رأس مال ثابت (أي أن أدوات الانتاج التي تستخدمها هي من الضآلة لدرجة تسمح بتجاهلها) وإنما هي تستخدم رأس مال متداول (مواد أولية زراعية) قدره ١ مليار . ويستهلك أفراد هذه الطبقة أثناء قيامهم بنشاطهم سلعا استهلاكية زراعية قدرها ١ مليار . في نهاية الفترة الانتاجية يعطي القطاع غيرالزراعي سلعا مصنوعة قيمتها ٢ مليار[٨١] .

هذا ويلاحظ أن كينيه لم يحدد كمية النقود اللازمة لتداول السلع بين الطبقات

---

(٧٩) La classe des propriétaires

(٨٠) La classe stérile

(٨١) في هذا النموذج للتكوين الطبقي للمجتمع لا يجد العمل مكانا محددا كافيا . ازاء ذلك يمكننا اتباع أحد سبيلين :
- اما اعتبار القوة العاملة كطبقة رابعة . وهذا هو السبيل الأفضل من وجهة نظر التحليل السوسيولوجي .
- أو اضافة القوة العاملة الى الطبقتين الأولى والثالثة (المنتجة والعقيم) . وهو افضل من وجهة نظر انتاج الناتج الاجتماعي بصفة عامة والناتج الصافي بصفة خاصة .

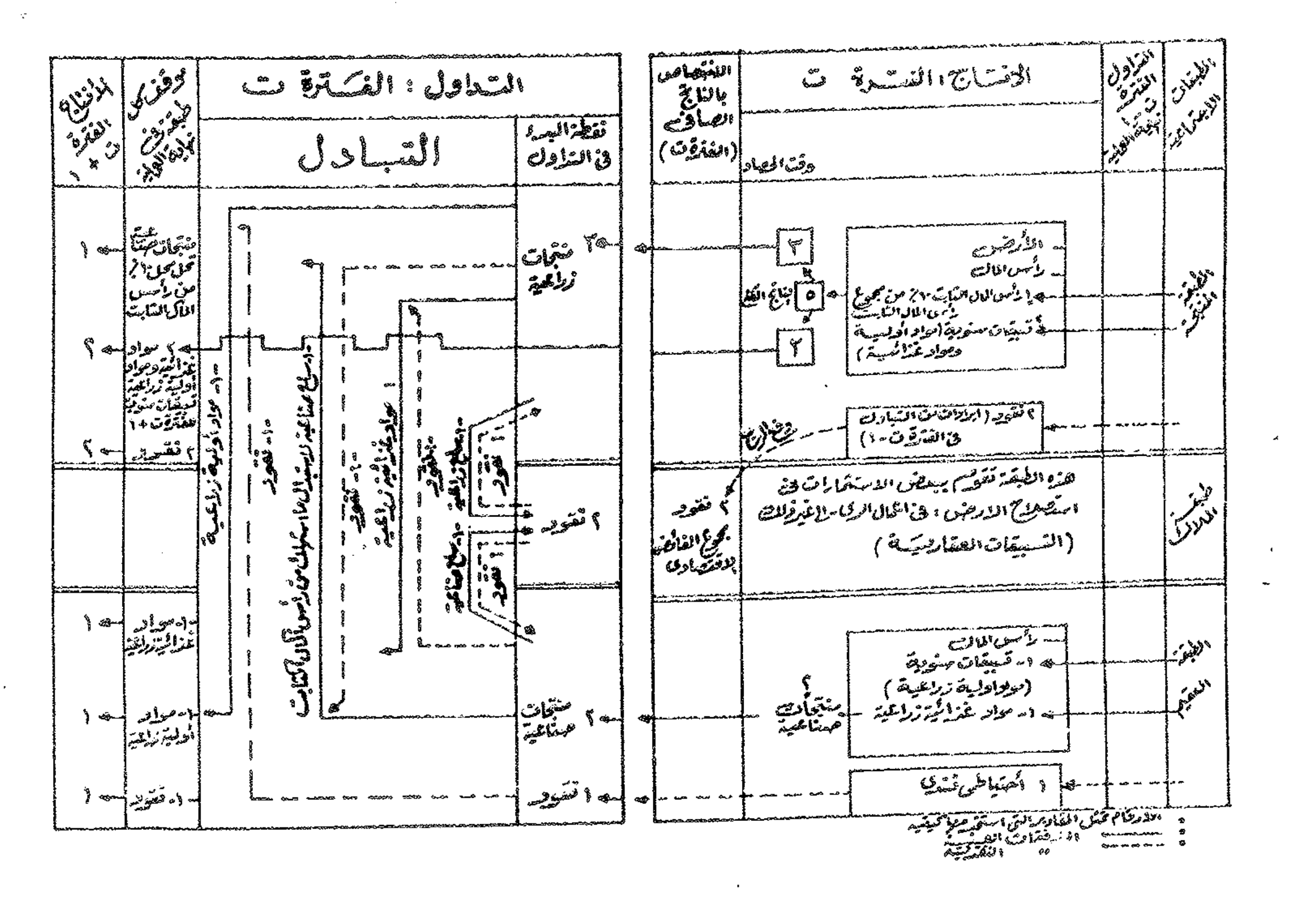
الثلاثة ، ويكتفي بالقول بأن كمية النقود يجب أن تكون متناسبة مع المدخول . وقد حدد كارل ماركس في دراسته لنموذج كينيه في تجدد الانتاج[٨٢] كمية النقود من ٢ الى ٣ مليار . كما حددها هـ . ووج في دراسة من أهم الدراسات للجدول الاقتصادي[٨٣] ، بـ ٣ مليار . والواقع أنه ما دام يتم استبدال الجزء المستهلك سنويا من رأس المال الثابت في الزراعة (وقيمته ١ مليار) عن طريق التبادل بين الطبقة المنتجة والطبقة العقيم يكون من المستساغ أن تتحدد كمية النقود اللازمة لتداول عناصر الناتج الاجتماعي بمقدار ٣ مليار (٢ مليار قيمة الصافي + ١ مليار للتسبيقات السنوية للطبقة العقيم) . في هذه الحالة يأخذ رأس المال المتداول للطبقة العقيم الشكل النقدي . على هذا النحو تكون كمية النقود المساوية لثلاثة مليارات وحدة نقدية في حوزة الطبقتين : الطبقة المنتجة تحوز ٢ مليار والطبقة العقيم تحوز ١ مليار .

الآن نستطيع أن نقدم بطريقة مبسطة تصوير كينيه لعملية الانتاج والتداول والشروط اللازم توفرها لتجدد الانتاج . في هذا التقديم نقسم العملية الانتاجية تقسيما تحكميا الى مراحل يقصد منها ايضاح الأفكار الخاصة بالشروط اللازم توفرها لكي يكون من الممكن تجدد الانتاج في الفترة التالية :

---

(٨٢) K. Marx, Theories of Surplus-Value, p. 67 et sqq.

(٨٣) H. Woog, The Tableau Economique of Francois Quesnay, A. Franke, Berne, 1950.


الإنتاج : الفترة ت
التداول : الفترة ت
التبادل
نقطة البدء في التداول
الاختصاص بالناتج الصافي (الفائض)
وقت الحصاد
منتجات زراعية
منتجات صناعية
نقود
رأس المال
هذه الطبقة تقوم ببعض الاستثمارات في استصلاح الأرض : في أعمال الري - الإنشاءات
(السبقات العقارية)
احتياطي نقدي

يتبين من هذا التقديم لنموذج تجدد الانتاج عند كينيه أن الناتج الزراعى الذى تبلغ قيمته ٥ مليار لا يدخل كلية في التداول الذى يتم بين الطبقات . اذ لا يدخل في هذا التداول إلا منتجات زراعية قيمتها ٣ مليار وتستبقى الطبقة المنتجة ما قيمته ٢ مليار من المنتجات الزراعية داخل القطاع الزراعى لتقوم بدور رأس المال المتداول في أثناء الفترة القادمة ، الفترة + ١ ، وهى تأخذ الشكل العيني لمواد استهلاكية ضرورية لمعيشة من يشتغلون بالزراعة (١ مليار) ومواد أولية لازمة للانتاج الزراعى (١ مليار) . كما تدخل في التداول كذلك منتجات صناعية قيمتها ٢ مليار . وتكون كل السلع المعدة للتبادل (وقيمتها ٥ مليار : ٣ زراعية + ٢ صناعية) محلا للمبادلات الآتية :

١ ـ تبدأ طبقة الملاك في انفاق دخلها (وقدره ٢ مليار نقود) الذى حصلت عليه في شكل ريع الأرض تدفعه الطبقة المنتجة ، تبدأ هذه الطبقة في الانفاق بشراء مواد غذائية قيمتها ١ مليار تشتريها من الطبقة المنتجة وتخصصها لاستهلاكها النهائي .

٢ ـ تشترى طبقة الملاك ، استخداما للجزء المتبقي من دخلها النقدى ، من الطبقة العقيم سلعا صناعية قيمتها ١ مليار تقوم باستهلاكها .

٣ ـ تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد غذائية زراعية ضرورية لمعيشتها قيمتها ١ مليار .

٤ ـ لاستبدال الجزء المستهلك سنويا من راس المال الثابت (وهو يساوى ١٠ ٪ من التسبيقات الاولية ، اى ١ مليار) تشترى الطبقة المنتجة من الطبقة العقيم سلعا صناعية (تاخذ الشكل العيني لسلع انتاجية) قيمتها ١ مليار .

٥ ـ اخيرا ، تشترى الطبقة العقيم من الطبقة المنتجة مواد اولية زراعية قيمتها ١ مليار .

عن طريق العمليتين (١) ، (٢) تنفق طبقة الملاك كل دخلها كما تبين العمليتان (٢) ، (٤) كيف أن الناتج الصناعى ينتقل في مجموعه الى طبقة الملاك (للاستهلاك النهائي) والطبقة المنتجة (لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت) ، ومن ثم لا يبقى للطبقة العقيم شيء مما تنتجه ، اذ هى لا تستخدم ، وفقا لكينيه ، رأس مال ثابت كما أنها لا تستهلك منتجات صناعية في استهلاكها النهائي .

يتضح من ذلك أنه لكى يتمكن كل قطاع من الحصول على ما هو لازم لبدء الانتاج في الفترة القادمة ، اى لكى يمكن تجدد الانتاج في الفترة التالية ، يتعين :

أولاً : أن يتم التداول كعملية تبدأ بانفاق الطبقة التي تحصل على الناتج الصافي في صورته النقدية لدخلها انفاقا يثير سلسلة من المبادلات تتحقق عن طريقها شروط تجدد الانتاج . على أن تحقق هذه الشروط رهين بما يرد في « ثانيا » ..

ثانيا : أي رهين بأن يتم التداول على نحو يحقق **توازن النظام** في نهاية المدة بحيث يتمكن المجتمع من أن يجد نفسه في بداية الفترة التالية وتحت تصرفه نفس كمية رأس المال (الثابت والمتداول) الذي بدأ به الفترة الحالية ، ومن ثم يجد لديه القوة العاملة اللازمة لتجدد الانتاج في الفترة التالية . فيما يتعلق بتوازن النظام يتعين أن نفرق بين **التوازن العام** بين الانتاج والاستهلاك ، أي بالعرض الكلي والطلب الكلي ، والتوازن على **مستوى القطاعات** أو الوحدات الكبرى التي ينقسم اليها الاقتصاد القومي :

* بالنسبة للتوازن العام يتبين من تحليل كينيه أن الطلب الكلي على الاستهلاك (المنتج وغير المنتج) يتكون من العناصر التالية :

— طلب طبقة الملاك على سلع استهلاك نهائي (استهلاك غير منتج) يأخذ شكل مواد غذائية زراعية وسلع صناعية مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة على السلع الزراعية (استهلاك منتج يأخذ شكل مواد أولية زراعية ومواد غذائية زراعية) مساو لـ ٢ مليار .

— طلب الطبقة المنتجة لسلع صناعية تأخذ شكل سلع انتاجية لاستبدال ما استهلك من رأس المال الثابت خلال فترة الانتاج مساو لـ ١ مليار .

— طلب الطبقة العقيم على سلع زراعية تأخذ شكل مواد أولية ومواد غذائية قيمتها ٢ مليار .

على هذا النحو ، الطلب الكلي = ٢ + ٢ + ١ + ٢ = ٧

* أما العرض الكلي ، أي الناتج الكلي ، فيتكون من العناصر الآتية :

— الناتج الزراعي الكلي وقيمته ٥ مليار .
— الناتج الصناعي الكلي وقيمته ٢ مليار .

على هذا النحو ، العرض الكلي = ٥ + ٢ = ٧ ، وهو مساو للطلب الكلي .

وبالنسبة للتوازن على مستوى القطاعات ، والأمر يتعلق هنا بالقطاعين الزراعي

والصناعي ، فان هذا التوازن يتحقق عندما يتساوى الطلب على منتجات القطاع مع ما ينتجه القطاع : في حالة القطاع الزراعي نجد أن الطلب على منتجاته هو ٢ + ٢ + ١ = ٥ ، بينما عرض السلع الزراعية مساو لـ ٥ . وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي الذى يتساوى الطلب على منتجاته (قيمته ٢ مليار من طبقة الملاك والطبقة المنتجة) مع ما ينتجه وقيمته ٢ مليار .

يضاف الى ذلك أن التبادل بين هذه القطاعات يتعين أن يتم على نحو يمكن كل قطاع من أن يحصل من القطاع الآخر (أو القطاعات الأخرى) على ما هو لازم لتجدد الانتاج فيه في الفترة القادمة وذلك لاستبدال ما استهلك من رأس مال ثابت به وضمان الحصول على المواد الأولية والسلع الاستهلاكية للقوة العاملة التي تعمل بالقطاع .

ذلك هو تحليل كينيه الخاص بالجدول الاقتصادى ، أى بنموذجه الخاص بتجدد الانتاج . من هذا التحليل نرى :

١ ـ **أن الناتج الاجتماعي ينتج في مجال الانتاج** ، التداول لا يضيف شيئا الى هذا الناتج .

٢ ـ **أن التداول هو وسيلة توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية** ، اذ بواسطته تحصل كل طبقة على نصيبها من هذا الناتج ، وهو نصيب يتحدد وفقا لنوع روابط الانتاج السائدة ، فطبقة الملاك هى التي تحصل على الفائض الذى ينتج في الزراعة .

٣ ـ **أن الانتاج في غير الزراعة يجد اساسه الطبيعي في الصفة المنتجة للعمل الزراعي** . فاذا لم يكن الانسان قادرا على ان ينتج في يوم من أيام العمل كمية من وسائل المعيشة تفوق ما يلزم للعامل لكي يجدد قواه الانتاجية فانه لا يمكن الكلام عن ناتج فائض يمكن استخدامه لاعاشة قوة عاملة تعمل في نواحي النشاط الأخرى . بمعنى آخر ، يتمثل أساس كل المجتمعات في انتاجه للعمل الزراعي تفوق الاحتياجات الشخصية للعامل الزراعي . هذه الانتاجية المرتفعة للعمل الزراعي هي فوق كل شيء أساس الانتاج الرأسمالى الذى يسحب عددا متزايدا من الأيدى العاملة التي تعمل في إنتاج المواد الغذائية الأساسية ويحولها الى قوة عاملة في مجالات النشاط الأخرى وخاصة النشاط الصناعي .

٤ ـ أنه بينما تم تبادل سلع قيمتها ٥ مليار لم يستعمل المجتمع إلا ٣ مليار من النقود (**الأمر الذى يتضمن سرعة معينة لتداول النقود**) لكى يتم تبادل هذه السلع . على هذا النحو تتضح الطبيعة المزدوجة للمعاملات (عينية ونقدية ، حيث يتحدد تداول النقود

بتداول السلع) أو ، بلغة أدق ، بتداول رأس المال .

٥ - أنه بفضل التداول في أثناء الفترة تتحقق شروط تجدد الانتاج بالنسبة للفترة ن + ١ . في داخل التداول نلاحظ :

(أ) أن انفاق الدخل الممثل للفائض الاقتصادى هو القوة المحركة للتداول ، اذ هو الذى يثير مجموعة من المبادلات يتم عن طريقها تمكين القطاعات المنتجة من الحصول على اللازم من رأس المال (الثابت والمتداول) لكى تتمكن من البدء في الانتاج في الفترة القادمة . من هنا يأتي الدور الاستراتيجي الذى تلعبه الطبقة التي تختص نفسها بالفائض الاقتصادى في عملية تجدد الانتاج .

(ب) أن التبادل بين الطبقة الزراعية والطبقة الصناعية هو الوسيلة التي يتحقق بواسطتها رأس المال الاجتماعى اللازم لتجدد الانتاج ، اذ عن طريق التبادل تتمكن الطبقة المنتجة من تعويض ما استهلك من رأس المال الثابت . وعن طريق التبادل تستطيع الطبقة العقيم أن تحصل على المواد الأولية ستصنعها خلال الفترة القادمة .

كما أنه عن طريق التبادل تتمكن القوة العاملة في الصناعة من الحصول على المواد الغذائية اللازمة لمعيشتها .

٦ - أنه مع افتراض أن كل الفائض الاقتصادى يخصص للاستهلاك ، أى مع افتراض أن الطبقة التي تحصل عليه في النهاية انما تستعمله في أغراض استهلاكية تبدأ عملية الانتاج في الفترة القادمة بنفس الشروط التي بدأت بها في الفترة الحالية ، وعليه لا يتغير مستوى النشاط الانتاجى ، أى تنتهى في الفترة القادمة بانتاج نفس القدر من الناتج الاجتماعى . هذه هي حالة افتراضية لما يسمى بتجديد الانتاج البسيط . ابتداء من هذه الحالة نستطيع أن نرى أن تخصيص جزء من الفائض الاقتصادى ، لا للاستهلاك وانما لزيادة الطاقة الانتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع (أى استثمار جزء من الفائض) يؤدى الى امكانية بدء الانتاج في الفترة القادمة بشروط أحسن تمكن من زيادة الناتج الاجتماعى في هذه الفترة . أى أن تجدد الانتاج يتم على نطاق متسع . ابتداء من تحليل كينيه الخاص بتجديد الانتاج البسيط يمكن بناء نموذج لتجدد الانتاج على نطاق متسع[٨٤] . وهو ما قام به كارل ماركس في مرحلة لاحقة ، وانما بالنسبة للاقتصاد الرأسمالى وهو في أوج تطوره[٨٥] .

---

(٨٤) Extended reproduction: reproduction élargie

(٨٥) K. Marx. Capital, Vol. II cf. M. Dowidar, Les schémas de reproduction ... chs. III & IV.

من كل هذا يبين أن موضوع البحث الاقتصادي عند فرنسوا كينيه يتعلق بمجموعة الظواهر المكونة للكل العضوى المتمثل في العملية الانتاجية منظورا اليها كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج ، المكونة للنظام الاقتصادى . هذا النظام الاقتصادى يكون - في نظر كينيه الذى شارك فلاسفة العصر فكرتهم عن النظام الطبيعي - نظاما من الوقائع الخاضعة لقوانين فيزيقية مستمدة من طبيعة الأشياء . **الظواهر الاقتصادية تحكمها اذن قوانين موضوعية ، قوانين مادية هي من طبيعة هذه الظواهر . وهى قوانين أبدية خالدة .**

الكشف عن هذه القوانين ، وهو ما يمكن اذا استخدمنا نور العقل par les lumieres de la raison ، يعطينا نظاما من القوانين النظرية ، أى علما . ولكن أى منهج ينصحنا كينيه باستخدامه لاستخلاص هذه القوانين؟ منهجه هو المنهج التجريبي . فهو يقوم بتحليل الظواهر المشاهدة بقصد التعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم هذه الظواهر والتي هي مستقلة عن ارادة الانسان . نقطة البدء هى الواقع في كله الشامل . ويتم التحليل عن طريق التجريد مما لا يعد من جوهر الظاهرة محل الدراسة . ولكي يتم ذلك لابد من اتباع قواعد يتعين ألا نحيد عنها : « أولا ، الا نفترض اطلاقا ما لا تعلمه التجربة ، ثانيا ، ألا نحاول التوصل الى الحقائق التي تكشفها لنا التجربة باستخدام منطق تسلسل الآثار ، (أى بمجرد الاستنباط م . د .) » .

على هذا النحو يتبلور فكر الرواد الذى يمثل جوهره في : طرح مشكلة القيمة كالمشكلة المحورية بواسطة ويليام بتي ، فكرة بواجلبير[٨٦] الأساسية المتعلقة بالاعتماد المتبادل بين النشاطات الاقتصادية للمجتمع ، الأفكار النافذة لكانتيون[٨٧] الخاصة بالمبادىء العامة التي

---

(٨٦) P. de Boisguillebert ، اقتصاد فرنسي عاش بين ١٦٤٦ - ١٧١٤ . بدأ في كتاباته بدراسة الأحوال الاقتصادية في فرنسا ، ثم كتب كتابا عن طبيعة الثروة والنقود Dissertation sur la Nature des richesses, de l'argent et des tributs أنظر نقديا حسنا لفكرة الاعتماد المتبادل بين مختلف اجزاء العملية الاقتصادية عند بواجلبير ، الباب الأول من كتاب :

J. Nagels, La reproduction du capital social selon Karl Marx, Boisguillebert, Quesnay, Leontiev, Université Libre de Bruxelles, 1970.

وقد جمعت كل كتاباته وكذلك عدد من المقالات عن هذه الكتابات في جزئين أصدرهما المعهد القومى للدراسات السكانية بباريس :

P. Boisguillebert, 2 tomes, I.N.E.D., Paris, 1966.

(٨٧) R. Cantillon (١٦٨٠ ؟ - ١٧٣٤) من أصل أسباني ، ايرلندى المولد ، فرنسي باقامته ومعيشته في المجتمع الفرنسي في مؤلفه

Essai sur la nature du Commerce en général

الذى ظهر في عام ١٧٥٥ بعد وفاته ، نجد أول تصوير للعملية الاقتصادية ككل . وهو يناقش في هذا الكتاب مشكلات الثروة ، القيمة والأثمان ، النقود والفائدة . كما يقدم نظرية في التوزيع مفرقا بين دخول متيقنة (كالريع والأجور) ودخول غير متيقنة ، كدخول المنظمين (وهو أول من استخدم اصطلاح « المنظم » l'entrepreneur . وكتاب كانتيون هذا خير تجسيم للطريقة الاستقرائية في البحث الاقتصادى . انظر طبعة I.N.E.D. باريس ١٩٥٢ .

تحكم العملية الاقتصادية ، ثم تحليل كينيه الخاص بعملية الانتاج الاجتماعي كعملية للانتاج ولتجدد الانتاج[٨٨] .

هذا الفكر يعكس تركيزا ينتقل تدريجيا الى مجال الانتاج للبحث عن موضوع العلم الجديد ، البحث عنه في الظواهر المكونة للعملية الانتاجية ، منظورا اليها كعملية للانتاج وتجدد الانتاج ، ظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، قوانين يعتبرونها خالدة وأبدية . هذه الظواهر تتعلق بانتاج المبادلة ، والمبادلة الرأسمالية . واستخداما لمنهج تجريبي تطرح مشكلة الثروة وتطرح مشكلة القيمة . البعض يخلط بينهما . والبعض يطرح على نفسه مشكله الثروة ثم يجد نفسه مواجها بمشكلة القيمة التي ما يلبث أن يضعها وضعها السليم ويحاول معالجتها . في هذا المجال يذهب بتي وأتباعه أبعد من فرنسوا كينيه وأتباعه ، اذ يعترفون للعمل على اطلاقه ، وليس للعمل الزراعي فقط ، بصفته كخالق للقيمة ، ولكنهم لا يتوصلون الى المقياس المشترك الحقيقي للقيمة ، اذ ما زال هذا المقياس يتردد بين العمل والطبيعة . الفكر هنا يعكس واقع الفترة التي يعيشها الرواد ، حيث طريقة الانتاج الرأسمالية بقيامها على الانتاج الصناعي ما زالت تشق طريقها في ظلال أنظمة الاقطاع بقيامه على الانتاج الزراعي .

ابتداء من هذه الأفكار ، واستخداما للجهاز الفكري لفلاسفة القرن الثامن عشر Les Philosophes (وخاصة فكرة النظام الطبيعي) وبالاستفادة من التطورات النهجية في البحث العلمي بصفة عامة . يتحقق البناء الكلاسيكي (التقليدي) بفضل جهود آدم سميث ودافيد ريكاردو[٨٩] ومع هذا البناء الكلاسيكي يولد علم الاقتصاد السياسي .

---

(٨٨) يضاف الى ذلك المناقشات الخلافية المتعلقة بالنقود والفائدة (وهي مناقشات تثور ابتداء من ثورة الأثمان التي بدأت في القرن الخامس عشر واستمرت حتى القرن السابع عشر) وكذلك دفاع د . نورث عن حرية التجارة الخارجية .

(٨٩) Adam Smith (١٧٢٣ - ١٧٩٠) ، فيلسوف واقتصادي اسكتلندي الأصل ، عمل أستاذا للمنطق والاقتصاد السياسي بجامعة جلاسجو وشغل مناصب أخرى في حياته . هو أول الكلاسيك الانجليز . نشر في ١٧٧٦ مؤلفه الرئيسي بعنوان « بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم » .

An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations

أما دافيد ريكاردو David Ricardo فكان رجل أعمال وسياسي وعضو بمجلس العموم في انجلترا . وقد بدأ في بناء نظرياته من نقد أفكار آدم سميث . وقد نشر في عام ١٨١٧ مؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب »

Principles of Political Economy and Taxation

هذا ويضيف البعض عند الكلام عن الكلاسيك أسماء أخرى مثل روبيرت مالتس T.R. Malthus (١٧٧٧ - ١٨٤٣) الذى يسند اليه « مبدأ السكان » ، وجان باست ساى J. Baptiste Say (١٧٦٧ - ١٨٣٢) الذى أشاع أفكار آدم سميث على القارة الأوروبية . كما يوجد كذلك جون ستيوارت ميل John Stuart Mill (١٨٠٦ - ١٨٧٣) ، الذى لم يسهم الا بقدر محدود في بناء النظرية الكلاسيكية وان كان يعد من أكبر مفكرى القرن التاسع عشر . فكتابه « مبادئ الاقتصاد السياسي » لا يعدو أن يمثل خير تجميع لأفكار المدرسة التقليدية . وعليه يمكن القول أن جوهر البناء النظرى التقليدى يتحقق على يد آدم سميث ودافيد ريكاردو .

ثانيا - المدرسة التقليدية (٩٠) :

لكي يتسنى لنا فهم ما حققه الكلاسيك بالنسبة لميلاد علم الاقتصاد السياسي يتعين علينا فهم الوسط التاريخي الذى نشأ فيه الفكر التقليدى ، سواء من حيث الواقع أو من حيث الفكر الاجتماعى بصفة عامة .

فمن وجهة نظر الوقائع الاقتصادية رأينا أن الأمر يتعلق بمرحلة تطور الرأسمالية الصناعية ، مرحلة التوسع الصناعي وانعكاساته في الزراعة . في هذه المرحلة يصل التوسع الى تحول كيفي ينحكى في الثورة الصناعية التي تحقق تصنيع الاقتصاد القومى ، أى بناء الأساس الصناعى (الذى يتمثل في الصناعات الانتاجية الأساسية) ليس فقط للقطاع الصناعى وانما للاقتصاد القومى بأكمله . الأمر هنا يتعلق بما يسمى « النمط التقليدى في التصنيع »(٩١) ، اذ تم بناء هذا الأساس الصناعى خلال فترة طويلة اتجه الأغلب من الجهد في بدايتها الى بناء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية التي خلق وجودها طلبا على منتجات الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، على نحو حقق للاقتصاد القومي تدريجيا وجود النوعين من الصناعات وكفل في النهاية للصناعات الانتاجية الوزن الأكبر في البناء الصناعى .

---

(٩٠) نقصد بالمدرسة التقليدية مجموعة المفكرين أصحاب ذلك الجسم من النظرية الاقتصادية الناتج عن محاولات دراسة العلاقات الحقيقية للانتاج الرأسمالى ، والذى تبلور في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر . هذا الجسم النظرى يجد خير ممثليه في آدم سميث ودافيد ريكاردو في عملها الفكرى الخلاق . على هذا النحو لا نعني بالفكر التقليدى المعني الذى يعطيه له كينز في كتابه « النظرية العامة في العمالة »

The General Theory of Employment, Interest & Money, London, 1954, p. 3.

والذى يكاد يجعله مغطيا لكل فكر سابق عليه (أى على كينز) . استخدام الاصطلاح بالمعني الذى أعطاه له كينز غير سليم لا في مجال نظرية العمالة والدورات الاقتصادية ولا في مجال النظرية الاقتصادية بصفة عامة :

أولا : لأن موقف الفكر الاقتصادى السابق على كينز من التقلبات الاقتصادية ومستوى العمالة ليس واحدا ، فاذا كان من رأى المدرسة التقليدية أن الاقتصاد الرأسمالى يتطور على نحو متوازن وأنه يصل - في غياب القوى التي تحول دون تحقيق المنافسة - عند مستوى التشغيل الكامل للموارد البشرية وغير البشرية التي تحت تصرف الجماعة فان ماركس درس (كما فعل سيسموندى من قبله) الأزمة الاقتصادية في الاقتصاد الرأسمالى ولاحظ اختلاف طبيعتها عن الأزمات السابقة عليه ، كما أدرك أن من طبيعة الاقتصاد الرأسمالى أن ينمو من خلال الأزمات ، اذ تطوره غير المتوازن عبر الزمن قانونا من قوانين التطور الرأسمالى . كما سنرى فيما بعد . أنظر في ذلك تحليله في كتابة رأس المال ، وكذلك :

H. Bartoli, Les théories marxistes, in, Fluctuations économiques, Editions Montchrétien, tome II, 1954, p. 261 – 336.

ثانيا : أنه يتعين التفرقة بين تحليل المدرسة التقليدية الذى يقوم على نظرية موضوعية في القيمة (نظرية العمل في القيمة) ، وهو تحليل عني بسير العملية الاقتصادية في مجموعها وبالعلاقات بين أجزائها المختلفة وتحليل المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية) الذى يقوم على نظرية « ذاتية » تحاول أن تفسر القيمة (نظرية المنفعة) وهو تحليل يغلب عليه طابع التحليل الوحدى الذى يعني بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (مستهلك أو منظم) على افتراض انعزالها عن بقية الاقتصاد . من الطبيعى الا تحظى الدورات الاقتصادية - وهي ظاهرة تخص سير العملية الاقتصادية بأكملها - الا بعناية قليلة من مفكرى المدرسة النيوكلاسيكية ، وذلك على النحو الذى سنراه فيما بعد .

أما من ناحية الفكر الأجتماعي بصفة عامة ، فيمكن القول أن الموقف كان يتميز ، في مرحلة تكوين البناء النظرى للمدرسة التقليدية ، بالخصائص الآتية :

١ - انتصار النظرة العلمية للأمور وحلولها محل النظرة الدينية حلولا تم تحت تأثير التغيرات الاقتصادية والاجتماعية .

٢ - كان الموقف يتميز في هذه الفترة بسيادة المناخ الفكرى الذى تكون فيه العلوم الاجتماعية وخاصة النظرية السياسية والنظرية الاقتصادية .

٣ - يتميز الموقف كذلك بتحطيم الأساس الفكرى والأخلاقي لصورة المجتمع القديم . لكي يتم هذا التحطيم استخدمت وسائل عدة :

(أ) النقد الفلسفي (وخاصة من جانب هيوم Hume ، ١٧١١ - ١٧٧٦ ، بايلى Bayle ، ١٦٤٧ - ١٧٠٦) الذى تطورت ابتداء من النظرة المادية للكون على نحو جعل من المادية أساس فلسفة الكون والفلسفة الاجتماعية . ففيما يخص العلاقة بين المادة والفكر تسود النظرة المادية خلال القرن الثامن عشر ، وعلى الأخص في فرنسا بفضل تعاليم أصحاب الموسوعة Les Encyclopédistes ديدرو Diderot ، المبير Alembert ، هولباك Hobllbact وهلفتيس Helvetius (وقد نتجت هذه النظرة عن تلاقي التيار المادى في فكر ديكارت Descartes (١٥٩٦ - ١٦٥٠) ، وهو تيار طوره لامترى La Mettrie (١٧٠٩ - ١٧٥١) ، مع التيار المادى الانجليزى الذى تطور على يد فرنسيس بيكون F. Bacon (١٥٦١ - ١٦٢٦) وجون لوك . وفقا لهذه النظرة لا توجد الفكرة إلا نتيجة للوجود السابق للمادة . ومن ثم يكون للمعرفة أساس مادى . وهى معرفة لا يمكن استخلاصها إلا استخداما للمنهج التجريبي [٩٢] .

(ب) فكرة النظام الطبيعى l'ordre naturel التي خلفها الفكر المدرسي واحتفظ بها فلاسفة القرن الثامن عشر . وطبقا لهذه الفكرة تحدد الطبيعة نظاما كونيا (شاملا) خالدا من صنع الذات العلية . في داخل هذا النظام يتم التفاعل بين العالم الفيزيقي والعالم المعنوى بفضل التدخل السماوى . لهذا النظام الطبيعى قوانين موضوعية

---

(٩١) The classical pattern of industrialisation ، ويسمى كذلك تفرقة له عن النمط السوفيتي في التصنيع حيث يتم التصنيع بطريقة مخططة تتضمن اعطاء الأولوية للصناعات الأساسية في علاقتها بالصناعات الاستهلاكية في خلال مرحلة بناء الأساس الصناعى للاقتصاد القومى .

(٩٢) cf. A. Wolf, A Philosophic and Scientific Retrospect, op. cit., p. 26 – 34.

(يقابلها قوانين وضعية) يمكن لنور العقل اكتشافها[٩٣] .

٤ - يتميز الموقف أخيرا بقيام الفردية[٩٤] كفلسفة تهتم بالفرد (بالانسان) ، وانما ليس الفرد بصفة عامة ، وانما بالفرد الذى ينتمي الى طائفة معينة من الأفراد ، الفرد الناجح . كانت صورة هذا الفرد الناجح تتمثل في هذه الآونة في رجل الأعمال ، في الرأسمالي . ثم تحلل الفردية بعد ذلك الطبيعة الانسانية وتجد جذورها في الأنانية والمصلحة الشخصية . الأمر هنا يتعلق بالمفهوم النفعي[٩٥] للفلسفة الفردية وأخيرا تقول الفلسفة الفردية بالانسجام بين الفرد (كما تتصوره) وبين المجتمع[٩٦] .

في هذا الوسط التاريخي يدخل التقليديون النظام على حالة البحث الاقتصادي :

فبالنسبة لهم يتعلق موضوع العلم الجديد[٩٧] بالعملية الاقتصادية : الظواهر الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج الاجتماعي . هذا التوزيع تحدده شروط الانتاج . في مجال الانتاج يتعين البحث عن مصدر ثروة الأمة ، وهي ثروة يتعين زيادتها ، كما يتعين البحث عن مصدر ومقياس القيمة ابتداء من العمل . ومن ثم كانت دراسة دور العمل وتقسيم العمل وأثر هذا الأخير على انتاجية العمل ، ورأس المال والأرض . من القيمة تدرس ظاهرة الأثمان ، ثم يدرس توزيع الناتج الاجتماعي بين الطبقات الاجتماعية المكونة للمجتمع بما تحصل عليه من دخول نقدية (الربح والفائدة ، الأجور ، الريع) . ثم تدرس الظاهرة النقدية ، وظاهرة التبادل مع الخارج وما تتضمنه من تقسيم دولي للعمل . كما يكون تطور العملية الاقتصادية في مجموعها ، وهو تطور يجد محوره في تراكم رأس المال ، محلا للدراسة .

هذه الظواهر الاقتصادية التي يدرسها التقليديون تحكمها ، في نظرهم ، قوانين موضوعية . وهم يتأثرون في ذلك بالفكرتين اللتين ميزتا كل الفكر الاجتماعي للقرن الثامن

(٩٣) cf. M de Wulf, op. cit . M. dowidar, op. cit., p. 31 -32.

(٩٤) Individualism: individualisme.

(٩٥) Utilitarian: tilitariste.

(٩٦) cf. J.S. Mill. Utilitarianism, Liberty, and Representative government. Everyman's Liberary, London, 1944—B. Russel, op. cit., ch. XXVI, p. 740 & sqq.

(٩٧) تحديد موضوع العلم الجديد عند الكلاسيك انما نستخلصه من كتاباتهم في مجموعها دون أن نقتصر على ما يعلنه الكتاب صراحة بالنسبة لموضوع العلم . فدافيد ريكاردو يقول لنا في مقدمة كتابه « المشكلة الرئيسية للاقتصاد السياسي هي مشكلة تحديد القوانين التي تنظم توزيع الناتج بين الطبقات الثلاثة التي يتكون منها المجتمع : طبقة العمال . وطبقة الرأسماليين وطبقة ملاك الأراضي .. الذين يحصلون على الأجور والربح وريع الأراضي » ص ١ من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب Everyman's Liberary, London, 1957

ولكنه لا يتوصل الى هذه القوانين التي تحكم توزيع الناتج الاجتماعي الا على أساس دراسة للانتاج حيث يبدأ بالقيمة ومنها الى الربح والأجور ، لينتقل في مرحلة تالية الى النقود والتجارة الخارجية وتراكم رأس المال .

عشر: فكرة النظام الطبيعي والنظرة المادية للكون. فالظواهر الاقتصادية تخضع لقوانين موضوعية، حقيقية، مادية، هي من طبيعة هذه الظواهر. ولكن التقليديون، تحت تأثير نفس المفكرين، يعتبرون هذه القوانين خالدة لا تتغير. وذلك لأن النظام الطبيعي نظام مطلق وشامل وأبدى (ومن ثم تكتسب قوانينه نفس صفاته)، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لأن الأمر يتعلق بمادية ميكانيكية اذ لا تؤدى الحركة وفقا لهذه النظرة الى تغييرات كيفية: فكل حركة تعود بنا، في نهاية الأمر، الى نفس مستوى نقطة البدء. عليه تكون الظواهر الاقتصادية في نظر التقليديين نظاما اقتصاديا أبديا[٩٨].

يضاف الى ذلك أن **هذه الظواهر ترد، تحت تأثير الفلسفة الفردية**، الى أفراد اقتصاديون من نوع «الرجل الاقتصادى homo oeconomicus» هذا الرجل الاقتصادى يعبر في نظرهم عن الطبيعة الانسانية في جانبها الخاص بالنشاط الاقتصادى. وهو يتصف بسعيه لتحقيق مصلحته الخاصة، لتحقيق أقصى استمتاع بأقل ألم[٩٩]. وهو في سبيل ذلك يقوم بحساب رشيد للمقارنة بين النتيجة التي يمكن أن يتحصل عليها والجهد الذى يبذله في سبيلها. وقيامه بهذا الحساب الرشيد يستلزم معرفته لكل الظروف المحيطة به معرفة تامة دقيقة.

تلك هى نظرة التقليديين للظواهر الاقتصادية من حيث حدودها وطبيعتها. وهم يقومون بدراسة هذه الظواهر في الاطار التحليلى:

. **المجتمع مكون من ثلاث طبقات محددة وفقا لوظائفها الاقتصادية**: الطبقة الرأسمالية التي تمتلك وسائل الانتاج، الطبقة الأرستقراطية المتملكة للأرض، والطبقة العاملة التي تعطى العمل. هذه الطبقات الاجتماعية مرتبطة احداها بالأخرى في عملية الانتاج، هنا **نجدنا بصدد نقطة بدء في غاية الأهمية في تحليل الكلاسيك، لأنهم يفترضون بوعى أو بلا وعى، أن الروابط الاجتماعية التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج انما تمثل العامل الرئيسي المحدد للعلاقات القيمية** (الخاصة بانتاج وتوزيع الناتج) **التي يتوقف عليها نمط وحركة النظام في مجموعة**.

---

(٩٨) تحت تأثير التفوق الساحق لطريقة الانتاج الرأسمالية (بالنسبة لطرق الانتاج السابقة عليها) رأى التقليديون في هذه الطريقة نظاما أبديا وخالدا. وقد بهرتهم انجازاتها السريعة الى حد لم يمكنهم من رؤية جوانبها السلبية رغم أن هذه كانت قد بدأت تكشف عن نفسها فعلا وعلى الأخص في صورة الأزمة الاقتصادية.

(٩٩) هذا القول يمكن اسناده الى آدم سميث وليس الى ريكاردو. بالنسبة لهذا الأخير يقول شومبيتر «يعتبر ريكاردو عادة من معتنقي مبدأ النفعية. والواقع أنه ليس كذلك. لا لأنه كان ذى فلسفة أخرى، ولكن لأنه لم يكن ذى فلسفة على الاطلاق» تاريخ التحليل الاقتصادى، ص ٤٧١.

- مجتمع يرتكز فيه النشاط الاقتصادى على المبادلة (نشاط موجه للسوق) التي تقوم بين أفراد من نوع « الرجل الاقتصادى » . هؤلاء الأفراد يحققون ، وهم يسعون وراء مصالحهم الشخصية التي تمثل محرك النشاط الاقتصادى ، مصلحة المجتمع من خلال ما يسميه آدم سميث « باليد الخفية » ، التي هي في الواقع القوى التلقائية للسوق . في هذا الصدد يتعين أن يستثني ريكاردو الذى يقوم تحليله على التناقض ، ولا التجانس ، بين الطبقات الاجتماعية .

- مجتمع تسود فيه المنافسة ، ليس فقط في داخل البلد الواحد وإنما كذلك على مستوى الاقتصاد الدولى . في هذا المجتمع لا تقوم الدولة الا بدور الدولة الحارسة التي تقتصر وظيفتها على الحفاظ على النظام العام (من خلال حماية الملكية الفردية ضد كل عدوان داخلي أو خارجي[١٠٠] دون التدخل في الحياة الاقتصادية للمجتمع الا في المجالات التي يحجم عنها رأس المال الفردى .

ذلك هو تصور التقليديين لموضوع العلم الجديد ، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لهذه الظواهر يهدف التقليديون الى الكشف عن القوانين الموضوعية التي تحكمها . وعليه يكون **هدفهم علمي ، موضوعي** . وفي هذا التحليل يركز **التقليديون على المظهر الكمي** للظواهر مستخدمين بصفة عامة **طريقة التجريد ذات الطبيعة الاستقرائية - الاستنتاجية** . في اطار هذا القول العام تحسن التفرقة بين آدم سميث **وداڤيد** ريكاردو .

طريقة سميث في التحليل هي طريقة إسحاق نيوتن : التوصل الى حقائق بسيطة عن طريق التعميم الذى يؤدى به الى الفكرة المركبة the synthesis, la synthèse بعد ذلك يتوجه الى الأحداث الحقيقية للتاريخ في فترات مختلفة ويضع في مقابلها ما توصل اليه من أفكار ليستخلص من هذه الأحداث البرهان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، باختصار ، سميث يستخدم الطريقة الاستقرائية .

أما ريكاردو ، فهو « رجل المنطق والمفكر النظرى الذى يجرد من كل العوامل الثانوية التي تنحرف بالذهن عما هو جوهرى في الظاهرة ، وذلك بقصد التوصل الى الأفكار الرئيسية »[١٠١] مستخدما أساسا الاستنباط كطريقة للاستخلاص المنطقي . فهو يبدأ من فروض تطابق في نظره الحالة الاقتصادية في وقته ، ومن هذه الفروض يقوم باستنباط الأفكار التي تمثل المعرفة الخاصة بالظواهر التي يدرسها .

---

(١٠٠) Cf. A. Smith, Wealth of Nations, Ward Lock & co., London, 1883 p. 561 – 564.

(١٠١) H. Barton, Histoire de la Pensée, op. cit. p. 224.

بفضل هذا المنهج واستخدام هذه الطريقة في التحليل يتوصل التقليديون ، في دراستهم للظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم الجديد ، الى بناء مجموعة من النظريات تمثل الجسم النظرى لهذا العلم :

- فهناك أولا نظرية للانتاج ترتكز على **نظرية العمل في القيمة**[١٠٢] . جوهر هذه النظرية أن المنفعة شرط القيمة ، اذ لكى تكون للسلعة قيمة لابد أن تكون نافعة اجتماعيا ، أى صالحة لاشباع حاجة ما . ولكن القيمة تستمد مصدرها من العمل وتقاس بكمية العمل المبذول فيها[١٠٣] . وذلك على تفصيل كبير فيما يتعلق بفكر كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان . ليس هذا بطبيعة الحال مجال التعرض لنظرية القيمة عند الكلاسيك . وانما نكتفي بأن نقول ، من وجهة نظر موضوع علم الاقتصاد السياسي ، أنهم اقتصروا على المظهر الكمى لظاهرة القيمة وان نظريتهم في القيمة هى الركيزة التي يقوم عليها كل البناء النظرى للمدرسة التقليدية .

- فعلى أساس القيمة تقوم نظريتهم في **توزيع الدخل القومى**[١٠٤] بين الطبقات الاجتماعية الثلاثة ، وهى نظرية تحتوى نظرية في الربح والفائدة[١٠٥] يرتبط بها نظرية رأس المال[١٠٦] ونظرية في الأجور[١٠٧] ونظرية في الريع[١٠٨] .

- وابتداء من القيمة توجد **نظريتهم النقدية**[١٠٩] تبحث في طبيعة النقود ووظائفها وقيمتها وأثرها في التداول .

- وابتداء من القيمة يبنون **نظريتهم في التجارة الخارجية**[١١٠] (التي تقوم على التقسيم الدولى للعمل) ، في أسباب قيامها ، في مزاياها ، وفي كيفية توزيع مزاياها بين الدول المتبادلة .

---

(١٠٢) The labour theory of value: theorie de la valeur travail.

(١٠٣) يهتم آدم سميث كثيرا بدراسة تقسيم العمل وعلى الأخص ما يسمى بالتقسيم الفني للعمل ، أى تقسيم العمل في داخل المشروع الرأسمالى . وقد رأينا كيف أن وليام بتي درس الظاهرة من قبل سميث ويخبرنا البعض (أنظر جلال أمين ، مبادئ التحليل الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٦٧ . ص ١٩٣) ان ابن خلدون قد سبق آدم سميث في دراسته لظاهرة تقسيم العمل . ولكن هذا القول تعوزه الدقة . اذ الواقع أن كل منهما درس مظهرا مختلفا لتقسيم العمل . فقد رأينا ان ابن خلدون يدرس في القرن الرابع عشر التقسيم المهني (أو الحرفي) للعمل ، بينما يهتم آدم سميث ، مقتفيا في ذلك أثر وليام بتي ، بظاهرة تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية الرأسمالية ، وهى ظاهرة تصبح سائدة ابتداء من القرن الثامن عشر .

(١٠٤) The theory of income distribution. théorie de la répartition

(١٠٥) Theory of profit and interest; théorie de profit et dintérêt

(١٠٦) Theory of capital. théorie de capital.

(١٠٧) Theory of wages; théorie des salaires

(١٠٨) Theory of rent; théorie de la rente

(١٠٩) Monetary theory; théorie monétaire

(١١٠) Theory of foreign (or international) trade, théorie de commerce extérieur (ou international).

- وعلى أساس القيمة تقوم أخيرا نظريتهم في التطور الاقتصادى[١١١] الذى يجد في تراكم رأس المال[١١٢] (القيام بالادخار[١١٣] واستخدامه في بناء طاقة انتاجية جديدة ، أى الاستثمار)[١١٤] المحرك الأساسي . وبما أن الربح هو مصدر التراكم لزمت دراسة ما يحدث للنصيب النسبي للربح في الدخل القومى في خلال عملية التطور . في تحديد هذا النصيب النسبي تلعب الأجور الدور النشط نظرا لما بينها وبين الربح من تناقض . فزيادة تراكم رأس المال تنعكس في زيادة في الطلب على القوة العاملة ، وهو ما قد يؤدى الى ارتفاع الأجور النقدية ، في الزمن القصير ، هذا الارتفاع في الأجور النقدية يعبر عن نفسه في زيادة الطلب على سلع الأجور ، أى السلع التي تستهلكها الطبقة العامة وخاصة المواد الغذائية . ترتفع أثمان هذه المواد فيثير هذا الارتفاع الأخير ضرورة استغلال أراضي أقل خصوبة أو أبعد عن السوق ، فيزيد ريع الأرض . زيادة النصيب النسبي للريع في الدخل القومى تعني نقصان أنصبة الربح ، والأجور . ويؤدى انحدار معدل الربح الى الانكماش المستمر في تراكم رأس المال . فلا توسع في النشاط الاقتصادى . الأمر الذى ينتهى بالاقتصاد القومى ، في الزمن الطويل جدا ، الى الحالة الساكنة[١١٥] .

* * *

تلك هى النظريات التي تتعلق بالظواهر الاقتصادية ، وتتضمن بالنسبة للكلاسيك ، القوانين النظرية للاقتصاد السياسي . ولكن اذا ما كان تصورهم لموضوع العلم على النحو الذى رأيناه ، أى متعلقا بظواهر خالدة أبدية ، يكون من الطبيعي أن تكتسب قوانين الاقتصاد السياسي ، القوانين النظرية ، صفة الأبدية في نظر الكلاسيك . أى أنهم يعتبرون هذه القوانين صالحة لكل زمان ومكان .

على هذا النحو تتحدد ، بفضل الجهود الفكرية للتقليديين ، معالم الاقتصاد السياسي . ويمثل ما حققه هؤلاء الكتاب فيما يتعلق بتحديد موضوعه وبلورة منهجه كسبا كبيرا للعلم الذى نعني بدراسته ، اذ هو يعني مولده . ولكن تصور التقليديين لموضوع الاقتصاد السياسي يغفل الحركة التاريخية للظواهر الاقتصادية ، حركتها من خلال التناقضات ، التناقضات التي تعكس الفكر الاقتصادى اللاحق على التقليديين . اذ ما يلبث فكرهم أن يصبح محلا لدراسات ناقدة وخلافية ، الأمر الذى يعلن تطور علم الاقتصاد السياسي .

---

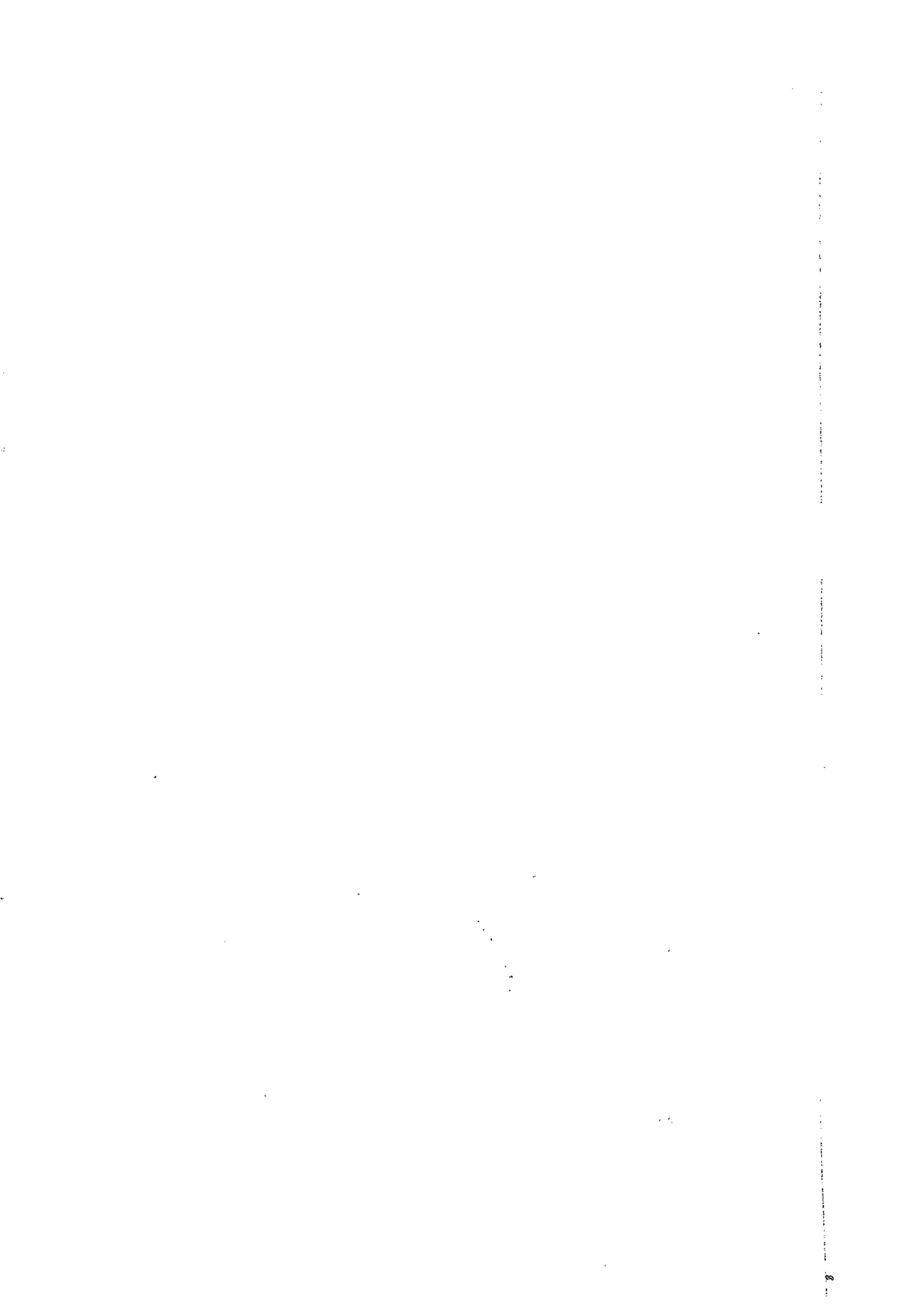
(١١١) Theory of economic development, théorie de développement économique

(١١٢) Accumulation of capital, l'accumulation de capital

(١١٣) Saving, épargne

(١١٤) Investment, investissement.

(١١٥) The stationary state, l'état stationnaire



الفصل الثالث

تطور علم الاقتصاد السياسي في المرحلة الرأسمالية ومرحلة التحول إلى الاشتراكية

سنحاول في هذا الفصل تتبع الخطوط العامة لتطور الاقتصاد السياسي في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر حتى يومنا هذا . ولكي يتم لنا ذلك سنرى :

- أولا : الاقتصاد السياسي بعد التقليديين ، في الفترة التي تغطي النصف الثاني من القرن التاسع عشر والسنوات من القرن العشرين السابقة على الحرب العالمية الأولى .

- ثانيا : الاقتصاد السياسي وتعميق الأزمة في الاقتصاد الرأسمالي ، خاصة في الفترة ما بين الحربين العالميتين .

- وثالث : الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا .

١ - الاقتصاد السياسي بعد التقليديين

أدى تطور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالي ونفيه ، أي الطبقة العاملة ، في وجودها الى جانب الطبقة الرأسمالية المسيطرة ، الى تحطيم وحدة البناء النظرى الكلاسيكي ، وأثار في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر تيارين أساسيين من الفكر الاقتصادى :

- التيار الأول ، وان كان يبدأ من البناء النظرى للتقليديين يعطينا بناء نظريا يختلف كيفيا عن بنائهم . هذا التيار يمثل في ذات الوقت استمرارا وتعديا للفكر التقليدى ، الأمر الذى يطور علم الاقتصاد السياسي بعد مولده . ذلك هو تيار الاقتصاد السياسي الناتج عن تحليل كارل ماركس .

- أما التيار الثاني : فيمثل عودة الى التداول كمركز للاهتمام تاركا العملية الاقتصادية (بهيكلها وطريقة أدائها) ومنشغلا أساسا بسلوك الوحدات الاقتصادية ابتداء من الحاجات . وهو وان كان يبدأ من بعض الأفكار التي توجد على هامش البناء النظرى للتقليديين ما يلبث أن ينسلخ عنه مبتعدا بذلك عن العلم . ذلك هو تيار فكر المدرسة الحدية المسماة بالمدرسة النيوكلاسيكية[1] (أو المدرسة الحديثة)

---

(١) Marginalist School, Neo-classical school: l'école marginaliste, l'école néo – classique.

أولاً : الاقتصاد السياسي عند كارل ماركس (٢) .

يبدأ ماركس تحليله الاقتصاد بنقد موضوع ومنهج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ثم يقدم لهما بديلاً يمكنه من تقديم بناء نظرى يتعلق بالاقتصاد الرأسمالى وقوانين حركته .

فيثير ماركس أولاً التساؤل بالنسبة لموضوع الاقتصاد السياسي التقليدى ، من حيث طبيعته وحدوده . وهو ينقد فكر التقليديين الخاص بهذا الموضوع على الأسس التالية :

● يتجاهل التقليديون الكيف ، أى المظهر الكيفي للظواهر الاقتصادية ، اذ يمتص تحليل المظهر الكمى (القابل للقياس) كل اهتمامهم . فاذا ما جردنا من الكيف أصبحت الظواهر التي تجرى دراستها متجانسة ، أى لا فرق كيفي بينها . والواقع أن الظواهر ليست كذلك .

● يزيد على ذلك أن التقليديين يربطون هذا الكل المتجانس من الظواهر الاقتصادية بحاجات فرد اقتصادى له (بفضل استلهامهم للفلسفة الفردية) طبيعة أنانية وحاسبة

---

(٢) سنقتصر هنا على الفكر الاقتصادى لكارل ماركس نفسه دون التعرض للفكر الماركسي بصفة عامة . هذا الأخير يحتوى ، بالاضافة الى فكر ماركس نفسه ، الانتاج الفكرى للمفكرين الماركسيين في كافة التخصصات منذ بدأت أفكار كارل ماركس تمثل ، من الناحية المنهجية ، نظرة معينة للانسان ولوضعه في الكون وقدراته على احداث التغييرات الاجتماعية . وكارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فيلسوف ، واقتصادى ، وعالم اجتماع ، ومؤسس الحركة العمالية الدولية . كما ساهم في النشاط السياسي للطبقات العاملة الأوروبية . ويغطى التحليل النظرى لماركس العديد من فروع المعرفة العلمية ويكفي أن نحيل القارئ هنا الى كتابات ماركس . أنظر في تجميعها :

M. Rubel, Bibliographie des oeuvres de Karl Marx, Marcel Rivière & Cie, Paris, 1956 — Oeuvres de Karl Marx, Bibliothèque de la Pléiade, 2 Tomes, Paris, 1963

كذلك نحيل القارئ الى بعض المؤلفات التي تهدف الى تقديم البناء النظرى لماركس بصفة عامة .

F. Mehring, Karl Marx, The Story of his Life, Allen & Unwin, London, 1951 — S. Hook, From Hegel to Marx, Studies in the Intellectual Development of K. Marx, Humanities Press, New York, 1958 — H. Bartoli, La doctrine économique et sociale de Karl Marx, Seuil, Paris, 1950 — A. Cornu, Karl Marx et Friedrich Engels, P.U.F., 4 Tomes, 1955, 1958, 1961 et 1970 — T. B. Bottomore & M. Rubel (eds.), Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy, Watts & Co, London, 1956 — M. Rubel, Karl Marx, Essai de biographie intellectuelle, Marcel Rivière et Cie, Paris, 1957 — Unesco, Marx and contemporary Scientific Thought, Mouton, The Hague, 1969

وفيما يتعلق بالنظرية الاقتصادية لماركس أنظر أولاً مؤلفاته وعلى الأخص :

Introduction to the Critique of Political Economy — Capital, 3 volumes — Fondaments de la critique de l'économie politique, 2 Tomes — Theories of Surplus Value (3 Volumes).

وكذلك المؤلفات التالية :

M. Dobb, Political Economy & Capitalism, Routledge & K. Paul, London, 1937 — P. Sweezy, The Theory of Capitalist Development, Monthly Review Press, New York, 1956 — J. Robinson, An essay on Marxian Economics, Macmillan, London, 1942 — J. Schumpeter, History of Economic Analysis — R. Meek, Studies in the Labour Theory of Value, Lawrence & Wishart, London, 1956 — D. Horowitz (ed.), Marx and Modern Economics, MacGibbon & Kee, London, 1970 — L. Althusser et autres, Lire le Capital, Maspéro, Paris, 1965 — R. Guilhéneuf, Le Problème de la théorie Marxiste de la valeur, A. Colin, Paris, 1952 — P. Villar, Marx et Marxisme, in, Dictionnaire des Sciences Economiques, J. Romeuf (ed.), P.U.F., Tome 2, 1958, p. 712 - 727 — O. Lange, Economie Politique, P.U.F., 1962 — E. Mandel, Traité d'économie Marxiste, 2 Tomes, Julliard, Paris, 1962.

وقد استعنا في كتابة هذا الجزء بطبعة موسكو لكتاب « رأس المال » ، الأجزاء الثلاثة في ١٩٥٩ ، ١٩٥٧ ، ١٩٥٩ .

(رشيدة) « الرجل الاقتصادى . هذا الرجل الاقتصادى يستمد قواعد سلوكه من « الطبيعة الانسانية » التي لا تتغير عبر التاريخ . في هذه الحالة تكون القوانين الاقتصادية نتاج خصيصة محددة للحالة النفسانية للانسان (بصفة عامة) عندما يمارس نشاطه الاقتصادى . وهو ما ينتقده ماركس . فالقوانين الاقتصادية ، بالنسبة له ، نتاج الروابط الاقتصادية بين الأفراد (وهى روابط اجتماعية) التي تنشأ على نحو ملموس في المجتمع . بمعنى آخر ، تؤسس فكرة « الرجل الاقتصادى » الصفة الاقتصادية للظواهر على الانسان المجرد ككائن له حاجات ، وهو ما يرفضه ماركس على أساس أن الظواهر تستمد صفتها الاقتصادية من أنها علاقات اجتماعية تنشأ بين أفراد المجتمع ، ومجتمع محدد بالذات . فما هو اقتصادى يتحدد اجتماعيا وليس لخصيصة مجردة ترد الى الانسان بصفة عامة .

بهذا النقد الثاني يرتبط النقد الثالث ارتباطا وثيقا ، وهو خاص باعتبار التقليديين للظواهر الاقتصادية ظواهر أبدية لا تتغير وما يترتب عليه من اعتبار القوانين الاقتصادية النظرية صالحة لكل زمان ومكان

بالنسبة لماركس ، يتعلق موضوع الاقتصاد السياسي بعملية الانتاج والتوزيع بطبيعتها الديالكتيكية . فالظواهر الاقتصادية التي تحتويها هذه العملية لها طبيعة ديناميكية ؛ ومن ثم يكون للقوانين التي تحكمها ذات الطبيعة ، فالحركة من طبيعة هذه الظواهر التي هى اجتماعية ، ومن ثم تاريخية . في هذا المجال يتعين التمييز بين :

- ظواهر اقتصادية مشتركة بين أكثر من شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج . مثال ذلك ظواهر التداول النقدى حيث كانت النقود تتداول في المجتمعات السابقة على المجتمع الرأسمالى كما تتداول في المجتمع الرأسمالى ، وذلك رغم اختلاف كيفية التداول ومداه من مجتمع الى آخر .

- وظواهر نوعية يتميز بها شكل واحد من الأشكال الاجتماعية للانتاج .

ويترتب على ذلك أن التحليل النظرى للعملية الاقتصادية يتعين أن يهدف الى استخلاص نوعين من القوانين الاقتصادية :

- القوانين العامة التي تكون مشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

- والقوانين النوعية التي تميز الأشكال المختلفة للانتاج .

عند دراسة شكل من الأشكال الاجتماعية للانتاج (أى عند دراسة الانتاج في مجتمع

معين) تكون القوانين الخاصة بهذا الشكل أكثر أهمية في التعرف على طبيعة هذا الشكل من الانتاج من القوانين العامة المشتركة بين أكثر من شكل من أشكال الانتاج .

وعليه ، ما يتصف بالطبيعة الديناميكية في نظر ماركس هو موضوع الاقتصاد السياسي كعلم يهدف الى استخلاص قوانين الحركة للأشكال الاجتماعية المختلفة للانتاج ، أي للعمليات الديالكتيكية الحقيقية المحددة تاريخيا . ومن ثم يكون لموضوع الاقتصاد السياسي طبيعة تاريخيه ، فهو تاريخي بمعنيين :

- فهو تاريخي أولا بمعني أن موضوع التحليل ، المجتمع الحديث ، محدد للباحث تاريخيا .

- وهو تاريخي ثانيا بمعني أن موضوع التحليل ، طريقة الانتاج الرأسمالية ، ليست كما أعتقد التقليديون « الشكل المطلق والنهائي للانتاج الاجتماعى » وانما لا تعدو أن تكون « مرحلة عابرة في التطور التاريخي لهذا الانتاج » .

على هذا النحو ، يعني الاقتصاد الكلاسيكي بالنسبة لماركس مواجهته بموضوع جديد وبالتالي وضع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي نفسه محل تساؤله . وبما أن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يتحدد كاقتصاد سياسي بموضوعه فان النقد الذى يصيب هذا الموضوع عن طريق مواجهته بموضوع جديد يمكن أن يصيب الاقتصاد السياسي (الكلاسيكي) في ذات وجوده . وهذا هو ما قصدناه عندما قلنا أن تحليل ماركس انما يمثل بديلا للتحليل التقليدى رغم أن هذا الأخير كان بمثابة نقط البدء التي انطلق منها ماركس .

فاذا ما تم له نقد موضوع الاقتصاد السياسي التقليدى يقوم ماركس بتحليل الموضوع البديل بوعى منهجي كبير . يرتكز منهج ماركس على النظرة الديالكتيكية (أي الجدلية)[٣] للكون وللعلاقة بين الانسان والطبيعة في سعيه المستمر تحويل هذه الأخيرة . هذا التحويل لا يكون ممكنا إلا بفضل المعرفة التي يكتسبها الانسان لقوى الطبيعة وبفضل تطور التكنيك المبني على تلك المعرفة . في عملية استخلاص المعرفة ، اذا ما حدد الباحث هدفه وجب عليه استخدام طريقة التحليل ، هي طريقة الاستقصاء ، بمقتضاها يدرس الموضوع في حركته الديالكتيكية ويستخلص الأفكار النظرية .

ففي الأساس توجد اذن الحركة الديالكتيكية الحقيقية . وتكون عملية استخلاص المعرفة بعناصر هذه الحركة هي الأخرى ديالكتيكية ، اذ تكتسب المعرفة استخداما للمنطق

---

(٣) Dialectical; dialectique.

الديالكتيكي . ومن ثم لزم لفهم منهج ماركس أن نتعرض سريعا للديالكتيك المادى ثم للمنهج الديالكتيكي لنرى في النهاية طبيعة طريقة التحليل .

فيما يخص الديالكتيكية المادية الأمر الذى يتعلق بنظرة تعتبر الكون ككل مكون من المادة في حركتها ، من المادة في تطور متصاعد عن طريق وصولها الى مستويات متتالية بما يصحبها من تغييرات كمية تؤدى في تراكمها ، وبتحولات مفاجئة ، الى تغيرات كيفية ، أى جديدة . هذا الكون يتكون من مجموعة من العمليات المرتبطة أحدها بالآخر عضويا والتي هي في تطور مستمر[٤] .

فالظواهر ، طبيعية أو اجتماعية[٥] ، توجد في حركة مستمرة ، في تحويل لا يتوقف ، في تطور لا ينقطع . فكل شيء في حالة صيرورة ، في تغير مستمر ، لاشيء خالد أو نهائي . هذه الحركة تتم في عملية ذاتية ، تنتج عن ديناميزم ذاتي (ولا تأتي من خارج الشيء) ، هي تنتج من تصارع الأضداد ، من المتناقضات الداخلية . فمن وجهة نظر التطور يقال أن الموقف ديالكتيكي عندما توجد بين مراحله المختلفة علاقة تضاد ، علاقة ينشأ عنها توالى مراحل أخرى . فالشرط الضرورى لموقف ديالكتيكي يتمثل في وجود مرحلتين (على الأقل) متميزتين ولكنهما غير منفصلتين . ويتحقق الشرط الكافي لهذا الموقف عندما تقدم هاتان المرحلتين علاقة تضاد وتفاعل متبادل على نحو تعكس معه نتيجة هذا التفاعل شيئا جديدا (يختلف كيفيا عنهما) وتحتفظ هذه النتيجة ببعض العناصر الهيكلية لهاتين المرحلتين في الوقت الذى يزول فيه ببعض هذه العناصر . على هذا النحو يتحقق الاستمرار مع التغيير .

وعليه نتبين :

---

(٤) هذه النظرية أصبحت تعرف بعد وفاة ماركس « بالمادية الديالكتيكية » أو المادية الجدلية dialectical materialism, matérialisme dialectique والنظر الى الظواهر الاجتماعية وفقا لهذه النظرية الشاملة انما يمثل حالة خاصة أطلق عليها انجلز اصطلاح « المادية التاريخية » historical materialism, matérialisme historique وهو ما يسمى « بالتفسير المادى للتاريخ » (أنظر مقالة عن كتاب ماركس : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، المنشور في الأعمال المختارة لكارل ماركس وانجلز ، الجزء الأول ، طبعة موسكو باللغة الانجليزية . ص ٣٦٨) . والظاهر أن المادية التاريخية سبقت المادية الديالكتيكية في التطور الفكرى لماركس . أنظر :

H. Lefevre, Le matérialisme dialectique, P.U.F., 1947 p. 63

ولم يستخدم ماركس هذه الاصطلاحات وان كان قد تحدث بطبيعة الحال عن المادية وعن الديالكتيك . وعلى قدر علمنا ، استخدم اصطلاح « المادية الديالكتيكية » لأول مرة بواسطة بليخانوف . أنظر :

G. Plekanov, Les Questions fondamentales du Marxisme, Editions Sociales, Paris, 1947 p. 17

(٥) مع فارق يتمثل في أن تغير المجتمع وتطوره يحدث بمعدلات تفوق في سرعتها بمراحل معدلات تطور الظواهر الطبيعية . وأحيانا ما يؤدى هذا المعدل البطئ لتغير الظواهر الطبيعية بالبعض الى عدم رؤية الطبيعة الديالكتيكية للظواهر الطبيعية .

- أن كل واقعة هي أكثر من مجرد واقعة ، اذ هي في ذات الوقت نقيض للامكانيات الحقيقية التي تتضمنها الواقعة . في كل الأشياء ، في كل المواقف يوجد النقيضان : العنصر الموجب والعنصر السلبي ، أي نقيض العنصر الأول . فالشيء هو في ذات الوقت نفسه ونقيضه ، هو وحدة المتناقضات (مثال ذلك التناقض الأساسي للمجتمع الرأسمالي المتمثل في التناقض بين المال والعمل ، ففي داخل هذا المجتمع تتضمن العلاقة الاجتماعية التي تؤول لطبقة معينة امتلاك وسائل الانتاج استبعاد العامل عن هذه الوسائل ويكون عليهم أن يبيعوا قدرتهم على العمل كسلعة لصاحب وسائل الانتاج . هذه العلاقة التي هي رأس المال تتضمن في ذات الوقت العمل الأجير : فأحدهما ينتج الآخر . ولكن العمل هو نقيض رأس المال . الصراع بين هذين النقيضين يولد الحركة ؛ ويكون العنصر السلبي هو العنصر النشط المحرك والمجلب للتطور . وفي المجتمع الرأسمالي تنشأ الحركة الاجتماعية من تصارع الأضداد ، من خلال الصراع بين الطبقة العاملة والطبقة الرأسمالية . وتكون الطبقة العاملة هي المحرك للتغير المجلبة للتطور) .

- في صراع الأضداد تكمن الحركة ومن خلاله تحدث التغييرات ، أولا في شكلها الكمي ، ثم بعد ذلك ، وبعد أن يصل تراكم التغييرات الكمية الى مستوى معين ، في شكلها الكيفي . هذا التغير الكيفي يحدث فجائيا . بعد تحليله لرأس المال في أشكاله المختلفة وخاصة في شكله النقدي يتساءل ماركس عن المرحلة التي يبدأ فيها رأس المال النقدي ظهوره كظاهرة سائدة وينتهي الى انه لكي تتحول كمية من النقود (أو من القيمة) الى رأس مال لابد أن تكون قد تعدت الحد الأدنى الذي يختلف وفقا للمستويات المختلفة لتطور الانتاج التي تتحدد بدورها بالظروف الفنية الخاصة بفروع الانتاج المختلفة . وعلية لا يصبح الحائز للنقود أو للسلع رأسماليا إلا بعد أن يتعدى المبلغ من النقود الذي يخصصه للانتاج الحد الأقصى الذي كانت تعرفه فروع النشاط الانتاجي في العصور الوسطى . « هنا ، كما هو الحال بالنسبة لعلوم الطبيعة ، يتأكد القانون الذي ذكره هيجل في كتابة عن « المنطق » ، القانون الذي بمقتضاه تؤدي التغييرات الكمية ، بعد أن تصل الى درجة معينة ، الى فروق في الكيف »[٦] .

- أن التغير الكيفي يمثل عنصرا جديدا ، هذا العنصر الجديد الواجد لجذوره في الموقف القديم يمثل مستوى أعلى من التطور (مثال : بعد أن درس التحول الديالكتيكي للمجتمع الأوروبي من شكله الاقطاعي الى شكله الرأسمالي يقول ماركس : « تعطى طريقة الاختصاص الرأسمالية (بالجزء الأهم من الناتج الاجتماعي ، م د .) ، المترتبة على طريقة

(٦) رأس المال ، الجزء الأول . ص ٣٠٩ .

الانتاج الرأسمالية الملكية الخاصة الرأسمالية . هذا هو النقيض (أو النفي) الأول للملكية الخاصة الفردية المرتكزة على عمل المالك (أي المنتج الصغير الذى كان مالكا لوسائل الانتاج والذى تم التحول الرأسمالى عن طريق تجريده من وسائل الانتاج ؛ م . د .) . ولكن الانتاج الرأسمالى يولد بنفسه نقيضه بنفس الحدة التي تتميز بها قوانين الطبيعة (أى الاختصاص الجماعى بالناتج الاجتماعى ؛ م . د .) . ذلك هو نقيض النقيض . هذا الأخير لا يعيد للمنتج الملكية الخاصة ، وانما يعطيه فردية ترتكز على مكتسبات العصر الرأسمالى ؛ أى على التعاون والسيطرة المشتركة على الأرض ووسائل الانتاج »[٧]) .

ابتداء من هذه النظرة الديالكتيكية للواقع الطبيعى والاجتماعى يتم استخلاص المعرفة ، كسبيل لسيطرة الانسان في المجتمع (وفي المجتمع المحدد تاريخيا) على قوى الطبيعة ، باستخدام **المنطق الديالكتيكى**[٨] . وفقا لهذا المنطق تمثل العلاقة بين الانسان والطبيعة أساس كل واقع[٩] . فالانسان والطبيعة يمثلان ، في العلاقة الديالكتيكية التي تنشأ بينهما من خلال نشاط الانسان ، يمثلان الحقيقة الموضوعية الوحيدة . ويمثل تطور الانسان ، في علاقته مع الطبيعة ، عملية تحقيق لذاته طبيعة ديالكتيكية وتاريخية . الأمر هنا يتعلق بعملية ملموسة ، مادية ، يثيرها نشاط الانسان أى عمله الذى يسعى به الى تحويل الطبيعة . لتحقيق نفسه ، يعيش الانسان ، الذى يمثل نقيض الطبيعة ، صراعا مستمرا معها للسيطرة على قواها . ولكى تتحقق له هذه السيطرة لابد له من معرفة هذه القوى . من هنا كانت مسألة المعرفة بحيويتها اللامحدودة . فاذا ماتصورنا الطبيعة والحياة الاجتماعية كعملية في حركة مستمرة اى في تطور تعين ان يأخذ نشاطنا الفكرى ومعرفتنا - وهما ليسا الا محاولتنا المستمرة لفهم الكون الذى نعيش فيه - بدورهما شكل عملية قابلة أبدا للتعديل . ومن ثم تكون عملية استخلاص المعرفة العلمية عملية ديالكتيكية[١٠] ويصبح ديالكتيك الأفكار (أى

---

(٧) رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦٣ . أنظر البابين السابع والثامن من كتاب انجلز بعنوان « ثورة الهر اهرنج على العلم » . وتبدى اهمية هذا المؤلف في أن ماركس قرأ أصوله وأنه كتب الباب العاشر من هذا الكتاب . والمعروف أن ماركس الذى كان ينوى أن يكتب كتابا عن الديالكتيك أو الجدل (انظر خطابه الى J. Dietzgen في ١٨٧٦ ، والمشار اليه في ص ٦٢ من كتاب Book المشار اليه في هامش (١) من ص ١٨٩ عاليا لم تتح له فرصة كتابته . ومن ثم استخلص الديالكتيك من تحليله النظرى ، أى من لعمل النظرى الذى قام به .

(٨) Dialectical logic la logique dialectique

(٩) « يمثل العمل كخالق لقيمة الاستعمال ، كعمل مفيد ، الشرط الأساسي ، المستقل عن كل أشكال المجتمع ، لوجود الجنس الانساني ، أى ضرورة تفرضها الطبيعة على نحو أبدى بدونها لا تبادل مادى بين الانسان والطبيعة ، ومن ثم لا حياة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٤٢ .

(١٠) يرجع اكتشاف قوانين الجدل (الديالكتيك) وبلورتها بطريقة متناسقة الى الفيلسوف الألماني هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣٠) . وقد اعتبر ماركس جدله المادى معارضا تماما لجدل هيجل المثالى . الأمر يتعلق اذن بنوعين من الجدل يختلفان كيفيا . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، ص ١٩ . وأنظر فيما يتعلق بالعلاقة بين الجدل الماركسي والجدل الهيجلى L. Althusser, La Pensée, No. 166, décembre, 1962 et No. 110, Août 1963.

الحركة الجدلية للأفكار) انعكاسا واعيا من نتاج المخ (الذي هو مادة في أكثر أشكالها تطورا) للحركة الديالكتيكية لواقعنا[١١] أي أن ديالكتيك الفكر يعكس ديالكتيك الواقع . وعليه لا يكون المنطق في وضع موجها للكينونة اذ يتحد الاثنان في كل يرتكز على الحقيقة الموضوعية[١٢] .

أما بالنسبة لعملية التحليل ، تحليل الظواهر المكونة للعملية الاقتصادية ، فان ماركس يتبع المنهج التجريدى القائم على الاستقراء والاستنباط كطرق للاستخلاص المنطقي مع استخدام اكبر للاستقراء . بل أن ماركس يعتبر أول من أبرز أهمية التجريد والدور الخاص الذى يلعبه في مجال دراسة الظواهر الاجتماعية بصفة عامة والظواهر الاقتصادية بصفة خاصة .[١٣]

اذا ما تحدد موضوع الاقتصاد السياسي وفقا لمنهج ماركس فانه ، في دراسته لهذا الموضوع ، يهدف الى الكشف عن القوانين الاقتصادية للحركة في المجتمع الحديث ، المجتمع الرأسمالي . فالتركيز يتم ، في اطار تحليله النظرى ، على تطور الاقتصاد الرأسمالي الأمر الذى لا يتأتى إلا بفهم طبيعة طريقة الانتاج الرأسمالية وكيفية أدائها والتغييرات التي تصيبها عبر الزمن . وينتج عن هذا المجهود التحليلي بناؤه النظرى .

فهناك أولا **نظرية القيمة وفائض القيمة**[١٤] . وهى نظرية للعمل في القيمة تقدم تفسيرات للمظاهر الكيفية والكمية لظاهرة القيمة كأساس لتحديد الأثمان ، لمصدر القيمة وقياسها .

هنا يبدأ ماركس تحليله ، مستخدما المنهج التجريدى ، بتحليل الشكل الأولى للعلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي ، أى تبادل السلعة . تحليل هذا الشكل الأولى يظهر بذور التناقض في هذا المجتمع . من هذا التحليل يخرج ماركس بمقولاته الاقتصادية الأساسية[١٥] ، وهو يخرج بها في ترتيب يعبر عن مولد هذه العلاقات ونموها وتطورها . فهو

---

(١١) « بالنسبة الى حركة الفكر ليست إلا انعكاسا لحركة الواقع ينقلها مخ الانسان ويضعها على مستوى آخر » . ماركس ، رأس المال ، الجزء الأول ، ص٩ .

(١٢) بالنسبة لماركس ، هذه الحقيقة وجدت دائما مستقلة عن الفكر ، أنظر في ذلك ص ٦٦ من : مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي ، طبعة Edition Sociales باريس ، عام ١٩٥٧ . والواقع أنه توجد علاقة ديالكتيكية بين المادة والفكر ، بالنسبة لهذه العلاقة أنظر : J. Sipos, La Pensée, No. 109, Juin, 1963 P. 47 – 63.

(١٣) أنظر الباب الخاص بمنهج الاقتصاد السياسي في كتابه . مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي .

(١٤) Theory of value and surplus-value, théorie de la valeur et de la plus-value.

(١٥) هذه المقولات « هى أشكال للفكر تمتلك حقيقة موضوعية باعتبارها انعكاس لعلاقات اجتماعية لا تنتمى إلا الى هذه الحقبة التاريخية المحددة حيث انتاج المبادلة هو طريقة الانتاج الاجتماعي » ، رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٧٦ .

ينتقل من السلعة الى شروط تبادلها الى النقود ثم الى تحول هذه الأخيرة الى رأس المال . في احد مراحل تحول رأس المال[١٥م] ، وهي مرحلة رأس المال المنتج (أى في عملية الانتاج) تزداد قيمة رأس المال . هذه الزيادة للقيمة تجد أصلها في شراء سلعة (بواسطة الرأسمالي) تتميز عن غيرها من السلع بأنها تنتج أثناء استعمالها قيمة تفوق قيمتها هي . هذه السلعة هي القدرة على العمل (أو قوة العمل)[١٦] التي تخلق ، عند بذل الجهد أي عند العمل ، فائض القيمة الذى هو مصدر رأس المال ، فرأس المال ينتج اذن في عملية الانتاج الحقيقية .

ولكي نتفادى الكثير من اللبس والخلط اللذان يكثر ان نجدهما في الكتابات المتعلقة بهذه النظرية في القيمة يتعين ان نعي مفهوم مكونات هذه النظرية والفرق بين كل منها :

- يتعين ان نعي أولا الفرق بين **قوة العمل والعمل**[١٧] فقوة العمل هي القدرة (أو الصلاحية) للقيام بالعمل اثناء عملية الانتاج ، وهذه القدرة توجد طالما وجد العامل حيا وقادرا من الناحية الجسمانية حتي ولو كان في حالة بطالة . أما العمل فهو البذل الفعلي للمجهود المنتج ، أي الانفاق الفعلي للعضلات والأعصاب والمخ . وهو يتحقق اذا ما استخدمت قوة العمل بجمعها مع الشروط الأخرى لعملية الانتاج أى مع أدوات العمل والمواد موضوع العمل . الفرق بين قوة العمل والعمل يتضح بالمقارنة من الفرق بين القدرة على الهضم . فالقدرة على الهضم موجودة طالما كنا بصدد انسان حي له جهاز هضمي سليم ، أما الهضم فلا يحدث إلا في الحالة التي يوجد فيها في المعدة طعام يجرى هضمه ، اذا توافرت الشروط التي يمكن في ظلها استخدام القدرة على الهضم . وقد كان ماركس أول من أوضح هذا الفرق .

- في اطار العمل يتعين أن نعي الفرق بين **العمل الفردى (الملموس)**[١٨] **والعمل الاجتماعي (المجرد)**[١٩] : الأول هو العمل الذى ينفق في عملية محددة للانتاج (ولتكن عملية انتاج الساعات ، مثلا) متمثلا في انفاق القوة الانسانية في شكل خاص . الأمر هنا يتعلق بعمل ملموس له خصائص محددة (يكتسبها عن طريق اعداد تكويني معين) تميزه عن غيره من العمل الفردى (كعمل العامل الزراعي مثلا) . فالصفات التي يتميز بها عمل

(١٥ مكرر) سنرى فيما بعد عند دراستنا للخصائص لطريقة الانتاج الرأسمالية (في الباب الثالث من هذا الجزء الأول) المراحل الثلاثة لدورة رأس المال .

(١٦) Labour-power, force de travail.

(١٧) Labour: travail.

(١٨) Individual (concrete) labour, work; travail individuel (concret).

(١٩) Scocial labour (abstract labour); travail social (traval abstrait).

صانع الساعات تختلف عن الصفات التي يتميز بها عمل العامل الزراعي . وصفات كل عمل تفرده عن غيره من الأعمال الفردية . أما العمل الاجتماعي فهو العمل بصفة عامة ، أي ذلك المجهود الواعي المجرد الذي يميز مجهود الانسان عن المجهود الذي تبذله الكائنات الأخرى .

- في كلامنا عن العمل المجرد يتعين أن نفرق بين **العمل البسيط** [٢٠] **والعمل المركب** [٢١] . فالعمل البسيط (العمل غير الماهر) هو الانفاق للقوة البسيطة التي يمتلكها جسمانيا كل انسان دون تطوير خاص لهذه القوة . أما العمل المركب (العمل الماهر أو المدرب) فينتج عن تطوير العمل البسيط ، فهو العمل البسيط مضروبا في نفسه ، أي مضاعفا ، على نحو يحقق التقابل بين كمية معينة من العمل المركب وكمية أكبر من العمل البسيط (فساعة مثلا من العمل المركب تساوي ٣ ساعات من العمل البسيط) . على هذا النحو يمكن التعبير عن عدد وحدات العمل المركب بعدد أكبر من وحدات العمل البسيط .

يتعين أن نعي ثانيا **الفرق بين قيمة الاستعمال والقيمة وقيمة المبادلة والثمن** :

فقيمة الاستعمال هي صلاحية الناتج لاشباع حاجة معينة ، أي صلاحيته كموضوع لحاجة انسانية . هذه الصلاحية ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي يتكون منها الناتج وكذلك الى خصائص (أو صفات) العمل الفردي (الملموس) الذي ينفق في انتاجه [٢٢] . وتتمتع المنتجات بقيمة الاستعمال هذه في ظل كل الأشكال الاجتماعية للانتاج . ونضيف أن قيمة الاستعمال هذه هي شروط القيمة في اقتصاد المبادلة .

أما **القيمة** [٢٣] : فهي خصيصة اجتماعية للسلعة تجعلها محلا للمبادلة ، في ظل شروط انتاج المبادلة . فالقيمة هي اذن ظاهرة تنتمي الى انتاج المبادلة . وانتاج المبادلة فقط . من الناحية الكيفية تتميز السلع بخصيصة مشتركة تجعلها قابلة للتبادل فيما بينها رغم اختلاف قيم استعمالها : هذه الخصيصة المشتركة تتمثل في أنها كلها نتاج العمل الاجتماعي المجرد (بالتضاد مع العمل الفردي الملموس الذي ينتج قيم الاستعمال) . من الناحية الكمية تمثل كل سلعة

(٢٠) Simple labour; travail simple

(٢١) complex labour; travail complexe. أنظر هذه التفرقة عند ابن خلدون ، فيما سبق ، هامش (١٢٢) ص ١٠٥ .

(٢٢) أنظر هامش ١٤ ص ٩٥ .

(٢٣) هنا لا يخلط ماركس بين القيمة والثروة اذ هو يفرق بوعي بينهما : « مثل زيادة كمية قيم الاستعمال زيادة في الثروة المادية . اذ بينما يكسي شخصان بمعطفين لا يكسي معطف واحد الا شخص واحد . ومع ذلك من الممكن أن يقابل زيادة كمية الثروة نقصا ملازما في مقدار القيمة » رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٥٤ - ٤٦ .

جزءا من العمل الاجتماعي المجرد . فمقدار القيمة يقاس اذن بكمية العمل اللازم اجتماعيا لانتاج السلعة[٢٤].

في علاقات التبادل ـ وهي شأنها شأن العلاقات الاقتصادية علاقات اجتماعية تتم بواسطة الأشياء المادية ـ تعبر القيمة عن نفسها في شكل قيمة المبادلة التي هي علاقة (أي نسبة) بين قيمتين . وعليه يتعين التفرقة بين القيمة والشكل الذى تأخذه في التبادل (أي قيمة مبادلتها) . اذا ما تم التعبير عن القيمة النسبية لسلعة ما في صورة وحدات السلعة التي تلعب دور النقود نكون بصدد ثمن هذه السلعة .

هذا وتتحلل قيمة السلعة الى ر + م + ف حيث ر تمثل قيمة الجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة Constant capital (أي قيمة وسائل الانتاج) التي تنتقل الى قيمة السلعة بفضل العمل ، م = قيمة قوة العمل (هي نفسها سلعة تشترى بقيمتها) المستعملة في الانتاج أو ما يسميه ماركس برأس المال المتغير (أي الجزء من رأس المال الذى يخصص لشراء قوة العمل)[٢٥] ، ف : قيمة الناتج الفائض أي فائض القيمة التي ينتجها العمل ويختص بها رأس المال نفسه . بمعنى آخر يقوم الرأسمالي بشراء قوة العمل كسلعة بقيمتها[٢٦] ، وهو يدفع في مقابلها الأجر . عند استعمالها تستطيع قوة العمل (مستخدمة وسائل الانتاج) أن تجدد انتاج قيمتها ، وأن تسمح لجزء من رأس المال ذى القيمة الثابتة

---

(٢٤) يقصد بكمية العمل اللازمة اجتماعيا «كمية العمل اللازمة لانتاج السلعة في ظل الظروف العادية للانتاج ، وبالدرجة المتوسطة لمهارة العمل وحدته وفقا لما هو سائد (في المجتمع) في هذا الوقت (الذى تقاس فيه القيمة ، م . د .) » . رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٣٩ . هذا ومن الواضح أن قيمة سلعة تبقى كما هي طالما بقي الوقت اللازم لانتاجها كما هو . ولكن هذا الأخير يتغير مع القوة المنتجة للعمل (أى مع انتاجية العمل م . د .) التي تتوقف بدورها على ظروف متنوعة ، من بينها المهارة المتوسطة للعمال ، تطور العلم ودرجة تطبيقه تكنولوجيا ، التنظيم الاجتماعي للانتاج ، مدى وكفاءة وسائل الانتاج ، كما تتوقف على عوامل طبيعية بحتة » . رأس المال ، الجزء الأول ، ص ٤٠ .

(٢٥) variable capital تختلف التفرقة التي يدخلها ماركس في اطار رأس المال المنتج بين رأس المال ذى القيمة الثابتة ورأس المال المتغير عن التفرقة التي يقول بها الكلاسيك بين رأس المال الثابت fixed capital (ويمثل وسائل الانتاج الثابتة من مباني وآلات وما يلحق بها) ورأس المال المتداول circulating capital (ويمثل المواد الأولية والقوة المحركة والأجور) . فبينما تبين التفرقة التي يقول بها الكلاسيك الكيفية التي يتم بها انتقال قيمة وسائل الانتاج الى الناتج (تدريجيا وعلى دفعات بالنسبة لعناصر رأس المال الثابت ، ودفعة واحدة بالنسبة لعناصر رأس المال المتداول) تبين التفرقة التي أدخلها ماركس مصدر فائض القيمة . فهو يعتبر رأس المال ذى القيمة الثابتة كذلك لانه لا ينقل الى قيمة السلعة أكثر من قيمته . أما رأس المال المتغير ، وهو رأس المال النقدى المخصص لشراء قوة العمل ، فينقل الى قيمة السلعة المنتجة أكثر من قيمته ، فهو يخلق فائض القيمة . ويزيد على ذلك أن الحفاظ على قيمة رأس المال ذى القيمة الثابتة لا يتحقق إلا بواسطة رأس المال المتغير . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، الباب الثامن ، وخاصة ص ٢٠٩ .

(٢٦) وتتحدد قيمة قوة العمل (أو القدرة على العمل) كسلعة بنفس الطريقة التي تتحدد بها قيمة السلع الأخرى : أى بكمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاج السلع اللازمة لمعيشة العامل وعائلته . إلا أن قوة العمل تختلف عن غيرها من السلع في أنه يدخل في تكوين قيمتها عامل اجتماعي ـ تاريخي . اذ تتحدد قيمة قوة العمل في كل مجتمع من المجتمعات ليس فقط بما هو لازم لاستمرار الوجود الجسماني للعامل وانما كذلك « بمستوى المعيشة المتعارف عليه » في هذا المجتمع . أنظر رأس المال ، الجزء الأول ، الباب السادس .

أن ينقل قيمته الى السلعة المنتجة ، كما أنها (أي القوة العاملة عند استعمالها) تنتج قيمة جديدة ، هي فائض القيمة (ومن هذا التكوين للقيمة يستخلص ماركس بعض العلاقات : ف ÷ م هو معدل فائض القيمة (أو معدل الاستغلال ، أي استغلال العمل) ، ر ÷ م هو التكوين العضوى لرأس المال[٢٧] ، وأخيرا ف ÷ (ر + م) الذى يمثل معدل الربح) .

وفيما يتعلق بالثمن يتعين التمييز بين ثلاثة أنواع من الثمن : ثمن التكلفة [٢٨] ، ثمن الانتاج[٢٩] وثمن السوق[٣٠] . ويمثل **ثمن التكلفة** ما تكلفه السلعة بالنسبة للرأسمالي ، ومن ثم فهو يساوى ذلك الجزء من قيمة السلعة المغطى لقيمة وسائل الانتاج المستهلكة في انتاج السلعة ولقيمة قوة العمل . فهو يساوى اذن ر + م . أما **ثمن الانتاج** فهو عبارة عن ثمن التكلفة في فرع معين من فروع النشاط الانتاجي مضافا اليه متوسط معدلات الربح في النشاطات الانتاجية المختلفة . هذا المتوسط اجتماعي اذ هو يجرد من الاختلاف في التكوين العضوى لرأس المال (أى نسبة امال ذى القيمة الثابتة الى رأس المال المتغير) في الفروع المختلفة للنشاط الانتاجي . على هذا النحو لا يكون لثمن الانتاج ، شأنه في ذلك شأن القيمة ، أى معني الا فيما يتعلق بالمجتمع كله . وثمن الانتاج هذا يختلف عن **ثمن السوق** ، وهو الثمن اليومي الذى يتقلب حول ثمن الانتاج كمركز للجاذبية ، أى الثمن الذى تباع به السلعة . وهو مساو لثمن التكلفة مضافا اليه معدل الربح الذى يتحقق فعلا في هذا الفرع الانتاجي (معدل الربح هذا قد يكون أعلى أو أقل من متوسط معدلات الربح في مختلف الفروع) . ويختلف معدل الربح الفعلي من فرع انتاجي الى آخر نظرا لاختلاف التكوين العضوى لرأس المال من فرع الى آخر ونظرا لعدم قدرة المنافسة الحرة على القيام بعملها (لأسباب مختلفة)[٣١] .

ترتكز على نظرية القيمة وفائض القيمة نظرية ماركس في توزيع الدخل القومى[٣٢] بين

(٢٧) The organic composition of capital: la composition organique de capital.

(٢٨) Cost-price; prix de revient.

(٢٩) production price; prix de production.

(٣٠) Market price; prix de marché.

(٣١) أنظر رأس المال ، الجزء الثالث (Parts 1 & 2)

(٣٢) يفرق ماركس بين :

- الناتج الاجتماعى الكلي total social product, produit social total

أى مجموع ما انتج خلال الفترة الانتاجية وقيمة تكون تساوى ر + م + ف .

- الناتج الصافي net social produit وقيمته تساوى قيمة الناتج الاجتماعى الكلي مطروحا منها قيمة ما استهلك من رأس المال ذى القيمة الثابتة (أى وسائل الانتاج) في عملية الانتاج . قيمة الناتج الصافي = م + ف ، أى قيمة رأس المال المتغير +

الطبقات الاجتماعية . والتوزيع يحدد نصيب كل طبقة وكل فرد في الناتج الاجتماعي ثم وهو يحصل عن طريق التبادل على المنتجات المحددة يتبلور فيها هذا النصيب والتي تشبع القدر من الحاجات الذي يتمكن من اشباعها ونمط التوزيع يتحدد بنوع علاقات الانتاج السائدة : فعند مستوى مرتفع من التجريد يوزع الدخل القومي بين الأجور (دخل الطبقة العاملة) وفائض القيمة (وهو مقولة مجردة غير ملموسة في الحياة العملية) . ويتحلل فائض القيمة هذا ، عند مستوى أقل تجريدا ، الى الربح والفائدة والريع ، والربح والفائدة يمثلان دخل الطبقة الرأسمالية ، والريع هو دخل طبقة ملاك الأراضي . هذا الثلاثي هو دخل الملكية ، ملكية وسائل الانتاج بما فيها الأرض .

ثم هنالك **نظرية النقود** ، تفسر طبيعتها وأصلها التاريخي ووظائفها والكيفية التي تتحدد بها قيمتها والدور الذى تلعبه في الانتاج وتجدد الانتاج في الاقتصاد الرأسمالى[٣٣] .

ويكتمل البناء النظرى لماركس **بنظرية في التطور الرأسمالى** ، هذه النظرية تقوم على :

- تحليل العملية الاقتصادية كعملية للانتاج وتجدد الانتاج تحليلا يعطينا نموذجين لتجدد الانتاج : نموذج لتجدد الانتاج البسيط وآخر لتجدد الانتاج على نطاق متسع[٣٤] .

- تحليل عملية تراكم رأس مال كقوة محركة للتطور الرأسمالى : من التراكم البدائي (مدروسا دراسة تاريخية) الى التراكم في أثناء العملية الاقتصادية في وقت أصبحت فيه طريقة الانتاج الرأسمالية الطريقة السائدة .

- من هذا التحليل يستخلص ماركس القوانين الأساسية لتطور الاقتصاد الرأسمالى ،

(...) فائض القيمة . الأول يستخدم في شراء قوة العمل ممثلا على هذا النحو دخل القوة العاملة (الأجور) ، والثاني يمثل دخل الطبقات المالكة (في شكل نقدى) . فائض القيمة هذا يتحلل الى ربح وفائدة وريع عقارى

- الدخل القومى الكلى total national income; revenu national total

ويساوى الأجور + الربح + الفائدة + الريع .

- الدخل القومى الصافي net national income; revenu national net

يساوى الربح + الفائدة + الريع . وهو يعتبر كذلك « لأن المجتمع بأكمله » الذى يرتكز على الانتاج الرأسمالى ، ينظر الى الأمور من وجهة النظر الرأسمالية ، ومن ثم لا يعتبر دخلا صافيا إلا الدخل الذى يتحلل الى الربح (والفائدة) والريع . أنظر رأس المال ، الجزء الثالث ، ص ٨١٨ - ٨١٩ .

(٣٣) أنظر الباب الخاص بالنقود في « مقدمة في نقد الاقتصاد السياسي » وكذلك الباب الثالث من الجزء الأول لرأس المال . أنظر كذلك :

Suzanne de Brunhoff. La Monnaie chez Marx. Editions Scoiales. Paris, 1967 — J. Morris. Marx as a Monetary Theorist, in. Science and Society, Vol XXXI, No. 4, fall 1967. p. 404– 427.

(٣٤) أنظر الأبواب من ١٨ - ٢١ من الجزء الثاني من رأس المال ، وكذلك :

M. Dowidar, Les Schémas de reproduction ... chs. III & IV — Nagels, op. cit., ch. III.

وهي :

❁ قانون تركز (في يد الطبقة الرأسمالية في علاقتها بالطبقات الاجتماعية الأخرى) رأس المال وتمركزه (في داخل الطبقة الرأسمالية نفسها)[٣٥] .

❁ قانون تزايد بؤس الطبقة العاملة مع تطور الاقتصاد الرأسمالي[٣٦] . وذلك على افتراض عدم تنظيمها لنفسها نقابيا وسياسيا .

❁ قانون ميل معدل الربح للانخفاض .

❁ وقانون التطور الاقتصادي غير المتوازن . التطور الرأسمالي من خلال الأزمات وزيادة حدتها مع التطور الرأسمالي[٣٧] .

* * *

من كل هذا يتضح أن البناء النظري لكارل ماركس يبدأ من نقده النافذ للبناء النظري للتقليديين . بفضل منهجه الناقد يتوصل ماركس في ذات الوقت الى أن يحقق لنفسه نقطة بدء صلبة عن طريق الاحتفاظ بما في النظرية التقليدية من نتائج أساسية صحيحة وأن يقدم النظرية التي تمثل نفيا negation لهذه النظرية التقليدية ذاتها . على هذا النحو يجد الاقتصاد السياسي ، في العملية التي يقطعها من الكلاسيك الى ماركس ، تطوره الديالكتيكي الجدلي وهو ينتطـــور ، كمـــــا رأينا حـــــول

(٣٥) Laws of concentration and centralisation of capital.

(٣٦) من الناحية المنهجية يتعين ، لكي نفهم مضمون هذا القانون ، أن نعي مستوى التجريد الذي يقوم عنده ماركس بالتحليل وكيف أنه يقوم به على افتراض العمل التلقائي للاقتصاد الرأسمالي (أي افتراض عدم تدخل الانسان في عمل قوانينه) . كما يتعين أن نعي مفهوم « القوانين الاجتماعية » عند ماركس وأن نكون على علم بنظريته الخاصة بقيمة قوة العمل ، بدور وعي الطبقة العاملة ونضالها المنظم (والأمر هنا يتعلق بنضالها الاقتصادي) ، بنصيب الطبقة العاملة في الدخل القومي في المجتمعات الرأسمالية وبمعدل زيادة هذا النصيب في علاقته بمعدل زيادة الدخل القومي ، بالدور الذي لعبته هجرة السكان من أوروبا الغربية نحو الأراضي « الجديدة » ، وأخيرا بالدور الذي لعبته المستعمرات التي تمثل اقتصادياتها اقتصاديات تابعة للاقتصاديات الأم والميكانزم الذي تحقق بواسطته خلق الجيش الاحتياطي من العمال على الأقل جزئيا في المجتمعات المختلفة .

(٣٧) من ناحية الطبيعة المنهجية تحليل ماركس تحليل جمعي macro-analysis: analyse macro-économique ، اذ هو ينشغل بطبيعة العملية الاقتصادية في مجموعها وبطريقة أدائها عبر الزمن بقصد التوصل الى قوانين حركتها . وما يقوم به من تحليل وحدي micro-analysis: analyse micro-économique أي التحليل الذي يجد موضوعه في وحدة اقتصادية واحدة (ولتكن الوحدة الانتاجية ، المشروع) ، انما يتم ابتداء من الاطار الهيكلي للاقتصاد الرأسمالي ويمثل تحليلا لعملية الانتاج كعملية اجتماعية على مستوى الوحدة الانتاجية كخلية بها خصائص المجتمع بما يقوم فيه من علاقات بين الطبقات الاجتماعية (وليس دراسة لسلوك المنظم الفرد ، كما سنرى بالنسبة للحديين) . عند الانتقال من التحليل الوحدي الى التحليل الجمعي يرى ماركس أن الظاهرة على مستوى المجتمع لا تمثل تجميعا للظاهرة على المستوى الفردي مرفوعة الى الأس المساو لعدد الوحدات المكونة للاقتصاد القومي . وانما تكون على مستوى المجتمع مغايرة لمجموع الظاهرة على مستوى الوحدة كما أن التحليل الذي يقوم به ذا طبيعة ديناميكية اذ تنصب الدراسة على العملية الاقتصادية في حركاتها عبر الزمن وعلى تغيراتها خلال الفترات المختلفة للانتاج ولتجدد الانتاج .

نظرية القيمة كأساس نظرى لتحديد ثمن السلعة فى الأسواق ، أى لتحديد الأثمان النسبية للسلع التى يتم على اساسها تبادل السلع ، تبادلا يحقق الربح النقدى لأصحاب المشروعات الامر الذى يلزم معه أن نتعرف على كيفية طرح مشكلة القيمة والثمن والاجابات التى نجدها لدى الكلاسيك وماركس فى شأن الأسئلة التى تثيرها هذه المشكلة .

أولا : الاسئلة التى تمكن باثارتها من طرح مشكلة القيمة :

١ - الى نوع من انواع الاقتصاديات تنتمى ظاهرة القيمة ؟ (اقتصاد المبادلة المرتكزة على تقسيم العمل ؟) .

٢ - ما هو مفهوم القيمة ؟ الأمر الذى يثير التفرقة بين القيمة وقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة والثمن (بما يثيره هذا الأخير من افكار مختلفة بالنسبة للثمن الضرورى " و " الثمن الطبيعى " و " ثمن السوق ") .

٣ - ما هو دور قيمة الاستعمال بالنسبة للقيمة ؟

٤ - ما هو مصدر القيمة ؟ (الامر الذى يثير الفرق بين العمل وقوة العمل والعمل الاجتماعى (المجرد) والعمل الفردى (الملموس) والعمل البسيط والعمل المركب). (هذا السؤال يتعلق بالمظهر الكيفى للقيمة) .

٥ - ما هو مقياس القيمة ؟ وهو سؤال يتعلق بالمظهر الكمى للقيمة .

٦ - ما هو منظم القيمة ؟ (٣٧)

٧ - السؤال الخاص بماهية العلاقة بين القيمة وانتاجية العمل (ومن ثم شروط العمل الطبيعية والاجتماعية والتكنولوجية) .

---

(٣٧) عادة ما يتم الخلط بين مقياس القيمة Mesure of Value ومنظم القيمة Regulator of Value . الاول يتعلق بوحدة قياس القيمة كميا ، والثانى يتعلق بما يحدد ما تتمتع به السلعة من قدر او آخر من هذه الوحدات .

٨ - كيف تتحدد قيمة قوة العمل كسلعة ؟

٩ - كيف يمكن التوصل ، من قيمة السلعة وقيمة قوة العمل ، الى الفائض ؟(وما يثيره ذلك من أفكار العمل وفائض العمل والناتج وفائض الناتج والقيمة وفائض القيمة) .

١٠ - السؤال الخاص بمكونات الفائض ، وما ينحلل اليه عند مستوى أدنى من التجريد الذهني .

١١ - السؤال الخاص بالعلاقة بين القيمة وقيمة مبادلة السلعة ؟ وكيف يكون الانتقال من القيمة الى قيمة المبادلة التي تفرض نفسها عند التبادل .

١٢ - السؤال الخاص بكيفية التوصل نظريا من القيمة الى النقود ، ومن القيمة، من خلال النقود ، الى الثمن .

١٣ - كيفية الانتقال من قيمة السلعة الى ثمن السوق وما يثيره من اشكاليات :

- من ثمن التكلفة + متوسط الربح الى ثمن الانتاج (او الثمن الطبيعي) كمحور يدور حوله ثمن السوق في الزمن الطويل .
- كيفية ادخال حركات قوى السوق (قوى الطلب والعرض) لتحدد تقلبات ثمن السوق ومن ثم هذا الثمن في لحظة زمنية معينة .
- كل ذلك مع التفرقة بين الصراع التنافسي بين المشروعات (ما يطلق عليه المنافسة) والصراع الاحتكاري بينها ، خاصة عندما يصبح الاحتكار الشكل التنظيمي الذي يسود غالبية فروع النشاط الانتاجي ابتداء من مرحلة التطور الرأسمالي التي تفرض نفسها منذ الربع الاخير من القرن الاخير من القرن التاسع عشر .

ثانيا : اما بالنسبة للاجابات التي تحتويها كتابات الكلاسيك وماركس في شأن القيمة فتفصيلها يقتضي القراءة المتأنية لأعمالهم بقصد التعرف أولا على ما اذا كان كل من هؤلاء الكتاب قد أثار السؤال أم ، وللتعرف ثانيا ، على الاجابة التي اعطاها له في حالة اثارته ، للتوصل الى بنائه النظري الخاص بالقيمة ، لننتهي

الى مرحلة تطور هذا البناء بين الكلاسيك وماركس ، وتقييم كل ذلك كأساس لتحديد الاثمان النسبية للسلع . وما دمنا لا نقوم هنا بدراسة تفصيلية لتاريخ الفكر الاقتصادي ، فاننا نقتصر على بيان هذا السبيل المنهجي لقراءة كتابات الكلاسيك وماركس الخاص بنظرية القيمة ، وقد اعطت نظرية العمل في القيمة ، التي نكتفي هنا بالتقسيم لجوهرها :

في ظل انتاج المبادلة القائم على التقسيم الاجتماعي للعمل تصبح المنتجات سلعا اي منتجات معدة للتبادل فالسلعة تكتسب ، الى جانب صلاحيتها لأن تشبع حاجة معينة . صلاحية اصطلح على تسميتها بقيمة الاستعمال او المنفعة خصيصة تجعلها صالحة لان تكون محلا للتبادل اجتماعيا . فالسلعة هي اذن قيمة استعمال وقيمة . الا انها ولابد وان تتحقق اولا كقيمة قبل ان تتحقق كقيمة استعمال .. وذلك لان السلعة المعدة للمبادلة لا تمثل قيمة استعمال لمالكها (اي لمنتجها) وانما هي كذلك لغير منتجها .

كي تتبادل السلعة ، التي هي نتاج وحدة انتاجية تسهم بجزء ، وبجزء فقط ، من العمل الاجتماعي لابد ان تكون نافعة للآخرين ، اي لابد ان يكون لها قيمة استعمال اجتماعيا . فانتاج ناتج اجتمع افراد المجتمع لسبب (ديني مثلا) او لآخر ، على ألا يستخدمونه في اشباع حاجاتهم ينتهي بهذا الناتج الى الضياع . اذ هو مرفوض اجتماعيا ومقدما كشيء نافع . هذا الرفض يحول دون الناتج وابراز ما فيه من محتوى او من مساهمة في عملية التبادل . فالمنفعة اذن ، وانما المنفعة من وجهة نظر المجتمع ، هي شرط قبول الناتج في التداول ، شرط قابليته لان يكون محلا للمبادلة ، اي شرط القيمة .

ولكن قد يكون للاشياء منافع دون ان يكون لها قيمة بالمعنى الاقتصادي ، ذلك هو امر الاشياء التي لا ينتجها افراد المجتمع وانما توجد في الطبيعة وتكون نافعة لهم كالهواء مثلا وثمار الاشجار في المناطق الكثيفة الغابات . مثل هذه الاشياء قد توجد في الطبيعة دون ان يعرفها الانسان ، واستخدامه لها رهين بمعرفته واكتشافه انها قد تفيده . ومع تطور معرفة الانسان بوسطه الطبيعي يتزايد اكتشافه

لمنافع الاشياء ، وهو ما يتم من خلال التجربة الاجتماعية . ومن ثم كان اكتشاف منافع الاشياء ، واقرار معايير يتعارف عليها اجتماعيا لقياس كميتها مسألة تاريخية ، اذ هو اكتشاف يتحدد بنوع المجتمع وبدرجة تطوره .

وصلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ترد الى الخصائص الطبيعية للمواد التي تدخل في انتاجها والى خصائص العمل الفردي الملموس الذي قام بانتاجها . هذه الخصائص مجتمعة تجعل السلعة صالحة لاشباع حاجة معينة دون غيرها من الحاجات . فالقلم الرصاص مثلا يصلح للاستعمال في الكتابة لانه يصنع من مادة من طبيعتها أن تترك اثرا على الورق ولانه انتج بنوع من العمل له من الخصائص (الخبرة والمعرفة الفنيتين) ما يعطي للقلم الشكل الذي يجعله ملائما للامساك به عند الكتابة . اذا كان ذلك هو مصدر قيمة استعمال فان قيمة الاستعمال هذه تصبح حقيقة فقط عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع .

تلك هي قيمة استعمال السلعة ، ماهيتها ومصدرها وضرورة وجودها دائما على الصعيد الاجتماعي ، كشرط لقابلية السلعة لان تكون محلا للمبادلة . أما بالنسبة لقيمة السلعة فالسلعة هي في ذات الوقت قيمة استعمال وقيمة . كلاهما هي السلعة، ولكن كل منهما نقيض للآخر ، أو ان شئت نفيا للآخر : ان انت استعملت السلعة (في استهلاكك الخاص ،كما اذا استخدمت نوعا من الخضروات في اعداد وجباتك الغذائية المنزلية ، او في الانتاج كما اذا استخدمته في وحدة انتاجية تقوم بتجهيز وتعليب الاغذية المحفوظة) فانك تكون قد استبعدت امكانية استخدامه كقيمة ، اي ان تقوم بدور في التبادل . من ناحية اخرى . ان انت استخدمت السلعة في المبادلة (مباشرة في عملية مقايضة اوغير مباشرة بوساطة النقود) فانك تحرم نفسك من استخدامها كقيمة استعمال .

في السوق تتقابل السلعة وتتبادل فيما بينها رغم اختلاف منافعها ، أي رغم

اختلاف خصائصهما العينية واشكالهما . وهو ما يعني التجريد من قيم استعمالهما فـــي عملية المبادلة . وقد رأينا ان التبادل يتم ، كما هو ثابت تاريخيا عند الوصول الى حد معين في انتاج شيء ما . بمعنى ان التبادل يبدأ بمبادلة الفائض عن حاجة الانسان (في الانتاج وفي بقية حياته الاجتماعية) . فالوفرة النسبية وليست المطلقة هي شـــرط المبادلة .

اذا كانت عملية المبادلة تجرد من قيم استعمال السلع ، فان هذه الاخيرة تتقابـــل بما لها من خصيصة اجتماعية تجعلها قابلة للمبادلة وتعبر عما فيها من محتـــوى مشترك . فهي تتقابل كقيم . وكما ان قيمة الاستعمال لا تصبح حقيقة الا عند الاستعمال الفعلي للسلعة في الاشباع كذلك القيمة لا تظهر الا عند التبادل ، بمناسبة علاقـــة اجتماعية قائمة على تقسيم العمل (اي على مساهمة كل منتج بجزء من العمل الاجتماعي) . وهي تعبر عن نفسها عند التبادل في شكل معين شكل القيمة الذي هو قيمة المبادلـــة : نسبة مبادلة سلعة بسلعة اي نسبة تقابل قيمتين او اكثر . وهي نسبة تعكس كميـــات تناسبية تتبادل وفقا لها السلع من بعضها البعض . كيف تتحدد نسبة التبادل هذه ؟

نعرف من التجربة ان نسب التبادل تختلف في حالة سلعة ما باختلاف السلع التي تتبادل معها . فاذا اخذنا المنسوجات كمثل ، فان متر النسيج يتبادل وفقـــا لنسب مختلفة مع السلع المختلفة . يتبادل مثلا بكيلة من القمح ، وبنصف رطل مـــن الحديد وبثلاثين قلما من اقلام الرصاص وهكذا تكون نسب تبادل هذه السلع مع النسيج هي على التوالي ١ : ١ : $\frac{١}{٢}$ ، ١ : ٣٠ . ومع ذلك فقيمة هذا المتر من النسيج واحـــدة سواء عبر عنها بوحدات من القمح او الحديد او اقلام الرصاص او غيرها . وهي تتميـــز وتستقل عن النسب المختلفة لتبادل هذا المتر من النسيج مع غيره من السلع .

الى جانب ذلك ، القول بان متر النسيج يتبادل مع الحديد وفقا لنسبة معينـة (اي ان قيمة متر النسيج يعبر عنها بكمية معينة من الحديد) يعني ان قيمة النسيـــج وما يعادلها من حديد تتساويان مع شيء ثالث ليس بالنسيج او الحديد . لان معنـــى

ذلك انهما يعبران عن نفس المقدار من هذا الشيء الثالث في شكلين مختلفين ، ولهذا لابد وان يكون كل منهما ، مستقلا عن الآخر ، قابلا للترجمة الى هذا الشيء الثالث الذي يمثل المقياس المشترك بينهما .

لايضاح ذلك نستعير طريقة من اكثر طرق البرهنة استخداما في الهندسة . نعرف ان المثلثات توجد بأشكال مختلفة وان كانت كلها تشترك في انها ذات ثلاثة اضلاع . الى جانب المثلثات توجد المستطيلات ذات الاضلاع الاربعة التي تختلف اشكالها كذلك . كما توجد بصفة عامة الاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة ، الا أن المستطيلات والاشكال المتعددة الاضلاع يمكن تحليلها في النهاية الى عدد من المثلثات تختلف اشكالها . ورغم اختلاف هذه الاشكال يمكن المقارنة بينها . لكي تتم هذه المقارنة لابد من ان ترد مساحة اي مثلث - وهي تمثل محتواه او مادته - الى تعبير مشترك يختلف اختلافا كبيرا عن شكله الظاهر ... فاذا اكتشفنا من طبيعة المثلث ان مساحته تساوي نصف حاصل ضرب القاعدة في الارتفاع يمكن التوصل الى المساحات المختلفة لكل انواع المثلثات والاشكال المتعددة الاضلاع المستقيمة أيا كانت اشكالها .

ويمكن ، بل ويتعين ، ان نستخدم هذه الطريقة في الاستدلال بالنسبة لقيم السلع . اذ يلزمنا ان نرد كل قيم السلع (اى ان نترجم كل قيم السلع) الى تعبير مشترك بينها جميعا ، بحيث لا يكون التمييز بينها الا بالقدر الذي تحتويه كل منها من هذا القياس المشترك .

وبما ان قيم تبادل السلع ليست الا وظائف اجتماعية لهذه الاشياء (اذ عن طريقها يتم التبادل بين افراد المجتمع ويجرى تنظيم نشاط الانتاج القائم على المبادلة) ولا تتوقف على الخصائص الطبيعية لهذه الاشياء ، تعين علينا ان نطرح أولا السؤال الآتي : ما هي المادة الاجتماعية المشتركة بين جميع السلع ؟ هذه المادة (او المحتوى)

الاجتماعية هي العمل لانتاج سلعة ما لابد من ان ينفق في انتاجها كمية من العمل .
نستطيع القول بأن الامر يتعلق بالعمل الاجتماعي . فالشخص الذي ينتج مـــادة
لاستعماله المباشر ، اي يستهلكها بنفسه انما ينتج ناتجا لا سلعة . فهو يقــوم
باعاشة نفسه ولا يشترك مع بقية المجتمع في نشاط اقتصادي . ولكن لانتاج سلعـة
(ناتج يقبل في المبادلة) يلزم ليس فقط ان ينتج الشخص مادة تشبع حاجة اجتماعية
(اي تكون نافعة لبقية افراد المجتمع) وانما ان يمثل عمله كذلك جزء لا يتجـزأ
من مجموع العمل الذي يبذل في المجتمع بأكمله . فعمله لابد وان يكون خاضعـا
لتقسيم العمل في المجتمع : عمله هذا ليس شيئا بدون عمل الاخرين ، وهو كجزء
مطلوب لتكملة عمل الاخرين (باعتبار ان مجموع عملهم هو الذي يعطي فـــي
النهاية لكل المنتجين ، رغم تخصصهم ، ما هو لازم للاستعمال في اشباع الحاجات
النهائية او في عملية الانتاج) .

فالنظر الى السلع كقيم هو اذن نظر اليها كعمل اجتماعي مبلور . وهـي لا
تختلف في هذا الشأن فيما بينها الا بالقدر الذي تمثل فيه اي منها كمية أكبـــر
أو أقل من العمل . ولكن كيف تقاس الكميات من العمل ؟ هنا نكون بصدد المظهر
الكمي للقيمة . وتقاس كميات العمل بالوقت الذي يستغرقه العمل .. بقيـــاس
العمل بالساعة او اليوم او الاسبوع ... الخ . ولتطبيق هذا المقياس نفتـــرض أن
العمل هو من قبيل البسيط اي نرد كل انواع العمل المركب الى العمل البسيط

فالقيمة تتحدد اذن بوقت العمل (اي عدد ساعات العمل) اللازم لانتـــاج
السلعة ، وهو وقت يتكون من الوقت الذي بذل في المرحلة الاخيرة من انتاجهـا
مضافا اليه الوقت اللازم لانتاج ما استعمل في انتاجها من وسائل انتاج (مــن ادوات
، آلات ، مباني وخلافه) ومن مواد جرى تحويلها كمواد موضوع العمل) .... فاذا
تعلق الامر بانتاج كوب من الزجاج مثلا فقيمته تتحدد بوقت العمل الذي يبـــذل

مباشرة في انتاج الكوب وكذلك وقت العمل الذى بذل فى سبيل انتاج المادة الاولية التي يصنع منها وكذلك وقت العمل الذى بذل في انتاج القدر من المباني ، وهكذا . هذا يعني ان وقت العمل اللازم لانتاج السلعة يتكون من عمل حي يبذل في المرحلة الاخيرة لانتاجها وعمل مخزون (او متراكم او ميت) بذل من قبل في انتاج ما هو لازم من ادوات انتاج تستعمل ، بقدر ، في انتاج السلعة .

اذا كانت القيمة تجد مصدرها في العمل الاجتماعي (الحي والمخزون) فانها تتحدد كميا بكمية العمل اللازم لانتاج السلعة . ولا يعني ذلك انها تتحدد بعدد ساعات العمل التي تبذل فعلا في انتاج السلعة في ظل الظروف الفردية لوحدة الانتاج . ذلك لان ظروف هذه الوحدة الانتاجية قد تكون اصعب او اخف من الظروف الطبيعية والاجتماعية لانتاج السلعة في المتوسط العام ، ولكنها تتحدد بعدد ساعات العمل اللازم اجتماعيا . ويقصد بذلك العمل اللازم في ظل حالة معينة للمجتمع ، أي في ظل ظروف الانتاج التي تسود في المتوسط فرع الانتاج محل الاعتبار وتنتج فيه السلعة بمتوسط اجتماعي لشدة العمل ومهارة متوسطة للعمل . فاذا أدى استخدام الآلة استخداما شائعا في انتاج سلعة معينة الى انقاص عدد ساعات العمل اللازمة لانتاج وحدة من السلعة الى النصف مثلا ، وبقي الى جانب الوحدات الانتاجية المستخدمة للالة مشروعات تنتج بأدوات العمل السابقة وتستمر في انتاج نفس الوحدة من السلعة بعدد ساعات العمل السابقة (التي هي ضعف عدد ساعات العمل اللازمة مع استخدام الالة) فان الوحدة المنتجة من السلعة استخداما لادوات العمل القديمة لا تمثل اجتماعيا الا قيمة مساوية لقيمة الوحدة من السلعة التي تنتج باستخدام الالة الحديثة رغم انه قد بذل في الاولى ضعف مابذل في الثانية من ساعات عمل . فالعبرة اذن بظروف الانتاج السائدة في

المتوسط على الصعيد الاجتماعي بأكمله وليس بظروف الانتاج التي تسود في بعض الوحدات الانتاجية . القول بغير ذلك يؤدي الى مكافأة المشروعات التي لا تـزال تنتج السلعة بطرق أصبحت عتيقة ، وهو ما يحول دون تطور قوى الانتاج فـــي المجتمع .

واذا كانت القيمة تتحدد بكمية العمل (الحي والمخزون) اللازم اجتماعيـــا لانتاج السلعة فان هذه القيمة تتغير بتغير كمية العمل اللازمة اجتماعيا لانتاجها وهذه الاخيرة تتوقف على التغير في القدرة الانتاجية للعمل . أي على انتاجيـة العمل . واذا ما طرحنا جانبا القدرات الطبيعية والمكتسبة لمختلف الافـــراد تتوقف انتاجية العمل اساسا :

- على الشروط الطبيعية التي يتم في ظلها العمل ، كدرجة خصوبـــة الارض وغنى المنجم وملائمة الظروف المناخية ، الى غير ذلك .

وعلى تطور القوى الاجماعية للعمل ، اى الزيادة في انتاجية العمل الناشئة عن التغير في العوامل الاجتماعية المحددة لهذه الانتاجية في ظل الانتـــاج الرأسمالي ، الانتاج الكبير ودرجة تركيز رأس المال ونسبة استخدامه مع العمـــل وتقسيم العمل داخل المشروع، استخدام الالة ، تحسين الفنون الانتاجيـــة، الاقتصاد في الوقت والمسافة عن طريق استخدام طرق أحسن للمواصلات (النقـل والمواصلات السلكية واللاسلكية) وكل وسيلة أخرى توضع تحت تصرف القـــوة العاملة من خلال تطبيق المبادىء العلمية على مشكلات الانتاج المادي ، مؤديـة في النهاية الى زيادة القوى الاجتماعية للعمل .

وعليه تتحدد قيم السلع بوقت العمل اللازم اجتماعيا لانتاجها وتتناســب طرديا مع وقت العمل وعكسيا مع انتاجيته .

*

لتحديد نسب السلع اى قيمةمبادلتها اذن يلزمنا التعرف على قيمتهـــا ، وهى كقيم تجد مصدرها فى العمل الاجتماعى المجرد وتقاس ، قدرا بكميات العمل (الحى والمخزون) اللازم اجتماعيا لانتاجها ، وهى كميات يمكن قياسها بعدد من ساعات العمل . واذا كانت القيمة تتحدد بهذه الكمية فهى تتغير بتغيرهـــا . وتغير هذه الاخيرة يتوقف على انتاجية العمل باعتبار ان كمية العمل الــــــلازم لانتاج السلعة تقل بزيادة انتاجية العمل . هذا القول يصدق ، كقاعدة عامـــــة بالنسبة لجميع السلع بما فيها قوة العمل رغم تميز هذه الاخيرة بوضع خاص فـــى وسط السلع . تلك هى نظرية العمل فى القيمة التى تقوم فى الواقع على المســـاواة بين افراد المجتمع ومن ثم بين عمل كل منهم وعمل الآخرين على اساس ان كـــــل الاعمال (على اختلافها) ما هى الا صورا من العمل الانسانى .

* + *

وفى الوقت الذى يتطور فيه الاقتصاد السياسى كعلم بين الكلاسيك وماركس ينمو تيار آخر من الفكر الاقتصادى . وهو تيار بدأ من بعض مظاهر النظريـــة الاقتصادية التقليدية ، لكنه ينتهى بالانفصال عنها . ذلك هو تيار الفكــــر الاقتصادى للمدرسة الحدية (المسماة كذلك بالمدرسة النيوكلاسيكيــــة أو التقليدية الجديدة) .

ثانيا . الفكر الاقتصادى للمدرسة الحدية :

شهدت سبعينات القرن التاسع عشر بلورة للفكرة الاقتصادى الحدى . نقول بلورة اذ بدأت هذه الأفكار في الوجود والتطور من قبل هذا التاريخ. بل رأينا بعض بذور لها عند بعض التجاريين[٣٨] . وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى بفضل جهود الجيل الأول من الكتاب الحديين وأهمهم ويليام استانلى جفونس W.S. Jevons[٣٩] وماري - ليون فالراس M. L. Walras[٤٠] وكارل منجر C. Menger[٤١] . هذا الفكر يزداد اكتمالا من ناحية فنون التحليل على يد كتاب الجيل الثاني[٤٢] . ثم يتتابع عليه التغير نتيجة جهود الاقتصاديين الحديين الى يومنا هذا .

---

(٣٨) أنظر ما سبق ص ١٣٢ - ١٣٤ . في الواقع أن الاتجاه نحو دراسة علاقات التبادل مع التجريد من جذورها الاجتماعية بدأ يظهر على نحو ابتداء من ثلاثينات القرن التاسع عشر. هذا الاتجاه هو الذى ساد في كتابات Bastiat & Senior & McCulloch وغيرهم .

(٣٩) جفونس (١٨٣٥ - ١٨٨٢) ، وهو انجليزى بدأ حياته العملية موظفا متواضعا ثم عمل أستاذا للاقتصاد السياسي . نشر مؤلفه الرئيسي عام ١٨٧١ بعنوان « نظرية الاقتصاد السياسي » Theory of Political Economy وقد ترجم هذا الكتاب الى الفرنسية . H. E. Barrault & H. Altassa V. Gord & E. Brière, Paris 1909

وقد استعنا بهذه الطبعة الفرنسية نظرا لغياب الأصل الانجليزى . كما ترجم الى العربية بواسطة كامل ابراهيم ومحمد مسعود وعلى أبو الفتوح وصالح نور الدين . وهى ترجمة يصعب معها فهم مقصود المؤلف . كما تبعد كثيرا جدا عن استخدام ما أصبح من قبيل اللغة المصطلحة العربية في الاقتصاد السياسي .

ويعتبر جفونس مؤسس المدرسة الحدية الانجليزية .

(٤٠) فالراس (١٨٣٤ - ١٩١٠) ، وهو فرنسي ، عمل مهندسا ثم استاذا للاقتصاد السياسي بكلية حقوق بجامعة لوزان . وهو مؤسس المدرسة الحدية بلوزان . وأهم مؤلفاته هى : مبادئ الاقتصاد السياسي البحت Elements d'économie politique pure (1874 – 1877)

دراسات في الاقتصاد الاجتماعى Etudes d'économie social (1896)

دراسات في الاقتصاد السياسي التطبيقي . Etudes d'économie politique appliquée

(٤١) منجر (١٨٤٠ - ١٩٢١) ، وهو نمساوي عمل لمدة وجيزة موظفا بالحكومة ثم استاذا للاقتصاد السياسي بجامعة فيينا . مؤسس المدرسة الحدية بفيينا ، ومؤلفه الرئيسي بعنوان « مبادئ الاقتصاد » (في عام ١٨٧١) .

(٤٢) أهم هؤلاء الفريد مارشال Alfred Marshall (١٨٤٢ - ١٩٢٤) وكان أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا وزعيم المدرسة الحدية بها . أهم مؤلفاته « مبادئ الاقتصاد » Principales of Economics الذى نشر في عام ١٨٩٠ ، ترجمه الى العربية وهيب مسيحة تحت عنوان « أصول الاقتصاد » ، مكتبة الانجلو المصرية . القاهرة . وفي لوزان وجد باريتو V. Pareto (١٨٤٨ - ١٩٢٣) وهو الذى شغل كرسي أستاذية الاقتصاد بجامعة لوزان بعد فالراس . وأهم مؤلفاته : Cours d'économie politique (1896 – 7)

Manuel d'économie politique, 1906 – Traité de sociologie générale 1916

- وفي فيينا نجد فون بوم بافرك Von Böhm — Bawerk (١٨٥١ - ١٩١٤) وفون فايزر F. Von Wieser (١٨٥١ - ١٩٢٦)

وقد تبلور هذا الفكر الاقتصادى في وسط تاريخي يتطور فيه النظام الرأسمالى ليكون النظام العالمى حيث طريقة الانتاج الرأسمالية تتطور لتغطى الأجزاء المختلفة من العالم. في داخل المجتمعات الرأسمالية نشهد تبلور القوى الاجتماعية التي تمثل نقيض المجتمع الرأسمالى وتطور تنظيمها (نقابيا وسياسيا)[٤٣] . وقد انعكس تنظيم هذه القوى في التوصل الى تحديد الأهداف التي تسعى الى تحقيقها دفاعا عن مصالحها وفي صراعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف ، أي في رسم سياسة تتبعها هذه القوى . وقد اعتنقت مثل هذه السياسات بواسطة « غالبية النقابات العمالية البريطانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، وبواسطة النقابات الألمانية التي تطورت تدريجيا بعد ١٨٦٨ ، وكذلك بواسطة النقابات التي تنتمى الى اتحاد العمل الأمريكى الذى تكون في ١٨٨٦ ... وكان العدد الأكبر من نقابات القارة (الأوروبية) حليفا للأحزاب الاشتراكية الماركسية . واعتنقوا برامج تنادى بالثورة الاجتماعية كهدف نهائي »[٤٤] . معنى ذلك أنهم أعتنقوا ، كأساس نظرى لنشاطهم النقابي والسياسي ، النظرية الماركسية وخاصة نظرية العمل في القيمة التي تجد جذورها ، كما رأينا ، في النظرية التقليدية وخاصة في تحليل ريكاردو . من هنا كانت نقطة البدء الأيديولوجية (وغير العلمية) التي نجدها عند بعض الكتاب كجفونس مثلا الذى يهدف الى التوصل الى بديل لنظرية ريكاردو « ذلك الرجل البارع ، وإنما بروح مزورة ، الذى حول مسار عربة علم الاقتصاد ليطلقها على طريق خاطئ » ، بديل يبين أن « الأجور (أى العمل ، م . د .) هي أثر لقيمة الناتج وليس سببا لها »[٤٥] .

---

(٤٣) الواقع أنه يمكن ارجاع بداية تطور الحركة العمالية في انجلترا الى تنظيمات القرن الرابع عشر التي أخذت صورة جمعيات associations تضم العمال الاجراء . ومع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية ، خاصة في الصناعة ، برزت صراعات وتنظيماتهم التي وصلت الى مرحلة مختلفة كيفيا (في صناعة النسيج) في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، مرحلة أبرزت القوانين التي تحوم هذه التنظيمات والتي توجت بما يسمى The Combinations Laws (أو قوانين التجمعات) التي صدرت في ١٩٧٩ و ١٨٠٠ . أنظر .

E. Lipson, The Economic History of England, Vol. II, p. XXXI & sqq & Vol. III, p. 389 & sqq

(٤٤) W. Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850, Longmans, London, 2nd edition, 1965, p. 117.

(٤٥) أنظر جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، الطبعة الفرنسية ، ص ٥٠ ، ٤٨ على التوالى . وانظر بالنسبة لهذه النقطة عامة الصفحات من ٤٢ - ٥٠ . والواقع أنه وان كان اتجاه الفكر الحدى بدأ في « ثلاثينيات القرن التاسع عشر الا أنه لم يتطور الا بعد ظهور الفكر الماركسي وتطوره كرد على تحدى هذا الفكر . يظهر هذا بوضوح مما يكتبه ج . م . كلارك بخصوص نظرية التوزيع :

"The marginal theories of distribution were developed after Marx; their bearing on the doctrines of Marxian is so striking as to suggest that the challenge of Marxism acted as a stimulus to the search for more satisfactory

في بحث الحديين عن هذا البديل يغيرون من « مسار العربة الاقتصادية » لتعود الى دائرة التبادل (أو التداول)[٤٦] ، ولكنه على خلاف التبادل الذى اهتم به التجاريون (التبادل المرتكز على الانتاج) . التبادل ابتداء من حاجات الأفراد الاقتصاديين الذين يهدفون الى تحقيق أقصى أشباع للحاجات (اذا تعلق الأمر بالفرد المستهلك) أو أقصى ربح نقدى (فيما يخص الفرد المنظم الذى يتخذ قرارات الانتاج) . هنا نجدنا في الواقع بصدد اعادة النظر في موضوع « الاقتصاد »[٤٧] .

في اطار التبادل ، يصبح موضوع الاقتصاد متعلقا بسلوك أفراد من قبيل « الرجل الاقتصادى » ، سلوكا مجردا عن اطاره الهيكلى فيما يتعلق بنوع المجتمع ونوع علاقات الانتاج السائدة فيه . فلا هيكل الاقتصاد ولا أدائه في مجموعه يدخلان موضوع الاقتصاد كما يعرفه الحديون . لنبين ذلك ببعض التفصيل .

يتمثل محور الانشغال بالنسبة للحديين في سلوك أفراد يسعون ، في مجال النشاط الاقتصادى ، الى تحقيق أقصى استمتاع او أقل ألم[٤٨] . هم أفراد يعرفون (بتشديد الراء)

= explanations. They undermine the basis of Marxian surplus value doctrine by basing value on utility instead of on labour cost and frunish a substitute for all forms of exploitation doctrine, Marxian or other, in the theory that all factors of production are not only productive but receive rewards based on their assignable contributions to the joint product." M.J. Clark, Distribution, in W. Fellner & B.F. Halley (eds.), Readings in the Theory of Income Distribution, Allen & Unwin, London, 1954, p. 64 – 65.

(٤٦) نعرف أن انتباه التجاريين قد وجه نحو التداول للبحث عن تفسير للأثمان . كما نعرف أن علم الاقتصاد السياسي قد ولد وتطور من خلال البحث عن تفسير الأثمان على أساس القيمة كما تتحدد في مجال الانتاج وذلك بفضل الجهود التحليلية لرواد المدرسة التقليدية ولمفكريها ولكارل ماركس . ثم لا يلبث الحديون أن يعودوا ، في محاولة تصورهم « للقيمة » و « الثمن » ، الى مجال التداول . هذا الشبه الظاهرى يتعين ألا يدفعنا الى عدم رؤية الفروق الجوهرية بين الفكر التجارى والفكر الحدى .

. فقد ركز التجاريون اهتمامهم على تراكم رأس المال في صورته النقدية الذى يتعين تشغيله لزيادة الثروة القومية ، ومن هنا كان انشغالهم بالاجراءات الواجب اتباعها لتحقيق هذه الزيادة . هنا نجدنا بصدد أناس يوجدون في مركز العملية الاقتصادية كما تدور في الواقع الاجتماعى . أما الحديون فيركزون اهتمامهم على سلوك « الفرد الاقتصادى » المجرد ، الذى لا علاقة له بالواقع الاجتماعى . مع الحديين نجدنا بصدد انشغالات فكر أكاديمى بعيد عن الواقع الاجتماعى الأمر الذى يفسر ، كما سنرى ، سيادة فكرة آخر في العمل السياسي والثقافي للمجتمع وعجز الفكر الحدى أمام أزمة الاقتصاد الرأسمالى .

ـ التداول الذى يهتم به التجاريون هو تداول يستند الى الانتاج . اذا كان الفائض يتحقق في مجال التداول فانه ينتج عن زيادة الصادرات عن الواردات الأمر الذى يلزم معه زيادة انتاج الصادرات . أما التداول الذى يهتم به الحديون فهو التداول ابتداء من الاستهلاك ، من حاجات الفرد الذى هو قبيل الرجل الاقتصادى .

ـ الفكر الحدى يفرق الفكر التجارى من الناحية الفنية فيما يتعلق بالأدوات المستخدمة في التحليل .

(٤٧) نقول الاقتصاد Economics لأن هذا هو الاسم الذى يطلقه الحديون على « العلم » أنظر فيما سبق هامش رقم ٣ ص ١٦

(٤٨) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٨٥ وما بعدها .

بالحاجات . هذه الحاجات يتم اشباعها ، على حد تعبير فالراس ، « بالأشياء المادية وغير المادية » التي تكون الثروة الاجتماعية ، تلك الثروة التي تعرف (بتشديد الراء) الندرة[٤٩] . هذه الندرة تتضمن بدورها :

— المنفعة ، وهي « الصفة المجردة التي بفضلها يستجيب الشيء الى ما نبتغيه ويكتسب حقا في أن تكون له صفة النافع . ويكون ذا منفعة كما يمكن أن ينتج استمتاعا أو يوفر جهدا »[٥٠] ، كما أن الندرة تتضمن كذلك :

- الحد من الكمية ، أى أن الشيء لايوجد تحت تصرفنا إلا بكمية محدودة بالنسبة للحاجات التي يمكن اشباعها .

وعليه ينعكس سلوك هؤلاء الأفراد الذين هم من قبيل الرجل الاقتصادي[٥١] في علاقات بين هؤلاء الأفراد وبين الأشياء النادرة التي تصلح لاشباع حاجاتهم . هذه العلاقات (بين الانسان والأشياء) منظورا اليها من جانبها الكمي فقط هي التي تمثل بالنسبة للحديين موضوع الاقتصاد[٥٢] . فالمستهلك ، ذو الحاجات غير المحدودة ، يهدف الى تحقيق اقصي اشباع استخداما لموارده المحدودة . ومن ثم فهو يسعى الى تحقيق أقصي منفعة ، وهي ظاهرة يعتبرونها ذاتية (أى تتوقف على الفرد المستهلك) عن طريق الحصول على السلع التي هي بطبيعتها محدودة الكمية . وتكون العلاقة هي علاقة بينه وبين السلع تأخذ مكانا في السوق يحاول من خلالها أن يوفق بين غاياته اللا محدودة (الحاجات) ووسائله المحدودة . وكذلك الأمر بالنسبة للمنظم (صاحب المشروع) ، فهو ينظر اليه في سلوكه كمتبادل ، أى كشخص يظهر في سوق (أو أسواق) يشترى منها عناصر الانتاج ، من قوة عمل وآلات ومواد أولية وغيرها ، محاولا الحصول عليها بأقل تكلفة ممكنة . والأمر هنا ينحصر في علاقة

---

(٤٩) scarcity. la rareté

(٥٠) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٨٧ . أنظر فيما يتعلق بالمقارنة بين جفونس ومنجر بالنسبة لهذه الفكرة : Gaëton Pirou et autres, L'Utilité Marginale de C. Menger à J.R. Clark, les Editions Domat-Montchrétian, Paris. 2éme édition, 1938, p. 72 et sqq.

(٥١) في كتابات الاوائل من الحديين يبرز ما يسندونه الى الرجل الاقتصادي كفرد ذى طبيعة تسعى الى تحقيق اللذة hedonistic nature: nature hédoniste ، فهو الرجل الذى يسعى الى تحقيق أقصي لذة وأقل ألم ، الرجل الرشيد . ولكن مع الجيل الثاني من الحديين بدأ التفكير في أن هذا التصوير يعطى فردا غاية في التفريد وأن « الرجل الحقيقي ليس رجلا اقتصاديا فحسب » . أنظر باريتو ، محاضرات في الاقتصاد السياسي ، المرجع السابق الاشارة عليه . ص ٧١ . كما يعتقد فون فايزر في نهاية حياته أن الفرض الخاص بهذه الطبيعة الخاصة بالسعي الى اللذة لا يتفق مع الواقع . أنظر G. Pirou ، المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٤١ - ١٤٢ .

(٥٢) في هذا المعني يقول باريتو أن « موضوع دراستنا هو الظواهر التي تنتج من الأفعال التي يقوم بها الأفراد في سبيل التزود بالأشياء التي يحصلون منها على اشباع حاجاتهم أو رغباتهم ، وأن نحاول ثانيا اكتشاف قوانين الظواهر التي تجد في هذه الروابط سببها الرئيسي » . المرجع السابق ، ص ٣ .

بينه وبين هذه الأشياء . كما أنه يظهر في سوق آخر هو سوق السلعة التي يبيعها ، يحاول أن يسوقها بتحصيل أكبر ايراد ممكن . والأمر يتعلق هنا كذلك بعلاقة بينه وبين السلعة . ففي السوقين يركز الاهتمام على سلوكه كمتبادل (كبائع وكمشترى) يعيش علاقات بينه وبين السلع (عناصر الانتاج والسلعة التي ينتجها) في محاولاته الدائمة لتحقيق أكبر فرق بين ما يحققه سلوكه في السوقين (الانفاق في سوق عناصر الانتاج والايراد في سوق السلعة التي يبيعها) .

على هذا النحو تعتبر العلاقات الاقتصادية علاقات بين الأفراد والأشياء المادية . ويصبح الاقتصاد بالتالي « علم » الندرة ، الأمر الذى يعني أن العلاقات الاقتصادية ليست علاقات اجتماعية . هذا التصور للعلاقات الاقتصادية يجد انعكاسه في اعتبار « علم الاقتصاد » ، على حد تعبير باريتو ، « علما طبيعيا كالفسيولوجيا (علم وظائف الأعضاء) والكيمياء ، والى غير ذلك »[٥٣] .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع الاقتصاد ، وهو تصور يعكس منهجا عاما يحدد نظرتهم للظواهر الاقتصادية . في تحليلهم لسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادى . يستخدم الحديون طريقة تختلف في تفاصيلها عند كتاب كل من الجيلين الأول والثاني

فعند الحديين الأوائل ، منهج التحليل استنباطي بالدرجة الأولى دون استخدام المنهج الرياضي عند منجر[٥٤] وباستخدام هذا المنهج عند جفونس[٥٥] وفالراس . بالنسبة لجفونس ، تستخدم الرياضة ليس كلغة في التعبير وانما كطريقة للاستدلال ، بل انه يذهب في استخدام المنطق الرياضي حتى الى درجة يختلط بها العلم مع المنهج اذ انه « يتعين على الاقتصاد ، ان اراد ان يكون علماً ، ان يكون علما رياضيا »[٥٦] .

ويبرز ألفريد مارشال بين كتاب الجيل الثاني من الحديين بما يقوله عن منهج البحث في الاقتصاد : « يتمثل عمل الباحث في الاقتصاد ، شأنه في ذلك شأن كل العلوم تقريبا ، في تجميع الوقائع (يريد بذلك تجميع المعلومات الخاصة بالوقائع ، م . د .) ، وترتيبها وتفسيرها والقيام باستخدامها منطقية بشأنها . وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط

---

(٥٣) باريتو . محاضرات في الاقتصاد السياسي ، ص ٧ . وباريتو يجهل أنه حتى الظواهر الطبيعية التي يتعلق بها موضوع علوم الطبيعة ليست غير متغيرة . فهى حركة دائمة .
ويذهب جفونس من قبل مذهب باريتو ويخبرنا أن النظرية التي يحتويها مؤلفه « يمكن تعريفها بميكانيكا المنفعة والمصلحة الذاتية » ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧٧ .

(٥٤) cf. Pirou et autres, op. cit, p. 67.

(٥٥) جفونس ، المرجع السابق الاشارة اليه ، ص ٧١ وما بعدها .

(٥٦) جفونس ، نفس المرجع ، ص ٥٥

باستخلاصات منطقية بشأنها . وتتمثل النشاطات التحضيرية (في نشاط البحث) في الملاحظة والوصف ثم في تعريف الظواهر وتقسيمها ، ولكن ما نريد تحقيقه بهذه الوسيلة هو معرفة الظواهر الاقتصادية في اعتمادها المتبادل ... ولاستخلاص الفكرة العلمية تظهر ضرورة الاستقراء والاستنباط معا ضرورة تشبه ضرورة استخدام القدمين معا ، اليسرى واليمني ، لكي يتمكن من السير ... هذه المناهج التي تستخدم في البحث لا تقتصر على الاقتصاد فقط ولكن تشترك كل العلوم في استخدامها » . ويضيف مارشال أنه من المفيد كذلك أن يستخدم منهج تاريخي في البحث الاقتصادي[٥٧] .

ويستخدم باريتو طريقة في الاستقصاء عن طريق التجريد يسميها طريقة التقريبات المتتالية Les approximations successives وتتمثل هذه الطريقة ، كما يصفها باريتو ، في البدء ببناء نظرية عامة منبسطة تعرفنا بالخطوط الجوهرية لمادة محل الدراسة مع التجريد من التفاصيل والدقائق . في مرحلة ثانية نستطيع أن نقترب تدريجيا ، عن طريق سلسلة من التقريبات ، من الواقع الملموس ، بالتوصيل الى تصويرات تكون أكثر دقة وأكثر تعقيدا . دون أن نتوهم أننا نستطيع أن نصل ، عن طريق هذه التقريبات المتتالية ، الى الواقع بكل تفاصيله وكل غناه - اذ تفاصيل هذا الواقع وتعقيده أكبر من أن تمكن العلم من التوغل اليها جميعا وتحليلها في كل أبعادها . فباتباع طريقة التقريبات المتتالية هذه نستطيع أن نتوصل الى تفسير أكثر ما يكون اقترابا من الواقع دون أن يصل أبدا الى هذا الواقع بأكمله[٥٨] .

بقي أن نضيف نقطة أخيرة فيما يتعلق بفنون التحليل عند الحديين . وهي خاصة بما يستخدمه كل الكتاب الحديين من نوع من **استدلال عند الحد**[٥٩] وفقا لهذا الاستدلال يفترض الحديون أن الفرد الاقتصادي يعرف ويقدر المزايا (المنافع) والمساوئ (عدم المنفعة أو الألم) التي تنجم عن تعديل طفيف في سلوكه . فالمستهلك مثلا يعرف ويقدر المنفعة التي يحصل عليها من شراء وحدة اضافية من السلعة ، ولتكن رغيفا اضافيا من الخبز ، بقدر معرفته للتضحية التي يقدمها في مقابل ذلك ممثلة في عدد منافع وحدات النقود . هذه الوحدة الاضافية ، هي الوحدة الحدية[٦٠] ، أي تلك التي توجد عند الحد بين استمرار

---

(٥٧) A. Marshall, Principles of economics. Macmillan, London, 1959, p. 24-25

(٥٨) باريتو ، المرجع السابق الاشارة ، ص ١٦ - ١٧ . أنظر كذلك :

G. Pirou, Les Théories de l'équilibre économique: Walras et Pareto, Editions Domat Montchrétien, Paris, 3éme edition, 1946, p. 301 - 312.

وقارن ما قلناه بالنسبة لعملية الاستقصاء ، ص ٣٣ و ٣٤ عاليه .

(٥٩) A reasoning at the margin, un raisonnement à la marge.

(٦٠) Marginal unit; unité marginale.

المستهلك في شراء وحدات السلعة وبين توقفه عند عدد معين من وحدات السلعة . من هذا النوع من الاستدلال الحدى الذى ستتاح لنا فرصة التعرف عليه تفصيليا[٦١] تستمد المدرسة ونتاجها الفكرى ، أى النظرية ، الاسم الذى يطلق عليها .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع منهج الاقتصاد . وقد نتج عن جهودهم في تحليل سلوك الأفراد الاقتصاديين مجموعة من النظريات **تكون البناء النظرى للمدرسة الحدية** . دراسة هذا البناء تبين أنه يتعلق بالمنفعة المرتكزة على الندرة . فالمنفعة ، وهم يعتبرونها ظاهرة ذاتية (أو شخصية) ، تحل محل العمل كأساس للقيمة والأثمان . أما عن مكونات هذا البناء النظرى فيمكن تقديمها على النحو التالى :

- بما أنهم اعتبروا التطور الاقتصادى كشيء واضح لا يحتاج لنقاش يتميز بناؤهم النظرى بغياب نظرية في التطور .

- بما أن اهتمامهم ينصب على سلوك الوحدات الاقتصادية يكون تحليلهم ذى طبيعة وحدية micro-analysis, analyse micro-économique أى تحليلاً ينشغل بسلوك وحدة اقتصادية واحدة (المستهلك أو المنظم أو الصناعة) على فرض انعزالها عن بقية أجزاء الاقتصاد وعلى فرض أن وقوع هذه الوحدة تحت تأثير خارجي (أى تأثير يأتي من بقية أجزاء الاقتصاد) يدفعها الى تغيير سلوكها على نحو لا يحدث على بقية الاقتصاد إلا أثراً يمكن اهماله : فمن المنفعة الى الطلب الذى يحدد بسلوك المستهلك في السوق (نظرية الطلب) . ومن الطلب الى العرض الذى يتحدد بسلوك المنظم صاحب المشروع في ظل ظروف السوق بأشكاله المختلفة (نظرية العرض) . وابتداء من الاثنين تقدم نظرية تحديد أثمان السلع التي تخصص لاشباع الحاجات النهائية وكذلك أثمان السلع التي تستخدم في الانتاج ، أو ما يسمونه عناصر الانتاج .

- وبعد مارشال[٦٢] يعرف البناء النظرى الحدى بعض التطور :

● في اطار نظرية الطلب تنتقد النظرية التي تقول بأن المنفعة ظاهرة قابلة للقياس[٦٣] ونقدم نظرية المنفعة كظاهرة غير قابلة للقياس وانما قابلة للتفضيل[٦٤] .

---

(٦١) أنظر الباب الرابع من هذا الكتاب .

(٦٢) نجد النظرية الحدية خير تقديم لها في كتاب مبادئ الاقتصاد لألفريد مارشال الذى يقدمها بمهارة فنية فائقة تبين كيفية استخدام الكثير من ادوات التحليل التي يتعين على كل اقتصادى أن يجيد استخدامها .

(٦٣) Cardinal utility; utilité cardinale.

(٦٤) Ordinal utility; utilité ordinale.

● في اطار نظرية المشروع ، يهتم التحليل كذلك بسلوك المشروع في ظروف المنافسة الاحتكارية ومنافسة القلة (حيث تنتج السلعة بواسطة عدد قليل من المنظمين) بعد أن كان تحليل مارشال يقتصر على شكلين فقط من أشكال السوق ، سوق المنافسة الكاملة وسوق الاحتكار .

- كذلك مع الحاح الأزمات الاقتصادية وزيادة حدتها ظهرت بعض النظريات التي تحاول تفسير هذه الظاهرة

- كل هذا البناء النظرى لا يهتم ، على حد تعبير مارشال ، الا بالمظاهر القابلة للقياس ، أي المظاهر الكمية . كما أن نظرياته استخلصت على أساس التجريد من عنصر الزمن ، أي مع عدم الأخذ في الاعتبار للبعد الزمني للظاهرة ولحركتها عبر الفترات الزمنية المتعاقبة ، ولذا تكون هذه النظريات من قبيل النظريات الاستاتيكية أو الساكنة .

ذلك هو تصور الحديين لموضوع ومنهج الاقتصاد والبناء النظرى الذى يقوم على هذا التصور . والواقع أن **هذا التصور يعاني من الصعوبات الآتية :**

(أ) اعتبار المشكلة الاقتصادية للفرد كمحور « لعلم » الاقتصاد **واعتبار هذه المشكلة مشكلة ندرة يعني خلطا بين المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة والمشكلة الاقتصادية لمجتمع محدد تاريخيا (في المكان والزمان) والمشكلة الاقتصادية للفرد :**

- فبالنسبة للمجتمع الانساني بصفة عامة ، يتمثل الصراع مع الطبيعة في محاولة للسيطرة عليها لاشباع حاجات الانسان والقضاء على الضرورة necessity ، أى اذا ما استخدمنا لغة اقتصادية ، القضاء على ندرة الموارد بالنسبة للحاجات . ولكن الصراع يتم على نحو جماعي لأن الانسان لا يعيشه بمفرده .

- وبالنسبة لمجتمع معين ، تتحدد المشكلة الاقتصادية بهذا الصراع وانما في اطار تاريخي يتمثل في المرحلة التاريخية التي يمر بها هذا المجتمع المعين[٦٥] . وهي مرحلة تشهد بدورها مستوى معين لتطور قوى الانتاج في المجتمع وطريقة معينة للقيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع ، طريقة تعكس نوع روابط الانتاج السائدة في المجتمع . بمعنى آخر ، هذه المرحلة تبين الشكل الاجتماعي لعملية الانتاج ومستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، ومن ثم الشوط الذى قطعه هذا المجتمع في سبيل حل المشكلة الاقتصادية كما تعرض للمجتمع

---

(٦٥) cf. A.H. Hansen, Business Cycle theory. 1927 — L. Haberler, Prosperity and Depression — U.N.O., 1946. Fluctuations économiques (ouvrage collectif). 2 Tomes, Domat – Montchrétien, Paris, 1954.

الانساني بصفة عامة .

- أما بالنسبة للفرد . والأمر لا يتعلق بالفرد المجرد وانما بالفرد الاجتماعي ، بالفرد الذى يعتبر جزء من كل اجتماعي يرتكز على التعاون والتقسيم الاجتماعي للعمل ، فلا يمكن أن تتحدد مشكلته الاقتصادية إلا في اطارات علاقات الانتاج التي تسود في المجتمع المحدد تاريخيا (في المكان والزمان) الذى يعيش فيه هذا الفرد . ففي المجتمع الرأسمالي مثلا ، لا يمكن تحديد المشكلة الاقتصادية للفرد بمعزل عن موقفه تجاه الآخرين فيما يتعلق بملكية وسائل الانتاج .

محاولة تصوير المشكلة الاقتصادية للفرد كمشكلة تطابق المشكلة الاقتصادية للمجتمع الانساني بصفة عامة ، أى كمشكلة ندرة ، تعني في الواقع :

- أولا تجاهل أن الذى يعيش الصراع ضد الندرة هو المجتمع (وليس الفرد بمفرده) . وهو ما يعني تجاهل أن العلاقات الاجتماعية للانتاج انما تنشأ بين الأجزاء ، وبين الأفراد في المجتمع .

- كما تعني بناء على هذا التجاهل افراغ العلاقات الاقتصادية من محتواها الاجتماعي ، اذ لا يرى في هذه العلاقات إلا علاقة بين الفرد والشئ متجاهلين بذلك الطرف الآخر في العلاقة .

- فإذا ما فرغت الظواهر الاقتصادية من محتواها الاجتماعي أصبح من الطبيعي أن تتصور كظواهر أبدية .

(ب) اذا ما زدنا على ذلك أن الانشغال ينصب على المظاهر الكمية للظواهر متجاهلا مظهرها الكيفي أدى ذلك ألا توجد بين الظواهر ، في نظر الباحث من الحديين ، فروق كيفية . واذا لم توجد هذه الفروق كانت الظواهر واحدة في كل مراحل التطور الاجتماعي . الأمر الذى يعني أن الظواهر الاقتصادية ، في نظر الحديين ، ظواهر أبدية لا تتغير .

(ج) من ناحية أخرى . يتعلق موضوع الاقتصاد عند الحديين بسلوك الأفراد من قبيل الرجل الاقتصادى . هذا السلوك يبدأ بالفرد الاقتصادى كمستهلك ، بحاجاته التي يسعى الى اشباعها بالحصول على منافع السلع التي هى بطبيعتها نادرة . هذه المنفعة في نظرهم ظاهرة ذاتية ، أى ذات طبيعة شخصية تختلف من شخص الى آخر . وعليه يرتكز بناؤهم النظرى على فكرة المنفعة كظاهرة ذاتية . هل هى حقيقة كذلك ؟ اذا اتفقنا على أن المنفعة هى صلاحية الشيء (السلعة) لاشباع حاجة معينة ، بقى أن نعرف من أين تستمد السلعة هذه

الصلاحية ؟ أهي لان الشخص يعتبرها كذلك ؟ أم انها تستمد هذه الصلاحية من خصائص موضوعية في ذات السلعة ؟ واذا اردنا ان نطرح السؤال على نحو مختلف قلنا ما الذي يجعل نوعا من الملابس مثلا صالحا لاشباع حاجة معينة ، هي الحاجة الى الملبس ، حاجة اخرى ، كالحاجة الى الطعام مثلا ؟ الواقع ان الذي يجعله كذلك هو ما به من خصائص تجعله صالحا لاشباع الحاجة الاولى دون غيرها . هذه الخصائص انما يستمدها، كما رأينا من قبل ، من الخصائص الطبيعية للمواد التي تنتج منها السلعة ، الغزل والنسيج في مثلنا هذا . وهي خصائص تعطى الملابس الصفات التي تمكنها من حماية الجسم . كما ان خصائص هذا النوع من الملابس تستمد من خصائص العمل الفردي ، العمل الملموس ، عمل صانع الملابس الذي اعطاها شكلا يمكنها من حماية الجسم اي من ان تكون صالحة لاشباع الحاجة الى الملبس . وعليه يكون مرد صلاحية السلعة لاشباع حاجة معينة ، اي منفعتها هو ما بها من خصائص تمكنها من اشباع هذه الحاجة دون غيرها ، وليس اعتبار الشخص المستهلك لها . أي ان المنفعة تكون ظاهرة موضوعية لا ذاتية .

ويدور جوهر فكر الحديين حول نظرية ثمن السوق . الأمر الذي يلزم معه التعرف على نظرة عامة لنظريتهم هذه .

نظرية ثمن السوق عند الحديين : نظرة عامة

يقال ان ثمن السوق (١) بالنسبة لسلعة ما (تنتجها صناعة معينة) يتأثر بطلب المستهلكين على هذه السلعة وبعرض المنظمين (او المنتجين) لها . وعليه . اذا أردنا ان نتوصل الى بناء نظرية شكلية لثمن السوق كان علينا :

- أن نتوصل اولا الى تحديد طلب المستهلكين ، اي طلب السوق

---

(١) Market - Price ; Prix du marché

- أن نتوصل ثانيا الى تحديد عرض المنظمين ، اى عرض السوق .

- أن ندمج ثالثا نظريتي الطلب والعرض في نظرية لتحديد ثمن السوق

- ان نرى اخيرا فكرة تلعب دورا هاما في تحليل تكوين الاثمان (وغيره من انواع التحليل) وهي فكرة المرونة ، مرونة الطلب ومرونة العرض .

قبل ان نتعرض لهذه الموضوعات الاربعة يلزمنا ان نبرز ملاحظتين منهجيتين تفرضان نفسيهما :

- الملاحظة الاولى تهدف الى ان تكون لغتنا المصطلحية منضبطة . اذ حين نتكلم عن الطلب والعرض انما نتكلم عن تدفقات [1] نحن لا نعني مجرد عملية شراء (أو بيع) واحدة ، وانما بتدفق مستمر من عمليات الشراء (او البيع) في خلال

---

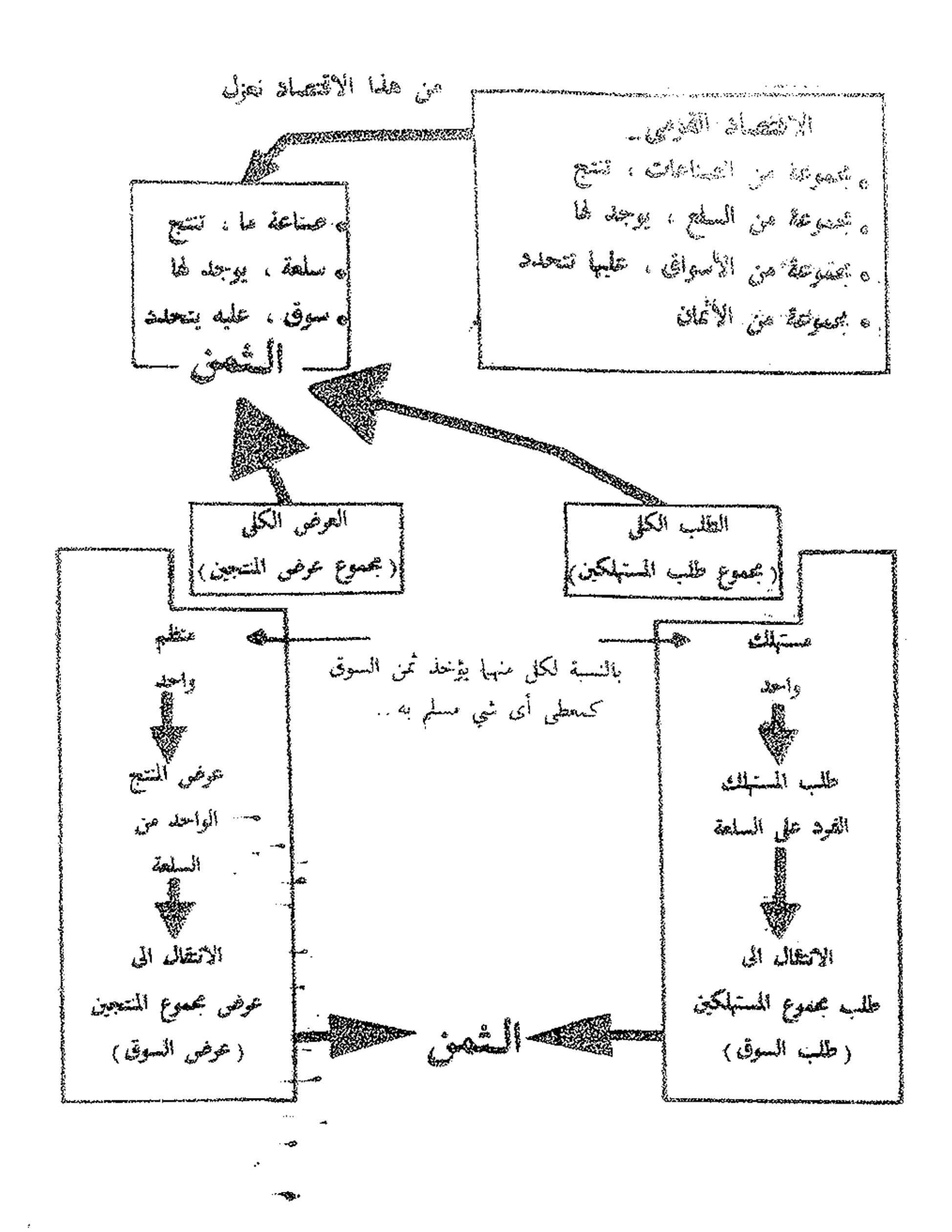
(١) لايضاح الفرق بين التدفقات Florw ; Flux والاحتياطي (أو المخزون) stock نضرب المثال التالي : لدينا حوض سباحة مملوء بالماء حتى مستوى معين ، لضمان صفا الماء نحدث تيارا من الماء بين فتحتين متضادتين يدخل الماء من احداهما ويخرج من الناحية الاخرى . وهكذا يظل الحوض دائما مليئا حتى نفس المستوى ، مستوى الماء هذا يحدد المخزون منه ويتمثل في كمية معينة يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات الموجودة . اما كمية الماء التي تدخل الحوض والكمية التي تخرج فهي من قبيل التدفقات يمكن التعبير عنها بعدد الجالونات في الدقيقة او في الساعة . فالتدفق له بالحتم بعد زمني . يعبر عنه بعدد من الجالونات في فترة من الزمن . اما المخزون فلا بعد زمني له . فهو مجرد كمية من الماء يعبر عنها بعدد من الجالونات

فاذا ما اخذنا مشروعا ينتج الصلب : لكي يقوم بالانتاج يستخدم الحديد الخام كمادة اولية . ولكي يضمن المشروع انتظام الانتاج يحتفظ في مخازنه بكمية من الحديد الخام . ويستقبل في نفس الوقت كل يوم أو كل اسبوع (حسب شروط الاستلام) كمية معينة من هذه المادة تدخل في مخازنه . ويقوم المصنع كل يوم باستخدام كمية من الحديد في انتاج الصلب ، هذه الكمية تخرج من المخازن يوميا . الكميات التي تدخل وتخرج من المخازن يوميا تمثل التدفقات من الحديد الخام . اما الكمية التي توجد في المخزن فتمثل المخزون . وكذلك الامر بالنسبة للصلب : فالكمية المنتجة منه يوميا تمثل التدفق ،

فترة محدودة ، وعليه يتعين ان نعبر عن الطلب (او العرض) بهذه الكمية او تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة . ولتكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الاسبوع . فالأمر يتعلق دائما بالكمية او الكميات التي تطلب او تعرض خلال فترة معينة . وهو ما يتعين ان نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية .

- أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين ان يكون لدينا الطلب الكلي على السلعة في السوق ، اى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلي للسلعة في السوق ، اى عرض جميع من ينتجون السلعة . للتوصل الى الطلب الكلي (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق . ونتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلي عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالي :

== الذي يدخل مخازن المشروع وكذلك الكمية التي تباع يوميا تمثل التدفق الذي يخرج نحو المشترين . اما الكمية التي توجد في المخازن في لحظة معينة فانها تمثل المخزون من الطلب .



هذا الشكل يتضمن سيادة المنافسة الكاملة في سوق السلعة

بتدفق مستمر من عمليات الشراء (أو البيع) في خلال فترة محدودة . وعليه يتعين أن نعبر عن الطلب (أو العرض) بهذه الكمية أو تلك المتعلقة بفترة زمنية معينة ، وليكن مثلا رغيفا من الخبز في اليوم وسبعة أرغفة في الأسبوع . فالأمر يتعلق دائما بالكمية أو الكميات التي تطلب أو تعرض خلال فترة معينة . وهو ما يتعين أن نتذكره حتى ولو حدث وأغفلنا الكلام عن الفترة الزمنية .

- أما الملاحظة الثانية فتوضح الطريقة المتبعة : لتحديد ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على السلعة في السوق ، أى طلب جميع من يستهلكون السلعة ، وكذلك العرض الكلى للسلعة في السوق ، أى عرض جميع من ينتجون السلعة . للتوصل الى الطلب الكلى (طلب السوق) نحاول أولا تحديد طلب المستهلك الفرد ثم ننتقل في مرحلة تالية من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق . وتتبع نفس الطريقة للتوصل الى العرض الكلى (عرض السوق) بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . ويمكن التعبير عن هذه الطريقة على النحو التالى :

٢ - الطلب

الهدف هو أن نتوصل الى كيفية تحديد طلب السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار . هذا الطلب يعتبر ، في نظر المحدثين ، مجموع ما يطلبه الأفراد الذين يشترون السلعة . لتحقيق هذا الهدف نعرف أولا طلب المستهلك الفرد (الطلب الفردى) وطلب السوق ، ونرى ثانيا كيف يتحدد الطلب الفردى ، لننتقل أخيرا الى طلب السوق .

تعريف الطلب :

يقصد بالطلب الفردى الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلك الفرد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

وعلى نفس النحو يعرف طلب السوق بأنه مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة في خلال فترة معينة .

فالأمر لا يتعلق بكمية واحدة تطلب عند ثمن معين وانما بعلاقة بين سلسلة من الكميات وسلسلة من الأثمان ، في خلال فترة معينة ، أى بتدفقات . والأمر لا يتعلق بالكميات التي تشترى فعلا عند الأثمان المختلفة ، وانما بالكميات التي يكون المستهلك أو المستهلكون على استعداد لشرائها ، فنحن بصدد التعبير عن الامكانيات المتصورة عند الأثمان المختلفة .

تحديد الطلب الفردى :

يتأثر هذا الطلب بعدد معين من العوامل . ويؤثر كل منها عليه في اتجاه معين وبكيفية معينة . لنوضح ذلك .

أهم العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى على سلعة ما هي :

١ - ثمن السلعة : بما أن الأمر يتعلق بمستهلك فرد فان الكمية التي يشتريها من السلعة تكون أصغر من أن تؤثر في ثمن السلعة التي يشتريها ، وعليه يكون هذا الثمن معطى له ، أى يمثل أمرا مسلما به . في أغلب الأحوال نتوقع أن ينقص المستهلك من الكمية التي يطلبها اذا ما ارتفع الثمن . والعكس صحيح ، أى أنه يزيد من الكمية المطلوبة اذا ما انخفض الثمن .

٢ - دخل المستهلك : في الغالب من الحالات مع زيادة دخل المستهلك تزيد الكمية التي يطلبها من السلعة ، والعكس بالعكس .

٣ ـ **أثمان السلع الأخرى** : يقوم المستهلك بشراء سلع أخرى يستخدمها في اشباع حاجاته بالاضافة الى السلعة محل الدراسة ، وهو يوزع دخله بين هذه السلع جميعها . ومن ثم فقد يؤثر التغير في اثمان السلع الاخرى على الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة التي نبحث تحديد الطلب عليها. وللتعرف على أثر التغير في أثمان السلع الأخرى على الكمية المطلوبة من سلعتنا يتعين التفرقة بين ثلاث طوائف من السلع الأخرى :

ـ فقد تكون السلعة الأخرى مكملة للسلعة التي ندرس تحديد الطلب عليها ، ويقصد بمكملة أن تكون مكملة لها في الاستعمال ، أى أن اشباع الحاجة يستلزم استعمال الاثنين معا ، كما اذا كانت سلعتنا هي الشاى والسلعة الأخرى هي السكر (امثلة أخرى لسلع مكملة : القلم والورقة ، والسيارة والبنزين ، والموقد والوقود) ، في هذه الحالة ارتفاع ثمن السلعة المكملة (السكر مثلا) يؤدى الى نقص الكمية المشتراه من السلعة (ولتكن الشاى) . انخفاض ثمن السلعة المكملة يؤدى الى زيادة الطلب على سلعتنا .

ـ وقد تكون السلعة الأخرى بديلة لسلعتنا ، أى تحل محل سلعتنا في الاستعمال ، أى في اشباع حاجة المستهلك ، كما اذا كانت السلعة البديلة هي البن في حالة ما اذا كانت سلعتنا هي الشاى (امثلة أخرى للسلع البديلة : الزبد والمسلى الصناعى ، الكهرباء والغاز ، المواصلات العامة والمواصلات الخاصة ، السينما والمسرح) . فاذا ما ارتفع ثمن السلعة البديلة (البن) توقعنا أن يزيد الطلب على سلعتنا (الشاى) . وانخفاض ثمن السلعة البديلة يدفع الى نقص الطلب على سلعتنا .

ـ وقد تكون السلعة الأخرى غير ذى علاقة مباشرة بسلعتنا من ناحية الاستعمال (مثال ذلك القلم والخضروات) .

٤ ـ **ذوق المستهلك وعاداته** : فاذا ما كان المستهلك يتأثر بالموضة فانه يغير من الكمية المطلوبة من السلعة (عادة ما يكون على حساب السلع الأخرى) حتى لو بقي دخله وثمن السوق على حاله .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأن طلب المستهلك على السلعة انما يتحدد (أى دالة) :

ـ بثمن السلعة محل الاعتبار .
ـ بأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك .

ـ بدخل المستهلك .

ـ بذوقه وعاداته .

وهو ما يمكن التعبير عنه بالعلاقة الدالية[٣] التالية :

$$\text{ط}_{\text{أ}} = \text{د} \; (\text{ث}_{\text{أ}} \text{ ، } \text{ث}_{١} \text{ ، ... ، } \text{ث}_{\text{ن-١}} \text{ ، د ، ق})$$

حيث :

$\text{ط}_{\text{أ}}$: الطلب على السلعة أ

$\text{ث}_{\text{أ}}$: ثمن السلعة أ

$\text{ث}_{١}$ ، ... ، $\text{ث}_{\text{ن-١}}$: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

د : دخل المستهلك

ق : ذوق المستهلك (عاداته وتفضيله) .

هذه العلاقة تسمى **بدالة الاستهلاك الفردى**[٤] . وهى علاقة مركبة نبين لنا أن طلب المستهلك الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة . أى أنها تتكاتف لتحدد هذا الطلب . ومن ثم يقف التغير في الطلب على التغير في هذه العوامل كلها . عليه اذا ما أردنا تحديدا منضبطا لهذا الطلب كان من اللازم دراسة أثر كل هذه العوامل في نفس الوقت وهو ما يكاد يكون من المستحيل . للتغلب على هذه الصعوبة ، وفي سبيل الوصول الى تحديد طلب المستهلك ، نلجأ الى حيلة منهجية بمقتضاها ندرس العلاقة بين الطلب وبين كل من هذه العوامل مأخوذا على حده على افتراض أن العوامل الأخرى تبقى على حالها لا تتغير . فاذا ما انتهينا من دراسة هذه العلاقة نأخذ العلاقة بين الطلب اوالعامل مع افتراض أن بقية العوامل تبقى ثابتة ، وكذا في كل حالة لا نأخذ مجموع العوامل التي تحدد الطلب دفعة واحدة وانما نأخذ جزءا منها على فرض ثبات الآخرين . ومن هنا كانت تسمية هذه الطريقة بطريقة التحليل الجزئي[٥] . وهى طريقة تصطحب بافتراض شائع الاستعمال في التحليل الاقتصادى وهو فرض (بقاء الأشياء الأخرى على حالها) [٦] .

---

(٣) لدينا هنا علاقة بين متغيرات variables . والمتغيرات هى كميات يمكن أن يكون لها قيم مختلفة . أى قيم غير ثابتة . وتوجد العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير آخر أو قيم متغيرات أخرى . فعندما يكون المتغير س دالة المتغير ص نستطيع أن نحصل على قيمة س اذا ما كانت لدينا قيمة ص . وتكون العلاقة الدالية عندما تتوقف قيمة متغير على قيمة متغير مستقل واحد . وبصفة عامة يعبر عن هذه الدالة على النحو التالي : س = د (ص) . ونقرأ : س هى دالة ص . وفي كثير من الأحيان تتوقف قيمة متغير (تابع) على قيم أكثر من متغير (مستقل) . ويمكن التعبير عن هذا النوع من العلاقات الدالية على النحو التالي : س = د (و ، ص ، ن) ونقرأ : قيمة س تتوقف على قيمهم و ، ص ، ن :

(٤) Individual consumption function; la fonction de la consommation individuelle

(٥) Partial analysis: l'analyse partielle

انظر عالية ، هامش (١) ص ٢٨٥ .

(٦) "Other things being equal" toutes choses égales par ailleurs (ceteris paribus).

وفي هذا الشأن يقول الفريد مارشال « تحتم صعوبات الاستقصاء الاقتصادى ان يتقدم الانسان ، بقدراته المحدودة ، خطوة ــ

وعليه نستطيع أن نرى بشيء من التفصيل العلاقة بين الطلب وكل من هذه العوامل مأخوذة واحدا بعد الآخر ، وذلك للتعرف على أثر تغير كل منها على الطلب .

١ - العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها : $ط_١ = د (ث_١)$

على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، وبالنسبة لكل السلع تقريبا تزيد الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة اذا ما انخفض ثمنها . اذ مع انخفاض الثمن تصبح السلعة أرخص بالنسبة للسلع التي يمكن أن تحل محلها في الاستعمال ، فيميل المستهلك بصفة عامة الى أن يشترى كمية أكبر من هذه السلعة . فالمشترى لا يقوم دائما بشراء نفس التشكيلة من السلع ، وانما يحل بعضها محل البعض الآخر مع تغيرات الأثمان . مثال ذلك أن ينخفض ثمن نوع من الخضروات فيزيد المستهلك ما يشتريه منه ويقلل من الكمية التي يشتريها من الخضروات الأخرى التي أصبحت الآن اغلى نسبيا . والعكس اذا ما ارتفع ثمن السلعة ، يميل المستهلك الى انقاص الكمية التي يطلبها .

هذه العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند الأثمان المختلفة يمكن التعبير عنها رقميا (بمجموعتين من الأرقام الافتراضية) في صورة جدول ، يسمى **جدول الطلب الفردى** [٧] ، على النحو التالى :

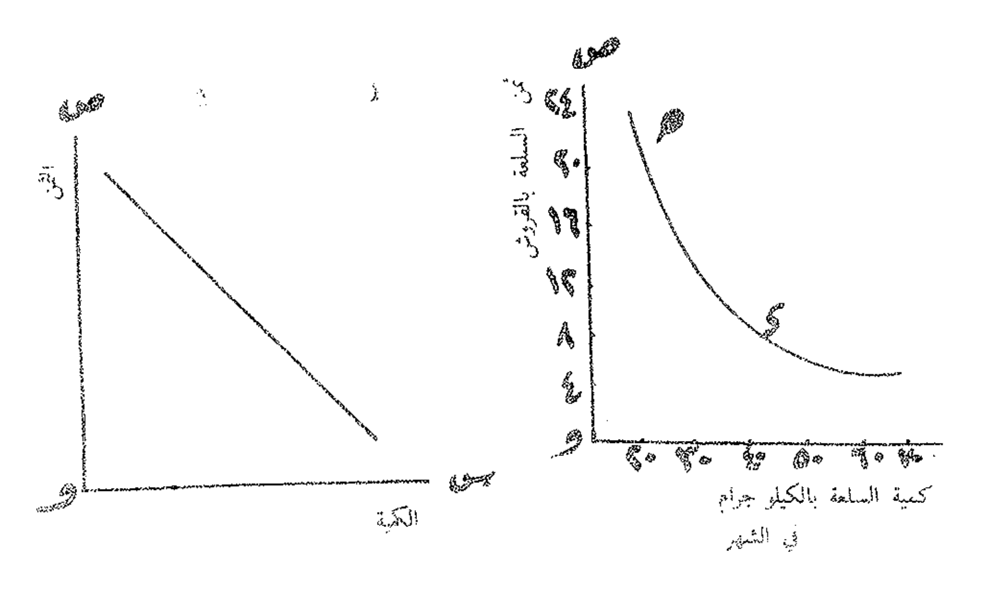
جدول ١ : الطلب الفردى

الثمن (ث) بوحدات النقود القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٢٢	٢٠
٢٠	٢١
١٦	٢٤
١٢	٣٠
٨	٤٠

= خطوة ، فيجزىء الموضوع المركب ويدرس جزءا واحدا في الوقت الواحد . ثم يوصل في النهاية حلوله الجزئية بعضها ببعض لتعطى حلا كاملا بالتقريب لكل الموضوع المدروس » . أصول الاقتصاد ، المرجع سابق الاشارة اليه ، ص ٣٠٤ ، وكذلك ص ٣٠ .

(٧) Individual Demand Schedule; le tableau de la demande individuelle.

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا (انظر الشكل ١) عن طريق قياس الثمن (ث) على المحور الصادى ، وقياس الكمية (ك) على المحور السيني . ويؤخذ جدول طلب المستهلك ليتم تمثيل كل ثمن وما يقابله من كمية بنقطة معينة ، ثم توصل النقاط المختلفة . وتمثل نتيجة توصيلها في منحنى يعبر عن العلاقة بين الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لطلبها مع التغير في الثمن . هذا المنحنى يسمى **منحنى الطلب الفردى**[٨] . وعادة ما يعبر عنه **بخط مستقيم وليس بمنحنى (انظر شكل ٢) . هذا المنحنى نحصل عليه على افتراض أن دخل المستهلك وذوقه وعاداته وأثمان السلع الأخرى تبقى ثابتة .**



(شكل ١) منحنى الطلب الفردى

(شكل ٢) منحنى الطلب الفردى

* هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
* وهو يبين أن الطلب دالة متناقصة لثمن السلعة .
* للتسهيل عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .

وتمثل كل نقطة على منحنى الطلب ثمنا معينا وما يقابله من كمية . فالنقطة هـ على الشكل ١ مثلا تدل على أن المستهلك يكون على استعداد لشراء ٢٠ كيلو من السلعة في الشهر لو كان ثمنها مساويا لـ ٢٢ قرشا . بينما تشير النقطة د الى أنه سيكون على استعداد لشراء ٥٠ كيلو في الشهر لو انخفض ثمن السلعة الى ثمانية قروش .

---

(٨) Individual demand curve: la courbe de la demande individuelle.

ويعكس كل منحنى الطلب العلاقة الدالية الكاملة بين الكمية المطلوبة والثمن . وعندما نتكلم عن الطلب على سلعة معينة فانما نقصد بذلك كل المنحنى (أى كل العلاقة الدالية) وليس فقط نقطة معينة على هذا المنحنى . بمعنى آخر ، يقصد بالطلب كل الكميات التي يكون المستهلك على استعداد لشرائها عند ثمن معين . هذه العلاقة تسمى قانون الطلب (٩)

٢ - العلاقة بين الطلب على السلعة وأثمان السلع الأخرى التي يشتريها المستهلك :

$$\text{ط}_{\text{أ}} = \text{د} \left(\text{ث}_{\text{ب}} \text{ ، } \ldots \text{ ، } \text{ث}_{\text{ن-أ}} \right)$$

على فرض بقاء العوامل الأخرى ، بما فيها ثمن السلعة محل الاعتبار أى السلعة أ ، على حالها ، نريد أن نعرف أثر التغير في الطلب على السلعة كنتيجة لتغير في ثمن سلعة أخرى ، ولتكن السلعة ب أو ج . هنا توجد ثلاثة علاقات ممكنة بين الطلب على سلعة وأثمان السلع الأخرى . فانخفاض ثمن السلعة ب مثلا يمكن أن يؤدى :

- اما الى انقاص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما حدث في حالة السلع البديلة (أو المتنافسة) . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن البن يؤدى الى نقص الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حالة . وذلك لأن السلعة ب يمكن أن تحل محل السلعة أ في اشباع الحاجة ويميل المستهلك الى احلالها محل أ فيقل ما يطلبه من هذه الأخيرة (أنظر شكل ٣) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة أ .

- اما الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ . وهو ما يحدث في حالة السلع المكملة . فانخفاض ثمن السلعة ب ولتكن السكر في هذه الحالة يؤدى الى زيادة الكمية التي يطلبها المستهلك من السلعة أ (ولتكن الشاى) على فرض بقاء ثمن هذه الأخيرة على حاله . وذلك لأن السلعة ب تكمل السلعة أ في الاستعمال وانخفاض ثمنها يشجع المستهلك على زيادة استهلاكه من السلعة أ (انظر شكل ٤) . بطبيعة الحال ، ارتفاع ثمن السلعة ب يؤدى الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة أ .

---

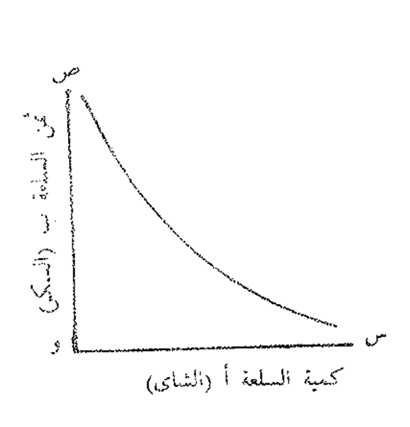
(٩) على القاعدة العامة في العلاقة بين الطلب والثمن يوجد استثناء نادر يتصل بما يسمى بسلع جفن Giffen (وهو اقتصادى انجليزى عاش في العصر الفيكتورى . أى في القرن الماضي) التي تزيد الكمية المطلوبة منها مع ارتفاع الثمن . قد لاحظ جفن أنه مع ارتفاع ثمن البطاطس أثناء المجاعة التي اجتاحت ايرلندا في ١٨٤٥ زادت الكميات المستهلكة . والواقع أن مرجع ذلك أنه مع ارتفاع الأثمان ترتفع أثمان السلع الأخرى (كاللحوم مثلا) على نحو يجعل من المستحيل على ذوى الدخول المحدودة شراءها ومن ثم تحل البطاطس محلها في التغذية فيزيد الطلب على البطاطس .

- واما أن يترك الكمية التي يشتريها المستهلك من السلعة أ دون تغيير. وهو ما يحدث في حالة ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها لا ترتبط بالسلعة أ في الاستعمال ، كما اذا تغير ثمن المنسوجات مثلا وكانت السلعة أ هي الشاى .

ص
ثمن السلعة ب (البن)
و
س
كمية السلعة أ (الشاى)

شكل (٣)

العلاقة بين الطلب على السلعة وثمن سلعة بديلة



شكل (٤)

العلاقة بين الطلب على سلعة وثمن سلعة مكملة

٣ - العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك : ط$_{1}$ = د (ذ)

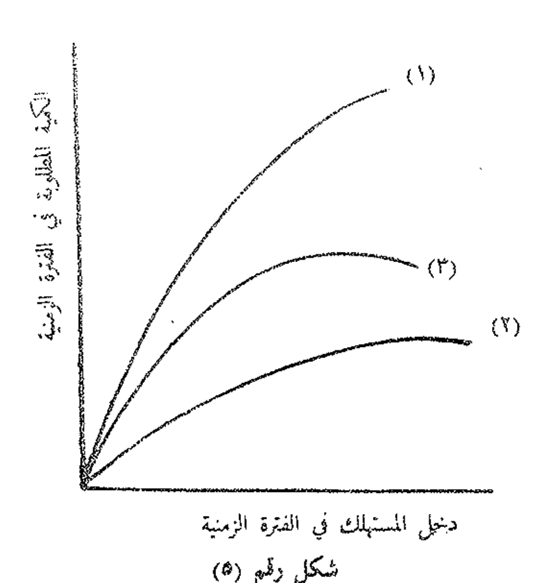
على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها ، يكون لزيادة دخل المستهلك ثلاثة أنواع من الأثار على الكمية المطلوبة من السلعة :

- في الحالة الأكثر شيوعا تؤدى زيادة الدخل الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة (خلال الفترة الزمنية) وذلك بالنسبة لكل مستويات الدخل . هذه الحالة نجد تعبيرا عنها بالمنحنى (١) على الشكل رقم (٥) .

- في حالة استثنائية أولى لا تؤثر الزيادة في الدخل على الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تشبع حاجة المستهلك بواسطتها كلية عندما يصل الى مستوى معين من الدخل ، وفيما وراء هذا المستوى لا تؤثر تغيرات الدخل في الكمية المطلوبة من السلعة . فعندما يكون دخل العائلة مرتفعا ، فانها تكون قد أشبعت كل حاجتها الى ملح الطعام مثلا بشراء كمية معينة منه . وعليه لا يتأثر طلبها على الملح بزيادة الدخل بعد ذلك .

وانما يتصور أن يتأثر اذا كان دخل العائلة من الانخفاض لدرجة لا يمكنها حتى من اشباع كل حاجتها من ملح الطعام . هذه الحالة يمثلها المنحني (٢) على الشكل (٥) .

ـ وفي حالة استثنائية ثانية قد تؤدي الزيادة في الدخل بعد مستوى معين الى نقص الكمية المطلوبة من السلعة . وهو ما يحدث في حالة السلع التي تكون رخيصة نسبيا وتمثل بديلا فقيرا لسلع أخرى : كما هو الحال بالنسبة للمواد الغذائية الدنيا (كالبطاطس والخبز) التي يتم احلال أخرى بها (كاللحوم والألبان) عندما يزيد الدخل ليتعدى مستوى معينا . وتسمى السلع التي ينقص الطلب عليها مع زيادة الدخل (بالسلع الدنيا)[١٠] . والعلاقة بين الدخل والطلب عليها يمثلها المنحني (٣) على الشكل ٥ .



شكل رقم (٥)

العلاقة بين الطلب على السلعة ودخل المستهلك

⊛ يبين المنحني (١) العلاقة بين الطلب والدخل في الحالة الأكثر شيوعا : يتغير الاثنان في نفس الاتجاه عند كل مستويات الدخل .

⊛ ويبين المنحني (٢) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع التي لا يتغير الطلب عليها مع زيادة الدخل بعد وصوله الى مستوى معين .

⊛ ويبين المنحني (٣) العلاقة بين الطلب والدخل في حالة السلع الدنيا : ابتداء من مستوى معين من الدخل تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية المطلوبة .

---

(١٠) Inferior goods; biens inférieurs

٤ - الطلب على السلعة يتوقف على ذوق المستهلك وتفضيله:

ط١ = د (ق)

ويلخص ذوق المستهلك على نحو ما عاداته وتفضيله التي تحدد بصفة أساسية بعوامل اجتماعية تعتبر خارج اطار النشاط الاقتصادى ، وتخرج بالتالى ، في نظر الحديين ، من اطار التحليل الخاص بالطلب ، وذلك رغم أن أذواق المستهلكين تتأثر بنشاط الاعلان .

أيا كانت الطريقة التي تتحدد بها الأذواق فهى تتغير وتؤثر بتغيرها على الطلب ، على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها . فاذا تغير ذوق المستهلك لصالح السلعة أدى ذلك الى زيادة الكمية التي يطلبها منها . أما اذا تغير ذوقه في غير صالحها نقصت الكمية التي يطلبها .

تلك هى العوامل التي تحدد طلب المستهلك الفرد . تحدده مجتمعة بما يحققه كل منها من أثر على الطلب في اتجاه يختلف من عامل الى آخر . فاذا ما تحدد الطلب الفردى أمكن الانتقال الى طلب السوق .

الانتقال من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق :

بما أننا نريد التوصل الى تكون ثمن السلعة في السوق يتعين أن يكون لدينا الطلب الكلى على هذه السلعة ، أى طلب مجموع المستهلكين . ولذا لا تعتبر دراستنا للطلب الفردى الا خطوة في سبيل تحديد هذا الطلب الكلى .

ويعتبر طلب السوق ، في نظر الحديين ، كمجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وذلك لأنه يتحدد بنفس العوامل التي تؤثر على الطلب الفردى . وانما يزيد على ذلك أن طلب السوق يتحدد كذلك بعدد المشترين .

يترتب على ذلك أن طلب السوق يمكن أن يشتق من مجموع طلب المستهلكين الأفراد ، وللتوصل اليه يمكن اتباع احدى الطريقتين الآتيتين :

- وفقا للطريقة الأولى نبدأ من جداول طلب المستهلكين الأفراد ، ونقوم بجمع الكميات المختلفة التي يكون المستهلكون الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن ويمثل الناتج الكمية التي يطلبها السوق عند هذا الثمن . فلو فرضنا أن عدد المشترين للسلعة هو ٢ ، وكان لهما الجدولين الآتيين نستطيع أن نصل الى جدول طلب السوق :

جدول طلب المستهلك (١)

ث	ك
١٠	٨
١٢	٦
١٥	٣
١٧	٢

جدول طلب المستهلك (٢)

ث	ك
١٠	١٢
١٢	١٠
١٥	٧
١٧	٤

جدول طلب السوق

ث	ك
١٠	٢٠ = ١٢ + ٨
١٢	١٦ = ١٠ + ٦
١٥	١٠ = ٧ + ٣
١٧	٦ = ٤ + ٢

ويمكن أن نترجم جدول طلب السوق هذا الى رسم بياني يعطينا منحني طلب السوق .

ـ ووفقا للطريقة الثانية نبدأ من منحنيات طلب المستهلكين الأفراد ، ثم نجمع هذه المنحنيات أفقيا لنتوصل الى منحني طلب السوق . وهو ما نبينه على الشكل ٦ على افتراض أن لدينا مستهلكين اثنين فقط .

وسواء اتبعنا الطريقة الأولى أو الطريقة الثانية فاننا نقوم بعملية ذهنية أي عملية تصور ذهني تسمح لنا باستنتاج طلب السوق . وذلك لأنه في واقع الحياة العملية قلما نتوصل الى معلومات تتعلق بمنحنيات طلب الأفراد وان كان يوجد عادة معلومات بالنسبة للشكل العام لطلب السوق .

فاذا ما انتقلنا من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب السوق يتعين أن نضيف محددين آخرين الى قائمة العوامل التي تحدد الطلب . هذان المحددان هما :

ـ يتوقف الطلب على سلعة ما على حجم السكان ، فهو يزيد بزيادة السكان . ولكن ذلك لا يحدث بطبيعة الحال الا اذا كانت زيادة السكان مصحوبة بزيادة في القوة الشرائية ، لأن زيادة عدد المحتاجين لا يجعل السوق أكثر اتساعا . على أي الأحوال ، يعتبر هذا العامل عند القيام بتحليل الطلب من قبيل العوامل الخارجية .

الكمية في الفترة الزمنية   شكل (٩)

منحنى طلب السوق

- لنحصل على مجموع المشتريات الممكنة عند كل ثمن نجمع الكميات التي يطلبها المستهلكان عند هذا الثمن . مثلا ، عندما يكون الثمن ٣ قروش يشترى المستهلك (١) وحدتين من السلعة ويشترى المستهلك (٢) أربع وحدات ، ويكون طلب السوق عند هذا الثمن = ٢ + ٤ = ٦ .
- كقاعدة عامة ، عند كل ثمن ث ق (أى الكمية التي تطلب في السوق) = ك١ + ك٢ وفي حالة عدد كبير من المستهلكين : ك ق = ك١ + ... + ك ن .
- نلاحظ أن منحنى طلب السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحنى الطلب الفردى .
- عندما نتكلم عن ظروف الطلب في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع المشتريات المختلفة الممكنة والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

ـ كما يتوقف الطلب على سلعة ما على نمط توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية المختلفة. فاذا كان هذا النمط يحابي الاغنياء زاد الطلب على بعض السلع التي يستهلكها الاغنياء. وكذلك اذا كان نمط توزيع الدخل يحابي المتزوجين على حساب العزاب أدى الطلب على السلع التي يستهلكها المتزوجون كالسلع التي يحتاج اليها الأطفال مثلا.

اذا ما رأينا كيف يتحدد منحني طلب السوق الذى يبين العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها من المهم أن نضيف أن هذا المنحني يكتسب أهمية خاصة. اذ ربما نكون قد لاحظنا أن العلاقة التي يمثلها هذا المنحني هى الأكثر بروزا من كل العلاقات الموجودة في دالة الطلب. ما السبب في ذلك؟ سبب ذلك لا يرجع الى أن الثمن هو أهم العوامل التي تشترك في تحديد الطلب (اذا كان لنا أن نختار أهم هذه العوامل كان ذلك هو الدخل بلا منازع). ولكن السبب يرجع الى أننا نشتغل في هذه اللحظة بنظرية تحديد ثمن السوق. وعليه يكون من الانسب أن يكون الثمن أحد المتغيرين الموجودين: الطلب والثمن.

لدينا الآن منحني طلب السوق. ونكرر أننا توصلنا اليه عن طريق منحنيات طلب المستهلكين الأفراد التي تعبر عن الكميات المختلفة. وقد توصلنا اليه بطبيعة الحال على أساس افتراض «بقاء الأشياء الأخرى على حالها». بعبارة أخرى، افترضنا أن العوامل الاخرى التي تحدد الطلب، أى دخل المستهلكين، وأثمان السلع الاخرى، وأذواق المستهلكين، تبقى ثابتة. الآن، لو فرض وتغير أحد هذه العوامل، ماذا سيكون أثر تغيره على منحني طلب السوق الذى توصلنا اليه؟ تثير التغييرات التي تصيب العوامل غير ثمن السلعة ما يسمى بانتقالات منحني طلب السوق. لنرى ما يقصد بذلك.

انتقالات منحني طلب السوق[11]

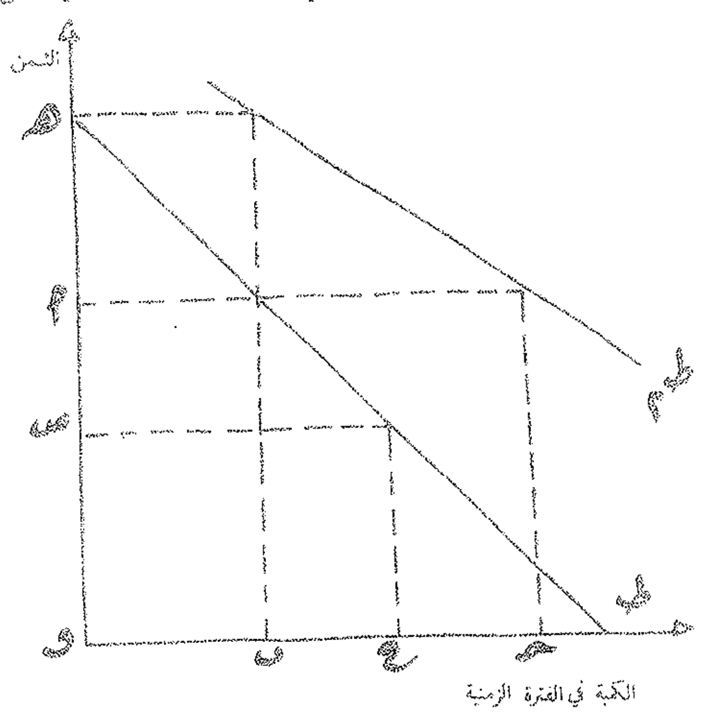
هذه الانتقالات يمكن أن تنشأ عن تغير دخل المستهلكين أو تغير أثمان السلع الأخرى أو تغير أذواق المستهلكين. لنرى أثر تغير كل من هذه العوامل على منحني طلب السوق على سلعتنا بافتراض ثبات ثمنها:

١ ـ أثر تغير الدخل على منحني طلب السوق: رأينا أن زيادة الدخل تؤدى كقاعدة عامة الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها. يترتب على ذلك أنه عندما يزيد الدخل لابد وأن نتوقع أن تزيد الكمية المطلوبة من السلعة

---

(١١) Shifts of the market demand curve: les déplacements de la courbe de la demande du marché.

في السوق عما كانت عليه . وذلك عند كل ثمن ، وهو ما يعطينا علاقة جديدة بين نفس الثمن والكمية (الجديدة) . بيانا ، ينتقل كل منحني الطلب نحو اليمين (انظر شكل ٧)



شكل رقم (٧)
انتقال منحني طلب السوق

- يمثل ط١ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها ، على افتراض ان الدخل ثابت عند مستوى معين وليكن د١ ويمثل ط٢ العلاقة بين الطلب على السلعة وثمنها على افتراض ان الدخل ثابت وانما عند مستوى اعلى وليكن د٢ .
- انتقال منحني الطلب ط١ الى ط٢ يدل على زيادة في المشتروات المرغوبة عند كل ثمن ممكن . فمثلا عند الثمن و أ تزيد الكمية المطلوبة من و ب الى و حـ ، وذلك بفضل زيادة الدخل .
- ويمكن التعبير عن هذا الأثر لتغير الدخل بطريقة مختلفة ، وذلك بالقول بأنه بزيادة الدخل يكون المستهلكون على استعداد لشراء نفس الكمية عند ثمن أعلى . فالكمية و ب مثلا يمكن ان تباع عند الثمن و أ عندما يكون منحني الطلب هو ط١ . ولكن الكمية ذاتها يمكن أن تباع عند ثمن أعلى وهو الثمن و هـ عندما يكون منحني الطلب هو ط٢ .
- لكي نتبين حركة على نفس المنحني نجد انه بالنسبة لمنحني واحد ، المنحني ط١ ، تكون الكمية المطلوبة و ب عندما يكون الثمن و أ ، وتزيد هذه الكمية الى و ج عندما ينخفض الثمن الى و ز ، على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها .

في حالة سلعة من السلع الدنيا ، تؤدي زيادة الدخل الى نقص الكمية التي يقدم الأفراد على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، وينتقل كل منحني الطلب نحو اليسار .

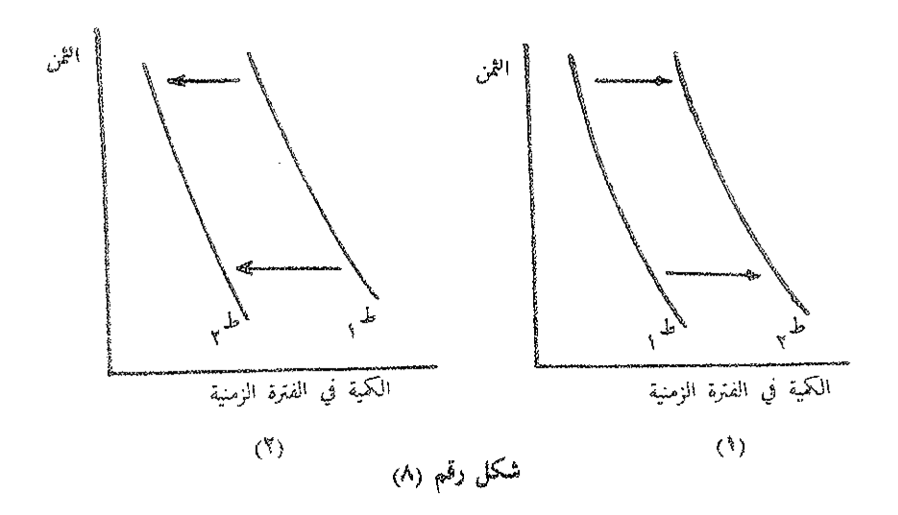
٢ - أثر تغير أثمان السلع الأخرى على منحنى طلب السوق : يختلف هذا الأثر بحسب ما اذا كانت السلعة التي تغير ثمنها سلعة مكملة أو سلعة بديلة لسلعتنا (التي سيتأثر الطلب عليها) :

- فاذا كانت السلعة الأخرى مكملة لسلعتنا يؤدى ارتفاع ثمنها الى انتقال كل منحني الطلب على سلعتنا نحو اليسار دالا على أن الكمية المطلوبة تكون أقل عند كل ثمن عما كانت عليه من قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والسلعة المكملة التي يتغير ثمنها هى السيارة : فاذا ارتفع ثمن السيارات ينقص الطلب على السيارات ويقل بالتالى الطلب على البنزين عند المستويات المختلفة لأثمان السيارات . وعليه يثير ارتفاع أثمان السيارات انتقالاً لمنحنى الطلب على البنزين نحو اليسار ، دالاً على أن الكمية المطلوبة من البنزين ستكون أقل عند كل ثمن) .

- واذا كانت السلعة الاخرى التي يتغير ثمنها سلعة بديلة (متنافسة) لسلعتنا أدى ارتفاع ثمن هذه السلعة البديلة الى انتقال منحني الطلب على سلعتنا نحو اليمين ، دالا على أنه عند كل ثمن لسلعتنا سيجرى شراء كمية أكبر من ذى قبل (مثال : سلعتنا هي البنزين والبديل هو المواصلات العامة . يدفع ارتفاع ثمن المواصلات العامة الأفراد الى استعمال عرباتهم الخاصة الأمر الذى يؤدى الى طلب الكمية أكبر من البنزين عند كل ثمن من أثمان البنزين . وينتقل منحنى الطلب على البنزين نحو اليمين) .

٣ - أثر تغير الاذواق على منحنى السوق : اذا ما تغيرت الأذواق لصالح السلعة فان ذلك يعني ان تزيد الكمية المطلوبة منها عند كل ثمن ، وينتقل منحني طلب السوق عليها نحو اليمين . وينتقل المنحني نحو اليسار اذا ما تغيرت الاذواق في غير صالح السلعة .

هذا ويمكن أن نعبر بيانيا عن هذه الأفكار المتعلقة بأثر التغير في العوامل التي سبق وافترضنا بقاءها ثابتة (وهى دخل المستهلك وذوقه وأثمان السلع الأخرى) عند بناء منحني طلب السوق وذلك على النحو التالى (شكل ٨) :



شكل رقم (٨)

(١) زيادة في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أكبر) يثيرها :
- زيادة في الدخل .
- ارتفاع ثمن سلعة بديلة .
- انخفاض ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في صالح السلعة .

(٢) نقص في الطلب (عند كل ثمن تكون الكمية أقل) يثيره :
- انخفاض الدخل .
- انخفاض ثمن سلعة بديلة .
- ارتفاع ثمن سلعة مكملة .
- تغير الأذواق في غير صالح السلعة .

● هذا يتعلق بمناقشة أثر التغيرات في العوامل غير ثمن السلعة على العلاقات بين الطلب والثمن . ونستطيع أن نقوم بنفس الشيء للتعرف على أثر تغيرات العوامل الأخرى على العلاقة بين الكمية وكل من الدخل وأثمان السلع الأخرى وأذواق المستهلكين آخذين كل من هذه الأخيرة على حدة .

على أساس معرفتنا لمنحني طلب السوق ، كتعبير عن العلاقة بين الثمن والكمية على فرض بقاء العوامل الأخرى على حالها ، والحالات انتقال هذا المنحني نتيجة لتغير هذه العوامل . نستطيع أن نميز بين الحركة على نفس منحني الطلب وانتقال كل المنحني نحو اليمين أو نحو اليسار :

- فالحركة (الى أعلى أو الى أسفل) على نفس منحنى الطلب تدل على تغير في الكمية لأن الثمن قد تغير.

- أما انتقال كل منحنى الطلب (الى اليمين أو الى اليسار) فتدل على أن الكمية المطلوبة عند كل ثمن ممكن ستكون مختلفة (أى ستتغير) نتيجة لتغير عامل من العوامل الأخرى غير الثمن : أى الدخل أو أثمان السلع الأخرى أو أذواق المستهلكين.

للتمييز بين هذين النوعين من الحركة يتعين أن نتفق على اللغة التي نستخدمها في التعبير : فيمكن أن نعبر عن انتقال كل منحنى الطلب بالكلام عن زيادة أو نقصان الطلب ونعبر عن الحركة على نفس منحنى الطلب بالكلام عن تغير في الكمية المطلوبة.

ثانيا - العرض

كما فعلنا بالنسبة للطلب سنحاول أولا أن نعرف العرض الفردى وعرض السوق، ثم نتوصل من خلال تحليل العرض الفردى الى عرض السوق.

تعريف العرض :

يقصد بالعرض الفردى، أو عرض المنتج الفرد، الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتج (أو المنظم أو المشروع) على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة. وكما هو الشأن بالنسبة للطلب يعبر عن العرض في صورة تدفق وليس في صورة مخزون.

أما عرض السوق فيقصد به مجموع الكميات المختلفة من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة خلال فترة معينة.

تحليل العرض الفردى :

يتحدد هذا العرض بعدد من العوامل تؤثر عليه مجتمعة، ولكن كل منها يؤثر على العرض في اتجاه معين وبطريقة معينة. لنرى أهم هذه العوامل والعلاقة بين كل منها والعرض :

أ - **هدف المشروع** : تفترض النظرية الحديثة، في اطار التحليل الوحدى، أن المنظم يهدف الى تحقيق أقصى ربح. في هذه الحالة يتوقف العرض على العوامل التي تحدد الربح (الربح الاجمالى للمشروع) كفرق محاسبي بين اجمالى ايرادات المشروع واجمالى نفقات

المشروع . ولكن اذا حدث وسعى مشروع ما الى تحقيق هدف آخر ، وليكن تجنب المخاطر مثلا ، يكون لهذا الهدف اثر على الكميات المعروضة ، وهو اثر يتحقق بعيدا عن الربح . على أي الأحوال ، سنفترض فيما يلي أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح (أو أقل خسارة) ... انتظار لربح مستقبل) . وعلى أساس هذا الفرض نؤثر على العوامل التالية على عرض المشروع من خلال تأثيرها على ارباحية المشروع .

٢ - ثمن السلعة التي ينتجها المشروع : على فرض بقاء الاشياء الأخرى (بما فيها نفقة الانتاج على حالها ، يكون أكبر كلما ارتفع ثمن السلعة التي ينتجها ويبيعها المشروع . عليه يتعين أن نتوقع أنه مع ارتفاع الثمن تزيد الكمية المعروضة من السلعة .

٣ - أثمان السلع الأخرى (أي السلع التي تنتج في فروع الانتاج الاخرى) : اذا بقي ثمن السلعة التي ينتجها المشروع دون تغير في الوقت الذي ترتفع فيه أثمان السلع الاخرى فان ذلك يعني أن فروع النشاط المنتجة للسلع الأخرى تصبح أكثر ارباحية من الفرع الذي ينتج فيه المشروع . ويصبح انتاج السلعة في هذا الفرع أقل جاذبية ، الأمر الذي يؤدي الى نقصان عرض المشروع من هذه السلعة ، وذلك على فرض بقاء الاشياء الأخرى على حالها .

٤ - أثمان عناصر الانتاج : لكي يقوم المشروع بالانتاج يشتري عناصر الانتاج المختلفة (من قوة عمل وأرض وآلات ومواد أولية وقوة محركة ، وغيرها) من أسواقها . وتحدد نفقة الانتاج بالكميات التي يشتريها من هذه العناصر وبأثمان هذه العناصر . فاذا ارتفع عنصر من عناصر الانتاج ، وليكن الارض مثلا ، أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج في كل مجالات النشاط التي تستخدم هذا العنصر . وانما لا ترتفع النفقة في كل هذه المجالات بنفس النسبة لأن أهمية الدور الذي يلعبه العنصر تختلف من فرع الى آخر من فروع النشاط . فأهمية الدور الذي تلعبه الأرض (التي بني عليها المصنع) في صناعة الصلب أقل بكثير من أهمية الدور الذي تلعبه الأرض في زراعة القمح ، وبالتالي يكون نصيبها من النفقة أقل في الحالة الاولى منه في الحالة الثانية . فاذا ارتفع ثمنها أدى ذلك الى ارتفاع نفقة الانتاج بنسبة أكبر في انتاج القمح منها في انتاج الصلب . ومن ثم ينخفض أرباحية انتاج القمح بنسبة أكبر من نسبة انخفاض ارباحية الصلب (وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) فيقل عرض المنتج من القمح . يترتب على ذلك أن التغير في أثمان عناصر الانتاج يؤدي الى تغيير الارباحية النسبية لنشاطات الانتاج المختلفة ، مما يدفع بالمنتجين الى تغيير عرضهم من السلع المختلفة .

٥ - حالة التكنولوجيا : يحدد مستوى المعرفة العلمية والتكنولوجية الفنون (أو الطرق) التي يمكن استخدامها في انتاج السلع المختلفة ، الأمر الذي يحدد الكميات التي تستخدم من المدخلات المستعملة في انتاج السلعة ويحدد بالتالي نفقة الانتاج . مع تغير هذه المعرفة وادخال فنون انتاجية جديدة (كاستخدام نوع جديد من الطاقة أو مادة أولية صناعية (كخيط من الخيوط الصناعية ، الألياف) ... الى غير ذلك تتغير نفقة الانتاج ويتغير معها الربح (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) وتتغير بالتالي الكميات المعروضة من السلع المختلفة .

ويمكن التعبير عن كل ذلك بالقول بأنه على فرض أن المشروع يسعى الى تحقيق أقصى ربح ، يتحدد العرض :

- بثمن السلعة المعروضة .
- بأثمان السلع الأخرى .
- بأثمان عناصر الانتاج .
- وبحالة التكنولوجيا .

$$\text{ع}_{\text{أ}} = \text{د}\,(\text{ث}_{\text{أ}} ، \text{ث}_{1} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ن-1}} ، \text{ث}_{\text{ع}1} ، \ldots ، \text{ث}_{\text{ع ن}} ، \text{ت})$$

حيث :

$\text{ع}_{\text{أ}}$: عرض السلعة أ

$\text{ث}_{\text{أ}}$: ثمن السلعة أ

ث_{1} ، ... ، $\text{ث}_{\text{ن-1}}$: أثمان السلع الاخرى (غير أ)

ث_{1} ، ... ، $\text{ث}_{\text{ع ن}}$: أثمان عناصر الانتاج

ت : حالة التكنولوجيا .

هذه العلاقة تسمى بدالة العرض الفردي [١٢] ، وهي علاقة مركبة تبين لنا أن عرض المنتج الفرد يتحدد بكل هذه العوامل مجتمعة ، أي أنها تتكاتف لتحديد هذا العرض ومن ثم يتوقف التغير في العرض على هذه العوامل كلها . وعليه اذا ما أردنا تحديدا دقيقا لهذا العرض كان من اللازم دراسة أثر تغير كل هذه العوامل في نفس الوقت .

ويمكن يكفينا ونحن بصدد نظرة عامة نظرية (أولية) في ثمن التحليل [illegible] الكيفية التي يتغير بها عرض السلعة مع تغير ثمنها ، على فرض بقاء الأشياء [illegible]

---

(١٢) Individual supply function; la fonction de l'offre individuelle.

حالها . وهو ما يعني دراستنا للعلاقة :

ع١ = د (ش١)

بالنسبة لهذه العلاقة سنقنع الآن بالقول بأن الكميات التي يكون المشروع على استعداد لانتاجها وعرضها تتغير بطريقة مباشرة مع ثمن السلعة : فهي تزيد ان أرتفع الثمن وتقل اذا انخفض ، وذلك على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها . فعلى أساس هذا الفرض ، كلما كان الثمن مرتفعا ، كلما كان الربح أكبر ، كلما زاد باعث المشروع على انتاج السلعة وعرضها . وهو ما نفترض صحته بصفة عامة ونحن بصدد هذه النظرية العامة لنظرية ثمن السوق تاركين لفرصة تالية (عند دراسة نظرية المشروع في الفصل الثالث من هذا الباب) دراسة الاستثناءات التي ترد على هذا القول وما تتضمنه هذه الاستثناءات .

هذه العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتج الفرد على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة ، والتي مؤداها أن الكمية تزداد اذا ارتفع الثمن وتنقص اذا انخفض (على فرض بقاء الأشياء الأخرى على حالها) تسمى **بقانون العرض** . ويمكن التعبير عنها رقميا في صورة جدول ، يسمى **جدول العرض الفردي**(١٣) ، على النحو التالي .

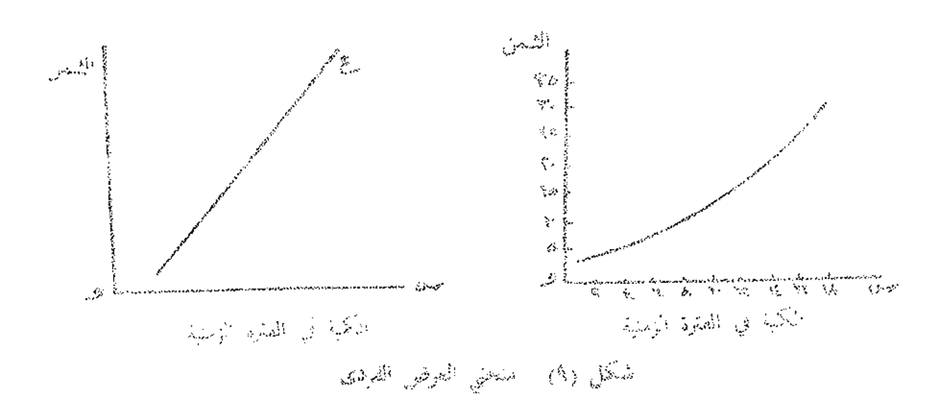
جدول ٢ : العرض الفردي

الثمن (ش) بوحدات النقود ، القروش مثلا	الكمية (ك) عدد من الوحدات في فترة معينة
٥	٤
١٠	٨
١٥	١١
٢٠	١٣
٢٥	٥

هذا الجدول يمكن التعبير عنه بيانيا بمنحنى العرض الفردي(١٤) الذي عادة ما يتجه الى أعلى [illegible] (انظر شكل ٩) .

(١٣) Individual supply schedule; le tableau de l'offre individuelle.

(١٤) Individual supply curve; la courbe de l'offre individuelle.



شكل (٩) منحنى العرض الفردى

* هذا المنحنى ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
* وهو يبين أن العرض دالة متزايدة للثمن .
* للتسهيل ، عادة ما يعطى للمنحنى شكل الخط المستقيم .

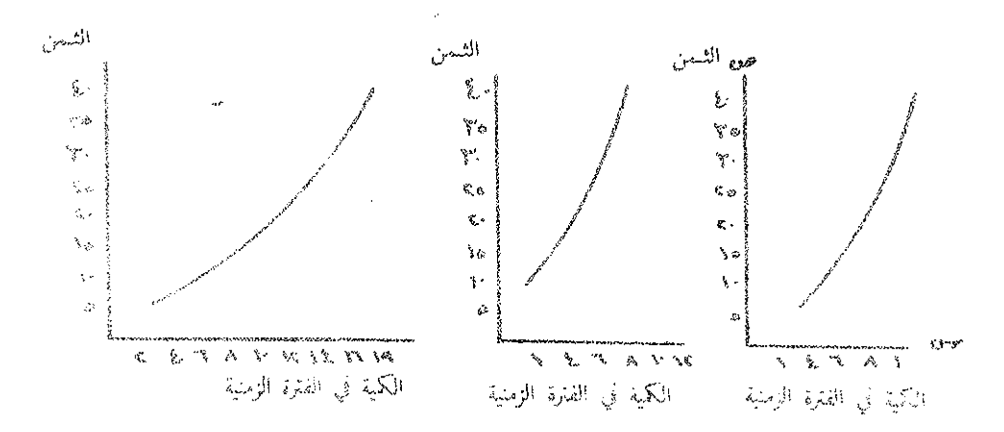
وقد توصلنا الى منحنى العرض هذا على افتراض ثبات العوامل الأخرى (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في عرض السلعة . هذا المنحنى في مجموعه يمثل كل العلاقات الدالية بين عرض السلعة وثمنها ، وهى العلاقة التي نقصدها بالكلام عن العرض . وتدل الحركة على هذا المنحنى على تغير الكمية التي يكون المنتج الفرد على استعداد لعرضها مع تغير ثمن السلعة .

على هذا النحو يتحدد العرض الفردى . بما أننا نعني بتكوين ثمن السوق فان تحديد العرض الفردى لا يكون الا خطوة في سبيل تحديد عرض السوق . فاذا ما تحدد الأول أمكن الانتقال الى الثاني .

تحديد عرض السوق :

يتم الانتقال في تصورنا الذهني من عرض المنتجين الأفراد الى عرض السوق بنفس الطريقة التي انتقلنا بها من طلب المستهلكين الأفراد الى طلب عرض السوق .

. وأما رسم منحنى عرض السوق عن طريق التجميع الأفقي لمنحنيات عرض المنتجين الأفراد . أنظر شكل ١٠ .



منحنى عرض المشروع (١)   منحنى عرض المشروع (٢)   منحنى عرض السوق

شكل رقم (١٠)

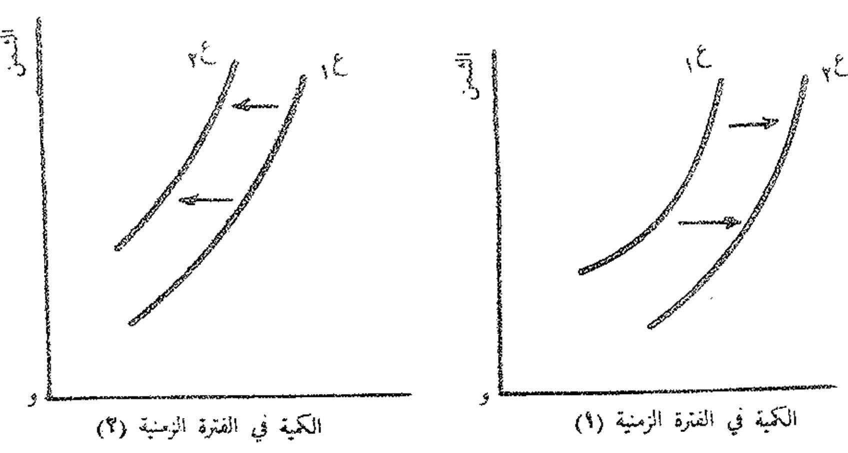
* للحصول على العرض الكلي عند كل ثمن نجمع الكميتين المعروضتين بواسطة المشروعين عند هذا الثمن :
  - عند الثمن ٥ يعرض المشروع (١) ثلاث وحدات من السلعة ، ولا يعرض المشروع (٢) شيئا ، وتكون الكمية المعروضة في السوق مساوية لثلاث وحدات .
  - عند الثمن ٣٠ ، يعرض المشروع (١) ٨ وحدات ويعرض المشروع ٢ ست وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٤ وحدة .
  - عند الثمن ٤٠ ، يعرض المشروع (١) ١٠ وحدات والمشروع (٢) ٨ وحدات ، وتكون الكمية المعروضة في السوق ١٨ وحدة .
* كقاعدة عامة ، عند كل ثمن : ك ق (أى الكمية التي تعرض في السوق) = ك١ + ك٢ . وفي حالة عدد كبير من المنتجين : ك ق = ك١ + ك٢ + ... + ك ن
* نلاحظ أن منحنى عرض السوق له ، بصفة عامة ، نفس شكل منحنى العرض الفردي .
* عندما نتكلم عن ظروف العرض في سوق ما نقصد كل العلاقة الدالية بين مجموع الكميات المختلفة الممكن عرضها والأثمان التي تقابلها هذه الكميات .

ذلك هو منحنى عرض السوق الذي يبين العلاقة بين الكميات المختلفة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند الأثمان المختلفة (خلال فترة معينة) . وقد توصلنا لهذا المنحنى على افتراض أن العوامل الأخرى التي تحدد عرض السلعة تبقى ثابتة . لا يبقى إلا أن نتبين أثر تغير هذه العوامل على منحنى عرض السوق ، وهو أثر ينعكس في انتقال هذا المنحنى .

انتقالات منحني عرض السوق :

ينتج انتقال كل منحني عرض السوق عن تغير أحد العوامل (غير ثمن السلعة) التي تؤثر في العرض . ويدل هذا الانتقال على تغير في العرض (وليس في الكمية المعروضة) .

ومن المهم بمكان أن نفرق بين حركة على نفس منحني العرض (تدل على تغير في الكمية المعروضة ينتج عن تغير في ثمن السلعة محل الاعتبار) وانتقال كل المنحني (الذى يعكس تغير في العرض ينتج عن تغير أحد العوامل الأخرى التي تؤثر على عرض السلعة : أثمان السلع الأخرى ، أثمان عناصر الانتاج ، حالة التكنولوجيا) . فما هي التغييرات التي يمكن أن تثير انتقال منحني العرض ؟ امكانيات هذا الانتقال يمكن التعرف اليها باستقراء شكل ٤١ .



شكل رقم (٤١)

انتقال منحني عرض السوق

(١)زيادة العرض : تكون المشروعات على استعداد لانتاج كمية أكبر عند كل ثمن . وهو ما يمكن أن يرد الى :

- التحسن في فنون الانتاج .
- انخفاض أثمان السلع الأخرى .
- انخفاض أثمان عناصر الانتاج المستخدمة .

(٢) نقص العرض : تميل المشروعات الى انتاج كمية أقل عند كل ثمن . وهو ما يمكن ان يرد الى :

- تدهور المعرفة التكنولوجية (قليل الاحتمال)
- ارتفاع أثمان السلع الأخرى .
- ارتفاع أثمان عناصر الانتاج .

اذا ما تم لنا تحديد كل من طلب السوق وعرض السوق بالنسبة للسلعة محل الاعتبار أمكننا أن ندفع بتحليلنا الى بعد جديد : تزويج النظريتين في نظرية لتحديد ثمن السوق الخاص بتلك السلعة .

جـ - ثمن السوق

بوصولنا الى هذه المرحلة من التحليل يصبح من اللازم أن نبين بوضوح شكل السوق الذى يتحدد فيه ثمن السلعة . وذلك لأن أصول اللعبة تختلف فيما يتعلق بتكون الأثمان ، وفقا لدرجة المنافسة التي تسود السوق . وبما اننا سنتعرف في مرحلة لاحقة على الاشكال المختلفة للسوق نقتصر الآن على تعريف ما يسمى بسوق المنافسة الكاملة(١٥) ، اذ يمثل نوع السوق الذى تلتقي فيه قوى الطلب والعرض لتحديد ثمن السلعة في اطار هذه النظرة العامة لنظرية تكون الأثمان . فاذا ما قدمنا هذا التعريف نرى كيفية تحدد الثمن في السوق لننتهى الى ملخص للنظرية الأولية للأثمان .

يتم رسم الصورة النظرية لسوق المنافسة الكاملة على أساس عدد من الفروض تمثل في الواقع الشروط الواجب توافرها لكي يعتبر السوق من قبيل سوق المنافسة الكاملة ، وهذه الشروط هى :

١ - أن يكون عدد المشترين والبائعين من الكبر بحيث تكون الكمية التي يشتريها أو يبيعها كل منهم أصغر من أن تؤثر تأثيرا ذا دلالة على ثمن السلعة .

٢ - أن يتمتع هؤلاء المشترين والبائعين بمعرفة تامة بأحوال السوق . أى بالكميات المعروضة والمطلوبة وكذلك بالثمن الذى يسود السوق .

٣ - أن تكون وحدات السلعة (والأمر هنا يتعلق بالوحدات المختلفة من السلعة الواحدة) متجانسة . بمعنى أن تكون الوحدات التي ينتجها منتج معين بديلة كاملة للوحدات التي ينتجها منتج آخر للسلعة ، وذلك في نظر المستهلكين . بعبارة أخرى تكون وحدات السلعة متجانسة اذا كانت كلها سواء في نظر المستهلكين لا فرق عندهم بين وحدة وأخرى ، كما اذا تمثلت السلعة في نوع واحد من القمح يتمتع بنفس الرتبة من الجودة والنظافة .

---

(١٥) Perfect competition market; le marché de la concurrence parfaite.

- ألا يكون هناك تدخلا في العمل الحر لقوى السوق . وذلك بألا تتدخل الدولة في تحديد الأثمان ، وبألا يكون هناك أى اتفاق بين المشترين بعضهم البعض أو بين المنتجين . وفقا لهذا الشرط يلزم كذلك أن تسود حرية الدخول في السوق والخروج منه ، بمعني أن يكون كل منظم حرا في الاقدام على الدخول في النشاط المنتج للسلعة وأن يستطيع ترك هذا النشاط اذا لم يجده مناسبا له .

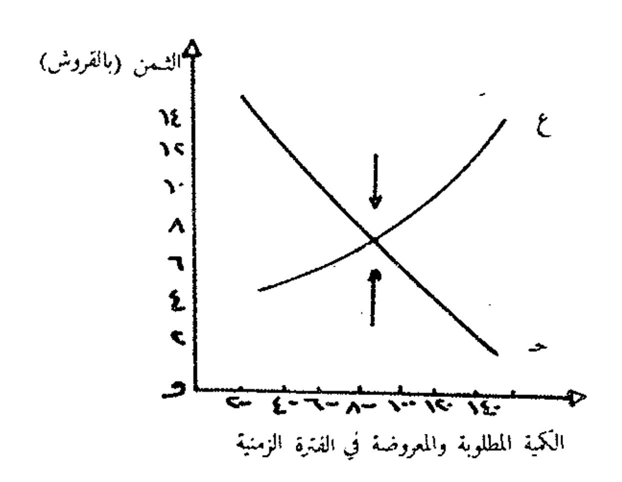
اذا توافرت هذه الشروط تضمن ذلك أن ثمن السلعة سيكون واحدا ، خلال فترة زمنية ، في كل ارجاء السوق ، أى في كافة الاجزاء التي يغطيها السوق ، سواء أكان محليا أو قوميا أو دوليا .

تحديد ثمن التوازن في سوق المنافسة الكاملة :

الأمر هنا يتعلق بثمن سلعة واحدة ، ولتكن السلعة أ . لبيان كيف يتحدد ثمنها في السوق سنبدأ من النتائج التي توصلنا اليها من تحليل الطلب والعرض ، أى أن نقطة البدء تتمثل في :

- منحني طلب السوق الذى يبين الكمية من السلعة أ التي يكون المشترون على استعداد لشرائها عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن حجم السكان ، والدخول ، واذواق المستهلكين وأثمان السلع الأخرى تبقي كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين : تتغير الكمية المطلوبة في عكس اتجاه تغير الثمن .
- ومنحني عرض السوق الذى يبين الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لطرحها في السوق عند كل ثمن من أثمان السوق ، على افتراض أن أثمان عناصر الانتاج وأثمان السلع الاخرى ، وحالة التكنولوجيا تبقي كلها دون تغيير . كما نفترض أن هذا المنحني ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار : تتغير الكمية المعروضة في نفس اتجاه تغير الثمن .

يتحدد ثمن السلعة أ بتفاعل طلب السوق وعرض السوق . لنرى كيف يتم هذا التفاعل ابتداء من الشكل ١٢ :



شكل (١٢)

تحديد ثمن التوازن والكمية في سوق المنافسة الكاملة

- تقابل نقطة التقاطع ثمن سوف يساوى سبعة قروش للوحدة الواحدة من السلعة .
- الكمية المطلوبة عند هذا الثمن يساوى ٩٠٠ وحدة من السلعة . وكذلك الكمية المعروضة تساوى ٩٠٠ وحدة .
- وعليه ، فعند الثمن ٧ تتساوى الكمية من السلعة التي يكون المشترون على استعداد لشرائها مع الكمية من السلعة التي يكون المنتجون على استعداد لبيعها .
- هذا الثمن يبين الكمية المشتراة والمباعة فعلاً في السوق ، بينما تبين المنحنيات امكانيات الشراء والبيع عند الأثمان المختلفة .
- اذا ما ظل المنحنيان محتفظين بشكليهما يوجد ثمن واحد تكون عنده الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة .
- فاذا ما أخذنا ثمنا أعلى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ١٠ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ٦٠٠ وحدة بينما تساوى الكمية المعروضة ١٢٥٠ وحدة . هنا تزيد الكمية المعروضة على الكمية المطلوبة ، ويكون لدينا فائض في العرض[١٦] .
- واذا ما أخذنا ثمنا أدنى من الثمن ٧ ، وليكن الثمن ٤ ، نجد أن الكمية المطلوبة عند هذا الثمن تساوى ١٢٠٠ وحدة بينما الكمية المعروضة تساوى ٤٠٠ وحدة . فالكمية الأولى تفوق الكمية الثانية ، ويكون لدينا فائض في الطلب[١٧] .

---

(١٦) Excess of supply; excès d'offre.

(١٧) Excess de demand; excès de demande

لنطور الآن الأفكار التي قدمناها شرحا للشكل ١٢ :

يتغير الثمن عندما لا يكون الطلب مساويا للعرض (في حالة وجود فائض في الطلب أو فائض في العرض) :

- لنأخذ أولا حالة وجود فائض في الطلب : في هذه الحالة يقوم المستهلكون الذين لا يشبعون حاجاتهم اشباعا كاملا بعرض ثمن أعلى على أمل الحصول على كمية أكبر من السلعة ، كما يطلب المنتجون الذين يلاحظون أنهم يستطيعون تصريف كمية أكبر من الكمية لتي أنتجوها ، ثمنا أعلى لهذه الكمية الاكبر. لسبب من هذين السببين ، أو للاثنين معا يرتفع الثمن ومن ثم يؤدى وجود فائض في الطلب الى ارتفاع الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الارتفاع عند كل الأثمان التي تقل عن سبعة قروش) .

- وفي حالة وجود فائض في العرض : يبدأ المنتجون ، الذين لا يتمكنون من تصريف كل الكمية المنتجة ، في طلب ثمن أدني . كما يبدأ المستهلكون . وقد لاحظوا وجود كمية غير مباعة ، في تقديم ثمن أدني . لأى من هذين السببين أو للاثنين معا ينخفض الثمن . ومن ثم يؤدى وجود الفائض في العرض الى انخفاض الثمن (انظر في شكل ١٢ السهم الذى يمثل ضغطا على الثمن نحو الانخفاض عند كل الأثمان التي تزيد على سبعة قروش) .

ثمن التوازن : يخلص من كل ما قلناه أنه :

- لكل الأثمان التي تزيد على الثمن ٧ ، يميل الثمن للانخفاض .

- لكل الأثمان التي تقل عن الثمن ٧ ، يميل الثمن للارتفاع .

- عند الثمن ٧ لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .
وبما أن الكمية المطلوبة تساوى الكمية المعروضة فان الثمن لا يميل للتغير .

- الثمن ٧ حيث يتقاطع المنحنيان (هو الثمن الذى يسوى بين الطلب والعرض) هو الثمن الذى يتجه اليه السوق . وهو الثمن الوحيد الذى لا يوجد عنده لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض .

- هذا الثمن يسمى ثمن التوازن . واصطلاح التوازن يعني حالة ميزان (بين القوى المختلفة التي على النظام)[١٨] . وفقا لهذه النظرية يتحقق التوازن عندما يريد المستهلكون شراء الكمية

(١٨) انظر فكرة التوازن : M. Dowidar, Les Schémas ... pp. 52 – 54.

التي يرغب المنتجون في بيعها . وبما أنه لا يوجد لا فائض في الطلب ولا فائض في العرض فان الثمن لن يميل للتغير . وعندما تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة يقال ان السوق في حالة توازن . واذا ما اختلفتا قيل ان السوق في حالة عدم توازن .

الآن نستطيع ان نلخص هذه النظرية الاولية لتحديد ثمن بالنسبة لسلعة معينة .

● الفروض :

- أن منحني طلب السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليمين .
- أن منحني عرض السوق ينحدر من أعلى الى أسفل نحو اليسار .
- أن فائض الطلب يدفع الثمن الى الارتفاع ، وان فائض العرض يدفعه الى الانخفاض .

● **هذه الفروض تتضمن :**

- انه لا يوجد إلا ثمن وحيد عنده تكون الكمية المطلوبة مساوية للكمية المعروضة . في لغة النظرية الاقتصادية يقال أن التوازن وحيد .

- اذا انتقل أحد المنحنين (منحني الطلب أو منحني العرض) ، أى اذا تغيرت ظروف السوق ، تغير ثمن التوازن وتغيرت كمية التوازن .

● **انتقال منحنيات الطلب والعرض :**

ماذا يكون أثر هذا الانتقال على ثمن التوازن وعلى الكمية المطلوبة والمعروضة . للتعرف على هذا الأثر يجب علينا :

- أن نميز أولا انتقالات منحني الطلب من انتقالات منحني العرض .

- أن نصف ثانيا الطريقة المستخدمة للتوصل الى هذه الأثر .

هذه الطريقة تتلخص كما يلي :

● نبدأ من وضع توازن في السوق .

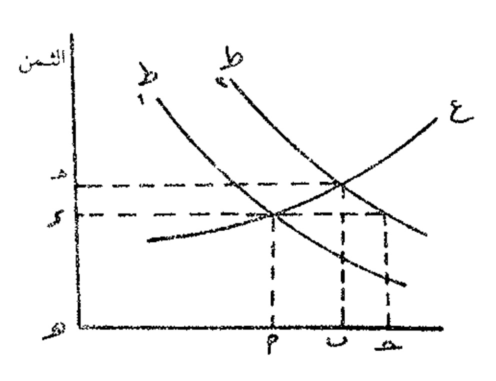
● ثم ندخل في الاعتبار انتقال أحد المنحنيات (أى ندخل العامل الذى ينتظر أن يحدث الأثر) .

● أن نبين وضع التوازن الجديد (توازن السوق) ، من وجهة نظر الثمن والكمية .

● أن نقارن أخيرا بين وضعي التوازن ، الجديد والقديم ، لنرى الأثر الذى تحقق على الثمن وعلى الكمية [١٩] .

ولننتقل الآن الى تطبيق هذه الطريقة .

انتقالات منحني الطلب : يوضع الشكل ١٣ أثر هذه الانتقالات على ثمن وكمية التوازن :



الكمية في الفترة الزمنية

شكل رقم (١٣)

● ط ١ ـ ع هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
● تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الذى يمثل نقطة البدء ، عند هذه النقطة :
- و د هو ثمن التوازن .
- و أ هي الكمية المطلوبة والمعروضة .
● ينتقل منحني الطلب الى ط ٢ نتيجة لزيادة دخول المستهلكين مثلا .
● يؤدى انتقال منحني الطلب الى اليمين الى خلق فائض في الطلب . اذ عند الثمن و د تصبح الكمية المطلوبة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المعروضة عند و أ . فائض = أ ح
● نتيجة لفائض الطلب يميل الثمن للارتفاع فيحد من بعض طلب المستهلكين ويدعو المنتجين الى زيادة الكمية المعروضة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و هـ ، عند وضع توازن جديد .
● عند هذا الثمن تكون الكمية = الكمية المعروضة = و ب .
● هذه الكمية أقل من و ح وأكبر من و أ (كمية وضع التوازن القديم) .
● اذا ما تصورنا أن منحني الطلب ط كان هذا المنحني الأصلي الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص في الطلب . فان ثمن التوازن الجديد سيكون أقل من ثمن القديم وتكون الكمية أقل .

---

(١٩) يتعين استبقاء هذه الطريقة في الذهن اذ سيكثر استخدامها في دراستنا فيما يلي.

من هذا الشكل والافكار التي قدمناها شرحا له يمكن أن نستخلص النتيجتين التاليتين :

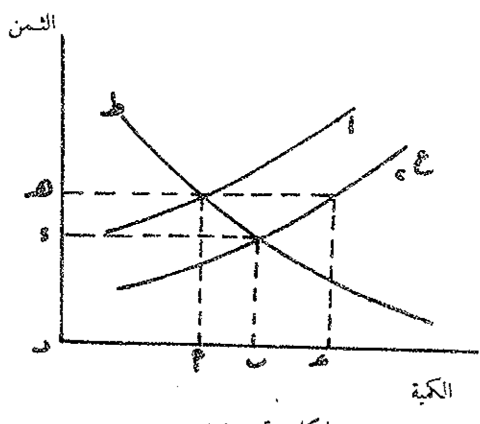
١ - يترتب على زيادة الطلب على سلعة معينة (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحني الطلب نحو اليمين) .

- ارتفاع ثمن التوازن .
- وزيادة الكمية المشتراة والمباعة عند التوازن الجديد .

٢ - ويترتب على نقص الطلب على السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحني نحو اليسار) :

- انخفاض الثمن .
- ونقص الكمية المشتراة والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

انتقالات منحني العرض : بتطبيق نفس الطريقة على هذه الانتقالات يكون أثرها على الثمن والكمية كما يوضحه الشكل ١٤ :



شكل رقم (١٤)

- ط و ع١ هما المنحنيان الأصليان : للطلب والعرض .
- تمثل نقطة تقاطعهما نقطة التوازن الأصلي ، عند هذه النقطة :
  - و هـ ثمن التوازن .
  - و أ هي الكمية المطلوبة والمعروضة .
- ينتقل منحني العرض الى ع٢ نتيجة لانخفاض نفقة الانتاج (لانخفاض أثمان عناصر الانتاج مثلا) .
- يؤدى انتقال منحني العرض الى اليمين الى خلق فائض في العرض ، اذ عند الثمن و هـ تصبح الكمية المعروضة مساوية و حـ بينما تبقى الكمية المطلوبة و أ . فائض العرض = أ حـ .

* نتيجة لفائض العرض يميل الثمن للانخفاض فيحد من بعض عرض المنتجين ويشجع المستهلكين على زيادة الكمية المطلوبة ، ويدفع الثمن الى مستوى جديد هو المستوى و د ، عند وضع توازن جديد .

* عند هذا الثمن تكون الكمية المطلوبة = الكمية المعروضة = و ب .

* هذه الكمية اقل من و حـ واكبر من و أ (كمية وضع التوازن الاصلى).

* اذا ماتصورنا ان منحنى العرض ع ٢ كان هو المنحنى الاصلى الذى ينتقل نحو اليسار دالا على نقص فى العرض ، فان ثمن التوازن الجديد سيكون اعلى من ثمن التوازن وتكون الكمية اقل .

من هذا الشكل والافكار التى قدمناها شرحا له يمكن ان نستخلص النتيجتين الاثنتين :

١ - يترتب على زيادة عرض سلعة ما (وهى زيادة يعبر عنها بانتقال منحنى العرض نحو اليمين :

- انخفاض ثمن التوازن

- وزيادة الكمية المشتراه والمباعة عند وضع التوازن الجديد .

٢ - يترتب على نقص عرض السلعة (وهو نقص يعبر عنه بانتقال منحنى العرض نحو اليسار) :

- ارتفاع ثمن التوازن

- ونقص كيمة التوازن

التحقق من صحة هذه النتائج الاربعة يسمح لنا فى حالة ثبوت صحتها بالكلام عن " قوانين الطلب والعرض "

* * *

على هذا النحو ننتهى من هذه النظرة العامة لنظرية المدرسة النيوكلاسيكية فى تحديد ثمن السوق . اما الدراسة المتعمقة لهذه النظرية فيكون محلها فى الجزء الثانى من مبادىء الاقتصاد السياسى . وانما يتعين لاستكمال هذه النظرة العامة ان نتعرض على فكرة مرنة الطلب ومرونة العرض.

٤ ـ مرونة الطلب والعرض

بعد أن رأينا الكمية المطلوبة والكمية المعروضة تتغير مع تغير ثمن السوق نريد الآن أن نعرف مدى حساسية تغيرات الكميات هذه . ذلك لأن الطلب والعرض وان كانا يستجيبان للتغيرات في الثمن الا أن درجة الاستجابة تختلف بحسب السلع . فيثور التساؤل عن مدى (وسرعة) استجابة الطلب أو العرض لتغير معين في الثمن . درجة الاستجابة هذه هي المرونة[٢٠] . الأمر يتعلق هنا باصطلاح يشغل مكانا هاما في اللغة الاقتصادية المعاصرة لأنه يرتبط بأهم المسائل التي تعرض عند محاولة الاستفادة ، في واقع الحياة الاقتصادية ، من الأفكار الخاصة بالطلب والعرض .

ولكن رأينا أن الكمية لا تتغير فقط بتغير ثمن السلعة ، وانما تتغير كذلك استجابة لتغير في دخل المستهلكين أو في اثمان السلع الاخرى . وعليه يتعين أن نفرق في دراستنا لفكرة المرونة بين :

مرونة الطلب ، وفي اطارها نميز بين :
- مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة ، أو المرونة المباشرة[٢١] .
- مرونة الطلب بالنسبة للدخل[٢٢] .
- ومرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الاخرى ، أو ما يسمى بمرونة التقاطع للثمن[٢٣] .

ومرونة العرض .

---

(٢٠) elasticity; élasticité هذا الاصطلاح استعارة الفريد مارشال من علم الطبيعة (انظر أصول الاقتصاد ، ص ٨٦ وما بعدها) وهو الذى ادخل الاصطلاح في التحليل الاقتصادى كما قدم لنا طريقة قياس المرونة . أما فكرة مرونة الطلب بالنسبة الى ثمن السلعة فترجع الى كورنو ، انظر شومبيتر ، تاريخ التحليل الاقتصادى ،ص ٨٣٩ . ويقصد بالمرونة في بحث علم الطبيعة «خاصية الجسم أو المادة في أن تستعيد شكلها وابعادها الاصلية عند زوال القوى التي كانت قد اثرت عليه وغيرت من شكله وابعاده» . اما في التحليل الاقتصادى فلا تمثل فكرة العودة الى الحالة الاولى جوهر الظاهرة التي يراد التعبير عنها وانما تكون بصدد التعبير عن مدى قدرة ظاهرة معينة على التغير كرد فعل لوقوعها تحت تاثير قوة خارجية . انظر :

J. Romeuf ed. Dictionnaire des Sciences économiques, tome. I, p. 472.

(٢١) Price-elasticity of demand (direct elasticity); l'élasticité de la demande par rapport au prix (l'élasticité directe).

(٢٢) Income-elasticity of demand; l'élasticité de la demande par rapport au revenu.

(٢٣) Cross-elasticity; l'élasticité croisée.

أولا - مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة محل الاعتبار :

تشير فكرة **مرونة الطلب** الى درجة استجابة الكمية المطلوبة عند ثمن معين لتغيرات هذا الثمن ، على فرض بقاء أثمان السلع الاخرى ودخول المستهلكين على حالها . هذه الفكرة تتوقف على النسبة المئوية للتغيرات وتعرف بأنها العلاقة بين نسبة التغير في الكمية ونسبة التغير في الثمن عند **نقطة معينة** على منحني الطلب . ففكرة المرونة لا تكون منضبطة الا اذا اسندناها الى نقطة منحني الطلب ، أي الى تغيرات متناهية الصغر في الثمن عند هذه النقطة . وذلك لأن المرونة تختلف (وعادة ما تختلف) من نقطة الى أخرى على نفس منحني الطلب .

لتوضيح فكرة المرونة نضرب المثل التالى :

السلعة	التغير في الثمن (بالانخفاض) ٪	التغير في الكمية (بالزيادة) ٪	التغير في الكمية٪ ÷ التغير في الثمن٪
اللحوم	١٥	٧,٥	٠,٥
نوع من الملابس	٣	٣	١
أجهزة الراديو	,٢٥	١	٤

بمقارنة هذه السلع الثلاثة نرى أن نسبة التغير في الكمية المطلوبة من أجهزة الراديو هي أربعة أمثال نسبة التغير في الثمن الذى أثارها ، بينما تتساوى هاتان النسبتان في حالة الملابس ، وأخيرا تساوى نسبة التغير في الكمية المطلوبة من اللحوم نصف نسبة التغير في ثمنها ، وهو ما يسمح لنا بالقول بأن درجة استجابة الطلب على أجهزة الراديو للتغير في ثمنها أكبر من درجة استجابة الطلب على هذا النوع من الملابس للتغير في ثمنها ، وهذه بدورها أكبر من درجة استجابة الطلب على اللحوم للتغير في ثمنها . وهو ما يعني أن مرونة الطلب بالنسبة للثمن تكون في حالة أجهزة الراديو أكبر منها في حالة هذا النوع من الملابس ، وتكون في هذه الحالة الاخيرة أكبر منها في حالة اللحوم .

ابتداء من هذا الجدول نستطيع أن نحدد قياس درجة استجابة الطلب بنسبة التغير في الكمية مقسومة على نسبة التغير في الثمن ، أو :

$$\text{مرونة الطلب}^{(24)} = \frac{\triangle \text{ك} \%}{\triangle \text{ث} \%}$$

حيث ك : الكمية ، ث : الثمن ، △ تمثل الحرف اليوناني (دلتا) الذى يرمز به للتغير .

وعادة ما يكون التعبير الرقمى عن المرونة مسبوقا بعلامة ناقص (-) التي تشير الى ان الثمن والكمية في اتجاهين متضادين . ولا تكون العلامة موجبة الا في الحالة الاستثنائية لسلعة جيفن حيث يؤدى ارتفاع ثمن السلعة الى ازدياد الكمية المطلوبة .

القياس الهندسي لمرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة :

يتعين أن نتذكر الآتي :

أن الأمر يتعلق بمرونة الطلب عند ثمن معين ، ومن ثم على نقطة معينة على منحني الطلب .

- واننا نفترض أن التغيرات في الثمن هى من قبيل التغيرات المتناهية في الصغر .

سنبدأ من موقف يكون فيه الثمن هو ن ب والكمية المطلوبة هى و ن (انظر شكل ١٥) . مع انخفاض الثمن من ن ب الى ق ب تكون الكمية المطلوبة عند الثمن الجديد و ن . والنقطة ب على منحني الطلب تمثل الموقف الأصلى. أما النقطة ب على هذا المنحني فتمثل الموقف الجديد .

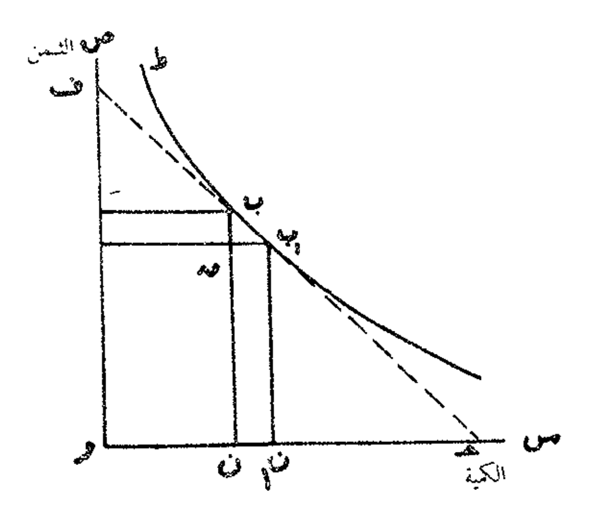
نفترض أن التغير من الصفر لدرجة يمكن معها اعتبار المسافة ب ب ١ على المنحني ط كخط مستقيم . وباستخدام الشكل ١٥ نقدم الاثبات الهندسي الخاص بقياس مرونة الطلب بالنسبة للثمن عن النقطة ب على النحو التالى :

---

(٢٤) وهو ما يمكن التعبير عنه كالآتي :

$$\text{مرونة الطلب} = \frac{\text{التغير في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{التغير في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$\text{أو} \quad \frac{\triangle \text{ك}}{\text{ك}} \div \frac{\triangle \text{ث}}{\text{ث}}$$



شكل (١٥)

الاثبات الهندسي لمرونة الطلب

$$\text{مرونة الطلب عند النقطة ب} = \frac{\dfrac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}}}{\dfrac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}}$$

$$= \frac{\Delta \text{ك٪}}{\Delta \text{ث٪}} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{و ن}} \div \frac{\text{ب ق}}{\text{ب ن}} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots \quad (١)$$

$$\text{ولكن ،} \quad \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الكمية}} \div \frac{\text{الانخفاض في الثمن}}{\text{الثمن}}$$

$$= \frac{\text{الزيادة في الكمية}}{\text{الانخفاض في الثمن}} \times \frac{\text{الثمن}}{\text{الكمية}}$$

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}} \times \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} \quad \ldots\ldots \quad (٢)$$

من خصائص المثلثين ا، ا₁بن ، ب ق ب₁ ، ب ن ح تتساوى العلاقتين :

$$\frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}} = \frac{\text{حـ}}{\text{ن ب}} \qquad \ldots\ldots \qquad (٣)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ب}_1\text{ق}}{\text{ب ق}}$ ، العلاقة (٢) بقيمتها المحددة في (٣)

$$\therefore \text{المرونة} = \frac{\text{حـ ن}}{\text{ن ب}} \; ; \; \frac{\text{ن ب}}{\text{و ن}} = \frac{\text{ن حـ}}{\text{و ن}} \qquad \ldots\ldots \qquad (٤)$$

في المثلث ف و ح

$$\frac{\text{ب ح}}{\text{ب ف}} = \frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}} \qquad \text{(نظرية تاليه)} \qquad \ldots\ldots \qquad (٥)$$

بالتعويض عن $\frac{\text{ن ح}}{\text{و ن}}$ في (٤) بقيمتها المحددة في (٥) نحصل على

$$\text{المرونة} = \frac{\text{ح ب}}{\text{ب ف}}$$

ابتداء من هذا الاثبات نستطيع قياس مرونة الطلب (بالنسبة لثمن السلعة) عند نقطة معينة على المنحني برسم خط مماس على المنحني عند هذه النقطة . وتكون المرونة مساوية للعلاقة بين الجزء من المماس الذى تمثله المسافة بين هذه النقطة والمحور الصادى .

على أساس هذا القياس نجد أن قيمة مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة قد تكون بين الصفر واللانهاية :

- فتكون القيمة العددية للمرونة مساوية للصفر عندما لا تستجيب الكمية المطلوبة للتغيير في الثمن ، فتبقى على حالها . في هذه الحالة يوصف الطلب بأنه عديم المرونة[٢٥] .

---

(٢٥) Perfectly or incompletely inelastic: parfaitement inélastique.

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الصفر وأقل من الواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أصغر من النسبة المئوية للتغير في الثمن .في هذه الحالة يقال ان الطلب غير مرن [٢٦] .

- وتكون قيمة المرونة مساوية للواحد عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الثمن (التغير في الكمية يتناسب مع التغير في الثمن) . هنا يوصف الطلب بأنه متكافىء المرونة [٢٧] .

- وتكون قيمة المرونة أكبر من الواحد وأقل من المالا نهاية عندما تكون النسبة المئوية للتغير في الكمية أكبر من النسبة المئوية للتغير في الثمن . هنا يقال أن الطلب مرن [٢٨] .

- أخيرا تكون قيمة المرونة مساوية للالا نهاية عندما تثير نسبة مئوية صغيرة من التغير في الثمن نسبة لا نهائية من التغير في الكمية .

هذه الحالات المختلفة لمرونة الطلب يمكن تقديمها في جدول يحتويها ويحتوى كذلك التغيرات التي تصيب مجموع ما ينفقه المستهلك على السلعة عندما يتغير ثمنها . انظر الجدول التالى :

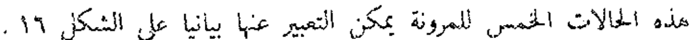
---

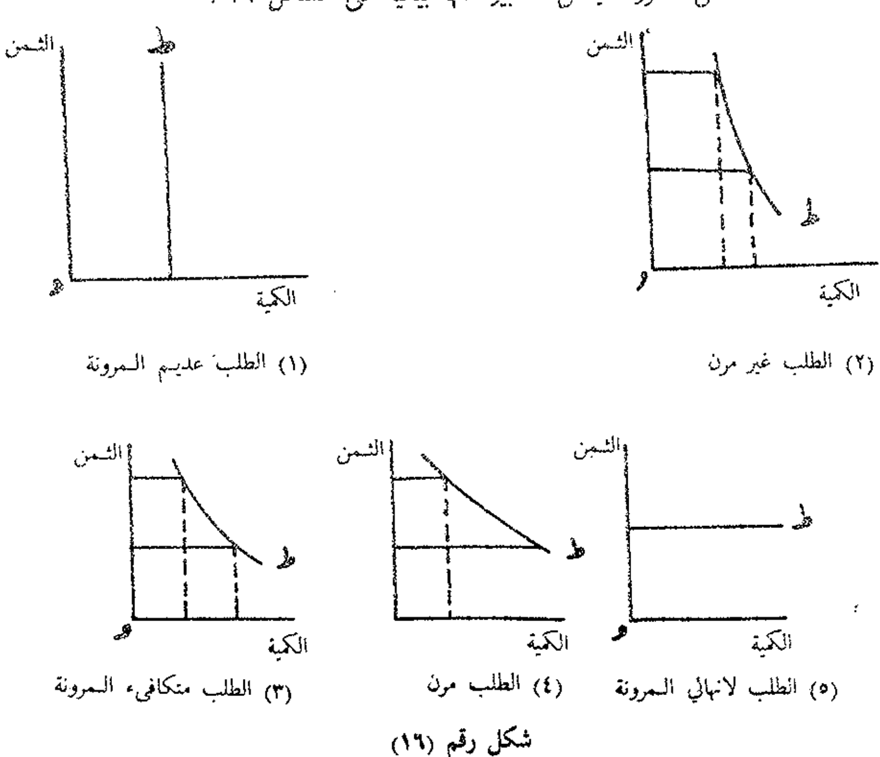
(٢٦) Inelastic or relatively inelastic; inélastique.

(٢٧) Unit elasticity; élasticité-unité.

(٢٨) Elastic or relatively elastic; élastique.

القيمة العددية	التعبير كلاما	الاصطلاح الفني	ما يحدث لمجموع انفاق المستهلك على السلعة	
			في حالة انخفاض الثمن	في حالة ارتفاع الثمن
صفر	الكمية لا تتغير	عديم المرونة	ينقص الانفاق.	يزيد الانفاق
صفر < المرونة < ١	٪ Δ ك < ٪ Δ ث	غير مرن		
١	٪ Δ ك = ٪ Δ ث	متكافيء المرونة	لا يتغير الانفاق	لا يتغير الانفاق
١ < المرونة < ∞	٪ Δ ك > ٪ Δ ث	مرن	يزيد الانفاق	ينقص الانفاق
∞	Δ ك لا نهائي الكبر	لا نهائي المرونة		


هذه الحالات الخمس للمرونة يمكن التعبير عنها بيانيا على الشكل ١٦ .



شكل رقم (١٦)

بعد أن رأينا مفهوم مرونة الطلب بالنسبة لثمن السلعة والكيفية التي يمكن قياسها بها وكذلك القيم العددية المختلفة التي تمثل الحالات المختلفة لهذه المرونة يثور التساؤل بالنسبة **للعوامل التي تحدد هذه المرونة** . ما هى تلك العوامل ؟ وكيف تؤثر على المرونة ؟

يعتبر مدى وجود بديل لصيق للسلعة من أهم محددات مرونة الطلب على هذه السلعة بالنسبة لثمنها . في حالة السلع البديلة ، يؤدى التغير في ثمن احداها (مع بقاء اثمان السلع الاخرى على حالها) الى قيام المستهلك باحلال السلع بعضها محل بعض . فاذا انخفض ثمن السلعة يزيد من طلبه عليها ، واذا ارتفع ثمنها يزيد ما يشتريه من السلع البديلة . وتتميز بعض السلع (كالملح والمسكن ، والخضروات في مجموعها) بعدم وجود بديل لها : هنا يؤدى ارتفاع اثمانها الى نقص بسيط في الكمية المطلوبة ، ويكون النقص أصغر منه في حالة ما اذا كان لهذه السلع بديل لصيق .

ـ في كثير من الاحيان يقال ان **الطلب على السلع الكمالية مرن بينما يكون الطلب على السلع الضرورية غير مرن**. هذا الفرض، لو أنه متماسك منطقيا، لا يصف الواقع. اذ تشير الدراسات التي تمت بالنسبة للطلب على سلع مختلفة أن هذه السلع لا تميل الى أن تنقسم الى مجموعتين: مجموعة تحتوى مرونات منخفضة جدا ومجموعة تحتوى على مرونات مرتفعة جدا، بل توجد بالنسبة للسلع كافة حالات المرونة. فعدد محدود منها له مرونة منخفضة جدا، وعدد آخر محدود له مرونه مرتفعة جدا، والباقي يتمتع بمرونات متوسطة القيمة العددية.

ـ وتتوقف المرونة لحد كبير، على **التعريف** (الضيق أو الواسع) **الذى نعطيه للسلعة**. فاذا كان من الصحيح أن نقول أن مرونة الطلب على المواد الغذائية (مأخوذة كلها ومعتبرة سلعة واحدة) ضعيفة، فان ذلك لا يصدق على سلعة غذائية واحدة، كنوع من الخضار مثلا. اذ بينما لا يوجد للمواد الغذائية (مأخوذة كوحدة واحدة) بديل يوجد لنوع من الخضار (معتبر كسلعة) بديل. وعليه تكون مرونة الطلب على هذا الأخير في العادة أكبر من مرونة الطلب على المواد الغذائية جميعا.

والآن وقد تحددت لنا مرونة الطلب بالنسبة للسلعة لم يبق للانتهاء منها **الا معرفة ما اذا كانت هذه المرونة تستبقي نفس قيمتها العددية عبر الزمن**:

بصفة عامة تزيد هذه المرونة على طول الفترة التي تستمر خلالها التغيرات في الثمن. فاذا ما انخفض ثمن سلعة بنسبة ١٪ فان هذا التغير قد يثير زيادة مباشرة في الكمية بنسبة ١٪. ولكن مع مرور الوقت قد يترتب على هذا التغير في الثمن تغيرا في الكمية بنسبة ٢٪ أو حتى ٥٪. هناك ثلاثة عوامل قد تسهم في تحقيق مثل هذه النتيجة.

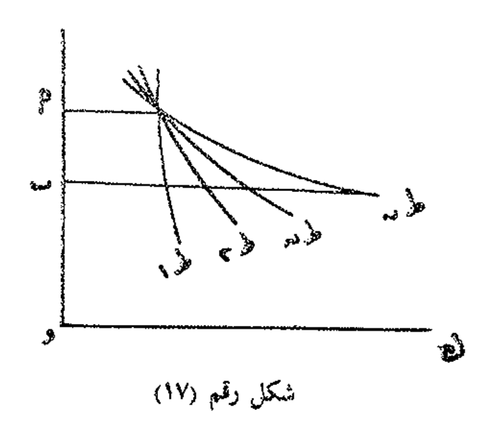
ـ **العامل الأول ذو طابع تكنولوجى**. اذا ما تغير الثمن لا يستطيع المستهلك أن يعدل من سلوكه تعديلا مباشرا وكاملا وذلك لاسباب فنية. فقد يكون من اللازم مثلا لزيادة استهلاكه من السلعة التي انخفض ثمنها أن يحصل على سلعة مكملة لا يستطيع شرؤاها الآن: فاذا انخفض ثمن التيار الكهربائي ولم يكن تحت تصرف المستهلك الجهاز الكهربائي الذى يمكن استعماله لن يزد استهلاكه للتيار الكهربائي. ولكن مع مرور الوقت قد يستطيع المستهلك شراء الجهاز اللازم وهنا يترتب على التغير في الثمن تغيرا كبيرا في الكمية المطلوبة، ولكنه تغير استلزم لحدوثه فترة زمنية.

أما العامل الثاني فيظهر في **الحالات التي تغيب فيها شروط الكمال عن السوق**، أى في

الحالات التي يوجد فيها عوامل تبعد بالسوق عن شكل المنافسة الكاملة . فاذا لم يعلم كل المستهلكين مباشرة بالانخفاض الذى طرأ على الثمن مثلا فان أثر هذا الانخفاض لن يتحقق مباشرة . ولكن مع مرور الوقت ووصول هذا الانخفاض تدريجيا الى علم المستهلكين تزيد درجة استجابة الكمية لهذا التغير في الثمن .

- ويتمثل العامل الثالث في عادات المستهلك التي تستلزم في الظروف العادية بعض الوقت لتغييرها على نحو يحقق للتغير في الثمن كل أثره .

ويمكن توضيح زيادة مرونة الطلب مع مرور الوقت بالشكل التالى (شكل ١٧) :



شكل رقم (١٧)

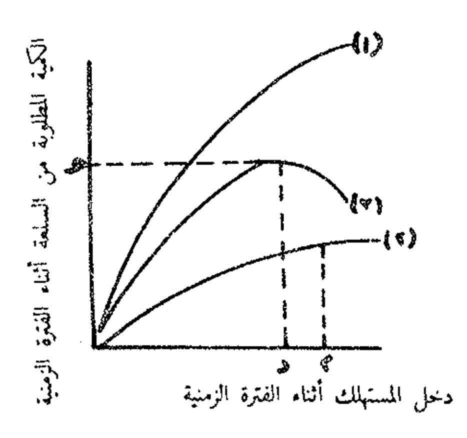
- و أ هو ثمن السلعة الذى استمر سائدا فترة طويلة .
  انخفض هذا الثمن فجأة ، ولكن بصفة دائمة ، ليصبح و ب .
- ط ١ يمثل منحنى الطلب في الفترة التالية على انخفاض الثمن وهو غير مرن .
- ط ٢ : منحنى الطلب لو استمر الثمن الجديد لمدة سنتين مثلا .
- ط ٣ : منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن لمدة ثلاث سنوات .
- ط ن : منحنى الطلب لو استمر هذا الثمن الى الأبد .

ثانيا ـ مرونة الطلب بالنسبة للدخل :

تشير هذه المرونة الى درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في دخل المستهلك .

$$\text{وتعرف اذن : } \frac{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة}}{\text{التغير النسبي في الدخل}}$$

وكما نعرف ، تثير زيادة الدخل ، بالنسبة لغالبية السلع ، زيادة في الكمية المطلوبة . أى أن الدخل والكمية يتغيران في نفس الاتجاه . وعليه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة . وهى تكون زيادة الدخل بعد مستوى معين . فاذا ما رجعنا الى الشكل الذى يبين العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة (انظر شكل ١٨) وجدنا الآتي :



شكل رقم (١٨)

العلاقة بين الدخل والكمية المطلوبة

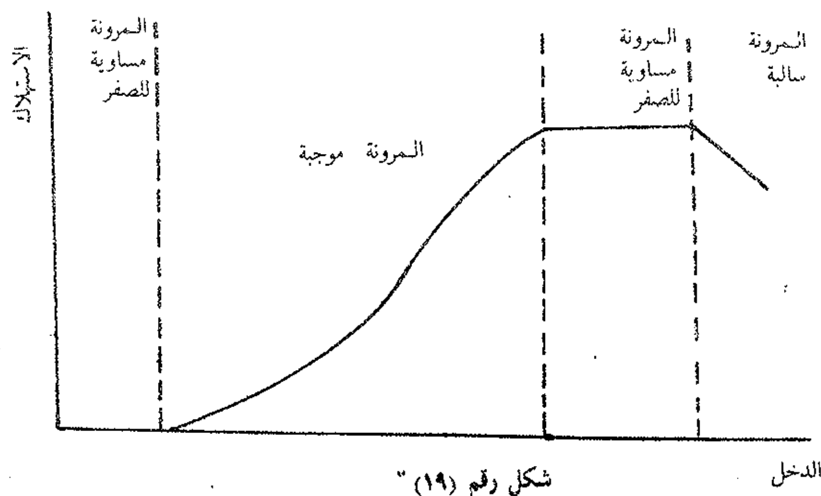
- تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل موجبة طالما كان المنحني صاعدا ، أى على الجزء الصاعد من المنحنيات(١) ، (٢) ، (٣) .

- تكون المرونة مساوية للصفر عندما لا تتأثر الكمية المطلوبة بالتغير في مستوى الدخل ، كما هو الحال بالنسبة للجزء الاخير من المنحني (٢) .

- وتكون المرونة سالبة على الجزء الهابط من المنحني (٣) حيث تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل .

مؤدى هذا أن مرونة الطلب على سلعة معينة تتغير مع تغيرات الدخل . اذ تختلف درجة استجابة الكمية المطلوبة للتغير في الدخل من مستوى الى آخر من مستويات الدخل . لنضرب المثل الآتي : اذا كان مستوى دخل المستهلك منخفض جدا فانه لا ينفق شيئا من دخله على شراء قمصان حريرية مثلا . عند هذا المستوى من الدخل تكون مرونة الطلب بالنسبة للدخل مساوية للصفر ، فيما يتعلق بالقمصان الحريرية . مع زيادة الدخل قد يصبح المستهلك من الغني لدرجة تسمح له بعدم استعمال قمصان من نسيج أردأ وشراء بعض القمصان

الحريرية . مع زيادة أخرى في الدخل تزيد الكمية التي يشتريها من هذه السلعة زيادة سريعة حتي يصل الى شراء كل العدد الذى يكفي لاشباع حاجته . وذلك عند مستوى معين من الدخل . بعد ذلك لو زاد الدخل فان ذلك لا يؤدى الى زيادة الكمية المشتراه وانما تبقى كما هى وهنا تعود مرونة الطلب بالنسبة للدخل لتصبح مساوية للصفر . واذا ما استمر دخله في الزيادة فقد يؤدى ذلك بالمستهلك الى الكف عن استهلاك القمصان الحريرية والاستعاضة عنها بنوع أرقى من القمصان ، هنا تنقص الكمية المطلوبة مع زيادة الدخل وتصبح مرونة الطلب بالنسبة للدخل سالبة . (انظر شكل ١٩) .



شكل رقم (١٩)

العلاقة بين الانفاق على سلعة واحدة ودخل المستهلك

كل هذا يبين :

* ان الطلب يستجيب للتغير في دخل المستهلكين .
* ان درجة الاستجابة ليست واحدة بالنسبة لكل السلع ، عند زيادة معينة في الدخل :
  - فبينما تزيد الكمية المطلوبة من بعض السلع بسرعة وبدرجة كبيرة .
  - تزيد الكمية المطلوبة من البعض الآخر ببطء وبدرجة صغيرة .
  - أنه حتي بالنسبة لسلعة واحدة لا تكون درجة استجابة الكمية المطلوبة واحدة عند المستويات المختلفة من الدخل .

مرونة الطلب هى التي تقيس هذه الدرجات المختلفة من استجابة الكمية المطلوبة للتغيرات في الدخل . ونجد في الجدول التالى القيم العددية المختلفة التي يمكن أن تأخذها

مرونة الطلب على سلعة معينة بالنسبة للدخل :

القيمة العددية	الوصف الكلامي
سالبة	تنقص الكمية مع زيادة الدخل
صفر	تبقى الكمية المطلوبة كما هى مع تغير الدخل
١ > المرونة > صفر	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل
الواحد	تزيد الكمية المطلوبة بالتناسب مع زيادة الدخل
المرونة > ١	تزيد الكمية المطلوبة بنسبة أكبر من نسبة زيادة الدخل

ويمثل هذا التعبير في مدى استجابة الطلب للتغيرات في دخل المستهلك :

- أولا ، واحدا من الاسباب الرئيسية التي تكمن وراء اعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع النشاط المختلفة في الاقتصاد الرأسمالي . اذ تترك الموارد الاقتصادية فرع النشاط الذى تضعف مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها مع زيادة دخل المستهلكين ، تترك هذا الفرع للتوجه نحو الفروع التي تصبح فيها هذه المرونة أكبر .

- وهو يمثل ، ثانيا ، واحدا من الاسباب الرئيسية لوجود صناعات في حالة انكماش وصناعات في حالة توسع .

- فاذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل منخفضة (أى أن الكمية تزيد ببطء مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون بطيئة وتعاني الصناعة المنتجة لهذه السلعة من الانكماش .

- أما اذا كانت مرونة الطلب على السلعة بالنسبة للدخل كبيرة (أى أن الكمية تزيد كثيرا مع زيادة الدخل) فان زيادة الطلب على السلعة تكون سريعة وتكون الصناعة المنتجة لهذه السلعة في توسع .

ثالثا : مرونة الطلب بالنسبة لأثمان السلع الأخرى (مرونة التقاطع) :

على فرض ثبات ثمن السلعة ودخل المستهلك ، تستجيب الكمية المطلوبة من السلعة للتغيرات في أثمان السلع الأخرى . وتقيس مرونة التقاطع درجة استجابة الكمية المطلوبة من

السلعة للتغيرات في ثمن سلعة أخرى ، فهي اذن

يساوى

$$\frac{\text{التغير النسبي في ثمن السلعة ص}}{\text{التغير النسبي في الكمية المطلوبة من السلعة س}}$$

لنرى العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة س والتغير في ثمن السلعة ص . هاتين السلعتين يمكن أن يكونا :

- **أما سلعا بديلة أو (متنافسة)** : هنا يؤدى الارتفاع في ثمن السلعة ص الى زيادة الكمية المطلوبة من السلعة س . وكذلك اذا انخفض ثمن السلعة ص نقصت الكمية المطلوبة من السلعة س . في حالة السلع البديلة تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع موجبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع موجبة) تكون قيمتها مساوية + مالانهاية وهو ما يعني ان انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير نقصا لا نهائي الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- **وأما سلعا متكاملة** (يكون الطلب على أحدهما متصلا بالطلب على الأخرى) : يثير انخفاض ثمن السلعة ص زيادة في الكمية المطلوبة من السلعة س ، والعكس صحيح . في حالة السلع المكملة هذه تكون العلامة التي تسبق القيمة العددية لمرونة التقاطع سالبة . في الحالة القصوى (لمرونة تقاطع سالبة) تكون قيمتها مساوية - ما لا نهاية وهو ما يعني أن انخفاض ثمن السلعة ص انخفاضا صغيرا يثير زيادة الكبر في الكمية المطلوبة من السلعة س .

- **أو لا توجد علاقة بين السلعتين في الاستعمال** (أو توجد بينهما علاقة ضعيفة جدا) : هنا لا يؤثر التغير في ثمن السلعة ص على الكمية المطلوبة من السلعة س ، وتكون المرونة المتقاطعة مساوية للصفر . أو أن يكون لها أثر صغير ، وتكون المرونة قريبة من الصفر .

وبصفة عامة نستطيع القول :

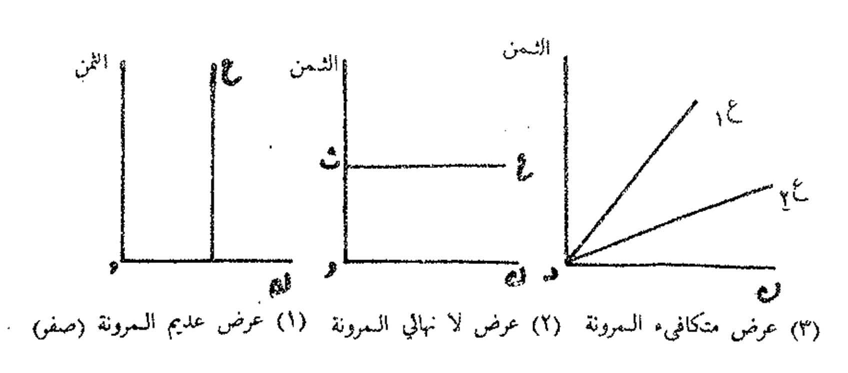
- أنه كلما كانت علاقة الاحلال أو التكامل وثيقة كلما كبر رد فعل الكمية لتغير معين في الثمن ، وتكون بالتالي القيمة العددية لمرونة التقاطع أكبر .

- اذا لم يكن للسلعتين الا علاقة ضعيفة أحدهما بالأخرى كانت مرونة التقاطع أقرب الى الصفر .

رابعا ـ مرونة العرض :

نستطيع أن نعرض لاستجابة عرض المنتجين للتغيرات في ثمن السلعة بنفس الطريقة التي درسنا بها رد فعل المستهلكين بالنسبة لتغيرات ثمن السلعة .

وتحدد مرونة العرض نقطة معينة من منحني العرض بنسبة التغير في الكمية المعروضة الى نسبة التغير في ثمن السلعة . وهي تقيس درجة استجابة الكمية المعروضة لتغيرات الثمن . ويبين شكل ٢٠ ثلاثة حالات لمرونة العرض :



(٣) عرض متكافيء المرونة (٢) عرض لا نهائي المرونة (١) عرض عديم المرونة (صفر)

شكل رقم (٢٠)

هذا الشكل يمكن قراءته على النحو التالى :

١ ـ الحالة الأولى حالة عرض لا يستجيب اطلاقا للتغيرات في الثمن . هنا تكون القيمة العددية للرونة مساوية للصفر. هذه الحالة توجد عندما يستمر المنتجون في انتاج نفس الكمية أيا كانت الايرادات التي يحصلون عليها .

٢ ـ في الحالة الثانية تكون مرونة العرض عند الثمن و ث لا نهائية. وهي تكون كذلك عند هذا الثمن لأن المنتجين لا ينتجون على الاطلاق عند ثمن أدني (أنهم لا يحققون أية ربح عند هذا الثمن مثلا) ، ويكفي ارتفاع صغير في هذا الثمن لاثارة العرض ليصل الى كمية متناهية في لكبر .

٣ ـ أما الحالة الثالثة فهي حالة يكون فيها العرض متكافيء المرونة . في هذه الحالة يكون منحني العرض خطا مستقيما يخرج من نقطة الأصل ويكون المنحني متكافيء المرونة .

هذا ويلعب عنصر الزمن دورا هاما -وقد يكون أهم - بالنسبة لمرونة العرض ،
كما هو الحال في شأن مرونة الطلب .

* * *

على هذا النحو تبين هذه النظرية الاولية لكيفية تحديد ثمن السوق كيف تتحدد القوتان اللتان يحددان في تفاعلهما الثمن في سوق المنافسة الكاملة ، وذلك دون ما تفصيل بالنسبة للعوامل التي تكمن خلف تحديد كل من الطلب والعرض . هذا التصور النظري لتحديد ثمن السوق يأتي ، في داخل المدرسة الحدية من خلال جهود أحد تيارات هذه المدرسة ، وهو التيار الذي بلوره الفريد مارشال وطور أفكاره الكثير من الاقتصاديين الحديين من بعده . وقد توصل أصحاب هذا التيار الي تصورهم لنظرية ثمن السوق استخداما لأحد مناهج التحليل التي انتجها الفكر الاجتماعي ، هو منهج التحليل الوحدي [١]. وفي اطار هذا التحليل الوحدي استخدم أصحاب هذا التيار منهج التحليل الجزئي [٢]. ويكون أصحاب هذا الاتجاه قد استخدموا ، للوصول الى نظريتهم في تحديد ثمن السوق ، منهج التحليل الوحدي الجزئي [٣] حيث يهدف التحليل الى دراسة سلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، كمدخل منهجي ، لدراسة مجمل الاقتصاد القومي فيما بعد على افتراض تشابه ردود فعل الافراد أمام الحدث الاقتصادي الواحد باعتبار أنهم

---

(1) Micro Analysis , l´analyse micro - économique .

(2) PartiellAnalysis , l´analyse partielle ,

(3) Partial micro - analysis , l´analyse micro - écon amique partielle .

جميعا من قبيل الرجل الاقتصادى الرشيد • فى دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية الواحدة ، مستهلك فرد أو مشروع فرد ، تؤخذ هذه الوحدة على افتراض انهـــــا بمعزل عن بقية اجزاء الاقتصاد القومى • وما دامت هى جزء منه فأنها تتأثـــــر فى سلوكها بما يحدث فى خارجها ، ومن ثم تتأثر به ردود فعلها • ولكنهـــــا وحدة من الصغر بحيث لا يؤثر رد فعلها على بقية الاقتصاد القومى • وفـــــى النهاية يفترض ان رد فعل الكل الاقتصادى هو مجموع ردود افعال الافراد مستهلكين واصحاب مشروعات • على هذا النحو يكون التحليل من قبيل التحليل الوحـــدى • فى دراستهم لسلوك الوحدة الاقتصادية يتم التعرف على جميع العـوامل التى يمكن ان تؤثر على سلوكها فى نفس الوقت لاحداث نتيجة معينة • هذه العوامل قــــد تؤثر عليها فى اتجاهات مختلفة وحتى متناقضة • وبما أنه يصعب على الباحث أن يدرس أثر كل هذه العوامل مجتمعة وفى ذات الوقت ، فيدرس أثر كل منها على حدة على افتراض ان بقية العوامل المؤثرة على سلوك الوحدة الاقتصادية (والمحققـــة للنتيجة) تبقى على حالها دون تغيير • على هذا النحو لا يدرس الباحث ، فـــى اللحظة الواحدة من عمل البحث ، الا أثر عامل واحد من العوامل التى تتكاتف فـــى احداث النتيجة • فهو لا يأخذ فى الاعتبار الاجزاء من أجزاء الظاهرة ، علــــى افتراض بقاء بقية الاجزاء دون تغيير • على هذا النحو يكون هذا التحليــــل الوحدى من قبيل التحليل الجزئى • وقد رأينا مثالا لذلك عند التعرف على النظرة الاولية لنظرية ثمن السوق عند الفريد مارشال • اذ يجد ان طلب المستهلك علـــى سلعة ما يتحدد بعدة عوامل هى دخل المستهلك ، ثمن هذه السلعة ، أثمان السلع الاخرى التى تدخل فى دائرة اهتمامه وامكانياته وذوقه وعاداته • ولكن التوصـــل الى طلب المستهلك لا يتحقق الا من خلال عملية تدريجية تتمثل فى دراسة أثـــر كل من هذه العوامل ، أحدها بعد الآخر ، فى ظل مراحل متعاقبة ، ويفتـــرض أن العوامل الاخرى تبقى على حالها خلال كل مرحلة من مراحل هذه العملية التدريجية •

فعند دراسة العلاقة بين دخل المستهلك وطلبه على السلعة لمعرفة كيفية تأثر الكمية التي يكون على استعداد لشرائها مع تغير مستوى الدخل يفترض ان العوامل الأخرى (ثمن السلعة واثمان السلع الاخرى وذوقه وعاداته ، تبقى دون تغيير • ثم يدرس بعد ذلك اثر العوامل الاخرى واحدا بعد الآخر •

في داخل المدرسة الحدية ينفرد ليون فالراس (ومن بعده بارتو) من بين مؤسس هذه المدرسة باتباع منهج التحليل الوحدى العام [1] للتوصل الى نظرية في تحديد ثم السوق • فهو في انشغاله بدراسة سلوك الوحدات الاقتصادية (وبهذا يكون تحليله من قبيل التحليل الوحدى) يحاول ان يتعرف على أثر كل العوامل التي تتكاتف لتحديد نمط السلوك ، وهو يحاول التعرف على كل آثار كل العوامل في نفس الوقت • فكأنه يأخذ الظاهرة محل الدراسة في مجمل اجزائها ، اى في شمولها • من هنا كان تحليله الوحدى من قبيل التحليل الوحدى العام• وكان من الضروري ان يبحث عن أداة تحليلية تمكنه من صياغة آثار كل العوامل من خلال علاقاتها مع النتيجة ، وتمثلت هذه الاداة في اداة رياضية ، مجموعة المعادلات الآتية • وقد تمكن فالراس بذلك من التطرق بطريقة منتظمة الى موضوع نمط توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة من خلال اثمان السوق ، بين الاستخدامات المختلفة لهذه الموارد • واليك عرضا موجزا لافكار فالراس الخاصة بثمن السوق [2] •

---

(1) General mirco - analysis , l´analyse micrò - économique génerale .

(2) في ضوء ما قلناه في المتن يصبح واضحا الفرق بين التحليل الوحدي والتحليل الجزئي • فالمقابلة تكون بين التحليل الوحدي والتحليل الجمعي Marco- analysis وفي داخل كل منهما تكون المقابلة بين اسلوب التحليل الجزئي واسلوب التحليل العام• وتجدر الاشارة الى ان الكثير من الكتابات الاقتصادية العربية تتضمن خلطا في هذا المجال • اذ كثيرا ما يستخدم لفظ الجزئي للدلالة على التحليل الوحدى •

يهدف تحليل التوازن الى التوصل الى تحديد الاثمان في النظام الاقتصادي عن طريق التوصل الى التوازن العام للنظام الاقتصادي بأخذ كل الشروط التي يحتويها هذا النظام في نفس الوقت ، مع ما يوجد من علاقات اعتماد متبادل بين اجزاء النظام . ويتوافق مع شروط التوازن العام هذه شروط تحقيق التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة في الزمن الطويل . وهو توزيع يفترض نظريا انه يحقق أقصى اشباع لافراد المجتمع .

للتعرف على النظرية الاقتصادية لفالراس سنرى :

- في مرحلة أولى ، النظام النظرى الذي يتوصل من خلاله الى التوازن العام وهو توازن تنافسي يحدد ، اذا ما تحقق ، في نفس الوقت أثمان السلع والكميات المطلوبة والمعروضة منها
- وفي مرحلة ثانية ، الفكرة الخاصة بالتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية . بالتعرف على دلالته وشروطه وحدوده من واقع الاقتصاد الرأسمالي .

١ - تحليل التوازن العام (١)

يقيم فالراس بنائه النظرى ابتداء من فكرتين أساسيتين . الفكرة الأولى التي سبق التعرف عليها عند دراسة التصور العام للحديين لموضوع " الاقتصاد " هي فكرة الندرة : وهي تشتق من فكرة المنفعة الفعلية في علاقتها مع الكمية المتاحة

---

(١) رجعنا في تقديم النظام النظرى لفالراس بصفة خاصة الى المراجع الاتية :
- L.Walras , Eléments d´écomomic politique - J.Schumpeter , History of Ecomomic Analysis - G.Pirou , Les théories de l´équilibre éxomomique - V.K.Dimitriev, Essais économiques , p. 227 et sqq.- H. Gryson ,p214 et sqq A.Colombat , Misère de l´économie politique , Marcel Riviere et cie , Paris , 1958 .

عن السلعة . الفكرة هي في الواقع فكرة المنفعة الحديه . وتؤدي الرغبة (التي توجد لدى الفرد) في تحقيق التساوي بين المنافع الحدية للأشياء الى المبادلة . هذه الرغبة هي التي تعطي ، مع ما يسيطر عليه كل فرد من مخزون من السلعة ، طلبا وعرضا محددين لكل فرد من الافراد ، وهو ما يمكن ان يمثل بواسطة علاقة دالة ومنحنى يعبر عن هذه العلاقة بيانيا .

ووفقا للفكرة الثانية التي يقيم عليها فالراس بنائه النظرى يتحقق توازن السوق التنافسي (اى الذى تسوده المنافسة الكاملة) عندما يكون ثمن السلعة مساويا للثمن الذى يتساوى عنده عرض السلعة مع الطلب عليها . ويتحدد هذا الثمن بفضل المنافسة، ولكن كيف يتحدد ؟ للاجابة على هذا السؤال يقدم فالراس فكرة الثمن المعلن بصوت عال . وهو الثمن الذى يصرح به من يتولى القيام لاعلان عن الاثمان التي يعرضها الراغبون في الشراء في بيع يتم بالمزاد العلني . فاذا أعلن عن ثمن لا يتحقق عنده التساوي بين العرض والطلب اعقبه بثمن آخر (يكون أعلى من الثمن الاول اذا كان الطلب يفوق العرض ، او ادنى اذا زاد العرض على الطلب) . وتستمر العملية حتى يتم التوصل الى التساوى بين الطلب والعرض اى الى نقطة التوازن . وعليه يتحدد ثمن التوازن عن طريق عملية من التحسس او البحث المتردد عن النقطة التي يتساوى عندها الطلب مع العرض ويتحدد معها ثمن السلعة في السوق .

ومن المهم ان نوضح، بالنسبة لهذه الفكرة الثانية التي يقوم عليها البناء النظرى لفالراس ، انه يتميز في علاقته بغيره من الحديين عند دراسة العلاقة بين الطلب والعرض ، باصراره على العلاقة التبادلية بين الطلب والعرض من جانب والثمن من جانب آخر .

على أساس هاتين الفكرتين ، فكرة الندرة وفكرة تحدد ثمن التوازن عند تساوي الطلب مع العرض في السوق ، يبني فالراس نظامه النظري الخاص بالتوازن العام ، هذا النظام يبلور صورة للاعتماد المتبادل بين الاثمان والطلب والعرض بالنسبة لكل السلع التي ينتجها الاقتصاد القومي في مجموعه ، أي صورة للاعتماد المتبادل بين الاسواق المختلفة التي تميل دائما نحو حالة توازن عام يمكن التوصل الى شروطها الشكلية .

لبناء هذا النظام النظري يلجأ فالراس الى فكرة خاصة هي فكرة استخدام احدى السلع كمعيار للحساب (١) والامر يتعلق هنا بالنقود بمعناها العادي ، لان فالراس يعتبر هذه السلعة مجرد وحدة للحساب . ولا يوجد على هذه السلعة طلب غير ذلك الذي يرتبط بخصائصها غير النقدية (بمعنى أنه لا يوجد عليها طلب بصفتها نقودا) . استعمال اداة التحليل هذه يسمح لفالراس بالقول بأنه عندما تكون بصدد عدد من السلع يرمز لها بالحرف ن سيكون لدينا عدد ن - ١ من معادلات العرض والطلب (باعتبار أن معادلة السلعة التي تستخدم كوحدة حساب تشتق من معادلات السلع الاخرى) وعدد ن - ١ من الاثمان المجهولة والمراد تحديدها ، وهو ما يعني أنه يوجد حل محدد لمشكلة التوازن العام .

للتوصل الى هذا الحل يبني فالراس بناء نظريا يتصور النظام الاقتصادي وفقا له على النحو التالي :

- كمجال مغلق (لا تربطه بالخارج علاقات اقتصادية) . في هذا النظام الاقتصادي يوجد مستهلكون ومنظمون . وكلاهما يبحث عن تعظيم هدف ما (المنفعة بالنسبة للمستهلكين والربح النقدي بالنسبة للمنظمين) .

ويفترض غياب الهيئات العامة التي تلعب دورا اقتصاديا ، من هذا النظام الاقتصادي

- كنوع من الاقتصاد الذي ترتبط فيه الظواهر الاقتصادية بمجموع من العلاقات اللحظية المستمرة . بمعنى آخر هو يتصور الاقتصاد كحالة ساكنة تحتوي اللحظات الزمنية فيها الاحداث وما تنتجه من آثار . بمعنى ثالث يتصور فالراس الاقتصاد مع التجريد من عنصر الزمن ، أي مع التجريد من الفترة الزمنية

---

(١) Numéraire عند حالة لتوازن العام يمكن تحديد وضع السوق تحديدا كاملا بارجاع قيم كل السلع الى قيمة وحدة من بينها هذه السلعة الاخيرة ." تسمى وحدة الحساب ... Numéraire وتسمى وحدة كميتها قاعدة فالراس ، مختصر لعناصر الاقتصاد السياسي البحت ، المكتبة العامة للقانون والقضاء ، باريس ١٩٥٣ ص ١٤٩ .

التى تمثل البعد الزمنى للظواهر ويمكن ان يتحقق فى داخلها او فـــــى علاقتها مع فترة زمنية اخرى (تالية) فرق زمنى بين حدوث الحدث وتحقيق الاثار او النتائج التى يرتبها هذا الحدث .

- كاقتصاد تسوده المنافسة الكاملة ، ولكنه لا يعرف عدم اليقين ، اى يسوده كذلك التيقن ولا تحقق التنبوءات الفردية والجماعية فيه أية آثار . (بعبارة اخرى يجرد فالراس من آثار وجود الاشكال الاحتكارية فى النشاط الانتاجى والتسويقى ، كما يجرد من الاثار التى تنجم عن تنبوأت الافراد والجماعات وهى تنبوأت عادة ماتؤدى الى تغيير هؤلاء لسلوكهم الاقتصادى) .
- ويتصور فالراس النظام الاقتصادى اخيرا كنظام تؤخذ فيه العوامل الآتيـــة كمعطى (أى دون مناقشة لا كيفية تحددها ولا امكانية تغيرها عبر الزمن) :
  - تفضيلات المستهلكين .
  - الشروط التى تسود السوق (اسواق المنتجات واسواق عناصر الانتـــاج ، وعددها محدد) .
  - الشروط الفنية (التكنولوجية للانتاج) مع افتراض انه بفضل المنافســة الكاملة استخدام كل الوحدات المكونة لصناعة ما نفس الفن الانتاجـــى . وهو يستخدم دون تغيير عبر الزمن فى انتاج السلعة التى تنتجها هـــذه الصناعة .
  - كمية محددة من الموارد . كما يؤخذ كمعطى توزيع هذه الموارد بيـــن الافراد . وكذلك العلاقة التى بمقتضاها يتوزع مستوى معين من الدخــل بين الادخار والاستهلاك .

وتتحلل الصورة ، التى ترتكز على هذه " التبسيطات البطولية " الممثلة للمعطيات فى نظام فالراس النظرى ، نقول تتحلل هذه الصورة الى اربعة اســواق تسمح شروط التوازن فيها (اى فى الاسواق الاربعة) بتحديد أوحد لكل مجاهيــل

النظام ، اى لكل العناصر المجهولة (والمراد التعرف على قدرها) التى يتضمنها النظام النظرى . هذه الاسواق هى : سوق المنتجات النهائية ، سوق " خدمات " عناصر الانتاج ، سوق راس المال وسوق وسائل الدفع (اى السوق النقدية) .

ونكون بصدد اربعة اسواق يوجد بينها علاقات اعتماد متبادل . ويهيئ التفاعل بين هذه الاسواق شروط آلية النظام الاقتصادى . ويتم البحث عن شروط التوازن العام ، اى التوازن الذى يتحقق بتفاعل عناصر عموم ظاهرة الثمن ، من خلال عملية من التحليلات المتتالية يمكن وصفها على النحو التالى :

- فما يتعلق بالطلب على كل سلعة يتم التوصل اليه با لانتقال من الطلب الفردى الى طلب السوق . ويتحدد الطلب فى النظام بأكمله بمجموع الطلب فى الاسواق المختلفة (لاحظ النظرة الميكانيكية للاشياء) .
- فى جانب العرض ، يتم بناء نظام نفقات الانتاج للنظام بأكمله ابتداء من نفقة كل ناتج من المنتجات . وتتبع نفس المنهجية للتوصل الى التوازن فى سوق عناصر الانتاج . على هذا النحو يكون التوصل الى العلاقات الممثلة للعرض بالنسبة للنظام بأكمله .
- يتحدد التوازن العام بتلاقى الطلب الخاص بالنظام بأكمله مع العرض الخاص بهذا النظام . لنرى بتفصيل اكبر كيف يمكن بناء النظام النظرى لفالراس اتباعا لهذه المنهجية ولتقديم هذا النظام الفكرى نعتنق التعبيرات الرمزية التالية :

* س ١ ، س ٢ .... ، س ن للتعبير عن الكميات المنتجة من السلع
* ث ١ ، ث ٢ .... ث ن للتعبير عن اثمان هذه السلع
* ص ١ ، ص ٢ .... ص ن للتعبير عن كميات عناصر الانتاج
* و ١ ، و ٢ .... ، و ن للتعبير عن اثمان هذه العناصر

* م ١ ، م ١١ ، م ١٢ .... ، م ن ١ للتعبير عن الكميات من مختلف عناصر الانتاج اللازمة لانتاج وحدة واحدة من الناتج ، ا ، ١١ ...

* تعبر الرموز المنكتوبةبال...
الرموز المكتوبة بالحروف...
فاذا ماعبرنا عن الكمية التي ...
مجموع ما يحوزه الافراد من ...
حيث تـ...

$$\sum_{د = ١}^{ج د} س_{ج د}$$

ويكون مساويا لـ ...

* لتبسيط تقديم هذا النظام لـ...
نيعبر عن اثمان السلع الاخرى...
كذلك ان ثمن الوحدة من ... ، اى ث ١ ، يساوى الواحد الصحيح وباستخدام هذه التعبيرات الرمزية نحاول ان نرى كيف يمكن التوصل : اولا ، الى المعادلات المعبرة عن الطلب ، وثانيا الى المعادلات المعبرة عن العرض ، لنصل اخيرا الى التوازن العام •

المعادلات الممثلة للطلب :

يتلقى الفرد دخلا نقديا معينا (يجد مصدره فى مكافآت عناصر الانتاج التى يسيطر عليها) • وهو ينفق اجمالى هذا الدخل على شراء المنتجات فى شكل السلع

الاستهلاكية وفي اشكال مختلفة من الادخار [1] .

من هنا يكون لدينا أولا معادلة الميزانية الفردية : الانفاقات الكلية للفرد بما تتضمنه من تخصيص لجزء من دخله النقدي في صورة اشكال مختلفة من الادخار . هذه الانفاقات الكلية هي :

$$س_1 + س_2 ث_2 + \cdots\cdots + س_ن ث_ن$$

هذه الانفاقات الكلية تكون مساوية لايراداته الكلية ، وهي :

$$ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + \cdots + ص_ل و_ل$$ (تعبر ل عن عدد عناصر الانتاج)

وعليه تكون $س_1 + س_2 ث_2 + \cdots + س_ن ث_ن = ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + \cdots + ص_ل و_ل$

في هذه المعادلة نفترض ان الفرد ، الذي يأخذ اثمان المنتجات كمعطى ، يوزع انفاقاته بين السلع الاستهلاكية على نحو تتساوى عنده المنفعة الحدية للسلعة مقسومة على ثمن الوحدة من هذه السلعة مع نفس العلاقة بالنسبة لبقية السلع التي يشتريها ، أي وفقا للعلاقة التالية :

$$\frac{م ح_1}{ث_1} = \frac{م ح_2}{ث_2} = \cdots\cdots = \frac{م ح_ن}{ث_ن}$$

وبما ان $س_1$ تمثل السلعة التي تؤخذ كمعيار للحساب (يعبر بوحداتها عن اثمان السلع الاخرى) يمكن كتابة معادلة الميزانية الفردية على النحو التالي

$$س_1 = ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + \cdots + ص_ل و_ل - س_2 ث_2 - \cdots - س_ن ث_ن$$ [2]

---

(١) بالنسبة للنظام بأكمله يفترض انفاق كل الدخول .

(٢) وهو ما يعني انفاقات الفرد على ما يشتريه من السلعة س (التي افترضنا ان ثمن الوحدة منها يساوي الواحد الصحيح) = ايراداته الكلية مطروحاً منها ما ينفقه على شراء السلع الاخرى وما يقوم بادخاره في صورة نقدية .

بالاضافة الى معادلة الميزانية هذه يوجد لدينا عدد ن - ١ دالات للطلب الفردى ، اى دالة لكل سلعة من السلع . هذه الدالات للطلب هى : (١)

$$س_٢ = د_٢ (ث_٢ ، ث_٣ ، .... ، ث_ن ، و_١ ، و_٢ ، .... ، و_ل)$$

.

.

.

.

$$س_ن = د_ن (ث_٢ ، ث_٣ ، ث_ن ، و_١ ، و_٢ ، ..... ، و_ل)$$

فاذا ما ادخلنا معادلة ميزانية الفرد فى هذا النظام كان لدينا عدد ن من المعادلات مع عدد ن من المجاهيل .

ويعطينا مجموع دالات طلب الافراد دالات طلب السوق ، ونتوصل بالتالى الى نظام من المعادلات الآتية يمثل جانب الطلب :

$$س_١ = ص_١ و_١ + ص_٢ و_٢ + ... - ص_ل و_ل - س_٢ ت_٢ - ... - س_ن ت_ن$$

$$س_٢ = د_٢ (ث_٢ ، ث_٣ ، ... ، ث_ن ، و_١ ، و_٢ ، ... ، و_ن)$$

.

.

.

$$س_ن = د_ن (ث_٢ ، ث_٣ ، ... ، ث_ن ، و_١ ، و_٢ ، ..... ، و_ل)$$

I

المعادلات الممثلة للعرض :

يوجد من جانب العرض مجموعتان من المعادلات . وللتوصل الى هاتين المجموعتين نفترض الآتى :

---

(١) تلك هى دالة الطلب الفردى التى قدمناها عند عرض النظرة العامة لنظرية ثمن السوق عند الحديين ، وانما مع الفروق الآتية : ١ - أن أذواق المستهلك وتفضيلاته لا تظهر فى هذه الدالة ، وذلك لأن فالراس يأخذها كمعطى ، أى يفترض وجودها خارج النظام النظرى الذى يقوم ببنائه ٢ - أن الايرادات المختلفة للمستهلك تظهر فى هذه الدالة بمصادرها المختلفة وليس كدخل اجمالى كما ظهرت فى دالة طلب المستهلك الفرد التى قدمناها فيما سبق .

- ان المعاملات الفنية للانتاج ، أو ما يسميه فالراس بمعاملات التصنيع ، محددة مقدما وثابتة لا تتغير (١). فلانتاج وحدة من السلعة $\text{س}_{\text{جـ د}}$ مثلا يكون من الضروري استخدام الكمية $\text{أ}_{\text{جـ د}}$ من عنصر انتاج $\text{ص}_{\text{د}}$

- كما يفترض ان نفقة انتاج السلعة (الناتج) مساويا لثمنها ٠

وابتداء من هذين الفرضين نتوصل الى المجموعة التالية من المعادلات (٢):

$$
\left.
\begin{array}{l}
\text{أ}_{11}\,\text{و}_{1} + \text{أ}_{21}\,\text{و}_{2} + \cdots + \text{أ}_{\text{ل}}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{1} = \text{ث} \\
\text{أ}_{12}\,\text{و}_{1} + \text{أ}_{22}\,\text{و}_{2} + \cdots + \text{أ}_{\text{ل}2}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{2} \\
\vdots \\
\text{أ}_{\text{ن}1}\,\text{و}_{1} + \text{أ}_{\text{ن}2}\,\text{و}_{2} + \cdots + \text{أ}_{\text{ن ل}}\,\text{و}_{\text{ل}} = \text{ث}_{\text{ن}}
\end{array}
\right]
$$

وكذلك الامر بالنسبة للتوازن فى أسواق عناصر الانتاج ٠ لكى يتحقق هذا التوازن يتعين أن يتساوى مجموع الكميات المعروضة من عنصر ما مع مجموعات الكمية المستخدمة من هذا العنصر ٠ويكون لدينا بالتالى المجموعة التالية من المعادلات ٠ فى شأن كل عناصر الانتاج المستخدمة (٣)

---

(١) هذا يعنى أننا نفترض سيادة قانون ثبات الغلة (اى ثبات نفقة الانتاج المتوسطة) وهو ما يتضمن تجاهل الغلة المتزايدة التى يمكن أن تحققها المشروعات فى الزمن الطويل عن طريق مزايا الانتاج الكبيرة ، أى وفورات الحجم الكبير ٠

(٢) هذا النظام من المعادلات يقول لنا أن شرط التوازن فى كل فروع من فروع الانتاج وتوازن الفرع هو مجموع توازن الوحدات المكونة لهذا الفرع ، هو تساوى نفقة الانتاج مع ثمن الناتج ٠

(٣) يمثل هذا النظام من المعادلات التساوى بين الكميات المستخدمة من كل عنصر للانتاج والكميات المعروضة من هذا العنصر وقد قدم فالراس هذا النظام على النحو التالى : =

$$\left.\begin{array}{l} \text{أ}_{11}\,\text{س}_{1} + \text{أ}_{12}\,\text{س}_{2} + \cdots + \text{أ}_{1\text{ن}}\,\text{س}_{\text{ن}} = \text{ص}_{1} \\ \text{أ}_{21}\,\text{س}_{1} + \text{أ}_{22}\,\text{س}_{2} + \cdots + \text{أ}_{2\text{ن}}\,\text{س}_{\text{ن}} = \text{ص}_{2} \\ \vdots \\ \text{أ}_{\text{ل}1}\,\text{س}_{1} + \text{أ}_{\text{ل}2}\,\text{س}_{2} + \cdots + \text{أ}_{\text{لن}}\,\text{س}_{\text{ن}} = \text{ص}_{\text{ل}} \end{array}\right\} III$$

التوازن العام :

نقوم الآن بفحص هذه المجموعات الثلاث من المعادلات لنبين ان هناك حلا أوحد لهذا الكل من المجموعات .

واذا قمنا بضرب معادلات المجموعة II على التوالي في س ١ ، س ٢ .. س ثم جمعنا ث س١ ، ث٢ س٢ ، ... ، ث ن س ن التي نحصل عليها نتوصل الى المجموعة II

$$a_t D_a + b_t D_b + c_t D_c + d_t D_d + \cdots = O_t$$

$$a_p D_a + b_p D_b + c_p D_c + d_p D_d + \cdots = O_p$$

$$a_k D_a + b_k D_{bd} + c_k D_c + d_k D_d + \cdots = O_k$$

....

....

حيث تعبر O_t ، O_p ، O_k عن عناصر الانتاج وتعبر D_a ، D_b ، D_d عن الطلب الاجمالي على المنتجات وتمثل $a_t, a_p, a_k, b_t, b_p, b_k, \ldots$ المعاملات الفنية للانتاج . وعليه يكون لدينا هذا العدد من المعادلات التي ==

- ثم قمنا بضرب معادلات المجموع III ، على التوالي ، في $و_1$ ، $و_2$ ، ..... $و_ل$ ثم جمعنا $ص_1 و_1$ ، $ص_2 و_2$ ، ..... $ص_ل و_ل$ التي نحصل عليها نتوصل الى المجموعة III
- ثم نجد فرق طرح II - III
- فاننا نحصل على قيمة لـ $س_1$ مساوية لقيمتها التي تحددت بمجموعة معادلات الطلب ، هذه هي $س_1 = ص_1 و_1 + ص_2 و_2 + ... + ص_ل و_ل - س_2 ث_2 - ... - س_ن ث_ن$

وعليه نكون قد توصلنا ، ابتداء من نظام المعادلات الخاصة بالعرض ، الى معادلة مطابقة لمعادلة الطلب ، ونكون بذلك قد توصلنا الى تساوي العرض مع الطلب . وهو ما يكون صحيحا للنظام بأكمله . والامر يتعلق هنا بالتوازن العام الذي تكون عنده قيم كل المتغيرات معتمدة بعضها على الاخر (في اعتماد متبادل) أي يحدد احدها الاخر . وتأتي عمومية التوازن من انه احتوى كل العناصر التي تتكاتف لتحديد الظاهرة ، الاثمان والكميات ، في نفس الوقت .

على هذا النحو نتوصل الى الشروط الاتية : تساوي الطلب والعرض بالنسبة لكل ناتج وكل عنصر من عناصر الانتاج وذلك عند اثمان تترابط فيما بينها،[1] فتغير

== تعبر عن ان كميات العناصر المستخدمة تساوي الكميات المعروضة فعلا من هذه العناصر ، انظر فالراس ، عناصر الاقتصاد السياسي ، ص ٢٤٩ .

(١) هذه الشروط تتضمن : - شرط الاشباع الاقصى للمستهلكين . لكل المستهلكين (الذين يشترون عند نفس الثمن) : $\frac{م ح_1}{ث_1} = \frac{م ح_2}{ث_2} = ... = \frac{م ح_ن}{ث_ن}$ -
وكذلك شرط التوازن لكل المشروعات : النفقة الحدية = الثمن (الذي هو في نفس الوقت الايراد الحدي) - واخيرا شرط التوازن لكل الصناعات : النفقة المتوسطة = الثمن .

اى كمية او اى ثمن يؤدي الى التغيير في كل الكميات الاخرى وفي كل الاثمـــان الاخرى • وعليه يتمثل التوازن العام في نتيجة تنجم عن علاقات التساوي هـــذه وتتغير اذا ما تغيرت مكونات هذه العلاقات • وهو توازن استاتيكي ، يمثل تعبيرا عن نظرة ميكانيكية للتوافق ، في لحظة معينة في الاسواق ، بين كميـــات المنتجات وكميات عناصر الانتاج •

ومن المهم ان نضيف ان كل هذا التحليل ، شأنه في ذلك شأن التحليـــل النيوكلاسيكي بصفة عامة ، يفترض ان النظام يحقق العمالة الكاملة للمـــوارد الموجودة • فالواقع ان البطالة لايمكن تصورها في هذا التحليل الشكلي للشـــروط اللازمه لتحقيق هذا التوازن التنافسي • فكل الاستدلال يرتكز في مجموعه علـــى افتراض ان العمالة الكاملة تمثل المجرى العادي للامور ، اذ لايمكن التوصل الـــى التوازن العام الا اذا افترضنا ان اجمالي الدخل قد انفق والا استحال تأكيد الاعتماد المتبادل بين العرض والطلب (١) •

هذا التوازن التنافسي يتضمن نمطا معينا لتوزيع الموارد الاقتصادية بيـــن الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي • هل يمثل هذا النمط التوزيع الامثل للموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ؟ للاجابة على هذا السؤال يتعين اولا تحديـــد

---

(١) ابتداء من هذه الفكرة يمكن تفسير منهج فالراس كامتداد للمنطق الـــذي قدمه J.B.Say حتى قال ان السلع تخلق الطلب للسلع الاخرى • انظـــر في ذلك

W.J.Barber, A History of Economic Thought, Penguin Books, London, 1967, P, 202.

المقصود بالتوزيع الامثل للموارد ، والتعرف ثانيا على شروطه ، لننتهى اخيرا لمدى تحقق شروط هذا التوزيع الامثل فى نظام التوازن العام لفالراس ٠

٢ - التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية

يعرف التوزيع الامثل للموارد :

- ابتداء من فكرة سيادة المستهلك ، بمعنى ان المستهلكين هم الذين يملون رغباتهم على من يتخذون قرارات الانتاج على نحو لا يمكن معه فى نهاية الامر انتاج (نوعا وكما) الا ما يأمر به المستهلكون (١) ٠
- وبافتراض وجود مجموعة من الاهداف للنشاط الاقتصادى تتضمن سلما للتقييم منظورا اليها من الناحية الاجتماعية (اى وجود ترتيب للتفضيلات من وجهة نظر المجتمع بصفة عامة) (٢) ٠

---

(١) وفقا لوجهة النظر التى تقول بسيادة المستهلك فى المجتمع الرأسمالى ، يمتاز المستهلك بأنه هو الذى يقرر ، بفضل ما يتخذه من قرارات شراء للسلع الاستهلاكية ، نوع وقدر السلع التى يقوم الجهاز الانتاجى بانتاجها ٠ وبأنه حر فى انفاق دخله النقدى على النحو الذى يراه فهو سيد النظام الاقتصادى ٠ هذه الفكرة كانت وماتزال محلا لنقد كبير ، حتى فى داخل فكر المدرسة النيوكلاسيكية ٠ وعلى الاخص ج٠م٠ كينز ، باعتبار انها لا تعبر عن واقع الاقتصاد الرأسمالى ، حيث يسيطر اصحاب المشروعات على اتخاذ القرارات المتعلقة بالانتاج خاصة فى ظل سيادة الاحتكار وقيام الوحدات الانتاجية بتخصيص جزء من الموارد للتأثير على قرارات المستهلكين عن طريق الدعاية ٠

(٢) يمكن التعبير عن مجموعة الاهداف هذه فى شكل دالة منفعة للجماعة بأكملها ، وهى دالة الرفاهية :

ر = د (م١ ، م٢ ، م٣ ، ....) حيث تمثل م١ ، م٢ ، م٣ ..... المنافع للوحدات العائلية الفردية ، وتمثل ر الرفاهية الاجتماعية ٠ هذا =

- وبافتراض وجود معلومات تتعلق بفنون الانتاج الممكنة وقدر الموارد الاقتصادية المتاحة ، نقول ابتداءا من فكرة سيادة المستهلك وعلى اساس هذين الافتراضين يعرف التوزيع الامثل للموارد بين الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادى بأنه التوزيع الذى يحقق أقصى اشباع لمن يقومون بشراء السلع الاستهلاكية . هذا التوزيع الامثل للموارد المستخدمة فى الانتاج يتبلور فى شكل تركيبة مثلى للناتج الكلى (ناتج مجموع الانشطة الاقتصادية) الذى يتحقق فى الزمن الطويل. تتحدد امثلية التوزيع اذن من وجهة نظر رفاهية المستهلكين . اذا ما تم تعظيم الاهداف المحددة (اى تحقق اقصى قدر من هذه الاهداف) باستخدام الموارد المتاحة فان ذلك يعنى ان الكفاءة فى استخدام هذه الموارد تكون اقصى كفاءة ممكنة ، أى تكون كفاءة مثلى .

ذلك هو تعريف اولى للتوزيع الامثل للموارد بين الاستخدامات المختلفة فى فروع النشاط الاقتصادى . ونقول أولى لانه لا يكتمل الا ببيان الشرط او الشروط اللازمة لتحقق هذا التوزيع . وهو ما سنفعله الآن . ولكن قبل ان نقوم بذلك من المهم ان نرى ما اذا كان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية يعنى بالحتم ان الموارد الموجودة تحت تصرف المجتمع ستكون مستخدمة استخداما كاملا ، اى ان هذا التوزيع الامثل يحقق العمالة الكاملة لهذه الموارد . هذا السؤال يمكن طرحه فى صيغة مختلفة بالتساؤل عما اذا كان التوزيع الامثل للموارد يتعلق بالموارد المستخدمة فعلا ام بالموارد الممكن استخدامها . والاجابة تتمثل فى ان التوزيع الامثل يمكن أن

---

(١) يفترض انه من الممكن مقارنة الرفاهية الاقتصادية للافراد المختلفين . وهو ما يتفق مع اساس تحليل الفكر النيوكلاسيكى الذى يفترض ان الافراد ، كل الافراد، هم من قبيل " الرجل الاقتصادى " .

يتعلق بالاثنين : فيمكن ان يكون التوزيع الامثل محققا للعمالة الكاملة ، كما يمكن ان يتحقق التوزيع الامثل دون تحقق العمالة الكاملة (في الحالة الاخيرة ، يكون التوزيع امثلا ، في نظر المدرسة النيوكلاسيكية حتى في ظل البطالة لجزء من القوة العاملة والتعطل لجزء من قوى الانتاج المادية للمجتمع) ٠ ولكن يتضمن التوزيع الامثل العمالة الكاملة لابد من توفر شرط اضافي : ان تكون اثمان عناصر الانتاج حرة لتتوافق باحكام مع تدفق القوة الشرائية للنقود ٠ هذا الشرط الاضافي يقودنا الى الكلام عن شروط التوزيع الامثل للموراد الاقتصادية ٠

يتمثل **الشرط العام** للتوزيع الامثل للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات الممكنة في ان يكون ما ينتج من كل السلع عند المستوى الذي لايمكن عنده تحويل وحدة من وحدات الموارد من فرع انتاج الى آخر دون ان يرتب ذلك نقصا في الاشباع الكلي للمستهلكين ٠ بمعنى آخر ، نكون بصدد التوزيع الامثل للموارد عندما توزع وحدات الموارد بين فروع الانتاج على نحو يعطي المستوى من الناتج (الكلي) الذي يحقق اقصى اشباع للمستهلكين ٠ ويستدل على هذا المستوى بمعرفة ما اذا كانت اعادة النظر في هذا التوزيع ، بتحويل وحدة من وحدات الموارد الى فرع اخر من فروع النشاط ، تؤدي الى انقاص اشباع المستهلكين أم لا ٠ فالتوزيع الامثل هو ذلك الذي تستكين معه وحدات الموارد في الفروع المختلفة للنشاط استكانة لا يجوز المساس بها (بتحويل وحدة من فرع انتاج لآخر) والا اثر ذلك على الاشباع الكلي للمستهلكين بالانتقاص ٠ هذا الشرط العام يتضمن عددا من الشروط يمكن التعبير عن اهمها [1] على النحو التالي :

---

(١) نكتفي هنا ببيان هذه الشروط الاساسية باختصار ٠ ويمكن لمن يريد المزيد من التفاصيل الرجوع الى المؤلفات الاتية :

=

١ - أن تكون العلاقة بين المنافع الحدية (اى المعدل الحدى للاستبدال) لكل زوج من السلع الاستهلاكية واحدة بالنسبة لكل الافراد • والا وجدت امكانية قيام تبادل يزيد من اشباعهم (١)

٢ - يتعين ان يتم توليف عناصر الانتاج في كل الصناعات وفقا للطريقة الفنية الاقتصادية للغاية (اى تلك التى تتضمن اقل تكلفة ممكنة)، بمعنى انه لا يكون من الممكن تكنولوجيا الاستغناء عن اية كمية من اى عنصر من عناصر الانتاج دون ان يؤدى ذلك الى انقاص الناتج الكلى •

A - Bergson , Socialist Economics , in , A Survey of == Contemporary Economis , H.S.Ellis (ed.), The Blakiston Co., Philadelphia , 1949,p. 412 0 48 OA.C.Pigou, Economics of Welgare , London , 1920 - V.Pareto,Cours d'économie politique -A.P.Lerner, The Economics of Control . Macmillan , New York , 1944 0 H.Myint , Theories of Welfare Economics , Cambridge Mass, 1948- I.M. D. Little , A critiqune of Welfare Economics , in , A Survey of Contemporary Economics , B.F.Haley(ed.) Richard D . Irwin , Homewood , 1952, p. 36- M. Dobb , Welfare Economics and the Economics of Soulialsm, Cambridge Universit y Press . 1969 .

(٢) ولا يصعب تفسير ذلك فى ظل المنافسة الكاملة ، اذ نعرف ان كل مستهلك يعظم اشباعه بتحقيق التساوى بين المعدل الحدى للاستبدال والنسبة بين اثمان السلع • وبما ان اثمان السلع واحدة بالنسبة لكل المستهلكين تتضمن المنافسة الكاملة ان المعدل الحدى للاستبدال بين سلعتين محددتين يكون واحدا بالنسبة لكل الافراد •

٣ - يتعين ان تكون الانتاجية الحدية (مقدرة قيميا) لكل عنصر من عناصر الانتاج واحدة في كل الصناعات التي يستخدم فيها هذا العنصر . فاذا افترضنا على سبيل المثال ان العمل يستخدم في انتاج الملابس والساعات ، يتعين أن يكون الاشباع الاضافي لحاجات المستهلكين الناتج عن الاضافة للناتج من الملابس الناجمة عن ساعة العمل الاخيرة المستخدمة في صناعة الملابس ، نقول يتعين ان يكون هذا الاشباع الاضافي مساويا للاشباع الذي يحصل عليه المستهلكون من الاضافة للناتج من الساعات الناتجة عن ساعة العمل الاخيرة في صناعة الساعات . اذا لم يكن الامر كذلك يمكن ان يزيد الاشباع الكلي للمستهلكين بانتقال وحدات عنصر الانتاج بين هاتين الصناعتين .

٤ - يلزم كذلك كشرط لتحقيق التوزيع الامثل للموارد الا تزيد قيمة الانتاج التي تتحقق بنقل عامل من عمل لآخر عن القيمة اللازمة لتعويض العامل عن نقص المنفعة الناجم عن هذا الانتقال . هذا يفترض ان تفضيلات المستهلكين تحكم ليس فقط الاختيار بين السلع الاستهلاكية وانما كذلك الاختيار بين فرص العمل المختلفة الممكنة .

٥ - يتعين لكي يتحقق التوزيع الامثل للموارد في النهاية ان تكون فروق الاجور التي تحصل عليها وحدات العمل في مجالات العمل المختلفة متوافقة مع الفروق في الانتاجية الحدية لهذه الوحدات مقدرة قيميا . وأن تكون فروق الاجور متوافقة بالنسبة للعمال الحديين مع فروق انعدام المنفعة (أو الالم) الذي يتحمله العمال لقيامهم بالعمل .

هذا القول يتعلق بعوامل تحدد الطلب على العمل من جهة ، وعرض العمل من جهة اخرى :

- من جانب الطلب على العمل : يتحدد الاجر الذي يقبل المنظمون دفعه

بقيمه الانتاجية الحدية للعمل (ايراد الناتج الحدى) . فاذا ما اختلفت قيم الانتاجية الحدية لانواع مختلفة من العمل تختلف الاجور كذلك .

- من جانب عرض العمل : يختلف الاجر الذى يرغب العمال فى الحصول عليه باختلاف انعدام المنفعة (او الالم) الذى يتضمنه العمل . وعليه ، فاذا ماكان الالم الذى يتضمنه العمل أكبر ، بالنسبة للعمل ، من الالم الذى يتضمنه نوع آخر من العمل اشترط العامل اجر اعلى فى مقابل النوع الاول من العمل .

اما فى حالة انتقال العامل الى نوع آخر من العمل (اى فىحالة تغيير العامل لعمله) فاذا ما افترضنا ان الرفاهية الحدية التى تحققها للاسرة وحدة من وحدات النقود لا تتأثر بتغير فى ميزانيتها تغيرا يترك المنفعة الكلية (التى تحصل عليها الاسرة من انفاق دخلها) دون تغيير ، اذا ما افترضنا ذلك يتعين تعويض العامل تعويضا كاملا عن كل انعدام منفعة (أو ألم) اضافى يتحمله نتيجة تغييره لنوع العمل .

هذا ويمكن التعبير عن هذه الشروط للتوزيع الامثل للموارد بلغة نفقة الانتاج : القول بأن الناتج امثلا يعنى ان النفقة او المالية اقل ما يمكن (وهو ما يعنى ان النفقة المتوسطة اقل ما يمكن) . ويتحقق شرط التوزيع الامثل للموارد ، بالنسبة لكل المشروعات فى فروع النشاط المختلفة ، عندما يكون الثمن مساويا للنفقة الحدية . ونكون هنا بصدد مبدأ عام يسرى أيا كانت العلاقة بين النفقة المتوسطة والنفقة الحدية وأيا كان مستوى الثمن بالنسبة لمستوى النفقة المتوسطة .

تلك هى اذن الشروط التى يتحقق باجتماعها التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية الذى يعطى للمستهلكين أقصى اشباع ممكن [(١)] . وهذه الشروط تبين ان التوزيع

---

(١) ويعبر باريتو عن شروط التوازن العام فى اقتصاد استخدام العديد من عناصر الانتاج لانتاج العديد من السلع لاستهلاك العديد من الافراد فى شكل شروط =

يكون كذلك عندما تكون حرية كل عناصر الانتاج فى الحركة (اى فى الانتقال من فرع لآخر من فروع الانتاج) من الكبر بحيث يكون ثمن العنصر واحدا فى كل فروع الانتاج

= للانتاج الامثل وشروط للتبادل الامثل ، ابتداءا منها تجتمع شروط الانتاج والتبادل الامثلين :

- شروط الانتاج الامثل : ان المعدل الحدى للاستبدال التكنولوجى بين اى زوجين من المدخلات (المستخدمة فى الانتاج) يكون واحدا فى انتاج كل السلع التى يستخدم هذين المدخلين فى انتاجهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط يستطيع الاقتصاد ان يزيد انتاجه من سلعة او اكثر بدون انقاص الناتج من اى سلعة اخرى . وناتج كلى اكبر احسن من ناتج اصغر .
- شروط التبادل الامثل : ان يكون المعدل الحدى للاستبدال بين اى زوجين من السلع واحدا بالسنبة لكل الأفراد الذين يستهلكون السلعتين . اذا لم يتوافر هذا الشرط يمكن زيادة اشباع او رفاهية فرد او اكثر دون انقاص اشباع او رفاهية اى شخص آخر
- شروط الانتاج والتبادل " الامثلين " فى ذات الوقت : ان يكون المعدل الحدى للتحويل Trans formation بين اى زوجين من السلع فى الانتاج مساويا للمعدل الحدى لاستبدالهما فى الاستهلاك لكل فرد ممن يستهلكونهما . اذا لم يتوفر هذا الشرط ينجم عن اعادة تنظيم عملية الانتاج والتوزيع حتى يتحقق هذا الشرط زيادة لاشك فيها فى الرفاهية الاجتماعية . واذا ما توصلنا الى هذا الوضع الامثل تكون الزيادة فى رفاهية اى من افراد المجتمع حتما على حساب الاخرين

Pareto, Manuel d'écomomie politique, Paris, 1909

(لاحظ ان شروط الامثلية هذه لا تسعف فى تحديد ما اذا كان توزيعا معينا للدخل بين افراد المجتمع احسن من نمط اخر لتوزيعه) .

المستخدمة لهذا العنصر • وهو ما يعني لكل عنصر من عناصر الانتاج سوقـــا وحيدا يتمتع بخصائص المنافسة الكاملة • كما تبين هذه الشروط كذلـــك أن التوزيع الامثل للموارد يستلزم ليس فقط ان تكون القيمة النقدية للنفقة الحدية مساوية للثمن في كل المجالات وانما كذلك ان تكون النفقة الاجمالية لكل ناتـــج بالتوالي (وهي النفقة التي تحسب النفقة الحدية ابتداء ا منها) اقل نفقة يمكن أن تتحقق بالنسبة لهذا الناتج • هذا الشرط يتوفر في ظل المنافسة الكاملة (١) حيث يجبر كل مشروع على انتاج كل ناتج في الزمن الطويل بأقل نفقة متوسطـــة واجمالية ممكنة عند فنون الانتاج المتاحة للاستعمال •

فاذا ما تم تحديد الشروط الواجب توافرها لتحقيق التوزيع للموارد الاقتصادية بين الاستخدامات المختلفة وما تتضمن هذه الشروط لا يبقى الا التعرف على مـــا اذا كانت هذه الشروط محتواة في نظام التوازن العام التنافسي عند فالراس •

---

(١) يتضح من كل ذلك ان التوزيع الامثل للموارد رهين بتوفر شروط المنافســـة الكاملة • هذا التوزيع الامثل يحقق في ذات الوقت التوزيع الاعدل للدخل • ولا يوجد الاستغلال الا بالقدر الذي تسيطر فيه المظاهر الاحتكارية على تنظيـــم النشاط الاقتصادي • ويتحدد هذا الاستغلال بمقدار الزيادة التي يحصل عليها عنصر الانتاج عما يستحقه في ظل المنافسة الكاملة : فاذا حصل رأس المال الاحتكاري على ربح يفوق الربح الذي يستحقه (ا) في ظل المنافسة يكون فـــي ذلك مستغلا للعمال • واذا حصل العمال على اجر يزيد على ذلك المستحـــق لهم في ظل المنافسة يكونوا مستغلين لرأس المال (ا) • ألا يمثل الاصـــرار على هذا التوزيع الامثل الذي لا يتحقق الا في ظل المنافسة الكاملة نوعـــا من التباكي على مرحلة المنافسة الكاملة ورغبة في ارجاع العجلة الـــى الوراء في فترة يتمثل الاتجاه التاريخي فيها في سيطرة الاحتكار ؟

تبين الدراسة المقارنة لشروط التوزيع الامثل للموارد وشروط التوازن العام في النظام التنافسي الذي يتصوره فالراس ان الشروط الاولى تتحقق بصفة عامة في النظام النظرى لفالراس ·

هذه الدراسة تسمح لنا اذن بالقول بأن هذا النظام يتضمن التوزيع الامثل للموارد فوفقا للتحليل النظرى لفالراس يميل نظام الاثمان ، الذى يعمل في ظل المنافسة الكاملة ، الى ان يحقق في الزمن الطويل التوزيع الامثل للموارد المتاحة للاستخدام بين الاستخدامات الممكنة · ونقول الموارد القابلة للاستخدام (وليس الموارد المستخدمة) لان تحليل فالراس ، شأنه في ذلك شأن كل التحليل النيوكلاسيكي ، يرتكز ، كما رأينا من قبل ، على افتراض العمالة الكاملة ·

يتضح لنا اذن ان التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية لا يمكن ان يتحقق الا في اطار نظام تتوافق خصائصه مع خصائص الصورة التى يرسمها فالراس لنظام التوازن العام التنافسي ·

* *

وستكون النظريات المكونة للبناء النظرى للحديين محلا لدراسة تفصيلية في **الجزء الثاني واما في** اطار تاريخ علم الاقتصاد السياسي ، الذى ننشغل به الآن فقد وضعت النظرية الاقتصادية للحديين موضع الاختبار التاريخي بحدوث الكساد الكبير الذى ساد الاقتصاد الرأسمالي ابتداء من عام ١٩٢٩ ·

٢ - الاقتصاد السياسي وتعميق الازمة في الاقتصاد الرأسمالي

شهدت الحرب العالمية الاولى ظهور تجربة من تجارب محاولة الانتقال نحو الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي ، وهي محاولة كانت تهدف ، في بدايتها ، الى انسلاخ اجزاء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي الى شكل آخر من أشكال التنظيم الاجتماعي للنشاط الاقتصادي ، ثم جاءت الازمة الاقتصادية الدولية عام ١٩٢٩ بحدة لم يعرفها الاقتصاد الرأسمالي من قبل * لتسجل تعمق الأزمة في النظام الرأسمالي على الصعيد الدولي ، الامر الذي يدفع الدولة في المجتمعات الرأسمالية الى اجراءات تقصد بها معالجة الازمة مسجلة بذلك بدء مرحلة من التدخل الكبير من الدولة في الحياة الاقتصادية في الوقت الذي تبلور فيه الطابع الاحتكاري للانتاج ، تدخلا يعلن عن ميلاد وتطور رأسمالية الدولة الاحتكارية .

---

* من المهم ان نذكر ان التيارين من الفكر الاقتصادي ، الماركسي والحدي ، عرفا ، في خلال الثلث الاول من القرن العشرين ، مصيرين مختلفين ، اذ بينما ينتشر الفكر الماركسي ويحقق فعاليته في مجال العمل الاجتماعي (النقابي والسياسي) تقتصر سيادة التيار الفكري الحدي على اوساط التعليم الرسمي في الجامعات الاوربية والامريكية .

على صعيد الفكر تجد النظرية الحديثة نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد القومى . اذ كان من اللازم أن يحدث كساد باتساع وعمق كساد ١٩٢٩ حتى يدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسية هى تلك الخاصة بأداء الاقتصاد القومى في مجموعة في ظل اطار هيكلى محدد وليست هى مشكلة سلوك الوحدة الاقتصادية (من قبيل الرجل الاقتصادى) معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومى (هذا لا يعني بطبيعة الحال أن نهمل هذا السلوك ، وانما نعني به في صورته الاجتماعية وفي اطار الهيكل الاقتصادى في مجموعه) . وبدأ الفكر الاقتصادى غير الماركسي يهتم من جديد بتحليل طبيعة النظام الاقتصادى وميكانزم أدائه . ويمكن القول بصفة عامة أن فترة ما بين الحربين العالميتين تتميز بتيارين من الفكر الاقتصادى :

- التيار الأول نتج عن المناقشات التي ازدهرت في عشرينات وثلاثينات القرن العشرين ، أولا بين الاقتصاديين السوفييت ، وثانيا بين الاقتصاديين الغربيين ، حول مشكلات التخطيط الاقتصادى وامكانية القيام بحساب رشيد عند توزيع الموارد الاقتصادية بين الاستعمالات المختلفة من خلال التخطيط . هنا نجدنا بصدد فكر يعكس حالية مشكلة تحقيق الرشادة الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكى الصاعد(٦٨) .

- أما التيار الثاني فيهتم بكيفية أداء الاقتصاد الرأسمالى لمعرفة العوامل التي تحدد مستوى استخدام الموارد الاقتصادية الموجودة في المجتمع ، بقصد التوصل في النهاية الى اكتشاف أسباب التبديد (تبديد الموارد الاقتصادية) الذى ينعكس في وجود بطالة جزء من الايدى العاملة وعدم استعمال جزء من الطاقة الانتاجية (المادية) الموجودة . ذلك الفكر تمثل في

(٦٨) أنظر في هذا النقاش الذى سيتاح لنا فرصة التعرف على طبيعته ومحتواه في الجزء الثالث من هذا الكتاب . وفيما يخص النقاش السوفيتي في عشرينات القرن :

A. Spulber (ed.), Foundations of Soviet Strategy of Economic Growth: Selected Soviet Essays, 1924 - 1930 Bloomington Indiana University Press 1964 — A. Erlich, The Soviet Industrialisation Debate Cambridge, Massachussets, 1960.

وأنظر ملخصا لنقاش الثلاثينات في المراجع التالية :

C. D. Baldwin Economic Planning, Its Aims and Implications Barna, The Free Press of Illinois, 1942 ch.4 — W. Brus Problèmes généraux du fonctionnement de l'économie Socialiste, Maspéro, Paris, 1968, p. 29 - 83

نظرية كينز الخاصة بأداء الاقتصاد القومى في مجموعه[٦٩] . وهو فكر يعكس الانشغال بعلاج الأزمة المتعمقة التي يجد الاقتصاد الرأسمالى نفسه فيها في المرحلة الأخيرة من مراحل وجوده[٧٠] .

وكان على الاقتصاد الرأسمالى أن ينتظر الحرب العالمية الثانية لكى يتمكن من الخروج من الكساد . ولكن انتهاء هذه الحرب يعلن عن مرحلة جديدة من مراحل الاقتصاد العالمى .

٣ ـ الاقتصاد السياسي في وقتنا هذا

شهد الاقتصاد العالمى منذ الحرب العالمية الثانية تحولا يرد أساسا الى العوامل الثلاثة التالية :

- زيادة الأهمية النسبية للمجتمعات التي تحاول بناء المجتمع الاشتراكى وزيادة معدلات التطور المخطط .

- ازدياد حدة حركة التحرر الوطني في المستعمرات وتفكك النظام الاستعمارى ، على الأقل في شكله القديم .

- تحت تأثير هذين العاملين ، يضاف اليهما ما يحدث في داخل المجتمعات الرأسمالية نفسها ، يكف النظام الرأسمالى عن أن يكون النظام الاقتصادى الدولى ويصبح أحد

---

(٦٩) جون م . كينز John M. Keynes (١٨٨٣ - ١٩٤٦) ، عمل أستاذا للاقتصاد السياسي بجامعة كمبردج بانجلترا ومستشارا اقتصاديا لحكومة المحافظين أثناء الحرب العالمية الثانية . أهم مؤلفاته هو كتاب « النظرية العامة في العمالة ، والنقود والفائدة »

General Theory of Employment, Money and Interest

ظهر في ١٩٣٦ . وسندرس نظرية كينز بشيء من التفصيل في مؤلفنا المتعلق بالنقود والتطور الاقتصادى . ولكننا نلاحظ من الآن أن تحليل كينز يمثل عودة الى الاهتمام بالتحليل الجمعى (الذى ينشغل بأداء الاقتصاد القومى في مجموعة) ، وهى عودة تكمل احدى حركات الفكر الاقتصادى عبر الزمن (وذلك من وجهة نظر حجم الوحدة الاقتصادية محل الدراسة) : اذ كان التحليل جمعيا بصفة رئيسية من فرنسوا كينيه الى ماركس ، ليصبح وحديا بصفة أساسية عند الحديين . ثم يسترجع التحليل الجمعى مكان الصدارة مع كينز (الذى يمثل تحليله نوعا من التحليل الجمعى) . وهو ما سيتأكد في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من الانشغال المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادى .

(٧٠) هذا وقد دفع استمرار الأزمة وحدتها بعض الاقتصاديين غير الماركسيين الى التساؤل حول مصير الاقتصاد الرأسمالى الأمر الذى أعطى التحليل الخاص بالركود الاقتصادى economic stagnation stagnation économique الذى يرتبط على الأخص باسم اقتصادى أمريكى هو الفن هانس Alvin Hansen أنظر مقاله :

Economic Progress and declining Population Growth, in, Reading in Business Cycle Theory, The American Economic Association Allen & Unwin, London, 1934, p. 366 & sqq.

الأنظمة الاقتصادية الدولية وان كان مايزال النظام الأقوى .

وعلى صعيد الفكر الاقتصادى أدى الانشغال بمشكلات النمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ، والرغبة في الخروج من عملية التخلف ومحاولات الخروج منها في الاقتصاديات المتخلفة التي كانت ، وما زال الكثير منها ، تلعب دور الاقتصاديات التابعة للاقتصاديات الرأسمالية الأم ، والمشكلات التي يثيرها التطور المخطط (أو التطوير) في المجتمعات التي تعيش بناء أسس الاقتصاد الاشتراكى ، أدت هذه العوامل مجتمعة الى **العودة الى الاهتمام . في مجال التحليل الاقتصادى . بمشكلات التطور الاقتصادى عامة ومشكلات التطوير الاقتصادى (أى التطور المخطط) خاصة . وعلى هذا النحو تعود نظرية التطور الاقتصادى لتشغل من جديد ، بعد فترة من الخسوف النيوكلاسيكى ، مركز الاقتصاد السياسي[٧١] الذى يكون قد تبلور له موضوعه ومنهجه كعلم القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية** ،أى العلاقات التي تتعلق بإنتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة أفراد المجتمع ، في التغير المستمر لهذه العلاقات ، وما يؤدى اليه هذا التغير من تطور العملية الاقتصادية في مجموعها وعلى الأخص بين طريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية . هذه العلاقات هى التي تمثل الظواهر الاقتصادية ، كظواهر تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الانسان ، كظواهر تاريخية متغيرة تمثل جزءا لا يتجزأ من الظواهر الاجتماعية التي تكون المجتمع في حياته في وسطه الطبيعى وكجزء لا يتجزأ من المجتمع

---

(٧١) هنا كذلك يتعين أن نرى الحركة الديالكتيكية (الجدلية) للفكر الاقتصادى : فقد تمثلت المشكلة الأساسية للكلاسيك في كيفية زيادة ثروة الأمم ، ومن هنا جاءت الأهمية الرئيسية لتحليل التطور في داخل بنائهم النظرى . وبالنسبة لماركس تمثلت المشكلة في الكشف عن قوانين الحركة للمجتمع الرأسمالى ، ومن هنا احتل تحليله للتطور الرأسمالى مكان الشرف في نظريته الاقتصادية . ثم يختفي التحليل الخاص بالتطور الاقتصادى من تحليل الحديين الذين إنشغلوا ، كما رأينا ، بسلوك الوحدات الاقتصادية المنعزلة . واليوم يعود التحليل الخاص بالتطور والتطوير الاقتصاديين ليحتل مركز التحليل الاقتصادى ، وانما مع فارق يتمثل في أن هذا التحليل يجد تحت تصرفه ترسانة من أدوات التحليل الاقتصادى التي تم تطويرها عبر الزمن ، الأمر الذى يمكنه أن يكون ذى كيف أعلى اذا ما استند الى نظرية سليمة في القيمة تعى الفروق الكيفية بين طرق الانتاج السائدة في المجتمع الانساني المعاصر.

هذا وقد يكون من المفيد أن نشير الى أسماء أهم الكتاب المعاصرين الذين ترتبط بهم الكتابات المتعلقة بالتطور الاقتصادى . بالنسبة للنمو في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة :

E. Domar, R. Frisch, R. Harrod, P. Massé, Perroux, R.M Solow, R Stone, J. Tinbergen...

وبالنسبة لمشكلات التطور في الاقتصاديات الاشتراكية المخططة :

P. Baran, Ch. Bettelheim, c. Bobrowski, H. Denis, M. Dobb, M Kalecki, L.V. Kantarovitch, O. Lange, W. Leontief, V.S. Nemchinov, A. Nove, S. Stroumiline, P. Sweezy...

وفيما يتعلق بمشكلات التطور في الاقتصاديات المتخلفة :

P. Baran, ch. Bettelheim, M. Dobb, J. Castro, A.G. Frank, A.O. Hirschman, M. Kalecki, O. Lange, H. Lebenstein, W.A. Lewis, P.C. Mahalanobis, H Myint, G Myrdal, R. Nurkse, F. Perroux, R. Prebisch, K.N. Raj, V.K.R.V. Rao, J. Robinson, P.N. Rosentein, Rodan, A.N. Sen, J. Tinbergen, S. Amin...

العالمي في تحوله المستمر . ويكون قد تبلور في نفس الوقت منهج العلم ، الذى يعكس النظرة العاملة التي بمقتضاها نتصور الظواهر التي يتعلق بها موضوع العلم ، ويبين كيف يتأتي لنا أن نستخدم في دراسة هذه الظواهر ، أى عند القيام بالمجهود التحليلي ، منهج البحث العلمى بصفة عامة . على أن يلعب التجريد دورا ذى أهمية خاصة في عملية الاستقصاء ، وهى عملية يستخدم في خلالها الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطقي ، مع امكانية الاستعانة بصفة خاصة بالمنطق الرياضي باعتباره أعم صور الاستنباط ، وذلك عندما يتعلق الأمر بالمظاهر الكمية ، أو القابلة للقياس الكمى ، للظواهر الاقتصادية .

على هذا النحو ننتهي من رحلتنا عبر تاريخ علم الاقتصاد السياسي . وبانتهائها يبين لنا أن تعريفنا للاقتصاد السياسي ، من حيث موضوعه ومنهجه ، كما قدمناه في الباب الاول من هذا الجزء ، لم يكن يمكن الوصول اليه إلا عن طريق تتبعنا للعملية التاريخية التي ولد من خلالها هذا العلم وتطور ، أى تبلور من خلالها موضوعه ومنهجه ، والتعرف على مصدر الأفكار المختلفة ، الخاصة بموضوعه ، بتحديد مجال الظواهر التي ينشغل بها ، بطبيعة هذه الظواهر ، هل هى علاقات اجتماعية ، أم علاقات بين الانسان والأشياء تنجم عن سلوك أفراد من قبيل الرجل الاقتصادى ؟ هل هى اجتماعية ومتغيرة (ومن ثم تاريخية) أم أبدية وخالدة ؟ هل هى ظواهر ذات مظهرين كيفي وكمي في ارتباطها العضوى ، أم ينسلخ عنها مظهرها الكيفي ؟ هل تحكمها قوانين موضوعية أم لا ؟ وهل هذه القوانين مستقلة عن ارادة الانسان أم لا ، بمعني آخر ، هل يسرى في حقها مبدأ الحتمية أم لا ؟ . والتعرف كذلك على مصدر الأفكار الخاصة بالمنهج من أين جاءت فكرة استخدام المنهج التجريبي في مجال دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ من أين جاء المنهج التجريدى ؟ من أين جاء المنهج الديالكتيكى (الجدلى) ؟ من أين جاء استخدام الاستقراء والاستنباط كسبيلين للاستخلاص المنطق ؟ من أين جاء استخدام المنطق الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية ؟ الاجابة على هذه الأسئلة تمكننا من التوصل الى منهج الاقتصاد السياسي ، كما عرفناه في الفصل الثاني من الباب الذى نتج عن تقابل وتصارع المناهج المختلفة التي برزت خلال عملية مولد العلم وتطوره .

كل هذا كان نتاج مفكرين مختلفين أتيحت لنا فرصة التعرف على أسمائهم ، مفكرين عاشوا المراحل المختلفة لتطور العلم الذى تنصب عليه دراستنا[٧٢] .

(٧٢) نترك للقارئ مهمة العودة الى تفاصيل ما قلناه في تاريخ علم الاقتصاد السياسي لاسناد كل فكرة متعلقة بالموضوع والمنهج كما نعرفها في الباب الأول الى المفكر الذى قال بها والمرحلة التي ترد اليها .

ويمثل النتاج النظرى لجهود هؤلاء المفكرين - وهو النتاج الذى يمثل - مجموعة من النظريات : نظرية الانتاج ، نظرية القيمة والأثمان (بما يرتبط بها من نظرية في العرض والطلب) ، نظرية التوزيع (نظرية الأجور ، نظرية الربح ، نظرية الفائدة ، نظرية الريع) ، النظرية النقدية ، نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية ، نظرية التطور الاقتصادى ، كل هذه النظريات في علاقتها بطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

هذه النظريات (وما تتضمنه من نظريات أخرى) نطلق عليها اصطلاح « الاقتصاد السياسي » ، الذى يتميز عن غيره من فروع الدراسات الاقتصادية التي تطورت مع الاقتصاد السياسي ، والتي تكون مع الاقتصاد السياسي ما يسمى « بالعلوم الاقتصادية » (٧٣) . هذه التفرقة بين الاقتصاد السياسي وغيره من فروع العلوم الاقتصادية يتعين أن نكون واعين لها :

- فهناك أولا **التاريخ الاقتصادى** (٧٤) ، الذى تنصب الدراسة فيه على العملية الاقتصادية في تطورها في مجتمع معين في فترة تاريخية سابقة . مركز الانشغال هو الأحداث أو الوقائع الاقتصادية التي وقعت في هذا المجتمع خلال هذه الفترة . مثال ذلك دراسة التاريخ الاقتصادى لمصر في القرن التاسع عشر . هذا الفرع من فروع العلوم الاقتصادية يتمتع بأهمية خاصة ، اذ لا يمكن أن نأمل في فهم الظواهر الاقتصادية لأية فترة ، بما في ذلك الفترة الحالية ، دون معرفة كافية بالوقائع الاقتصادية في تاريخها السابق . يزيد على ذلك أنه باحتوائها « للوقائع التنظيمية » تسمح لنا دراسة التاريخ الاقتصادى بفهم كيف أن الظواهر الاجتماعية مرتبطة بعضها ببعض وكيف تكون العلوم الاجتماعية بالتالى مرتبطة بعضها ببعض .

- هناك ثانيا ما يسمى الاقتصاد الوصفي (٧٥) الذى ينشغل بمشكلات الاقتصاد المعاصر ، مثال ذلك دراسة الموقف الاقتصادى في المجتمع المصرى في وقتنا هذا . ويفرق في اطار الاقتصاد الوصفي بين :

* الاحصاء الاقتصادى (٧٦) ، وهو التعبير الرقمى عن مختلف مظاهر العملية الاقتصادية

---

(٧٣) Economic Sciences; Sciences économiques.
(٧٤) Economic History; Histoire économique.
(٧٥) Discriptive Economics; Economie discriptive
(٧٦) Economic Statistics; Statistiques économiques.

الملموسة في مجتمع ما .

* والجغرافيا الاقتصادية[٧٧] ، التي تتمثل في دراسة العملية الاقتصادية من وجهة نظر التوزيع المكاني للموارد والنشاطات الاقتصادية .

* وهناك أخيرا **اقتصاديات الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي** ، وهي تتمثل في الدراسات النوعية التي تهتم بفرع معين من فروع النشاط الاقتصادي : الاقتصاد الزراعي ، الاقتصاد الصناعي ، اقتصاديات النقل ، الى غير ذلك .

ويوجد بين فروع العلوم الاقتصادية هذه ، أي الاقتصاد السياسي وهذه الفروع الثلاثة ، علاقات اعتماد متبادل : فالنظرية لا غني عنها كهاد في البحث الخاص بالتارخ الاقتصادي والاقتصاد الوصفي . من ناحية أخرى ، دراسة العملية الاقتصادية في تاريخها هي السبيل الوحيد لاستخلاص معرفة عملية صحيحة . كما أن الاقتصاد الوصفي يزودنا بمعلومات تصبح لاحقا أساس دراسة التاريخ الاقتصادي .

فاذا ما اتضح الفارق والعلاقة بين هذه الفروع من المعرفة الاقتصادية يمكننا أن نميز في اطار الاقتصاد السياسي على ضوء دراستنا لتاريخ العلم :

- **النظرية الاقتصادية ، التي تستخدم بمعني مصطلحي للتعبير عن النظرية ، أو النظريات ، الخاصة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية بمظهرها العيني والنقدي ، (ومن ثم فهي تحتوي النظرية النقدية) .**

- نظرية العلاقات الاقتصادية الدولية .

- نظرية التطور الاقتصادي .

- تاريخ الفكر الاقتصادي . ويتمثل في دراسة تاريخ هذه النظريات .

* * *

في اطار دراستنا هذه سنهتم أساسا بالنظريات المتعلقة بطبيعة وكيفية أداء العملية الاقتصادية على افتراض غياب العلاقات الاقتصادية الدولية (أي على فرض أن العملية الاقتصادية في الداخل توجد بمنعزل عن بقية الاقتصاد العالمي) . ولكن اتضح لنا من

---

(٧٧) أنظر ص ٥٤ و ٥٥ مما سبق .

الباب الثالث

الاقتصاد السياسى علم طرق الانتـــــاج

رأينا أن عملية الانتاج هي عملية صراع بين الانسان والطبيعة ، وأن الانسان لا يعيش هذا الصراع بمفرده ولزما في جماعة . فعملية الانتاج بالطبيعة عملية اجتماعية في اثنائها تقوم العلاقات بين أفراد المجتمع . هذه **العلاقات الاجتماعية للانتاج** تقوم ، كما رأينا ، على التعاون بين أفراد المجتمع وتقسيم العمل بينهم ، تقسيم العمل في داخل الوحدة الانتاجية وبين الوحدات الانتاجية وما يترتب عليه من اعتماد متبادل بين هذه الوحدات اعتمادا تتسع شبكته ومداه بازدياد درجة التقسيم الاجتماعي للعمل . فالوحدة الاقتصادية ، خلية النشاط الاقتصادي ، تعتمد في قيامها بنشاطها الاقتصادي على الوحدات الاخرى اما في حصولها على ما هو لازم لقيامها بانتاج (فالوحدة المنتجة للمنسوجات مثلا تعتمد في قيامها بالانتاج على الوحدة المنتجة للغزل والوحدة المنتجة لآلات النسيج ، وهذه بدورها تعتمد على الوحدات المنتجة لما هو لازم لانتاجها ، الوحدة المنتجة لآلات النسيج تعتمد على الوحدة المنتجة للصلب ، وهكذا) ، واما في تصريف ما تنتجه (فالوحدة المنتجة للصلب مثلا تعتمد في تصريف الصلب على الوحدات التي تستخدم الصلب كمدخل في الانتاج ، كالوحدات المنتجة للآلات ، وتلك المنتجة لعربات النقل ، وتلك التي تقوم ببناء المباني حيث يستخدم الصلب ، هكذا) .

هذه الشبكة من العلاقات الإجتماعية للانتاج ، في داخل الوحدات الانتاجية وفيما بينها تدور حول علاقة أساسية تحدد الطرق التي تستخدم بها وسائل الانتاج ومن ثم أشكال التعاون وتقسيم العمل ، وتحدد من ثم دور كل **فرد في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه** العملية . هذه العلاقة الأساسية تتمثل في ملكية وسائل الانتاج الموجودة تحت تصرف المجتمع وتمثل الركيزة التي تقوم عليها الشبكة من العلاقات الاجتماعية للانتاج . على أن يقصد بالملكية ، ليس مجرد الشكل القانوني ، وانما السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج ، وهي تتحدد بسلطة اتخاذ قرارات استخدام هذه الوسائل والتنفيذ الفعلي لهذه القرارات ومراقبة الاستخدام الفعلي للوسائل والاختصاص في النهاية بفائض عملية الانتاج . ومن ثم أمكن تمييز نوع علاقات الانتاج السائدة في مجتمع ما على أساس نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في هذا المجتمع .

هذه العلاقات الاجتماعية للانتاج بنوع ملكية وسائل الانتاج الذى ترتكز عليه ا[illegible]
عضويا (عن طريق تحددها به وتأثيرها عليه) **بمستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج** ، **أى**
القوة العاملة التي تعيش في وسط تكنولوجى معين بما يلزم من خبرة فنية تكتسب من خلال
التجربة وتنتقل عبر الأجيال ، ومجموعة وسائل الانتاج التي توجد تحت تصرف المجتمع والتي
تتمثل في الأرض وأدوات العمل (نوعا وكما) والمواد موضوع العمل .

**ويطلق على مستوى معين للقوى الاجتماعية للانتاج وما يرتبط به من نوع من علاقات
الانتاج (بما ترتكز عليه من نوع من ملكية وسائل الانتاج) اصطلاح طريقة الانتاج أو
الهيكل الاقتصادى . وهو يبين النحو المتميز الذى يترابط به هذا المستوى المعين من
مستويات تطور قوى الانتاج مع هذا النوع من علاقات الانتاج ، أى النمط الاجتماعى الذى
يكون عليه الكل الاقتصادى للمجتمع** بما يعطى للعملية الاقتصادية في مجتمع معين شكلا
اجتماعيا يميزها عن العملية الاقتصادية في مرحلة مختلفة أو مجتمع مختلف . بمعنى ثالث ، اذا
كانت العملية الاقتصادية تأخذ ، في تطورها عبر الزمن ، أشكالا اجتماعية مختلفة فان
المشكلة التي تطرح نفسها على مستوى التطور النظرى هى مشكلة التوصل الى معرفة **الشكل
الاجتماعى** المتميز الذى تأخذه هذه العملية في المجتمع محل الدراسة المحدد في المكان
والزمان . وللتوصل الى ذلك ، يلزمنا :

(أ) أن نتحسس أولا مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق التعرف على نوع القوة
العاملة الموجودة (كما وكيفا أى حيث القدرة الجسمانية وما اذا كانت قوة عاملة عائلية أو
مسخرة أو أجيرة على سبيل الدوام أو التأقيت) ، وكذلك التعرف على نوع المعرفة الفنية
التي تمتلكها الخاصة بما تستخدمه من وسائل انتاج في الأنواع المختلفة للنشاط الاقتصادى .
كما يتم التعرف على مستوى تطور قوى الانتاج عن طريق معرفة نوع وسائل الانتاج التي
تستخدمها القوة العاملة والفنون الانتاجية التي تتبعها لتحقيق نتيجة عملية العمل الاجتماعى
في كل مجالات النشاط الاقتصادى .

(ب) ويلزمنا ثانيا التعرف على نوع علاقات الانتاج الموجودة بين أفراد (مجموعات
وطبقات) المجتمع ، وذلك بالتعرف على من يملك وسائل الانتاج : الأرض وأدوات العمل
والوارد التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج ، ومن بالتالى ، من أفراد المجتمع ، يكون
محروما من هذه الوسائل . وكذلك الحقوق التي يتمتع بها كل فرد (أو مجموعة أوطبقة) على
هذه الوسائل : هل هو حق استخدامها مباشرة استبعادا للآخرين ؟ أو حق وضعها تحت
تصرف الآخرين لاستخدامها بواسطتهم في مقابل جزء من الناتج ؟ أو حق استخدام هذه
الوسائل باستعمال العمل الأجير ؟ .

(ج) للتوصل أخيرا الى الكيفية التي يعطى بها التزاوج بين هذا المستوى لتطوير قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج القائمة ، يعطى بها لكل عملية العمل الاجتماعى شكلا متميزا يميزها عن الأشكال الأخرى ويبين :

● نوع النشاط الاقتصادى السائد ، والكيفية التي يتم بها النشاط الاقتصادى عن طريق بيان الدور الذى يقوم به كل فرد (مجموعة أو طبقة) في عملية العمل الاجتماعى

● ويبين ما اذا كان هذا النشاط يتم ، من وجهة نظر من يتخذون قرارات الانتاج ، بقصد الاشباع المباشر لحاجات المنتجين أم بقصد المبادلة .

● كما يبين الكيفية التي يتم بها توزيع ناتج عملية العمل الاجتماعى بين أفراد (مجموعات وطبقات) المجتمع ، وعلى الأخص مصير الجزء من الناتج الاجتماعى الذى يسمى بالفائض الاقتصادى : قدره والأشكال التي يأخذها ، والاختصاص به وكذلك الاستخدامات التي يوجه لها .

● ويبين أخيرا الكيفية التي يضمن بها استمرارية عملية الانتاج ، ومن ثم استمرارية المجتمع بأكمله ، عبر الزمن ، أى الكيفية التي نضمن بها تجدد الانتاج من فترة لأخرى .

النحو المتميز الذى تمتزج به هذه « الكيفيات » هو الذى يعطينا التركيبة الخاصة لمستوى معين من تطوير قوى الانتاج مع نمط معين من علاقات الانتاج تسمى بطريقة الانتاج أو أسلوب الانتاج . بعبارة أبسط نحن هنا بصدد الكيفية التي ينظم بها مجتمع معين عملية العمل الاجتماعى فيه .

وتشغل فكرة طريقة الانتاج مكان الشرف في علم الاقتصاد السياسي وذلك للأسباب الآتية :

١ - أن موضوع الاقتصاد السياسي وان كان يتعلق بالظواهر الاقتصادية المكونة لعملية الانتاج والتوزيع فانه يتعلق بها ، كما رأينا ، في أشكالها الاجتماعية المختلفة ، الأمر الذى يمكن معه القول بأن موضوع العلم يتعلق في الواقع بالطرق الاجتماعية المختلفة للانتاج أو بالهياكل الاقتصادية المختلفة .

٢ - يترتب على ذلك أنه في عملية البحث العلمى (أى عند استخلاص المعرفة) ترتبط النظرية (الممثلة للمعرفة المستخلصة) بطريقة الانتاج أو بالهيكل الاقتصادى . فالهيكل الاقتصادى هو الذى يفرض على الباحث مشكلات أو أسئلة معينة . الحاح المشكلة في الواقع العملى يحدد المركز الذى تشغله في نطاق الفكر . يتم ذلك على مرحلتين :

* أولا تبدأ المشكلة في الظهور ثم تتطور الى أن تصبح ملحة في نطاق الممارسة أى في نطاق الواقع الاجتماعى للنشاط المادى(٢) .

* في المرحلة الثانية يصل هذا الالحاح الى درجة تدفع المشكلة الى وعى المفكر فتنعكس مشكلة في نطاق العمل النظرى(٣) .

هذان المجالان لا ينفصل أحدهما عن الآخر ، اذ يكونان جزءا من الواقع الجتماعى ، من التجربة الاجتماعية(٤) . ثانيهما يتحدد بالأول ثم يؤثر بدوره عليه ، فالعلاقة بينهما علاقة تأثير متبادل .

اذا كان الأمر كذلك عند القيام باستخلاص النظريات (أى في مرحلة تكوينها) تعين ربط كل نظرية بالهيكل الاقتصادى عند دراسة النظريات المختلفة .

٣ ـ أن فكرة طريقة الانتاج أو الهيكل الاقتصادى هى التي تبين لنا التلاحم العضوى بين طبيعة الكل الاقتصادى وكيفية أدائه : كيف أن طبيعة الاقتصاد تكون على نحو يمكن كل جزء من أجزائه من القيام بوظيفته ، وأن أداء الاقتصاد في مجموعه يتم بفضل قيام هذه الأجزاء كل بدور يتمتع بأهمية معينة تتوقف على أهمية الجزء في الهيكل الاقتصادى . أداء الاقتصاد في مجموعه يؤدى بدوره ، وفي المدى الطويل ، الى تغييرات تصيب الهيكل الاقتصادى نفسه . وعليه لا يمكن فهم أداء اقتصاد معين بمعزل عن هيكله .

٤ ـ من ناحية السياسة الاقتصادية ـ وهى تمثل مجال الاستفادة من المعرفة النظرية في التأثير على الواقع الاقتصادى ـ سنرى فيما بعد أن التطور الاقتصادى يعني التغير الهيكلي للاقتصاد القومي وأن التطوير يعني التغيير الهيكلي الواعي (المخطط) . ومن ثم تمثلت نقطة البدء في كل جهود تطويرية في معرفة الهيكل الاقتصادى المراد تغييره . وكذلك معرفة الملامح العريضة للهيكل المراد الوصول اليه من خلال جهود التطوير . في التوصل الى هذه المعرفة تمثل فكرة طريقة الانتاج الأداة النظرية الأساسية . .

لكل هذه الأسباب يتعين علينا الان أن نتعرض بشيء من التفصيل على فكرة طريقة الانتاج التي لابد وأن نكون أساسها في عرضنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي (وما سبقه من

(١) La pratique de l'activité matérielle

(٢) La pratique théorique

(٤) social praxis اذا أردنا استخدام اصطلاح Praxis الألماني الذى أصبح مألوفا في نطاق نظرية المعرفة

فكر اقتصادى) في الباب السابق . ولما كان هذا التاريخ يغطى الفترة التاريخية التي شهدت ، وما تزال تشهد ، طريقة الانتاج الرأسمالية والانتقال الى طريقة الانتاج الاشتراكية ، كان من الطبيعى أن نبين ، بعد أن نحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج ، الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية والخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية . وعليه ينقسم هذا الباب الثالث الى فصول ثلاثة :

- الفصل الأول : في مفهوم فكرة طريقة الانتاج .
- الفصل الثاني : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .
- الفصل الثالث : في الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

الفصل الأول

في مفهوم فكرة طريقة الإنتاج (١)

نعلم أنه للقيام بعملية الانتاج بصرف النظر عن شكلها الاجتماعي يتعين أن تتوافر الشروط المكونة لعناصر هذه العملية ، وهي :

- العمل ، المتمثل في المجهود الواعي الذى تقوم به القوة العاملة بما تتمتع به من معرفة فنية .

- ووسائل الانتاج ، التي تتمثل في الأرض وأدوات العمل والمواد موضوع العمل التي يجرى تحويلها في عملية الانتاج .

هذه الشروط التي اصطلحنا على تسميتها بالقوى الاجتماعية للانتاج تمثل جوهر عملية الانتاج مجردا عن الشكل الاجتماعي لهذه العملية . هذه القوى تبين في تغيرها المستمر مستوى انتاجية العمل وتعكس بالتالى مدى سيطرة الانسان في المجتمع على الطبيعة . وفي اطار هذه القوى تكون وسائل الانتاج محلا لعلاقة اجتماعية تحدد موقف كل فرد في مواجهة الآخرين ازاء وسائل الانتاج وتحدد بالتالى دوره في عملية الانتاج ونصيبه في الناتج الاجتماعي ، ومن ثم تكون العلاقة التي ترتكز عليها العلاقات التي تنشأ بين الأفراد في عملية الانتاج . هذه العلاقات تتوافق مع مستوى تطور قوى الانتاج لتكون معها طريقة في الانتاج تتميز عن غيرها من طرق الانتاج . وعليه تتحدد طريقة الانتاج في نفس الوقت بنوع علاقات الانتاج السائدة ومستوى تطور القوى الاجتماعية للانتاج . لنرى أولا كلا من هذين المحددين لنتوصل ، الى التمييز نظريا بين بعض طرق الانتاج التي لمسناها في دراستنا حتى الآن . ابتداء من فكرة (مقولة) طريقة الانتاج ، الى الفكرة المتعلقة بالكل الاجتماعي ، وهي فكرة (أو مقولة) التكوين الاجتماعي .

---

(١) يستخدم « أسلوب الانتاج » كمرادف في اللغة العربية لطريقة الانتاج .

١ ـ نوع علاقات الانتاج السائدة

في تحديدنا لنوع علاقات الانتاج السائدة سنرى أولا المقصود بعلاقات الانتاج والعلاقة الأساسية التي ترتكز عليها والتي وفقا لنوعها يمكن التفرقة بين أنواع مختلفة من روابط الانتاج. لنرى بعد ذلك ما يرتبط بنوع علاقات الانتاج من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة أداء لهذا النشاط في مجموعه .

أولا ـ علاقات الانتاج :

يقصد بعلاقات الانتاج الروابط التي تقوم بين أفراد الجماعة في أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد أو فئة اجتماعية في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعى بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم أن الانسان لا يعيش صراعه مع الطبيعة بمفرده وانما في جماعة يتعاون أفرادها ويعتمد كل منهم على الآخر اعتمادا ينعكس في تقسيم اجتماعى للعمل . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجية . وبدأ تراكم هذه الأدوات التي تتعدد بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ـ مصحوبا بتراكم المعرفة الفنية ـ يلعب دورا تزداد أهميته يوما بعد يوم الى أن أصبح وجود هذه الأدوات شرطا ضروريا لقيام عملية الانتاج الاجتماعى . بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجرى تحويلها (أى موضوع العمل) . من هذا الوقت يصبح تملك الأرض وأدوات العمل وتملك الأشياء التي يتم تحويلها في أثناء عملية الانتاج بما يخوله من سيطرة فعلية عليها عاملا أساسيا في تحديد مصير نتيجة عمل الجماعة في صراعها مع قوى الطبيعة . بمعنى آخر ، عندما يصبح وجود وسائل الانتاج شرطا جوهريا لقيام الجماعة بعملية الانتاج الاجتماعى تبدأ العلاقة الاقتصادية التي يكون مضمونها موقف كل فرد (من الأفراد الآخرين) ازاء وسائل الانتاج في أن تكون الرابطة الاجتماعية الجوهرية التي تحدد دوره في عملية الانتاج ونصيبه في ناتج هذه العملية . ومع ازدياد اعتماد القوة العاملة على التراكم من وسائل الانتاج للقيام بعملية الانتاج الاجتماعى تزداد أهمية هذه الرابطة الاجتماعية الجوهرية . التعبير القانوني لهذه الرابطة هو الملكية . ملكية وسائل الانتاج تصبح بما تتضمنه من سيطرة فعلية عليها ، العامل الجوهرى في تحديد دور كل فرد في عملية الانتاج ومصير ناتج الصراع الجماعى لأفراد المجتمع مع قوى الطبيعة ، وتصبح بالتالى الركيزة التي

ترتكز عليها علاقات الانتاج[٢] .

وقد عرف التطور البشرى نوعين من ملكية وسائل الانتاج : الملكية الخاصة والملكية الجماعية (لن ندخل هنا في التفاصيل الخاصة بالأشكال المختلفة التي يأخذها كل نوع من هذين النوعين لملكية وسائل الانتاج لا لأن ذلك غير مهم ، بل بالعكس اذ هو أمر ذو أهمية حيوية . وانما لأن مجال دراستنا هذه لايتسع لذلك) . بناء عليه يمكن التفرقة بين طرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة (سواء أكانت ملكية فردية أم ملكية الدولة) لوسائل الانتاج (مثال ذلك طرق الانتاج السابقة على طريقة الانتاج الرأسمالية فيما عدا الانتاج في المجتمع البدائي القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج[٣] . وبعض صور الملكية الجماعية في المجتمعات الأسيوية القديمة) وبذلك طريقة الانتاج الرأسمالية ، وطرق انتاج ترتكز فيها علاقات الانتاج على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، على النحو الذى سنراه لطريقة الانتاج الاشتراكية .

ثانيا ـ الهدف من النشاط الاقتصادى :

الهدف **العام** من النشاط الاقتصادى هو ، كما نعلم ، اشباع حاجات أفراد المجتمع . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدده في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادات والأخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . فاذا كان الهدف العام من النشاط الاقتصادى واحد (وهو اشباع حاجات افراد المجتمع) فان الغاية **المباشرة** من القيام بالنشاط الاقتصادى ، **أى الهدف المباشر من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج** ، هذه الغاية المباشرة تتحدد اجتماعيا ـ ومن ثم تاريخيا ـ وتختلف من طريقة الى أخرى من طرق الانتاج . فيما يتعلق بهذا الهدف المباشر للنشاط الاقتصاد يمكن تمييز الأنواع الثلاثة الآتية من الأهداف :

---

(٢) من المهم أن نوضح أن الملكية لا نقصد لا لذاتها ولا لما تضمنه من شكل قانوني ، انما هي تقصد بالقدر الذى تخول فيه لصاحب الشأن سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . ففي الحالات التي تنفصل فيها السيطرة الفعلية عن الملكية الشكلية تصبح الفعلية هي الحاسمة فيما يتعلق بكيفية استخدام وسائل الانتاج وكيفية توزيع الناتج .

(٣) أنظر فيما يتعلق بنشأة الملكية ، أولا الملكية الجماعية في الجماعات البدائية ثم الملكية الخاصة :

L.H. Morgan. Ancient society (1877) 2nd indian edition, Bharati Liberary, Calcutta. 1958, p. 535 & sqq. — V.G. Childe, Man Makes Himself Watts & Co. London. 1948 — J.D. Bernal, Science in History, Watts, London, 1957, p. 55 & sqq. — E.J. Hobsbawn, (ed.) K. Marx. Pre-capitalist Economic Formations, Lawrance & Wishart, London, 1964.

* فقد يكون الهدف الذى يسعى الى تحقيقه القائمون على أمر الانتاج **هو الأشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يلزمون في مواجهتهم بالتنازل لهم عن جزء من منتجاتهم** (أو عن بعض وقت عملهم) ، في هذه الحالة يهدف النشاط الانتاجى الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج . فلو تصورنا الانتاج في القرية المصرية قبل أن تتغلغل فيها طريقة الانتاج الرأسماليه نجد غالبية أهلها يعملون بالزراعة . الى جانب الفلاحين يوجد بعض الحرفيين (كالنجار والحداد .. الى غير ذلك) . الفلاحون ينتجون بقصد اشباع حاجاتهم وحاجات من يتملكون وسائل الانتاج وخاصة الأرض ولا ينتجون للسوق . الحرفيون لا يقومون بالانتاج إلا بناء على طلب سابق محدد مقدما . فهو ينتج لاشباع هذا الطلب المحدد ، وليس لمستهلك مجهول . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تتميز بهدف يتمثل - من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاجات - في اشباع مباشر لحاجات الافراد . كان هذا هو الحال الغالب في الانتاج في طرق الانتاج السابقة على الرأسمالية .

* كما أن الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى قد تتمثل في **تحقيق الكسب النقدى (في صورة دخل نقدى)** . هذه الحالة تصبح هى الغاية والوسيلة لتحقيق الأهداف الأخرى ، أى لاشباع الحاجات المختلفة ، اذ يستطيع الفرد عن طريق الحصول على الدخل النقدى وانفاقه اشباع حاجاته في حدود هذا الدخل . هذه الغاية من النشاط الاقتصادى تسيطر عندما تسود ظاهرة الانتاج بقصد المبادلة ، والمبادلة النقدية . وهى تنعكس في مجال الانتاج فتجعل الهدف من القيام به تحقيق الربح النقدى ، كما هو الحال بالنسبة لطريقة الانتاج الرأسمالية . فصاحب المشروع الرأسمالى (أو من يديره لحسابه) انما يتخذ قرارات الانتاج بقصد الحصول على الربح النقدى ، وذلك على النحو الذى سنراه عند الكلام عن الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية .

* كما قد تتمثل الغاية المباشرة من النشاط الاقتصادى في اشباع الحاجات التى تسمح الموارد الانتاجية للمجتمع - في ظل الظروف الفنية والاجتماعية - للانتاج - باشباعها لغالبية أفراد المجتمع ، كما هو الشأن بالنسبة لطريقة الانتاج الاشتراكية على التفصيل الذى سنراه عند التعرف على خصائصها الجوهرية .

ثالثا - طريقة أداء وسير العملية الاقتصادية :

هنا يمكن التفرقة بين طريقة للانتاج تسير سيرا تلقائيا - **تكون فيه النتيجة النهائية للعملية الاقتصادية في مجموعها** محصلة القرارات الفردية المستقلة التى تتخذ دون تنسيق سابق بينها ، وبين طريقة للانتاج تسير سيرا واعيا - أو **مخططا** - تلتقى فيه نتيجة النشاط الاقتصادى في

مجموعه رعاية قبل بدء النشاط تتمثل في تحديد هدف للنشاط الاقتصادى في مجموعه وفي تحديد الوسائل التي تمكن من تحقيق هذا الهدف لفترة زمنية مستقبلة محددة . مثال للحالة الأولى نجده في أداء الاقتصاد القومى في طريقة الانتاج الرأسمالية من خلال العمل التلقائي لقوى السوق . فهى تعمل عن طريق ميكانزم السوق . أما الحالة الثانية فهى في حالة طريقة الانتاج الاشتراكية التي تعمل من خلال ميكانزم التخطيط كما سنرى فيما بعد .

* * *

تلك هى علاقات الانتاج بارتكازها على نوع ملكية وسائل الانتاج السائدة في المجتمع وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادى وطريقة لأداء هذا النشاط في مجموعه . نوع علاقات الانتاج السائدة انما يرتبط ارتباطا عضويا بمستوى تطور قوى الانتاج التي يأخذ كل منها شكلا اجتماعيا مختلفا عند مستوى معين من التطور معطيا بالتالى لعلاقات الانتاج الطابع الذى يجعلها تميز مع مستوى تطور قوى الانتاج شكلا معينا من الأشكال الاجتماعية للانتاج ، أى طريقة معينة للانتاج . ما المقصود بذلك ؟

٢ - مستوى تطور قوى الانتاج

قلنا أن القوى الاجتماعية للانتاج هى القوة العاملة بتكوينها الفني ووسائل الانتاج من أرض وأدوات عمل ومواد موضوع العمل . وان هذه القوى تمثل جوهر العملية الانتاجية بصرف النظر عن شكلها الاجتماعى . والواقع أن صراع الانسان مع الطبيعة ينعكس في تغيير لقواه الانتاجية ينتج عن معرفته لقواها وزيادة انتاجيته بتنويع وتحسين أدوات العمل وزيادة خبراته الفنية .

هذه القوى ، وان كانت تمثل دائما جوهر عملية الانتاج ، تأخذ عند كل مستوى من مستويات تطورها شكلا مختلفا . فالعمل الذى هو في جوهره مجهود واع يبذله الانسان على قوى الطبيعة يأخذ أشكالا مختلفة عند مستويات تطور قوى الانتاج في مجموعها : فهو يصبح عمل العبيد عند مستوى تطور قوى الانتاج في اليونان القديمة (حيث يكون الانسان نفسه أداة انتاج ، ويصبح عمل الاقنان (رقيق الأرض) عند مستو آخر من مستويات تطور قوى الانتاج ، أى في أوربا العصور الوسطى ، ويصبح العمل الأجير ، حيث قوة العمل تصبح سلعة ، عند مستوى تطور قوى الانتاج في أوربا المعاصرة .. وهكذا . والأرض ، وبعبارة أدق التربة ، التي هى وسيلة انتاج ، هى في الأصل هبة من الطبيعة . هذه الأرض تصبح الملكية العقارية عند مستوى تطور قوى الانتاج الذى عرفته اليونان

القديمة ، وتصبح الملكية العقارية عند مستوى تسود فيه كوسيلة انتاج في أوربا العصور الوسطى .. وهكذا .. ووسائل الانتاج الأخرى (أدوات العمل وموضوعه) التي تكون مجرد وسائل انتاج عند مستوى معين من تطور قوى الانتاج ، تصبح رأس مال عند مستوى آخر على نطاق ضيق في مرحلة أولى لتكون الظاهرة السائدة في مرحلة تالية .

فقوى الانتاج تأخذ اذن عند المستويات المختلفة لتطويرها أشكالا تعطى لكل مستوى وعا من علاقات الانتاج ينضم اليه ليحدد نوع طريقة الانتاج السائدة . ولكن كيف نميز المستويات المختلفة لتطور قوى الانتاج كعاكس لمدى سيطرة الانسان (في المجتمع) على قوى الطبيعة ؟ .

يمكن القول أن مستوى تطور قوى الانتاج ينعكس في كمية ونوع هذه القوى وفي الكيفية التي تستخدم بها في فروع النشاط الاقتصادى المختلفة ، وهو ما يمكن التوصل اليه عن طريق الوزن النسبي لقطاعات النشاط المختلفة .

مع تطور المجتمع الانساني يتعدد النشاط الاقتصادى وتتطور فنونه : من جمع الثمار الى الصيد ، الى الزراعة بمختلف أنواعها ، الى الصناعة بمختلف فروعها . وكذلك النشاطات المتمثلة في القيام بالخدمات المختلفة . أيا ما كان الأمر فانه يمكن أن نميز بين أنواع ثلاثة من النشاط الاقتصادي وفقا لمدى مباشرة العلاقة بين الانسان والطبيعة .

١ - فهناك **النشاط الأولى** حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة علاقة مباشرة وحيث الدور الذى تقوم به الطبيعة في عملية الانتاج دور واضح . مثال ذلك الصيد بمختلف أنواعه ، والزراعة وتربية المواشي والدواجن ، والنشاط الاستخراجى في المناجم والمحاجر . بعض المنتجات الناتجة من هذا النشاط قد تصلح لاشباع الحاجات النهائية للانسان كالخضروات الطازجة أو كاستخدام الفحم في التدفئة المنزلية ، والبعض الآخر يتعين أن يكون موضوعا لنشاط انتاجى آخر قبل أن يستعمل في اشباع الحاجات النهائية للانسان كالقطن لابد من مروره بمراحل مختلفة قبل أن يصبح ملابس .

٢ - وهناك ثانيا - **النشاط الثانوى أو الصناعى** الذى ينصب على تحويل منتجات تم انتاجها في نشاط من النشاطات الأولية . هنا تكون العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة ويزيد وضوح العلاقة بين الانسان والانسان . في هذا النوع من النشاط الانتاجى يعمل الانسان في ظل ظروف تمثل سيطرة أكبر من جانبه على قوى الطبيعة ، فبينما في الزراعة مثلا تتوقف نتيجة عملية الانتاج لحد كبير (قد يمثل العامل الحاسم في بعض الأحوال) على ظروف طبيعية (مناخية مثلا) فان الانتاج الصناعى يتوقف (الى جانب اعتماده غير المباشر على

النشاط الأولى) على ظروف هى من صنع الانسان كشروط العمل في داخل المصنع . من هنا مثلت الصناعة مرحلة أرقى من مراحل سيطرة الانسان على قوى الطبيعة ومن هنا كانت انتاجية العمل في الصناعة أعلى منها في الزراعة إلا عندما تصبح الزراعة نوعا من الصناعة وهو ما لا يتحقق إلا بوجود الصناعة كأساس للنشاط الاقتصادى . هذه الحقيقة يتعين ألا تغيب عن ذهننا اذ يرتكز عليها اختيار التصنيع كسبيل لتطوير الاقتصاديات المختلفة كالاقتصاد المصرى .

هذا ويطلق على هذين النوعين من النشاط - الأولى والثانوى - الانتاج المادى أو السلعى .

٣ - وهناك ثالثا نشاط الخدمات حيث العلاقة بين الانسان والطبيعة أقل مباشرة عنها في حالة النشاط الثانوى. مثال ذلك خدمات النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية والبريد والتجارة والبنوك والتأمين . وخدمات التزويد بالكهرباء والغاز والمياه ، وخدمات التعليم والصحة . والخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية وكذلك خدمات الدفاع والأمن الداخلى (بوليس ، قضاء ، سجون ... الخ) والادارة ، والخدمات التي يقوم بها أصحاب المهن الحرة كالمحاماة والمحاسبة ... الى غير ذلك .

هذا ويمكن التفرقة بين خدمات ترتبط بنشاط الانتاج المادى أو السلعى كالتجارة ونقل المنتجات ونقل الأشخاص في أثناء قيامهم بالانتاج والمواصلات السلكية واللاسلكية التي تخدم الانتاج ، وخدمات تقدم للأفراد في غير نشاطهم الانتاجى كنقل الأشخاص للتنزه والخدمات الترفيهية . بالاضافة الى هذين النوعين من الخدمات هنالك خدمات يعد أداؤها هدفا ووسيلة في نفس الوقت : فهو يمثل هدفا لأن مستوى المعيشة في المجتمع يتوقف عليها ، وهو وسيلة لأن وجود هذه الخدمات يؤدى الى زيادة انتاجية الأفراد وزيادة الانتاج المادى بالتالى : مثال هذا النوع الأخير من الخدمات خدمات التعليم بأنواعه المختلفة والصحة وما شابه ذلك . فالقدر من التعليم يمثل أحد مكونات المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ، ومن ناحية توفر التعليم ، وخاصة التعليم الفني ، يؤدى الى زيادة انتاجية الافراد عند قيامهم بنشاط الانتاج السلعى .

كل هذه النشاطات مع تباينها وتعددها مرتبطة ببعضها البعض ويعتمد كل نشاط على الآخر اعتمادا متبادلا . فالقيام بانتاج المنسوجات مثلا يتعين وجود الآلات والمواد الأولية . الآلات تحصل عليها من فرع من فروع النشاط الصناعى هو الفرع المنتج لآلات النسيج . هذا الفرع يحتاج الى الصلب لصناعة الآلات ، فرع صناعة الصلب يحتاج الى الحديد

الخام . وهذا الأخير نحصل عليه من أحد النشاطات الأولية المتمثلة في استخراج الحديد . أما المادة الخام في صناعة النسيج فهى الخيوط المغزولة التي تصنع من القطن بالنسبة للمنسوجات القطنية ، والقطن نتاج نشاط أولى هو النشاط الزراعى . كذلك الأمر بالنسبة للقيام بخدمة معينة ولتكن خدمة التعليم مثلا . لأداء هذه الخدمة يتعين توافر الأسس اللازم لأدائها : أى المدارس أو المعاهد أو الكليات مزودة وفقا لنوع التعليم الذى يراد القيام به . لبناء المدارس والمعاهد يلزمنا الحصول على مواد البناء من طوب وأسمنت وأخشاب وصلب وأدوات صحية ، وهذه تمثل منتجات تنتج عن نشاط أولى أو نشاط ثانوى . كذلك يلزمنا أدوات وآلات بالنسبة لورش المدارس والمعاهد الفنية ، وهو ما نحصل عليه من النشاط الصناعى . فاذا ما توفر الأساس اللازم للقيام بخدمة لزم لأدائها وجود أشخاص مؤهلين للقيام بالادارة والتعليم في المدارس والمعاهد وكليات الجامعات . هؤلاء في حاجة الى مواد يستخدمونها في أداء الخدمة سواء في التعليم أو في البحث كما أنهم في حاجة الى مواد استهلاكية يعيشون عليها . كل هذه المواد نحصل عليها من النشاط الأولى أو من النشاط الصناعى .

فاذا ما تصورنا الوحدات التي تقوم بكل نوع من هذه الأنواع الثلاثة من النشاط وكأنها مجمعة في وحدة كبيرة تمثل قطاع النشاط أمكن القول أن الاقتصاد القومى ـ وهو المكون من مئات الألوف من الوحدات الانتاجية ـ ينقسم الى قطاعات ثلاثة : قطاع النشاط الأولى (وأهم نشاطاته الزراعة) ، القطاع الصناعى ، وقطاع الخدمات .

الوزن النسبي لكل قطاع من قطاعات النشاط الاقتصادى (أى أهميته بالنسبة للقطاعات الأخرى) ولكل فرع في داخل هذه القطاعات يعكس كم ونوع قوى الانتاج المستخدمة ومن ثم انتاجية العمل في هذا القطاع أو الفرع . ويحدد بالتالى مدى مساهمته في النشاط الاقتصادى في مجموعه (أى مساهمته في الناتج الاجتماعى) الأمر الذى يبين النشاط الغالب في الاقتصاد القومى .

الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى يعبر اذن عن مستوى تطور قوى الانتاج ، اذ هذا الوزن النسبي وخاصة لقطاع الصناعة (والفروع المختلفة في داخل هذا القطاع) يحدد في النهاية ـ في ظل نوع علاقات الانتاج السائدة ـ مستوى انتاجية العمل وسرعة نمو الناتج الاجتماعى .

عن طريق بيان الدور الذى يلعبه النشاط الصناعى والأنواع المختلفة من الصناعة ودرجة تصنيع الزراعة يعكس الوزن النسبي لهذه القطاعات ـ في المرحلة الحالية من مراحل تطور

المجتمع البشرى - درجة تطور قوى الانتاج في اطار طريقة الانتاج السائدة . فاذا كان الوزن النسبي للقطاع الصناعي (بما يحتويه من صناعات أساسيه) أكبر غلبت الصفة الصناعية على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متطورا من الناحية الفنية ، أى من ناحية العلاقة بين الانسان والطبيعة وما تعكسه من درجة سيطرة الانسان على قوى الطبيعة . أما اذا كانت الأهمية النسبية للزراعة (أو للنشاط الأولى بصفة عامة) أكبر دون أن تكون هذه الزراعة مصنعة غلب الطابع الزراعى على النشاط الاقتصادى وكان الاقتصاد متخلفا . وذلك في اطار علاقات الانتاج السائدة ، وهى علاقات ترتكز على علاقة أساسية هى رأس المال . اذ تخلف بجتمعات ما يسمى « بالعالم الثالث » هو نتاج العملية التاريخية لتطور الرأسمالية على الصعيد العالمى . في اطار هذه العملية يكون تخلف الاقتصاد القومى من الناحية الفنية ، أى من ناحية مستوى تطور قوى الانتاج فيه ، مسألة نسبية : فهو متخلف بالنسبة لامكانياتة الاحتمالية (وخاصة في القوة العاملة) ، وهى امكانيات لا تتحدد لا بمعزل عن المتراكم من الثروة العلمية والتكنولوجية للمجتمع البشرى ولا بمعزل عن الامكانيات الفعلية للمجتمعات التي تبني أسس المجتمع الاشتراكى . وهو متخلف بالنسبة لمستوى تطور قوى الانتاج الذى وصلت اليه اقتصاديات أخرى سواء عن طريق التطور الرأسمالى أو عن طريق التطور الاشتراكى وكلاهما يشير الى أن الهيكل المتقدم يمثل من الناحية الفنية - في هذه المرحلة من مراحل التطور البشرى - الهيكل الذى يغلب عليه الطابع الصناعى والذى يشتمل قطاعه الصناعى على الصناعات التي تعد أساس القيام بالنشاط الاقتصادى في قطاعاته المختلفة .

وعليه يتحدد مستوى التطور ، في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع البشرى ، بالدور الذى تلعبه الصناعة (ونوع الصناعة) في الاقتصاد القومى ومدى تحول الزراعة الى نوع من النشاط الصناعى . وهو ما يؤدى بنا الى القول بأن التطور يعني ، من الناحية الفنية ، سيطرة النشاط الصناعى ، مع تحول الزراعة نفسها الى فرع من فروع النشاط الصناعى بتطبيق العلم والتكنولوجيا بشأنها . الأمر هنا يتعلق بتغييرات كيفية في قوى الانتاج في هذا الاتجاه ، اتجاه التصنيع كاتجاه طويل المدى . ولكن ذلك يتعلق **بالجانب الفني لعملية الانتاج** . وهو جانب يحدد الجانب الاجتماعى ويتحدد به . ولكى يكون من الممكن تحقيق هذه التغييرات الكيفية لابد أن يسمح بذلك نمط علاقات الانتاج بما يتضمنه من سيطرة فعلية على وسائل الانتاج . احداث التغييرات الفنية يستلزم اذن التغير الكيفي لعلاقات الانتاج في ارتكازها على الملكية وعلى السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج . ذلك هو **التطور منظورا اليه من زاوية الجانب الاجتماعى لعملية الانتاج** .

وعليه يعني التطور⁽٤⁾ احداث التغييرات الكيفية في كل الهيكل الاقتصادى : التغييرات الكيفية في علاقات الانتاج لكي يمكن احداث التغييرات الكيفية في قوى الانتاج على نحو يمكن من تحقيق نمط آخر للحياة الاجتماعية . أما التغيرات الكمية (كزيادة في الانتاج الصناعي مثلاً ، أو في الدخل القومي في سنة من السنين) فلا تكون من قبيل التطور إلا اذا انتهى بها الأمر الى تغيير هيكل الاقتصاد باحداث تغييرات كيفية في قوى الانتاج بما تستلزمه أو يستتبعها من تغييرات كيفية في علاقات الانتاج . وقبل بلوغ هذا الحد تكون هذه التغييرات الكمية من قبيل **النمو الاقتصادى**⁽٥⁾ . فاذا تمت التغييرات الكيفية على نحو تلقائي أو عفوى - كما هو الحال بالنسبة لتطور الاقتصاد الرأسمالي - يمكن القول بأن الامر يتعلق بتطور اقتصادى⁽٦⁾ . أما اذا كانت التغييرات تتم على نحو واع مخطط أمكن القول بأن الأمر يتعلق **بتطوير اقتصادي**⁽٧⁾ . وسواء تعلق الأمر بالتطور أو بالتطوير فهو يتوقف على ما يحدث في بقية نواحي الحياة الاجتماعية أى في النشاطات الاجتماعية غير النشاط الاقتصادى .

* * *

على هذا النحو يتضح أن كلا من قوى الإنتاج وعلاقات الانتاج في تغير مستمر . اذ تمر قوى الانتاج بمستويات تطور مختلفة ، عن طريق تطور القوة العاملة ووسائل الانتاج . هذه الاخيرة تكون محلا لعلاقة اجتماعية أساسية ترتكز عليها علاقات الانتاج . كما يتضح أن النحو الذى يتزاوج به الاثنان يعطى طريقة للانتاج متضمنة مستوى معينا لتطور قوى الانتاج وشكلا معينا لعلاقات الانتاج يقوم على نمط معين للملكية وسائل الانتاج ، ويمكن أن نفرق من الناحية النظرية أنواعا مختلفة من طرق الانتاج عرفها تطور المجتمع البشرى . وسنقتصر في بيان الملامح العامة لبعض هذه الطرق على طرق الانتاج التي تعرضنا لها في دراستنا لتاريخ علم الاقتصاد السياسي وما سبقه من فكر اقتصادي على أن نكون واعين بأن طرق الانتاج التي سادت في المراحل المختلفة من تاريخ الأجزاء الأخرى من العالم [illegible] معينة [illegible] تجربة التعميم أو التكييف هذه الطرق [illegible]

---

(٤) Development; développement

(٥) Economic growth; croissance économique

(٦) Spontaneous economic development, développement économique spontané

(٧) Planned economic development, development économique planifié.

٣ - الملامح العامة لبعض طرق الانتاج

يرتكز تقديمنا للملامح العامة لبعض طرق الانتاج على ما قلناه في الباب الثاني عند الكلام عن الوسط التاريخي لكل فكر اقتصادى . ومن ثم سنقتصر هنا على تجميع ما يمكن اعتباره من قبيل الملامح الأساسية عندما نريد اعطاء تصوير نظرى لكل طريقة من طرق الانتاج التي سبق وصفها بشيء من التفصيل .

فاذا أردنا تحديد الخطوط الأساسية **للصورة النظرية لطريقة الانتاج التي كانت تسود مجتمع اليونان القديم** ، وجدنا غلبة النشاط الزراعى عليها مع نشاط تجارى يتبعه بعض النشاط الصناعى . في هذه الزراعة تصبح الأرض الملكية العقارية ويصبح العمل عمل العبيد (حيث الانسان وقد أصبح أداة انتاج تستخدم ليس فقط في النشاط الزراعى وانما كذلك في النشاطات الأخرى من تجارية وصناعية وغيرها) . كلاهما ، أى الأرض والعبد ، مملوك ملكية فردية للطبقة الأرستقراطية . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل في حدود ضيقة - وبالقدر الذى تقوم فيه التجارة وما يتبعها من نشاط صناعى على العمل الأجير - رأس مال ، وفي الشكل الغالب لرأس المال التجارى . في مجال هذه النشاطات كذلك تسود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (كما يملك العبيد) . وعليه نكون بصدد علاقات انتاج ترتكز على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . هذا الانتاج الذى عرف المبادلة ، والمبادلة النقدية ، يرتكز على عمل العبيد . ومن هنا جاءت تسمية هذه الطريقة بطريقة الانتاج العبودية .

أما في **أوروبا العصور الوسطى** فقد رأينا طريقة للانتاج يسود في ظلها الانتاج الزراعى في الريف . في هذا الانتاج تمثل الأرض وسيلة الانتاج الأساسية وتصبح الملكية العقارية العلاقة السائدة . وهى علاقة تخول للفلاحين استغلال الأرض في مقابل العديد من الالتزامات ، ويكون الحق على الأرض (وخاصة على ما ينتج عليها من فائض) مجزأ بين أفراد طبقة النبلاء ورجال الدين . ولكنه حق فردي في مواجهة المنتجين المباشرين أى الفلاحين . ويصبح العمل عمل الاقنان (رقيق الأرض) . وهم ليسوا بعبيد ولكنهم لا يتمتعون بكامل حريتهم الشخصية ، بل يرتبطون بالأرض لا يجوز لهم مغادرتها ويلزمون بالتخلى عن جزء من عملهم . وتعرف قوى الانتاج في الزراعة مستوى أعلى . ثم تشهد المدينة بدء تطور الانتاج الصناعى على أساس الحرف . ويشهد المجتمع التميز في داخل الفلاحين وفي داخل الحرفيين . وتصبح أدوات العمل والمواد موضوع العمل رأس مال (تجارى ومنتج) وذلك في حدود أوسع وفي اتساع مستمر (وخاصة في المدن ابتداء من القرن الثاني عشر) . وعليه تكون وسائل الانتاج ، سواء في الريف أو المدينة ، ملكية خاصة

وترتكز علاقات الانتاج على هذا النوع من الملكية . وتتخذ قرارات الانتاج على نحو فردى استقلالا في الوحدات الانتاجية المختلفة ويكون أداء الاقتصاد في مجموعه أداء تلقائيا . هذا الانتاج ، الذى كان يقوم على الانتاج الطبيعي (اذ يهدف الانتاج الى الاشباع المباشر لحاجات المنتجين ومن لهم حق على عملهم أو على ناتج عملهم) ثم شهد تطور المبادلة ، والمبادلة النقدية ، نقول هذا الانتاج كان يرتكز على عمل الاقنان في اطار الاقطاعية كوحدة اقتصادية واجتماعية وسياسية . ومن هنا جاءت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الاقطاعية** [٨] .

وابتداء من القرن الخامس عشر رأينا قيام انتاج يغلب عليه النشاط الصناعى وتصبح معه الزراعة في تطورها نوعا من النشاط الصناعي . في هذا الانتاج تصبح وسائل الانتاج رأس مال كظاهرة سائدة ، وانما كرأس مال يسيطر على الانتاج وعلى التجارة التي تصبح تابعة له . وتبقى الأرض ملكية عقارية وانما في مركز تابع . وتكون كل وسائل الانتاج مملوكة ملكية خاصة ينفصل بمقتضاها العمال عن هذه الوسائل ولا يكون أمامهم إلا أن يبيعوا قوة

---

(٨) كثيرا ما تكيف طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصرى قبل خمسينات القرن الحالي بأنها « اقطاعية » . والواقع أن هذا تكييف خاطئ نجم عن تعميم التصوير الخاص بطرق الانتاج التي عرفها تاريخ المجتمع الأوروبي وتطبيقه ميكانيكيا بشأن المجتمع المصرى . والواقع أن طريقة الانتاج السائدة في هذا المجتمع في خمسينات القرن الحالى لا يمكن اعتبارها من قبيل طريقة الانتاج الاقطاعية .

أولا : أن المقارنة بين طريقة الانتاج التي كانت تسود المجتمع المصرى في القرن الثالث عشر والرابع عشر تبين أن هنالك فروقا جوهرية (كيفية) مع طريقة الانتاج التي كانت سائدة في أوروبا في هذه الآونة . هذه الفروق تتمثل في الآتي :

١ - بينما كان حق ملكية الأرض بجزأ في داخل الطبقة المالكة بحكم القانون والواقع في أوروبا لم يكن هذا الحق بجزأ إلا بحكم الواقع في المجتمع المصرى .

٢ - بينما كان حق ملكية الأرض وراثيا في أوروبا لم يكن كذلك بالنسبة للأمراء وما يسيطرون عليه طيلة حياتهم من أرض .

٣ - بينما كان للشريف الأوروبي دور تنظيمي في عملية الانتاج في أول مراحل الاقطاع لم يكن للسلطان ولا الأمراء دخل بالانتاج في الريف المصري .

٤ - لم تكن طبقة النبلاء تهتم بالادارة ، اذ كان ينحصر دورهم على القيام بوظيفة الدفاع وكانت الكنيسة تتولى أمر الادارة على نحو يجزأ من وجهة نظر المجتمع بأكمله حيث تمثل الوضع في ادارة أبعد ما تكون عن الادارة المركزية (الدولة غير مركزية) . هذا بالنسبة لأوروبا . أما في مصر فقد كان الأمراء يقومون مع السلطان بالادارة وبالدور الحربي . وهي ادارة يغلب عليها طابع المركزية .

ثانيا : اذا كانت هذه الفروق الجوهرية قد وجدت في هذه الفترة ، فان الهوة تتسع بين طريقة الانتاج السائدة في المجتمع المصري في خمسينات هذا القرن وطريقة الانتاج الاقطاعية ابتداء من عملية تحول الاقتصاد في الاقتصاد [illegible] بناء على ذلك من تغيرات كيفية في طبيعة النشاط الاقتصادي من قيام الانتاج [illegible] الوحدة الانتاجية [illegible] على المبادلة [illegible] المنتجات اللازمة للانتاج الرأسمالي [illegible] الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء وغير ذلك من التغيرات الجوهرية .

وعليه يلزم لتكييف طريقة الانتاج التي تسود المجتمع المصرى (في الأقل الريف المصرى) في خمسينات [illegible] المجتمع في تاريخه هو وفي تاريخ تحوله في طريقة الانتاج الرأسمالية بدلا من تعميم الطريقة السائدة في [illegible] أنظر محمد دويدار ، الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ .

عملهم التي تصبح سلعة ، فالعمل يصبح اذن العمل الأجير . وتكون علاقات الانتاج مرتكزة بذلك على هذه الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . أما قوى الانتاج فتكون محلا لثورة شبه مستمرة ترفع من مستوى تطورها ويزداد الطابع الجماعي لاستخدامها . هذا الانتاج ، الذى يقوم على المبادلة النقدية كظاهرة معممة ، يتوجه للسوق الذى يتسع ليغطى السوق العالمية ، بهدف تحقيق الكسب النقدى الذى يتمثل في الربح بالنسبة لمن يتخذون قرارات الانتاج . وتتخذ هذه القرارات في كل وحدة انتاجية استقلالا عن الآخرين ، على أساس الأثمان السائدة في السوق ، على نحو يعطى للاقتصاد في مجموعه أداء عفويا أو تلقائيا . في هذا النوع من الانتاج يمثل رأس المال الظاهرة السائدة . ومن هنا كانت تسمية طريقة الانتاج هذه **بطريقة الانتاج الرأسمالية** .

ثم **يشهد القرن الحالى** التحول الى انتاج يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج (بما في ذلك الأرض) ويهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ويعمل على نحو واع مخطط يطلق أمام قوى الانتاج مجال التطور المستمر . ويعود العمل الى جوهره كمجهود واع يبذله الانسان جماعيا على قوى الطبيعة . وتعود الأرض الى جوهرها ، أى تكف عن أن تكون محلا للملكية العقارية وتصبح مجرد وسيلة انتاج تحت تصرف المجتمع . وتكف وسائل الانتاج الأخرى عن أن تكون رأس مال وتصبح مجرد وسائل انتاج يستخدمها العمل في انتاج يغلب عليه الطابع الصناعى ويضيق فيه تدريجيا مجال اقتصاد المبادلة . هنا نكون بصدد طريقة للانتاج تجمع بين الطابع الجماعى لاستخدام قوى الانتاج والطابع الجماعى للاختصاص بناتج عملية الانتاج على أساس ارتكاز علاقات الانتاج على الملكية الاجتماعية لوسائل الانتاج . تلك هى **طريقة الانتاج الاشتراكية** .

* * *

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج . وهى ، ككل فكرة نظرية ، فكرة مجردة . حاولنا جعلها أقل تجريدا عن طريق ادخال الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى كتعبير عن مستوى تطور قوى الانتاج في مجتمع معاصر . وطريقة الانتاج لا توجد في واقع الحياة الاجتماعية بهذا النقاء النظرى ، اذ غالبا ما تسود طريقة انتاج معينة في مجتمع معين ، تسود أى توجد كظاهرة سائدة . الى جانبها نجد بقايا طرق الانتاج السابقة في شكل وحدات انتاجية حرفية أو وحدات عائلات الفلاح التي توجد في اقتصاد رأسمالي مثلا . ولكن هذه البقايا تلعب عادة دورا هامشيا بعد أن تصيبها تغييرات تحت تأثير طريقة الانتاج السائدة ، كما اذا بدأت عائلة الفلاح التي لا تستخدم إلا عملها في انتاج محصولات صناعية لا تقوم العائلة نفسها باستهلاكها . كما أن تقديم طرق الانتاج على هذا النحو

(النظرى) لا يعني أن طريقة انتاج ما توجد في المجتمعات المختلفة على نفس النحو ، بل قد تختلف طريقة نشأتها وسيادتها باختلاف الظروف التاريخية للمجتمع . هذا وقد يزيد من مقدرتنا على تصور هذه الفكرة التعرف بشئ من التفصيل على الخصائص الجوهرية لكل من طريقتي الانتاج الرأسمالية والاشتراكية . فاذا ما تحددت طريقة الانتاج فهى لا تحدد إلا الأساس الاقتصادى للمجتمع يرتبط به بقية مقومات الحياة الاجتماعية من نشاطات اجتماعية غير اقتصادية مادية وفكرية . ويبقى أن نرى العلاقة بين هذا الأساس الاقتصادى ، أى طريقة الانتاج ، وبقية المجتمع ، وهو ما يمكن أن يتحقق عن طريق محاولة للانتقال من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى[9] .

٤ ـ من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى

لا يمكن البصر بمفهوم فكرة (مقولة) التكوين الاجتماعى إلا ابتداء من فكرة طريقة الانتاج . والقول بالبدء من فكرة طريقة الانتاج لا يعني أنه يمكن فصل احداهما عن الأخرى . وانما يشير فقط الى الخطوات الذهنية التي ننتقل بها من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى . فالواقع أن النشاط الاجتماعى لا يقتصر على الاقتصاد مع اعتباره كنشاط اجتماعى ، بل هو يحتوى نشاطات اجتماعية أخرى في مجال العمل المادى وفي مجال العمل النظرى . الوحدة الجدلية لهذه النشاطات هى التي تعطينا الكل الاجتماعى . كيف يمكن تصور هذا الكل الاجتماعى ؟ هنا يمكن التفرقة بين ثلاثة تصورات ذهنية :

١ ـ وفقا للتصور الأول يتكون الكل الاجتماعى ، أى التكوين الاجتماعى ، من :

(أ) الهيكل الاقتصادى ، كما يتحدد بطريقة الانتاج معرفة على النحو الذى رأيناه ، أى كتركيبة متميزة من مستوى معين من تطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج يتوافق مع هذا المستوى . طريقة الانتاج هذه تمثل الأساس المادى للمجتمع .

(ب) على أساس هذا الهيكل الاقتصادى يقوم البناء العلوى للتكوين الاجتماعى . هذا البناء العلوى يتكون من :

● العلاقات الاجتماعية الأخرى ، غير العلاقات الاقتصادية : أى العلاقات الاجتماعية بالمعني الضيق كعلاقات الأسرة وعلاقات الجوار ، الى غير ذلك ، والعلاقات السياسية (أى

---

(9) Social formation; la formation sociale

العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبين المحكومين بعضهم البعض فيما يتعلق بالسلطة السياسية) ، والعلاقات القانونية ، الى غير من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية . هذه العلاقات تعبر عن نفسها في شكل مؤسسات وتنظيمات : الأسرة كمؤسسة اجتماعية تنظم العلاقات بين الجنسين ، المدرسة ، المؤسسات والتنظيمات السياسية وعلى الأخص الدولة .

● مجموع الأفكار التي تكون الوعى الاجتماعى ، وهى الأفكار التي تعكس المعرفة التي يمتلكها المجتمع عن الطبيعة ، عن نفسه ، عن تاريخه ... الخ . بعض هذه الأفكار علمى ، والبعض الآخر ، ومن بينه الأفكار الدينية ، ليس كذلك . هذا الوعى الاجتماعى يحتوى أيديولوجيات الطبقات والمجموعات الاجتماعية المختلفة .

● وبين الهيكل ، أى الأساس الاقتصادى ، والبناء العلوى (المكون من العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية والأفكار العلمية وغير العلمية المكونة للوعى الاجتماعى) توجد علاقة جدلية (ديالكتيكية) مؤداها أن الثاني يتحدد بالأول ويؤثر عليه بدوره ، وتتم عملية التطور الاجتماعى من خلال التناقض بين نمط علاقات الانتاج ومستوى تطور قوى الانتاج في حنايا الهيكل الاقتصادى . كما أن هذه العملية تتم من خلال التناقض بين الأساس الاقتصادى والبناء العلوى . هذه التناقضات تتضمن الصراع الطبقي في المجتمعات التي ترتكز على الملكية الخاصة (في شكل الملكية الفردية أو ملكية الدولة) : في لحظة معينة من تاريخ التكوين الاجتماعى ، ومع التغييرات الكمية في طريقة الانتاج التي تتراكم لتوصل الى نقطة كيفية مختلفة يصبح البناء العلوى في شكله التنظيمى القائم عائقا لتطور طريقة الانتاج . وذلك رغم احتواء البناء العلوى ، هو كذلك ، لعناصر تمثل جنين بناء علوى جديد .

هذا التصور للكل الاجتماعى ، أى للتكوين الاجتماعى[١٠] ، يحتوى ، بكيفية تصوره للعلاقة بين مستوى تطور قوى الانتاج وعلاقات الانتاج وكذلك كيفية تصوره لمكان الهيكل الاقتصادي في الكل الاجتماعى وللعلاقة بينهما . نقول أن هذا التصور يحتوى خطر نظرة هرمية لمكونات التكوين الاجتماعى (أى الكل الاجتماعى) أى نظرة ترى هذه المكونات بترتيب يبدأ من الأساس متجها نحو القمة متمثلة في الدولة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية (السياسية) الرئيسية . وهو خطر من الممكن أن يجر معه ، كما حدث فعلا ، نظرة خطية للعلاقات بين الأساس الاقتصادى (الهيكل أو طريقة الانتاج) وبقية الكل الاجتماعى[١١] .

---

(١٠) أنظر على سبيل المثال ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، ترجمة راشد البراوي ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ . الباب الثاني .

(١١) يتعين البحث عن أمثلة لهذا الخطر في الممارسة العملية والنظرية لليسار الأوروبي من الديموقراطيين الاجتماعيين الى الأحزاب الشيوعية وكذلك في الممارسة خلال التطور السوفييتي ليس فقط في داخل المجتمع السوفييتي وانما على مستوى المجتمع العالمي كذلك .

٢ - وفقا للتصور الثاني[١٢] لا تمثل طريقة الانتاج الا مقولة (فكرة) « مجردة نظريا »[١٣]. هي لا تمثل، اذا كنا قد فهمنا هذا التصور الثاني فهما سليما، الا أداة فكرية للوصول، منهجيا، الى فكرة التكوين الاجتماعي. هذه الفكرة الأخيرة هي فكرة « ملموسة نظريا » أي فكرة « ملموسة نظريا وتاريخيا »، على أساس أنه في الواقع الاجتماعي المحدد تاريخيا لا يوجد الا تكوينات اجتماعية.

وفقا لهذا التصور تتمثل عناصر كل طريقة انتاج في ثلاثة :

- العامل
- وسائل الانتاج وهي أدوات العمل والمواد موضوع العمل
- وغير العامل، ويثير :

● علاقات الملكية

● وعلاقات الاختصاص المادي (بالناتج)[١٤].

ابتداء من هذه العناصر يتم بناء الفكرة، فكرة طريقة الانتاج، وهذه تتكون من توليفة ثلاث « مستلزمات instances » التي ترتبط فيما بينها برباطات مخصصة : المستلزم الاقتصادي، وهي قوى الانتاج وعلاقات الانتاج، والمستلزم السياسي - القانوني الذي يعين العلاقات السياسية والقانونية والمؤسسات التي تتضمنها هذه العلاقات، والمستلزم الايديولوجي أي مجموع الأفكار والقيم المتيجة. وتتمثل طريقة الانتاج في توليفة متميزة (نوعية) من هذه المستلزمات. على الا يفهم من التوليفة أنها مجرد علاقة بسيطة بين هذه المستلزمات وانما انها الرابطة بين علاقات هذه المستويات والاخيرة بعضها ببعض.

« تعبر كل مستويات الهيكل الاجتماعي عن نفسها في شكل توليفات مركبة نوعية (أي متميزة)، ومن ثم فهي تتضمن علاقات اجتماعية نوعية. وهي علاقات ... عن وظائف العملية الاجتماعية. بهذا المعنى نتكلم بدقة عن علاقات اجتماعية سياسية أو عن علاقات اجتماعية ايديولوجية »[١٥].

---

(١٢) يرجع هذا التصور الى ... الفرنسي ... المجموعة الألتوسيرية. انظر مقالي لالتوسير في ... [illegible] ... ١٩٦٢ وأغسطس ١٩٦٣ ... وباليبار، قراءة رأس المال، جزآن، ... الطبعة الأولى في دار ماسبيرو، باريس ... ١٩٦٥، ثم في مجموع ماسبيرو المصغرة منذ ١٩٧٠ (واشاراتنا بالنسبة للمقتطفات الموجودة بالملحق الى هذه الطبعة) - باريس، عن المادية التاريخية، بعض ملاحظات نقدية على « قراءة رأس المال »، مجلة La pensée أغسطس ١٩٧٢، ص ٢٧ - ٢٧.

(١٣) كما لو كانت هناك مقولات نظرية غير موجودة !

(١٤) Lire Le Capital, II, p. 98.

(١٥) E. Balibar Lire le Capital, II, p. 105.

هذه الفكرة « المجردة نظريا » والتي تتسم بقابليتها للاستعمال في استكمال التصور الفكرى للكل الاجتماعي أي فكرة طريقة الانتاج ، تسمح بالانتقال الى فكرة التكوين الاجتماعي : في واقع الحياة الاجتماعية توجد التكوينات الاجتماعية . ويتكون كل تكوين اجتماعي دائما من عدة طرق انتاج بهذا المعنى لطريقة الانتاج ، مع وجود طريقة انتاج من بين هذه الطرق تمثل الطريقة « السائدة » dominant التي تحدد الكيفية التي تترابط بها الطرق المختلفة فيما بينها ترابطا مفصليا . وعليه يعرف التكوين الاجتماعي بأنه توليفة (من تركيبة) من عدة طرق انتاج ، أي كطريقة انتاج مركبة ، أو طريقة انتاج « ذات مقام عال في نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة »(١٦) .

هذا هو مفهوم فكرة طريقة الانتاج والكيفية التي يمكن الانتقال بها الى فكرة التكوين الاجتماعي وفقا للتصور الثاني . ونلاحظ أولا ، وبصفة خاصة بالاضافة الى لغة غريبة يستخدمها أصحاب هذا التصور الثاني وتؤدى في كثير من الأحيان الى الخلط ، نلاحظ تعدد (ومن ثم عدم دقة) الهياكل والوظائف . فنحن بصدد عدة طرق انتاج « متصلة اتصالا مفصليا » ، احداها « سائدة » أو « ذات مقام عال » في « نوع من تسلسل طرق انتاج مختلفة »(١٧) .

ويمتاز هذا التصور الثاني بأنه يذكرنا بأن الطبيعة الديالكتيكية للتكوين الاجتماعي تتضمن أن العلاقة بين الاساس الاقتصادي والبناء العلوى هي علاقة جدلية وليست علاقة خطية ، أي ليست علاقة تتحقق في اتجاه واحد من الأساس نحو البناء العلوى من حيث الدور المحدد والأثر الذي يترتب على وجود كل منهما في الكل الاجتماعي . كما أنه يمتاز بابراز ما يتضمنه التكوين الاجتماعي من عوامل مسيطرة وأخرى مسيطر عليها . وهو ما نستوعبه في تصورنا للعلاقة بين فكرة طريقة الانتاج وفكرة التكوين الاجتماعي وانما بتحفظ كبير .

إلا أن هذا التصور يحمل في ثناياه ، بالاضافة الى أنه يرتكز على نظرة بنائية [illegible] المستمدة من الفكرة الزوجانية يمكن أن تؤدي بنا الى تصور التكوين الاجتماعي مكونا من طرق انتاج منعزلة ، أو حتى متعارضة ، حتى ولو كانت مرتبطة برابطة

E. Terray, Le Marxisme devant les sociétés "primitives", Maspéro 1969 (١٦)

P. – Ph. Rey, "L'articulation des modes de production", Les Alliances des classes, Maspéro 1973

(١٨) في الواقع يعاني عدد كبير من « المصطلحات » المستخدمة في كتابات أصحاب هذا التصور من عدم الدقة ان لم يكن من الغموض كذلك . نأخذ على سبيل المثال مصطلحات « مستوى instance » ، « ايديولوجية » (ويستخدم أحيانا بمعناه عند ماركس أي بمعنى علم الأفكار وأحيانا أخرى بمعنى يغطي كل ما عدا علاقات الانتاج) ، أنظر الاقتطاف الوارد في صفحة ٥٠٤ من كتاب قراءة رأس المال ؛ domination, articulation ... الخ .

مفصلى . وتبرز حدود هذا التصور الثاني بوضوح في تحليل العملية الاجتماعية في الاجزاء المتخلفة من المجتمع الرأسمالى الدولى[١٨] . من هنا مست الحاجة الى تصور بديل نقدمه فيما يلى :

٣ - وفقا **للتصور الثالث** ، الذى هو تصورنا ، يمكن تصور الانتقال المنهجى من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى على النحو التالى :

أ - كنقطة بدء وكمركز للتحليل نأخذ فكرة طريقة الانتاج كما عرفناها في الصفحات الأولى من هذا الفصل ، أى كفكرة تصور عملية العمل الاجتماعى وقد أخذت شكلا خاصا يتميز بتركيبه معينة من مستوى لتطور قوى الانتاج مع نوع علاقات الانتاج كعلاقات بين الطبقات الاجتماعية . هذا المستوى لتطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج يؤخذان **كوحدة جدلية** أى يؤخذان في تحددهما المتبادل أحدهما بالآخر وفي نفي أحدهما للآخر .

فالانسان الذى هو في قلب عملية العمل الاجتماعى هو نفسه الذى يدخل في العلاقات الاجتماعية الأخري . وهو نفسه الذى يمارس النشاط الذهني ، نشاط استخلاص المعرفة النظرية . وهو نفسه صاحب نظام للقيم وللمواقف من الحياة ، ومن العمل (كوسيلة لتحقيق الذات اجتماعيا أو كوسيلة للعيش) ، ومن المرأة ، ومن الجنس ، الى آخره . كل هذا يكون العملية الاجتماعية التي يمارس فيها الانسان ، ابتداء من مكانه في عملية الانتاج الاجتماعي في شكل من أشكالها التاريخية ، بقية مظاهر الحياة . وكما أن الافراد ، في انتمائهم الاجتماعى (أى كأفراد في طبقات اجتماعية) ، لا يقومون دائما ، ابتداء من مكانهم في عملية الانتاج ، بنفس الدور ولا يحصلون على نفس النصيب من الناتج الاجتماعى فان مساهمة الطبقات الاجتماعية المختلفة في المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية تختلف من طبقة لأخرى كما تختلف الكيفية التي تسهم بها كل من الطبقات الاجتماعية في هذه المظاهر الأخرى للحياة الاجتماعية) المظهر السياسي والاجتماعى بالمعني الضيق ، والمظهر الفني والأدبي ، والمظهر الذهني ... وهكذا) .

وعليه يمكن ، اذا ما أخذنا طريقة الانتاج كمحور ، أن نتصور المظاهر الأخرى للنشاط الاجتماعى للانسان ، وانما الانسان في المجتمع المحدد تاريخيا ، بتركيبه الطبقي ، نقول يمكن أن نتصور هذه المظاهر كشبكة من العلاقات التي تتداخل مع النشاط الاقتصادى ، أى كعلاقات تشع أبتداء من عملية العمل الاجتماعى وقد تحدد شكلها التاريخى بالتوليفة المتميزة

---

(١٨) أنظر في حدود هذا التصور لفهم التكوين التاريخي لتخلف الاقتصاد المصري مؤلفنا : **الاقتصاد المصري بين التخلف والتطوير** . دار الجامعات المصرية . الاسكندرية ، ١٩٨٠ . وعلى الأخص الباب الثالث .

من مستوي تطور قوى الانتاج ونوع علاقات الانتاج .

وتعتبر مظاهر الحياة الاجتماعية ـ أى النشاط الاقتصادى ، النشاطات غير الاقتصادية ، الممارسة النظرية ، الأفكار ، القيم ، الموقف ... الخ ـ تعبر كل هذه عن نفسها في شكل مجموعة من المؤسسات تتوج ، بالنسبة للكل الاجتماعى ، بالمؤسسة السياسية العليا المتمثلة في الدولة .

ب ـ ولكن من الضرورى أن ننظر في هذا الكل الاجتماعى في وحدته الجدلية وفي حركته عبر الزمن ، أى في حركته الجدلية (الديالكتيكية) . هذه الحركة الجدلية تظهر لنا عملية متغايرة تحتوى أشكالا من أعمال مختلفة ، أى تحتوى في ذات الوقت أشكالا من الماضي وأشكالا من الحاضر وجنين المستقبل كلها مندمجة في كل ديالكتيكى . ويتعين أن نرى ديناميكية الكل الاجتماعى على هذا النحو على مستوى تنظيم الانتاج ومستوى بقية الكل الاجتماعى ، وبصفة عامة على مستوى التكوين الاجتماعى في مجموعه . فالأشكال السابقة التي تمثل العناصر الموروثة من الماضي لا تحتفظ بالهوية التي كانت لها في المجتمع السابق . فهى تتغير في اطار الكل الاجتماعى الحالى . أو هى على وجه الدقة تكون محلا لتغييرات كيفية تدمجها في الكل الاجتماعى ولو أنها تظل متميزة . فهذه الأشكال تكون في ذات الوقت متميزة ومندمجة . هذه الأشكال تغير من طبيعتها ، هى تندمج في الأشكال التي تسود في الحاضر (وسنرى في التو المقصود بالسيادة هنا) لتعطى كلا ديالكتيكيا مختلفا كيفيا . فلو أخذنا على سبيل المثال الشكل الاجتماعى لعائلة الفلاح : فقبل ادماجها في السوق الرأسمالية كانت تنتج لاشباع حاجاتها مباشرة أو عن طريق المبادلة البسيطة . وكانت تنتج على أرض تملكها في الغالب أو لها عليها حق الانتفاع مستخدمة أدوات عمل أولية . ولكن بعد أن أدمجت بدأت هذه العائلة الفلاحية ، مع احتفاظها بشكلها الاجتماعى ، تنتج للسوق (الذى تجد فيه أثمان محددة لمنتجاتها) بقصد الحصول على ايراد نقدى ، وهى تنتج عن طريق ادخال بعض الفنون الاجنبية عليها (كالبذور المنتقاه والأسمدة الكيماوية والدورة الزراعية الجديدة ...) ، كما تبدأ حتى في استخدام أدوات عمل جديدة . ومن هنا الخصائص الجوهرية لهذه العائلة كشكل اجتماعى للانتاج في التحول وانما في حدود : فهى لم تعد الشكل الاجتماعى السابق ، ولكنها تظل متميزة عن الأشكال الرأسمالية للانتاج . هى خاضعة لرأس المال كظاهرة اجتماعية رغم أنه لا يظهر بصفة فردية في داخلها ، على النحو الذى يظهر به ، كرأس مال فردى ، في داخل الوحدات الرأسمالية كمشروع صناعى رأسمالى مثلا . عليه تكون هذه الوحدة في ذات الوقت متغيرة ومتميزة ومدمجة في الكل الاقتصادى الذى يسيطر فيه رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة .

وعليه تمثل الأشكال الحالية ، وهي عناصر الحاضر ، الأشكال السائدة أى انها تكون الظاهرة التي تسود في كل جنبات الكل الاجتماعى ، ابتداء من الانتاج الى بقية مكونات هذا الكل الاجتماعى . هذا يعني :

● ان توليفة أشكال الماضي التي تحولت وأشكال الحاضر المسيطرة تمثل كلا اجتماعيا يختلف كيفيا في مجموعه الجدلى ، عن التكوين الاجتماعى السابق على التغلغل الرأسمالى .

● ان الأشكال المسيطرة ، ومن هنا تكتسب صفتها المسيطرة ، هى التي **تحدد** أداء الكل الاجتماعى . أما الأشكال الخاضعة فيمكن أن تعطى لكيفية الأداء خصوصية معينة ، في الوقت الذى تكون فيه محكومة بصفة مباشرة أو غير مباشرة (وهو الغالب) بالقانون الأساسي لأداء حركة الكل الذى يتوافق مع الأشكال المسيطرة . على هذا النحو تعرف السيطرة تعريفا دقيقا وتكون مرتبطة بالأشكال الاجتماعية التي تحدد القانون الأساسي لحركة الكل الاقتصادى . (دون أن ننسي أن حركة الكل هى حركة جدلية وليست حركة تدريجية في التغير) .

جـ - هذا التصور الثالث للانتقال المنهجى من فكرة طريقة الانتاج الى فكرة التكوين الاجتماعى يتمتع بعدة مزايا :

● فتصور الكل الاجتماعى في **وحدته** الجدلية حول عملية الانتاج في شكلها التاريخى الخاص (وهو عملية تتصور هى الأخرى كوحدة جدلية من نمط معين لعلاقات الانتاج يتوافق مع مستوى معين لتطور قوى الانتاج) ، نقول تصور الكل الاجتماعى على هذا النحو يجنبنا خطر النظر الى التكوين الاجتماعى نظرة هرمية وخطية .

● وبتصور الكل الاجتماعى في **حركته** الجدلية ، أى في تطوره عبر الزمن ، نراه ككل يختلف كيفيا عن التكوين الاجتماعى السابق عليه ، مكون من أشكال متكاملة بعضها (مسيطر) يحدد طريقة أداء الكل والبعض الآخر (خاضع) يعطي لطريقة الأداء هذه خصوصية تتميز بها في هذا المجتمع عن غيره من المجتمعات . الأمر الذى يجنبنا في النهاية خطر نظرة ازدواجية للتكوين الاجتماعى ، أى خطر تصور أنه يحتوى طائفتين من المكونات تنتميان الى عصور تاريخية مختلفة ، بعضها رأسمالى والبعض الآخر سابق على الرأسمالية ، ولكل قانون حركته . وهو ماليس بصحيح .

● من ناحية الممارسة النظرية ، أى الدراسة النظرية لأوضاع التكوينات الاجتماعية المعاصرة ، لهذا التصور المنهجي الثالث دلالة حيوية : نقطة البدء في الدراسة هى تكوين اجتماعي محدد تاريخيا ، أى هى التكوين الاجتماعى لمجتمع محدد في المكان والزمان ، وليكن المجتمع المصرى في يومنا هذا :

- ندرس هذا الكل الاجتماعي ابتداء من **عملية الانتاج** ، أشكال الملكية والسيطرة على مختلف وسائل الانتاج (بما فيها الأرض) ، الشكل التنظيمي لعملية العمل ، الهدف المباشر من النشاط الانتاجي ، الكيفية التي يتم بها العمل ، فنونه وأدواته ، مصير ناتج العمل ، استخداماته في داخل الوحدة الانتاجية وخارجها ، في السوق المحلية أو السوق العالمية .

- من هنا نتعرض للتركيب الاجتماعي : هيكل الطبقات الاجتماعية ، بابراز القوى الاجتماعية المختلفة ابتداء من مكانها في عملية العمل الاجتماعي وامكانية (أو احتمال) أن تصبح قوى سياسية .

- ثم نهتم بعد ذلك بالنشاطات غير الاقتصادية (سياسية وفكرية ، ...) . وفي اطار النشاطات الاجتماعية غير الاقتصادية ندرس النشاط الفكرى للمجتمع وما ينتج عنه من أفكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) . وندرس أفكار وقيم ومواقف القوى الاجتماعية ، الطبقات الاجتماعية ، مع البحث على الأخص عن أفكار وقيم ومواقف القوة الاجتماعية المسيطرة ابتداء من مكانها في عملية الانتاج . على أن نبحث عن آثار كل النشاطات الاجتماعية والأفكار على القوى الاجتماعية في علاقاتها في داخل عملية الانتاج .

في كل لحظة من لحظات التحليل ندرس الظاهرة كجزء من كل ديالكتيكي ، جزء لا يمكن فهمه إلا في اطار الكل الاجتماعي .

ومن خلال هذا التحليل نحاول أن نبرز العنصر المسيطر (في الانتاج ، في النشاطات غير الاقتصادية ، في الأفكار ، في القيم والمواقف) التي تحدد طريقة أداء الكل الاجتماعي ، وكذلك العناصر الخاضعة ، التي يعطي بعضها خصوصية معينة لطريقة اداء الكل الاجتماعي هذه ، أي لأداء التكوين الاجتماعي عبر الزمن .

على هذا النحو ينظر الى مشكلة **مفصلة**[١٩] التكوين الاجتماعي (و « الاصطلاح » المستخدم لا يزال غامضا ويؤدى الى الكثير من الخلط) نظرة مختلفة : فبدلا من طرح المسألة **بصفة مقدمة** بنوع من المصادرة الذهنية على المشكلة في عملية التحليل الفكرى ذاتها . أي عملية التحليل ذاتها هي التي تبين ما اذا كانت المشكلة قائمة أو غير قائمة ، وتبين في حالة قيامها الكيفية التي تكون عليها . كما تبين الحل النظرى للمشكلة .

---

(١٩) Articulation

على هذا النحو يتحدد مفهوم فكرة طريقة الانتاج كما يتحدد الانتقال المنهجي من هذه الفكرة الي فكرة التكوين الاجتماعي . فاذا ما تصورنا هذا الأخير ككل ديالكتيكي في حركته لزم علينا أن نعوده عودة سريعة الى فكرة **التطور**[٢٠] لنستكمل مفهومها . فاذا أردنا ألا نقتصر ، في رؤيتنا للتطور ، علي مظهره الفني (أي المظهر المتعلق بالعلاقة بين الانسان والطبيعة كما تتبلور في نوع النشاط الاقتصادى الذى يمارسه ومدى سيطرة الانسان على هذا النشاط) تعين ربط التغيرات في الوزن النسبي لمختلف فروع النشاط الاقتصادى (الفروع الصناعية وفروع النشاط الزراعى في تحولها الى فرع من فروع الصناعة) ، نقول تعين ربط هذه التغيرات بالتغيرات الاجتماعية والسياسية . من وجهة النظر هذه يعني التطور تنظيما اجتماعيا وسياسيا مختلفا يتضمن دولة ذات طبيعة اجتماعية وسياسية مختلفة ، ويتضمن بالتالى تغيرا في الأدوار الاجتماعية والسياسية للطبقات الاجتماعية ، الأمر الذى يتضمن كذلك تغيرا في نظام القيم السائد الذى تتحدد وفقا له الأهداف العامة للعملية الاقتصادية والاجتماعية . كل هذه التغييرات تتكيف مع التغير في علاقات الانتاج . **في المرحلة الحالية من تاريخ المجتمع الانساني** يصبح التطور الاقتصادى والاجتماعى مشروطا بالتغير في علاقات الانتاج على حساب رأس المال ، أى بالتغير الذى يزيل رأس المال كعلاقة اجتماعية سائدة . لتحقيق ذلك ، تتمثل المشكلة في الظروف الملموسة لكل مجتمع من المجتمعات المكونة للمجتمع العالمى في التوصل الى نوع تحالف طبقات المنتجين المباشرين والي الصيغ السياسية المناسبة لضمان هذا التحالف ، وجودا واستمرار ، على نحو يضمن أن تتحقق التغييرات الاجتماعية بواسطة المنتجين المباشرين ولمصلحتهم .

* * *

على هذا النحو ينتهى تصورنا لفكرتي طريقة الانتاج والتكوين الاجتماعى . في تقديمنا لهذا التصور **حرصنا على أن تمتاز علاقات الانتاج (ومن ثم التركيب الطبقي) بما تشغله من مكان في طريقة الانتاج والكل الاجتماعى . وقد كان هدفنا من ذلك هو تجنب المنهجية التي ترى الظواهر الاقتصادية (والاجتماعية) وتطورها بمنظار يتصف بالتكنيكية[٢١] أى يغلب الجانب الفني لهذه الظواهر على جانب العلاقات الاجتماعية** . ومن هنا كان حرصنا على ابراز المنهجية التي اتبعناها ، والتي ننصح باستخدامها في تحليل المواقف المحددة ، أكثر من ابراز النتائج التي توصلنا اليها ، رغم حيوية هذه الأخيرة . وسنحاول استخدام هذه المنهجية ، على سبيل المثال ، في التعرف على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية وطريقة الانتاج الاشتراكية .

---

(٢٠) development; developpement

(٢١) approche techniciste

الفصل الثاني

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية

الاقتصاد الرأسمالي هو شكل تاريخي من الانتاج بقصد المبادلة النقدية ، أي شكل من أشكال انتاج السلع على نطاق المجتمع ، على نحو شامل وصل حتى الى تغطية الاقتصاد العالمي بطريقة أو بأخرى واخترق كل حواجز المجتمعات السابقة على الرأسمالية والتي وجدت في بعض نواحي آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . اقتصاد المبادلة هذا يجد أصله في انتاج المبادلة (على نطاق ضيق) في التكوينات الاجتماعية السابقة على الرأسمالية وخاصة الاقطاعي ، وفي عملية التراكم البدائي لرأس المال . هذا الانتاج الرأسمالي يقوم على الصناعة حيث تصبح النشاط الرئيسي للمجتمع وتصبح الزراعة بما يستخدم فيها من آلات وفنون حديثة فرعا من فروع الصناعة .

والواقع أن المعالجة المتوازنة لخصائص طريقة الانتاج الرأسمالية لابد وأن تأخذها في تطورها التاريخي لبيان كيف أن هذا التطور أدى الى وجود اقتصاد عالمي مكون من شقين كلاهما من نتاج عملية التطور هذه : شق يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بما لها من خصائص ترتكز على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية ، وشق آخر يمثل الاقتصاديات الرأسمالية المتخلفة . خصائص الاثنين تمثل في الواقع خصائص طريقة الانتاج الرأسمالية كطريقة عالمية . في دراستنا هذه ، نقتصر على الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الرأسمالية بصفة عامة ، وعلى الأخص من ناحية نوع علاقات الانتاج السائدة وما يرتبط بها من هدف مباشر للنشاط الاقتصادي وطريقة أداء الاقتصاد القومي .

١ . نوع علاقات الانتاج السائدة

يقوم الانتاج الرأسمالي على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي تصبح رأس مال . فرأس المال ليس شيئا وانما هو علاقة اجتماعية ، تتم بوساطة وسائل الانتاج ، مؤداها تمكين طبقة (أو بعض طبقات) في المجتمع من أن تختص نفسها بالفائض الاقتصادي ، الأمر الذي يعني استبعاد غير المالكين وتحويلهم الى عمال اجراء تصبح القدرة على العمل (وليس العمل) سلعة . العامل وقد فصلت عنه وسائل الانتاج يختلف عن أقنان الأرض وعن عبيد المجتمع العبودي في أنه ينهض حرا من كل تبعية لمالك الأرض أو لسيد الطائفة أو معلمها . فهو حر في أن يبيع قدرته على العمل لمن يشاء . المظهر القانوني لهذه الحرية يتمثل في حريته في عقد عقد العمل . مؤدى ذلك أن وسائل الانتاج ليست رأس مال في كل التكوينات

الاجتماعية التي يعرفها التاريخ البشرى ، هي لا تكون كذلك كظاهرة سائدة الا في المجتمع الرأسمالى .

هذا ويلاحظ أن **شكل الملكية الخاصة يتغير مع تطور طريقة الانتاج الرأسمالية** . ونستطيع أن نميز في هذا الشأن اتجاهين تاريخيين :

- الانتقال من الملكية الفردية (ملكية فرد أو عائلة) نحو ملكية المجموعات وهو اتجاه ينعكس قانونيا في الانتقال من المشروعات الفردية الى الأنواع المختلفة من الشركات التجارية وخاصة الشركات المساهمة[1] .

- الانتقال من الملكية الصغيرة الى الملكية الكبيرة التي نتجت عن تركز رأس المال وتمركزه خاصة أثناء الفترة من نهاية القرن التاسع عشر حتي الحربْ العالمية الأولى والفترة التي تبدأ ببداية خمسينات القرن الحالى حتي يومنا هذا (وذلك في أوربا والولايات المتحدة الأمريكية) .

ويمكن القول أن تطور المشروع الرأسمالى - فيما يتعلق بتنظيمه الداخلى المرتبط بدرجة سيطرته على السوق - مر بالمراحل الآتية :

١ - مرحلة المشروع الماريشالى (نسبة الى الفريد ماريشال) حيث المشروع صغير الحجم نسبيا ، منظم على أساس المصنع الذى يقتصر على وظيفة واحدة وصناعة واحدة . وحيث الادارة يمارسها فرد أو عدد قليل من الأفراد على علم بكل ما يدور بالمشروع عن طريق الرؤية المباشرة ويتخذون كل قرارات الادارة . (أى أن هؤلاء يقومون بكل أعمال الادارة بمستوياتها الثلاثة : المستوى الأعلى (الأول) : تحديد أهداف المشروع والتخطيط ، اى رسم الاطار العام الذى تتخذ في حدوده قرارات الادارة على المستويات الأدني . والمستوى المتوسط (الثاني) : التنسيق بين قرارات الادارة التي تتخذ على المستوى الأدني ، وانما في حدود الاطار العام . ثم المستوى الأدني (الثالث) : ادارة العمليات اليومية للمشروع لضمان سيره على نحو يحقق الأهداف ، أى في حدود الاطار العام الذى يتقرر على المستوى الأعلى) .

---

(١) شركات المساهمة هي أحد أنواع شركات الأموال . أي الشركات التي لا تقوم على الاعتبار الشخصي للشريك . انما يعتد فيها فحسب بما يقدمه كل شريك من مال دون مراعاة لشخصيته ... وفي شركة المساهمة يجزأ رأس المال الي أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول والانتقال بالوفاة . ولا يكون الشريك المساهم فيها مسئولا عن ديون الشركة الا بقدر عدد الأسهم التي يملكها . ولا تعنون باسم أحد الشركاء ... وتعد شركات المساهمة اداة التطور الاقتصادي في العصر الحديث (والواقع أنها كذلك في اطار المجتمعات الرأسمالية فقط . م.د.) . وقد نمت واتسع نطاقها حتي كادت تحتكر الشئون الصناعية والتجارية وتستأثر وحدها القيام بالمشروعات الكبري وذلك لانها أقدر من غيرها علي تجميع رؤوس الأموال ولان حياتها مستقلة عن حياة المساهمين فيها . الدكتور مصطفي كمال طه . الوجيز في القانون التجاري . منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٦ ، ص ٢٥٣-٢٥٥ .

٢ ـ مرحلة المشروع الكبير National Corporation ، وانما أساسا على المستوى القومي ، حيث أدى تطور الاقتصاد الرأسمالي وحركته الى ظهور الوحدات الانتاجية الضخمة (في نهاية القرن التاسع عشر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية) عن طريق تنظيم عدد كبير من المشروعات الكبيرة المتناثرة على أساس من التكامل الرأسي بين مراحل الانتاج والتسويق . هنا انفصل المستويان الأعلى والمتوسط في الادارة (ليحتفظ بهما المركز) عن المستوى الأدني (الذى كان يمارس في داخل الوحدة المنتجة) .

٣ ـ وقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى بدء سيادة المشروع الرأسمالي في شكله الدولى Trans-national corporation الذى عرف تطوره الكبير بعد الحرب العالمية الثانية . هنا نجدنا بصدد احتكارات دولية تتميز بأن كلا منها ينتج العديد من السلع وبأنها تنتج على أقاليم دول عديدة في العالم الرأسمالي بأجزائه المتقدمة والمتخلفة . وهي تنتج اما عن طريق فروع تملكها مباشرة أو فروع مملوكة لرأس المال المحلى (الخاص أو رأس المال المملوك للدولة) أو وحدات مشتركة ، تتبعها تكنولوجيا عن طريق استئجار أو شراء براءات الاختراع والخبرة التكنولوجية وغيرها المملوكة للشركة الدولية . وقيام الاحتكار الدولى بالانتاج على أقاليم تتبع دولا متعددة يسمح لرأس المال الدولى بتخير أنسب ظروف لقائه مع العمل من وجهة نظر الارباحية ، وذلك عن طريق الاستفادة من تباين ما لدى كل اقليم من قوة عاملة أو موارد اقتصادية طبيعية ومادية ، وكذلك الاستفادة من الاختلاف في الأنظمة القانونية التي تنظم النشاط الاقتصادى من استثمار وانتاج وتسويق في أقاليم البلدان المختلفة . الأمر هنا يتعلق بشكل للمشروع يناسب استراتيجية رأس المال الدولى ويمثل استجابة لسياسة جديدة للسيطرة على السوق في الأجزاء المختلفة من السوق العالمى . من هنا كانت سياسة المشروع تتخذ على مستوى السوق الدولية كلها ولفترة طويلة . هنا يقسم المشروع الى أقسام عديدة غير مركزية ، يتخصص كل منها في انتاج ناتج واحد ، الأمر الذى يسمح بمواجهة شروط الاختراع والتجديد التي هى في تغير مستمر . وينظم كل قسم كوحدة يكاد يكون لها ذاتية مستقلة كالمشروع الكبير الذى ساد في المرحلة السابقة . وفي نفس الوقت يوجد المكتب العام the general office, the corparation brain لتنسيق القرارات المختلفة ولتخطيط وجود المشروع الكلى ، أى على المستوى الدولى ، ونموه في مواجهة الآخرين . هذا الشكل يتميز بمرونة كبيرة اذ يمكن أقسام المشروع من ممارسة الصناعات المختلفة في الأجزاء المختلفة من الاقتصاد القومى والعالمى ، كما يمكنها من التكيف السريع للطلب ولتكنولوجيا الانتاج في تغيرهما المتزايد . وهنا ينفصل المستوى الأول في أعمال الادارة انفصالا تاما عن المتوسط ويتركز في المكتب العام للمشروع الذى تنحصر وظيفته في رسم الاستراتيجية التي يتبعها المشروع لوجوده وتطوره في الزمن الطويل

تاركة كل ما يتعلق بالتكتيك لمستوى الوسط وتنفيذ القرارات لمستوى الأدنى . ومع تطور شكل المشروع على هذا النحو يتمكن من اقامة تقسيم داخلى للعمل يمكنه من تطبيق مبادىء العلوم الطبيعية والاجتماعية على نشاطه وعلى نطاق في اتساع مستمر ، كما يتمكن من تطوير وعقل أكبر يمكن معه ادارة الثروة في تركزها المتزايد . وتتمكن هذه الاحتكارات الدولية بحجمها وبسياساتها طويلة المدى على الصعيد العالمي من أن تقود تقسيم العمل الرأسمالي الدولي في هذه المرحلة من مراحل تطور الاقتصاد الرأسمالي الدولي[٢] .

٣ . الهدف المباشر من النشاط الاقتصادى هو تحقيق الكسب النقدى

الهدف المباشر من النشاط الاقتصادى في ظل طريقة الانتاج الرأسمالية - حيث يسود اقتصاد المبادلة النقدية - هو تحقيق الكسب النقدى في صورة دخل نقدى . هذا الدخل النقدى ، الذى يأخذ شكل الأجور والمرتبات ودخول الملكية المختلفة يصبح وسيلة اشباع الحاجات اذ بانفاقه يحصل الأفراد على السلع اللازمة لهذا الاشباع .

في مجال الانتاج ، تتمثل وحدة النشاط في المشروع الرأسمالي الذى يتغير تركيبه مع تطور الاقتصاد الرأسمالي : فيلاحظ ازدياد حجم المشروع بزيادة كمية وسائل الانتاج التي يسيطر عليها ومن ثم تزيد سيطرته على السوق . وفي داخل المشروع تزداد درجة تقسيم العمل وتتطور وسائل ادارته باستمرار . وهدف المشروع الرأسمالي هو تحقيق الربح النقدى الذى ينعكس من الناحية الحسابية في الفرق بين نفقات المشروع وايراداته . فالهدف بالنسبة لمن يتخذ قرارات الانتاج هو اذن تحقيق أقصى ربح ، اذ الوحدة الانتاجية تنتج للسوق ، لمستهلك مجهول ، لكل من يسيطر على قوة شرائية ؛ فالحاجات لا تشبع الا اذا كانت مصحوبة بمقدرة نقدية[٣] . فان تخلفت هذه المقدرة فلا اشباع مهما كانت درجة الحاح الحاجة .

---

(٢) أنظر في هذا الشكل من أشكال المشروع الرأسمالي الفصل الأول من الجزء الثاني والفصل السابع من الباب الثالث والفصل الثالث من الباب الرابع من ، محمد دويدار ، الاتجاه المصرى بين التخلف والتطوير ، دار الجامعات المصرية ، الاسكندرية ، ١٩٧٠ .

وكثيرا ما يتطور عن هذه الاحتكارات الشركات متعددة الجنسية ، وتمثل هذه التسمية [illegible] ، فليس الاحتكار [illegible] يخفي واقع هذه الشركات ، فالعيب أنها متعددة الجنسية يخفي أولا أن رأس المال الدولى أصبح كلا من قابل للانقسام ، أى لا تناقض بين أجزائه القومية ، وفي غياب التناقض لا مكان للعداء فيه . ومن ثم لا يمكن مقاومته . ويخفي ثانيا أنها شركات [illegible] دولة [illegible] لا توجد خلفها دولة تحميها في مشكلات الخارجية عندما يحدث تناقض مصالح هذه الشركات مع المصالح الوطنية للدول التي تمارس فيها النشاط ، وفي هذا تجهيل للعدو ، واضطراب الذى يجب تجنبه أن وراء كل [illegible] دولة [illegible] التي [illegible] نشاطها في قطر واحد أو في أكثر من قطر ، توجد دولة بكيانها السياسى وقوتها العسكرية ، [illegible] السويس في يونيو ١٩٥٦ وجدت نفسها مواجهة في مرحلة أولى بدولتين (الدولة البريطانية والدولة الفرنسية) وفي مرحلة ثانية بثلاثة جيوش : جيش الدولتين وجيش للظاهرة الاستعمارية اسرائيل ، وتجارب يقدمها تاريخ الماتينية (وأبرزها تجربة جواتيمالا في ١٩٥٤ وتجربة شيلي في ١٩٧٣) وغيرها تزيد شيئا ، مفاد ذلك أن خلف كل رأس مال دولى توجد دولة تساعده بشتى الوسائل في صراعه مع رؤوس الأموال الأخرى وفي صراعه مع قوى المنتجين المباشرين في الداخل أو في الخارج .

Falkvan? wants: besoins solvables (٣)

والقول بأن الوحدة الانتاجية تتمثل في المشروع الرأسمالي لا يستبعد وجود وحدات انتاجية تمثل بقايا المجتمعات السابقة على الرأسمالية : كوحدات الانتاج الحرفي ووحدات الاستغلال الزراعي لبعض عائلات الفلاحين . ولكنها تتعرض للتغييرات ولا تلعب الا دورا محدودا جدا في النشاط الانتاجي ، كما انها تختفي بسرعة في تزايد مستمر.

٣ ـ العملية الاقتصادية الرأسمالية ذات أداء تلقائي أو عفوي

الانتاج الرأسمالي انتاج تلقائي يتم عن طريق قوي السوق وجهاز الأثمان الذى يلعب الدور الحيوى في توزيع القوى الانتاجية (من بشرية ومادية) بين النشاطات المختلفة . بعبارة أخرى السوق وحركات الأثمان هى ميكانزم (أو آلية) التنسيق في الاقتصاد الرأسمالي . كل صاحب أو مدير مشروع يتخذ القرارات المتعلقة بما ينتجه والكمية التي ينتجها ، بالنشاط والمكان الذى يقوم فيه بالاستثمار ، بعدد العمال اللازم استخدامهم ، بالكمية من الاحتياطي (أو المخزون)[٤] من المواد الأولية وغيرها اللازم الاحتفاظ بها ، وغير ذلك من القرارات اللازم اتخاذها حتى يتم انتاج معين في خلال فترة زمنية معينة . كل هذه القرارات يتخذها المسئول عن ادارة المشروع على أساس الأثمان التي تواجهه في الأسواق المختلفة (مع بعض التعديل الناتج عما يتوقعه من تغير في هذه الأثمان) أى أثمان المنتجات وأثمان السلع التي يستخدمها كعناصر انتاج[٥] . والتي تحدد مع الفن الانتاجي المستخدم نفقة انتاجه . ولكن مجموع تصرفات الأفراد أو مجموع القرارات التي يتخذها في هذا الشأن أفراد مختلفون يملكون أو يديرون العديد من المشروعات الفردية يكون ذا أثر على هذه الأثمان فتتغير. الأمر الذى يؤدى الى اعادة النظر في قرارات هذه المشروعات . وتستمر هذه التغيرات ـ أى تغييرات الأثمان ـ في الحدوث الى أن نقترب من نوع من التنسيق بين هذه الآلاف من القرارات الفردية المستقلة والتي يعتمد أحدها على الآخر في نفس الوقت . بهذا المعنى يقال أن النتيجة العامة على مستوى المجتمع ليست هى النتيجة التي قصدها أو هدف اليها الفرد أو المجموعة من الأفراد . بعبارة أخرى ، نتيجة النشاط الاقتصادى للمجتمع تمثل نتيجة قرارات عديدة لوحدات اقتصادية ، نتيجة لقرارات عديدة متضاربة : ولو أن كل قرار يصدر بوعي وتدبير من جانب المنتج أو المستهلك الذى يتخذه وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا أن النتيجة النهائية تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسبان أحد قبل حدوثها ، فهى نتيجة من صنع الاتجاهات السائدة في السوق على نحو يقال معه أن النظام تحكمه قوى موضوعية[٦] ، أو

---

(٤) Stock.

(٥) Factors of production: facteurs de production

(٦) Objective forces: forces objectives.

قانون القيمة[٧] ، مستقلة في عملها عن ارادة الافراد ، وهو ما يعبر عنه اختصارا بأن الاقتصاد الرأسمالي يعمل من خلال ميكانزم السوق[٨] .

في طريقة الانتاج هذه يتم الانتاج في أثناء فترة زمنية معينة من خلال دورة رأس المال الاجتماعي التي تتم على مراحل ثلاثة :

* في المرحلة الأولى يظهر الرأسمالي صاحب المشروع المتملك لرأس المال النقدى أو من يمثله في السوق كمشتر للسلع : وسائل الانتاج (أدوات انتاج ومواد أولية) وقدرة على العمل . النقود تتحول الى سلع لاستعمالها في انتاج السلع . تلك هى مرحلة تحول رأس المال النقدى[٩] الى رأس المال المنتج[١٠] .

* في المرحلة الثانية يمر رأس المال بالمرحلة المنتجة ، مرحلة استخدام السلع المشتراه أو استعمالها استعمالا منتجا . تتم عملية التفاعل في داخل المشروع ويكون مؤداها انتاج السلع بقصد طرحها في السوق . في هذه المرحلة يتحول رأس المال المنتج الى رأس المال آخذا شكل السلع[١١] .

* في المرحلة الثالثة يعود صاحب المشروع الى السوق كبائع يحاول أن يحقق الربح - المتجسم في قيمة جزء من الناتج والذى خلق في أثناء المرحلة الثانية - وذلك عن طريق بيع السلع المنتجة . تلك هى مرحلة تحول رأس المال السلعى الى رأس المال النقدى .

في هذه الدورة يظهر رأس المال كقيمة تمر بسلسلة من التغيرات المرتبطة ببعضها والتي يعتبر كل منها شرطا للآخر . اثنتان من هذه المراحل (الأولى والثالثة) تنتميان الى دائرة التداول ، والثانية الى دائرة الانتاج . في أثناء كل مرحلة من هذه المراحل تأخذ القيمة الممثلة لرأس المال مظهرا مختلفا يرتبط بوظيفة خاصة تختلف من مرحلة الى أخرى . في المرحلة الأولى وظيفة رأس المال النقدى هى تحقيق الشروط اللازمة لعملية العمل الاجتماعى . قوة عمل وأدوات عمل ومواد أولية ليتم تحويلها . في المرحلة الثانية وظيفة رأس المال المنتج هى خلق قيمة اضافية تمثل زيادة عن قيم السلع المشتراه عن طريق استعمال هذه السلع استعمالا

---

(٧) The Law of value; la loi de la valeur

(٨) The market mechanism; le mécanisme du marché.

ولا تتأثر صحة هذا القول بتدخل الدولة الرأسمالية المعاصرة في الحياة الاقتصادية . وسنرى في الفصل التالي أن تدخل الدولة وان كان يؤثر في ميكانزم السوق لا يمنع من أن تكون النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى متوقفة على دور السوق .

(٩) Money capital; capital argent

(١٠) Productive capital; Capital productif

(١١) Commodity capital; capital marchand

منتجا . في المرحلة الثالثة يأخذ رأس المال شكل السلع المعدة للاستهلاك المتوسط أو النهائي التي لو تحقق بيعها مكنت صاحب المشروع من الحصول على الربح الذى خلق في المرحلة الثانية . في أثناء دورة رأس المال هذه لا يتم فقط الحفاظ على القيمة التي بدأت بها الدورة وانما تزداد . هذه الزيادة تطرأ في أثناء مرحلة الانتاج التي تقطع عملية التداول اذ رأس المال يأخذ شكلا عينيا[١٢] لا يستطيع في ظله الاستمرار في دورته دون أن يدخل في دور الاستهلاك المنتج : استخدام السلع التي اشتريت من السوق في خلق قيم جديدة . في المرحلة الثالثة تعود القيمة الممثلة لرأس المال - وقد ازداد مقدارها الآن - الى نفس الشكل الذى كانت تتخذه في بداية الدورة ، الى رأس المال النقدى .

هذا ويراعى أن دورة رأس المال كواسطة لعملية الانتاج الاجتماعى تمثل عملية تتكون من حركات متقابلة للأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعى تتم في اتجاهات مضادة . في هذه العملية لا يمر كل رأس المال الاجتماعى من مرحلة الى أخرى حتى تنتهى الدورة ، وانما نجد أن الأجزاء المختلفة لرأس المال الاجتماعى (في فروع النشاط المختلفة) تتحرك في اتجاهات متضادة ، فبينما يكون جزء من رأس المال الاجتماعى في سبيل تحوله الى رأس مال نقدى تكون اجزاء أخرى في سبيل التحول الى رأس مال منتج أو رأس مال يأخذ شكل السلع المعدة للبيع .

تلك هى المراحل المختلفة التي يمر بها رأس المال الاجتماعى ليتم دورته بوصفها واسطة عملية الانتاج الاجتماعى . الا أن قيمة رأس المال الاجتماعى لا تظل ثابتة من فترة انتاجية الى أخرى ، اذ يتميز الانتاج الرأسمالى عما سبقه من طرق انتاج بالمعدل السريع للتطور الذى يكمن وراءه معدل مرتفع لتراكم رأس المال . فرأس المال الاجتماعى يتم دورته كواسطة ليس فقط لعملية الانتاج الاجتماعى في أثناء فترة زمنية معينة وانما كذلك لهذه العملية في تجددها المستمر عبر الزمن كعملية انتاج متجددة في الفترات المتعاقبة ، تنعكس في الزيادة المستمرة في حجم الناتج الاجتماعى من فترة لأخرى .

هذا وقد أحدث هذا الاداء للعملية الاقتصادية الرأسمالية تغييرات جوهرية في الوزن النسبي لقطاعات النشاط الاقتصادى ، تغييرات حدثت عبر الزمن وفي اطار علاقات الانتاج الرأسمالية . هذه التغييرات يمكن تلخيصها فيما يلى :

- تتمثل نقطة البدء في التطور الرأسمالى في هيكل يغلب عليه الطابع الزراعى .

---

(١٢) Physical form; forme physique.

- مع التغييرات الجوهرية في الزراعة تتطور الصناعة التي تتغذى بالفائض الذى ينتج في الزراعة لتكتسب مع الوقت ، وبفضل تراكم رأس المال الصناعي ، أهمية نسبية متزايدة لتصبح النشاط الغالب . في نفس الوقت تتحول الزراعة لتصبح نشاطا يقوم على استخدام الآلات والفنون الناتجة عن التقدم العلمى ، أى لتصبح هى الأخرى صناعة من الصناعات .

- في داخل النشاط الصناعي تفرض الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية وجودها أولا .

- ويدعو وجود هذه الصناعات الى اقامة الصناعات المنتجة للسلع الانتاجية ، الصناعات الأساسية ، التي تتطور بسرعة لتكتسب وزنا نسبيا أكبر بالنسبة للصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية .

في كل مرحلة من مراحل هذا التغير يمكن تمييز فرع أو أكثر من فروع النشاط الصناعي تمثل الفروع الرائدة(١٣) التي يؤدى تطورها الى جذب بقية فروع القطاع الصناعي في الحركة التطورية ، ويؤدى تطور هذا الأخير بدوره الى جذب بقية الاقتصاد القومى . هذه الفروع كانت في بعض الأحيان من الفروع المنتجة للسلع الاستهلاكية (كصناعة الغزل والنسيج في بداية التصنيع) كما كانت في البعض الآخر من الفروع المنتجة للسلع الانتاجية (كما هو الحال بالنسبة للصناعات المعدنية والصناعات الكيماوية) .

ونلاحظ أخيرا أن الاقتصاد الرأسمالى المعاصر يتميز « بانتفاخ » في القطاع الثالث ، أى قطاع الخدمات . نضع كلمة انتفاخ بين قوسين لأن الأمر يتعلق بالنسبة للبعض بمظهر من مظاهر الصحة ، وبانعكاس لتبديد جزء من الفائض الاقتصادى بالنسبة للبعض الآخر .

هذا ويتعين أن نضيف أن الانتاج الرأسمالى يتميز بتحقيق تقدم فني غير مسبوق قائم على استخدام الآلة وتقسيم العمل ، كما أنه يتميز - كما قلنا - بسرعة تراكم رأس المال . الا أن معدلات التقدم الفني وتراكم رأس المال وزيادة الدخل القومى التي حققها الانتاج الرأسمالى

---

(١٣) Leading sectors, Industries motrices.

أنظر في فكرة الفروع الرائدة :

W. W. Rostow, Trends in the Allocation of resources in Secular Growth, in L.H. Dupriez (ed), Economic Progress. Papers and Proceedings of a Round Table held by the International Economic Assocaition. Institut de Recherches Economiques et Sociales, Louvain, 1955, p. 367 – 382

ليست بالمعدلات التي تعكس الاستخدام الكامل لقوى الانتاج البشرية والمادية (وما تتضمنه من معرفة تكنولوجية) التي خلقتها بالفعل المجتمعات الرأسمالية المتقدمة . وهو ما يعني ان الاقتصاديات الرأسمالية لم تعد بقادرة بسبب الشكل التنظيمي الحالي لعملية الانتاج ، على ان تستغل الامكانيات الانتاجية الموجودة بالفعل استغلالا كاملا وبمعدلات متزايدة ، الامر الذي يحد نسبيا من الناتج الذي يقوم المجتمع بانتاجه فعلا ويحد بالتالي من التوسع في اشباع الحاجات في هذه المجتمعات (بغض النظر عما تعرفه طبيعة هذه المجتمعات من سوء توزيع الناتج بين الفئات الاجتماعية المختلفة وما ينجم عنه من تفاوت كبير في مستويات اشباع الحاجات لهذه الفئات) . كل هذا يشير الى ما يتطلبه تطور المجتمع البشري من تغيير في الشكل التنظيمي لعملية الانتاج والتوزيع على نحو يمكن ليس فقط من استغلال كامل لقوى الانتاج المتاحة وانما كذلك من تطور هذه القوى على نحو مستمر ، وهو ما لم يعد التنظيم الرأسمالي يعطيه للمجتمع البشري . هذا لا يعني ان ننسى الدور الذي قامت به طريقة الانتاج الرأسمالية في تطور القوى الانتاجية وتحقيقها لمعدلات عالية من التطور الاقتصادي . فالفهم السليم لعملية التطور الاجتماعي لابد وان يرى في كل تكوين اجتماعي [1] ضرورته التاريخية .

---

(١) يقصد بالتكوين الاجتماعي formation sociale و social formation الذي يتمثل في كل متوازن داخليا ويجد مكوناته في طريقة الانتاج بما تتضمنه من مستوى لتطور قوى الانتاج ونوع من علاقات الانتاج وفي العلاقات الاجتماعية غير الاقتصادية (العائلية والسياسية ، وغيرها) والوعي الاجتماعي الذي يتمثل في الافكار (بعضها علمي وبعضها غير علمي) والمواقف الاجتماعية اللازمة للحفاظ على طريقة الانتاج السائدة في المجتمع . والتكوين الاجتماعي على هذا النحو يمثل حقيقة تاريخية باعتباره احد المراحل التي يمر بها المجتمع البشري في تطوره . على هذا الاساس يمكن التمييز بين : =

ومن ثم يتعين ان نرى ما حققه كل تكوين اجتماعي من منجزات في التطور الانساني ، خطوات بدونها لايمكن لتكوين اجتماعي اكثر تقدما من ان يأخذ مكانه . لكن الكلام عن الضرورة التاريخية لتكوين اجتماعي لا يعني على الاطلاق ان تمر كل اجزاء المجتمع الانساني بهذا التكوين الاجتماعي ، اذ ظهور هذا التكوين الاجتماعي تشكل غالب يحتوي عددا كبيرا من المجتمعات يوفر شروط الانتقال الى تكويـــن اجتماعي جديد ، وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع المختلفة . هنا يتعين التفرقة بين المجتمع الانساني في مجموعة وبين مجمتمع معين . فـــاذا كان من اللازم ان يمر المجتمع الانساني في مجموعه (بطرق مختلفة) بكافة المراحل التاريخية ، فان الامر ليس بالضرورة كذلك بالنسبة لمجتمع يمثل احد اجـزاء المجتمع العالمي - اذ وجود تكوين اجتماعي معين يوفر الشروط التاريخية اللازمة لميلاد تكوين اجتملعي جديد . وهو يوفر هذه الشروط بالنسبة لكل اجزاء المجتمع العالمي بما فيها الاجزاء التي تم تشهد تطورا للتكوين الاجتماعي السابق . مـــن هنا كان انتقال بعض المجتمعات البدائية الى التكوين الاجتماعي الرأسمالـــي مباشرة . ومن هنا تكون امكانية تحويل المجتمعات المتخلفة الى التكويـــــن الاجتماعي الاشتراكي دون ان يكون ضروريا ان تشهد في داخلها كل مراحل تطـــور الانتاج الرأسمالي .

== التكوين الاجتماعي البدائي ، التكوين الاجتماعي العبودي ، التكويـــن الاجتماعي الاقطاعي ، التكوينات الاجتماعية الاخرى التي وجدت فـــي مجتمعات الحضارات القديمة في الشرق وفي افريقيا ، التكوين الاجتماعي الرأسمالي ، التكوين الاجتماعي الاشتراكي .

الفصل الثالث

الخصائص الجوهرية لطريقة الانتاج الاشتراكية

العبرة في التقييم التاريخي لطريقة من طرق الانتاج بالشوط الذي قطعته في تطوير قدرات الانسان على اشباع حاجاته في تطورها الاجتماعي ٠هذا التطوير يكون فنيا بما يخلق من قوى انتاج وتنظيميا بامكانية استخدام هذه القوى أحسن استخدام وتوزيع ناتج استخدامها على نحو يحقق أعلى اشباع لغالبية افراد المجتمع ٠

وباعمال هذا المعيار يتبين من تاريخ طريقة الانتاج الرأسمالية بأن مسارها التاريخي ينتهي بها الى ان تكون ، بعد مرحلة صاعدة من تاريخها ، مبددة لجزء متزايد من قوى الانتاج التي يمكن خلقها ابتداء مما وصلت اليه المعرفة العلمية والتكنولوجية ٠ فالمشكلات الاقتصادية للغالبية ما يزال من الممكن حلها على نحو افضل في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ٠ وهذه المشكلات مازالت دون حل ، بل وتتفاقم في حدتها ، بالنسبة للغالبية في الاجزاء المتخلفة من الاقتصاد الرأسمالي الدولي ٠ وعليه تكون قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخيا ومطروحة في اتجاه يقوم على جماعية تمكن من استخدام أحسن للموارد المتاحة وتوزيع اعدل لناتج استعمالها ، مما يطلق المجال لتطوير قوى الانتاج بمعدلات تفوق تلك التي لم تعد طريقة الانتاج الرأسمالية بقادرة على تخطيها ٠

من ناحية اخرى ، وعلى صعيد المعرفة العلمية ، يعتبر ما يحدث في مجتمعات روسيا وغيرها من بلدان وسط آسيا وشرق اوربا جزءا من الحركة التاريخية

للمجتمع البشرى تلزم دراسته ناقدة للتعرف على : الطبيعة الحقيقية لمحاولات التغيير التى تمت فى هذا الجزء من المجتمع العالمى فى الفترة منذ الحرب العالمية الاولى (بل والفترات السابقة عليها فى اطار تطور طريقة الانتاج الرأسمالية على الصعيد العالمى) ، وعلى التغييرات التى تمت بالفعل فى جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة ، وعلى الاخص الجوانب الاقتصادية فى تفاعلها الجدلى مع الجوانب الاخرى ، وعلى نوع القوى الاجتماعية التى حققت هذه التغييرات والقوى التى انتجتها هذه التغييرات ومكان قوى المنتجين المباشرين فى هذه التغييرات طوال هذه الفترة، والتعرف على ما حققته هذه التغييرات من " انجازات " فى اتجاه تطور قوى الانتاج فى هذه المجتمعات وأثر هذا التطور على حركة المجتمع المستقبلة التى تخضع بدرجة اكبر ، على الاقل لفترة غير قصيرة قادمة ، لقوانين حركة السوق الرأسمالية الدولية . من هنا يلزم علينا ان نحاول التعرف على تجارب هذه المجتمعات خلال الفترة منذ الحرب العالمية الاولى ، عن طريق أخذها كموضوع للبحث والدراسة . على ان يتم ذلك بمنهج علمى ناقد ، خاصة وقد كنا شخصيا منذ بداية الستينات ، من اصحاب النظرة الناقدة لما كان ، وما يزال ، يجرى فى هذه المجتمعات وما اذا كان يمثل محاولة لبناء المجتمع الاشتراكى ام محاولة لتحقيق شروط الانتقال نحو الاشتراكية من خلال عملية صراعية تتحدد نتائجها بما يحدث ليس فقط فى هذه المجتمعات وانما كذلك بما يجرى فى كل أجزاء المجتمع العالمى .

فاذا كانت قضية البديل لطريقة الانتاج الرأسمالية مطروحة تاريخيا ، وبحدة اكبر فى اطار الأزمة الهيكلية الحالية التى تسود الاقتصاد الرأسمالى الدولى منذ السبعينات ، بصفة عامة ، والاقتصاديات المجتمعات

المتخلفة بصفة خاصة . وكان من اللازم دراسة ما تم فى هذه المجتمعات دراســـة تاريخية ناقدة ، فان مسألة البديل الجماعى للتنظيم الاجتماعى الرأسمالى مازالت مطروحة ، وبحدة اكبر ، رغم الانتكاسات فى بعض محاولات الانتقال نحو الاشتراكية الامر الذى يثير خصائص طريقة الانتاج الاشتراكية

تتحدد طبيعة طريقة الانتاج الاشتراكية بأن علاقات الانتاج فيها تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وبأن الانتاج يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية وبأن العملية الاقتصادية عملية مخططة . لنرى مفهوم كل من هذه الخصائص عن قرب .

١ - الاقتصاد الاشتراكى يقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج

نعلم أن علاقات الانتاج هى الروابط التي تقوم بين أفراد المجتمع في أثناء عملية الانتاج ويتحدد وفقا لها دور كل فرد (أو فئة أو طبقة اجتماعية) في عملية الانتاج والكيفية التي يتحدد بها توزيع الناتج الاجتماعي بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة . نعلم كذلك أنه ابتداء من مرحلة معينة في التطور بدأ الانسان يخلق بعمله أدوات يقصد بها زيادة انتاجيته . نضيف هنا ان التطور السابق على المجتمع الاشتراكى قد شهد اتجاهين تاريخيين هامين :

الاتجاه الأول يتمثل في التعدد المستمر لأدوات الانتاج بتعدد النشاطات الاقتصادية وتطورها ، وكذلك تعدد الأدوات في داخل النشاط الاقتصادى الواحد . وهى لا تتعدد فقط وانما تزداد تعقيدا مع تطور المعرفة العلمية والتكنولوجية . تصور مثلا أدوات الانتاج التي تم اختراعها مع تعدد النشاطات الاقتصادية . من أدوات استخدمت في الصيد ، الى أدوات تستخدم في الزراعة ، الى أدوات تستخدم في الصناعة ، وفي داخل كل فرع من فروع الصناعة ، الى أدوات تستخدم في القيام بالخدمات . وتصور كذلك تعدد الأدوات وتطورها في داخل نشاط واحد وليكن النشاط الزراعي من المحراث البدائي الى المحراث الآلي ، أو وسائل رفع المياه البدائية من الشادوف الى الساقية الى ماكينات الرى ، أو أدوات الحصاد وفصل الحب عن النباتات ، وغير ذلك من الأدوات المستخدمة في النشاط الزراعي . وقس على ذلك كل النشاطات الاقتصادية التي يكتشفها الانسان واحد بعد الآخر . فاذا أخذنا مثلا صناعة المنسوجات يمكن تصور التعدد والتطور الهائل لأدوات الانتاج اذا ما قارنا بين المغزل والنول اليدويين وبين الأدوات التي تستخدم حاليا في صناعة النسيج بمختلف أنواعه في المراحل المختلفة من حليج الى غزل الى نسيج الى صباغة الى

تجهيز. يترتب على تعدد أدوات الانتاج وتطورها زيادة مستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه في عملية الانتاج، بحيث أصبح من المستحيل تصور قيام الانتاج في المجتمع الحديث دون هذه الأدوات وكذلك المواد التي يجرى تحويلها. ومع هذه الزيادة المستمرة في أهمية الدور الذى تلعبه وسائل الانتاج تزداد أهمية ملكيتها كعامل محدد لمصير الناتج من عملية الانتاج.

هذا الاتجاه الأول صحبه تاريخيا وجود الملكية الخاصة لوسائل الانتاج كشكل قانوني غالب ترتكز عليه علاقات الانتاج في المجتمعات السابقة على المجتمع الاشتراكى (فيما عدا بطبيعة الحال المجتمعات البدائية التى كانت تقوم على شكل أو آخر من أشكال الملكية الجماعية). مؤدى ذلك أن يتم الحصول على جزء كبير من الناتج الاجتماعى على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج، أى أن يتم اختصاص فئة اجتماعية معينة بجزء من الناتج الاجتماعى اختصاصا فرديا.

أما الاتجاه الثاني فيتمثل في الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج، أى كعملية لا يقوم بها شخص بمفرده وانما يقوم بها أفراد الجماعة متعاونين مع اختصاص كل منهم بجزء من العمل اللازم للقيام بالانتاج. الازدياد المستمر لهذه الطبيعة يتم بمعان مختلفة:

* فهناك أولا الاتساع المستمر في حجم الجماعة مع تغير شكل التجميع الانساني من العائلة الى القبيلة الى الأمة حتي الى المجتمع العالمي. هذا الاتساع صاحبه ازدياد في درجة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع أى ازدياد درجة اعتماد كل منهم على الآخر في الحصول على ما هو لازم لمعيشته.

* ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على منتجات الفروع الأخرى، بحيث أن انتاج معين أصبح يستلزم مساهمة متزايدة لآخرين يعملون في نشاطات أخرى، الأمر الذى يعني الازدياد المستمر في عدد من يساهمون في انتاج ناتج واحد، هذا من ناحية.

* ومن ناحية أخرى، ينبني على ازدياد درجة التقسيم الاجتماعى للعمل، الازدياد المستمر في اعتماد الانتاج في فرع معين على الفروع الأخرى وكذلك على الأفراد فيما يتعلق بمصير ما ينتجه، الأمر الذى يعني تزايدا في عدد من يستخدمون الناتج.

* كما أن حجم الوحدة الانتاجية - وخاصة في الانتاج الرأسمالى - في اتساع مستمر، الأمر الذى يعني ازديادا في عدد من يجتمعون للعمل في داخل وحدة انتاجية واحدة. هذا الاتساع المستمر كان مصحوبا بزيادة مستمرة في درجة تقسيم العمل داخل الوحدة

الانتاجية ، أى في تقسيم عملية الانتاج الى عمليات يتزايد عددها بحيث يتخصص عامل أو مجموعة من العمال في عملية واحدة من العمليات اللازمة لانتاج الناتج .

يترتب على الازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج أن يصبح من الصعب ، أن لم يكن من المستحيل ، اسناد انتاج معين الى شخص معين بالذات ، اذ اصبح من الضرورى ان يساهم في انتاجه عدد كبير من افراد المجتمع لا يقتصر فقط على من يعملون في داخل الوحدة الانتاجية وانما يمتد ليشمل افراد في نشاطات اقتصادية اخرى . فبينما كان من المتصور اسناد القمح الذى ينتجه فلاح (وأفراد عائلته) يهدف الى الاشباع المباشر لحاجاته ويعمل مستخدما أدوات بدائية ، بينما كان من المتصور اسناد هذا الناتج الى عمل هذا الفلاح ، لم يعد من الممكن اسناد انتاج ساعة يد مثلا الى عمل شخص معين بالذات ، اذ هى نتاج عمل عدد كبير من الأفراد ليس فقط في داخل المصنع الذى ينتج ساعات اليد وانما كذلك في المصنع الذى ينتج الالات اللازمة لانتاج ساعات اليد والمصنع الذى ينتج الصلب والمنجم الذى ينتج الحديد ، والوحدات التي تقوم بالخدمات اللازمة للانتاج في كل مرحلة من هذه المراحل ، من خدمات صيانة ونقل وتزويد بالقوة المحركة ... الى غير ذلك .

عندما كان من الممكن اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين كان من المتصور أن يختص هذا الشخص بناتج عمله اختصاصا فرديا . من الوقت الذى يستحيل فيه اسناد ناتج معين الى عمل شخص معين بالذات ، نظرا للازدياد المستمر للطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج ، ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج (بعد أن وصلت الى مستوى كيفي معين) وبين الاختصاص الفردى بناتج هذه العملية أو بجزء كبير من ناتجها ، وهو اختصاص يتم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . من هنا ينشأ التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الملكية الخاصة لوسائل الانتاج التي أصبحت تلعب دورا يستحيل قيام الانتاج في غيابه . بناء عليه ، ومع وصول الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج الى هذا الحد يصبح من الضرورى ان يختص بالناتج كافة العاملين ، الأمر الذى لا يتم الا على أساس الملكية الجماعية لوسائل الانتاج . ومن هنا جاءت ضرورة الملكية الجماعية اذا أريد للعملية الاقتصادية ان تتطور بمعدلات تتفق مع ما وصل اليه المجتمع الانسانى من معرفة علمية وتكنولوجية . ومن ثم يؤدى ترك التناقض دون حل الى الحد من معدل تطور العملية الاقتصادية ، كما هو الحال بالنسبة للاتجاه الانخفاضى لمعدلات نمو الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة .

هذا وقد شهدت طريقة الانتاج الرأسمالية الاتجاه نحو بعض أشكال غير فردية ، كما هو الحال ، بالنسبة لملكية الشركات المساهمة وملكية الدولة الرأسمالية المعاصرة . الا أن تملك

الدولة الرأسمالية المعاصرة لوسائل الانتاج ، يحل هذا التناقض وان كان يزودنا بالوسيلة الشكلية التي تمكننا من الوصول الى حل له . ليس هنا بطبيعة الحال مجال دراسة طبيعة ملكلية الدولة الرأسمالية وسنكتفي بأن نبين اختصارا لماذا لا تحل هذه الملكلية التناقض الذى يخلصنا من الكلام عنه .

يرجع ذلك أساسا الى الطبيعة الاجتماعية السياسية للدولة . فالدولة كتنظيم اجتماعى - أى كشكل لتنظيم العلاقة بن الحاكمين والمحكومين - ليست جهازا محايدا فوق الافراد والطبقات ، وانما هى في الأساس جهاز تستخدمه الطبقة أو الطبقات الاجتماعية المسيطرة لضمان سيطرتها على الطبقات الأخرى ، وهو ضمان يتم عن طريق حماية مصالح الطبقات الحاكمة وفرض اراداتها . في التكوين الاجتماعى الرأسمالى تكون الدولة هى الأخرى ذات طبيعة رأسمالية تخدم في المقام الأول النشاط الفردى القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . يترتب على هذه الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة :

* أن يكون الأصل هو النشاط الفردى ويكون قطاع الدولة قاصرا على أنواع محددة من الوحدات الاقتصادية فهو يحتوى المشروعات التي تزود النشاط الاقتصادى بالخدمات الأساسية كالمشروعات التي تقوم بخدمة النقل والمواصلات أو التزويد بالكهرباء والغاز والمياه . كما يحتوى بعض المشروعات نظرا للظروف الخاصة التي كانت تعمل فيها مما جعلها تعاني من انخفاض مستمر في معدل النمو (كصناعة الفحم في انجلترا) . كما أنه يحتوى بعض المشروعات التي تلعب دورا استراتيجيا في اتخاذ قرارات السياسة الاقتصادية كما هو الحال بالنسبة للبنوك المركزية . هذا وقد تم ادخال بعض المشروعات الفردية في قطاع الدولة لأسباب سياسية (كما هو الحال بالنسبة لمصانع سيارات رينو في فرنسا) . على هذا النحو يكون حجم قطاع الدولة محدودا سواء بالنسبة لما تحت تصرفه من موارد انتاجية مادية أو لعدد العاملين به[1] .

* أن الدور الذى يقوم به قطاع الدولة في الحياة الاقتصادية يكون دورا تابعا يتمثل أساسا في القيام بدور تكميلي للدور الذى يقوم به قطاع النشاط الخاص عن طريق القيام بخدمات أساسية للنشاط الاقتصادى الفردى يلزم معها - لزيادة أرباحية هذا الأخير - تقديم

---

(١) ما دام الأصل هو النشاط الخاص القائم على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج فان نقل الملكية من الأفراد الى الدولة لا يمكن أن يكون الا بعوض اذ في نقلها بلا عوض الغاء لجوهر الملكية الفردية وهو ما يتناقض مع الأسس الجوهرية للتكوين الاجتماعى الرأسمالى . فالتأميم بعوض يمكن الأفراد في تغيير محل الملكية الخاصة من منجم للفحم مثلا الى شيء آخر ككمية من النقود أو السندات . بل وقد حدث في بعض الأحيان أن كان من التعويض أكبر من القيمة الفعلية للمنشآت المؤممة (كما كان الحال عندما تم تأميم السكك الحديدية في بريطانيا) .

وبعضها بأثمان منخفضة ، وبالتالي تقوم الدولة بهذه المشروعات عادة بأثمان لا تحقق ربحا يذكر ، بل انها تكون في بعض الأحيان أقل من نفقات انتاجها في حالة ما اذا كانت ايراداتها الورق أقل من نفقاته يغطي العجز من ايرادات الدولة أي من الضرائب أساسا (وخاصة الضرائب غير المباشرة التي يتحمل عبئها جماهير الشعب)[1] .

يترتب على ذلك أن وجود ملكية الدولة الرأسمالية لوسائل الانتاج تكون قطاعا للدولة ، الذي تم في الدول الرأسمالية المعاصرة عن طريق التأميم في الفترة التي بدأت في ثلاثينات القرن الحالي والتي تميزت بالأزمات الاقتصادية والسياسية الحادة ، وان كان يغير من الشكل القانوني للملكية (اذ تنتقل من الأفراد الى الدولة عن طريق التأميم) الا أنه لا يؤدي الى تغيير في طبيعة علاقات الانتاج السائدة في المجتمع . فالنشاط الغالب هو النشاط الخاص حيث علاقات الانتاج مرتكزة على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج . بل ان علاقات الانتاج في داخل قطاع الدولة لا يطرأ عليها التغيير بعد التأميم (فالشركة المؤممة تدار على أسس رأسمالية تسعى الى تحقيق أقصى ربح ممكن كقاعدة عامة ، ووضع العاملين فيها يخضع لعقود العمل الجماعية السائدة في الصناعة التي تشتغل بها الشركة المؤممة ، أي أن وضعهم لا يختلف عن وضع العاملين في المشروعات الخاصة التي تعمل في نفس الصناعة . ومن ثم يخضع تحديد الأجور لنفس الأسس والتي تجعل الالتجاء الى الاضراب سلاحا يستخدمه العاملون) .

بناء عليه لا يحل التناقض بين الطبيعة الاجتماعية لعملية الانتاج وبين الاختصاص الفردي بنتائج هذه العملية أو بالجزء الأكبر منه الا في ظل التكوين الاجتماعي الاشتراكي عندما تتغير الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة وتكون بصدد الدولة الاشتراكية . فيصبح الأصل العام هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج الأمر الذي يعني تغييرا في طبيعة علاقات الانتاج السائدة . هذا التغيير يتم عن طريق التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية والذي يعني شكلا جديدا للملكية على شكل آخر يأتي بعد تغيير في شكل الملكية كما هو الحال بالنسبة للتأميم الذي تقوم به الدولة الرأسمالية . فاذا ما تأكدت الطبيعة الاشتراكية للدولة بفضل تملكها لوسائل الانتاج عن طريق التأميم كخطوة أولى لقيام علاقات انتاج ترتكز على ملكية المجتمع لوسائل الانتاج تمثل الخطوة الأولى اذ أن هناك فرقا بين التأميم الذي تقوم به الدولة الاشتراكية وبين ملكية المجتمع لوسائل الانتاج . الأول يعني تغييرا في الشكل القانوني

---

(1) انظر ما تقوم سياسة تحديد الأثمان في المشروعات المملوكة للدولة على التمييز بين المنتجات النهائية والمشروعات الانتاجية والتجارية . ويقضي هذا التمييز بيع السلعة أو الخدمة للمستهلك النهائي بثمن مرتفع وبيع المشروعات الفردية الانتاجية والتجارية بثمن منخفض قد لا يغطي نفقة انتاج السلعة أو الخدمة.

للملكية . **أما الثانية فتعني سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج** على نحو يمكن من استخدام الموارد الانتاجية استخداما يحقق مصلحة غالبية أفراد المجتمع وهو أمر لا يتم الا :

* بقيام المنتجين المباشرين بدور ايجابي في تحديد أهداف النشاط الاقتصادى والاجتماعى وكذلك في تحديد وسائل تحقيق هذه الأهداف . أى كيفية استخدام وسائل الانتاج على نحو يحقق هذه الأهداف .

* أن يكون للمنتجين المباشرين الكلمة في اتخاذ قرارات تسيير الوحدات الانتاجية .

* أن يكون للمنتجين المباشرين رقابة فعلية على استخدام الموارد الانتاجية .

* أن يترتب على استخدام هذه الموارد تحقيق مصلحة غالبية أفراد المجتمع ان لم يكن جميعهم ، على ألا ينظر الى هذه المصلحة في الفترة القصيرة فقط وانما في الفترة الطويلة كذلك . وهذه المصلحة يعكسها نمط توزيع الناتج الاجتماعى بين المنتجين المباشرين .

الفرق بين التأميم وملكية المجتمع هو في الواقع الفرق بين السلطة القانونية التي تخولها الملكية وبين القدرة الفعلية على استخدام المجتمع لوسائل الانتاج والمنتجات استخداما فعالا وعلى نحو كفء . ووجود الأولى (أى السلطة القانونية) لدى الدولة لا يعني بالحتم تمتع المجتمع بالثانية (أى بالقدرة الفعلية) . فملكية الدولة لا تعني بالحتم سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج (على النحو الذى رأيناه) وانما قد تصطحب بسيطرة فرد أو مجموعة من الافراد . لتوضيح ذلك نضرب مثلا بملكية الأرض في الاتحاد السوفييتي : فرغم أن تأميم الأرض (أى ملكية الدولة للأرض) قد تم منذ ثورة ١٩١٧ فان استغلال الارض - أى الاستخدام الفعلى لقوى الانتاج في الزراعة - ظل قاصرا أساسا على أفراد الفلاحين حتي أواخر العشرينات من القرن الحالى . كما أنه لا يزال هناك بعض المساحات يستغلها أعضاء المزارع الجماعية على وجه الاستقلال رغم ملكية الدولة لها . كما أن الفرق بين التأميم وملكية المجتمع يتضح من الصعوبات التي يقابلها تنفيذ الخطة حتي في داخل قطاع الدولة نفسه ، وهى صعوبات تشتد حدتها عندما تكون السيطرة الفعلية على وسائل الانتاج لمجموعة تتعارض مصالحها مع مصالح المنتجين المباشرين (الواقع ان صعوبات تنفيذ الخطة في داخل قطاع الدولة قد تنشأ عن عيوب في تنظيم هذا القطاع أو عيوب في تحضير الخطة ، أو نتيجة لأن درجة سيطرة المجتمع على وسائل الانتاج لا زالت محدودة) .

بناء عليه نجد أن التأميم - أى نقل ملكية وسائل الانتاج الى الدولة - يمكن أن يتم - وعادة ما يتم - في فترة زمنية وجيزة ، أما ملكية المجتمع لوسائل الانتاج - أى السيطرة الفعلية

على وسائل الانتاج على نحو يمكن من استخدامها بكفاءة لمصلحة كافة أفراد المجتمع ـ يتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية تختلف من مجتمع لآخر وفقا للظروف الاجتماعية والسياسية لكل مجتمع ، الأمر الذي يؤدي الى اختلاف بين المجتمعات الاشتراكية في معدل تحقيق السيطرة الاجتماعية على وسائل الانتاج المختلفة في المجتمع الواحد وهو ما ينعكس في أشكال مختلفة من الملكية الاشتراكية (ملكية الدولة الاشتراكية ، الملكية التعاونية) .

بهذا يمكن التأميم أو ملكية الدولة الاشتراكية من توجيه قوى الانتاج لبناء أساس المجتمع الاشتراكي ، وهو على هذا النحو شرط أساسي لامكانية القيام بالتخطيط ، أي شرط سابق لهذه الامكانية ، كما سنرى فيما بعد . ولكنه ليس الا خطوة في سبيل سيطرة المجتمع على قوى الانتاج وهي سيطرة تتحقق تدريجيا من خلال عملية تاريخية ويؤدي تحقيقها الى أن تصبح جوهر التخطيط . وعليه يكون بناء المجتمع الاشتراكي عملية تاريخية في خلالها يبدأ التخطيط كتوجيه اجتماعي لقوى الانتاج ليصبح ذا سيطرة اجتماعية عليها .

على هذا النحو يتضح أن علاقات الانتاج الاشتراكي تدور حول ملكية الجماعة لوسائل الانتاج التي تكف عن تكون رأس مال ، أي أنها تكف عن أن تكون محلا لعلاقة اجتماعية تمكن فئة من الحصول على جزء من الفائض الاجتماعي الصافي لمجرد ملكيتها لهذه الوسائل . وتعود لتصبح مجرد وسائل انتاج أي أدوات للعمل ومواد موضوع العمل .

هذه الطبيعة الجماعية للملكية وسائل الانتاج تعطينا نمطا لتوزيع الناتج الاجتماعي الصافي بين من ساهموا في انتاجه يختلف عن النمط الذي هو من طبيعة الانتاج الرأسمالي ، فهي تمكن من قيام الانتاج وتوزيع الناتج على نحو يشبع الحاجات الاجتماعية لأفراد المجتمع .

٢ ـ الاقتصاد الاشتراكي يهدف الى أشباع الحاجات الاجتماعية

تتميز طريقة الانتاج الاشتراكية بأن الانتاج يتم فيها بقصد اشباع الحاجات وليس بقصد تحقيق أقصي ربح (سنرى فيما بعد أن الربح وان كان قد كف عن أن يكون الهدف من الانتاج من وجهة نظر من يتخذ قرارات الانتاج الا أنه يظل معيارا للحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية) . رأينا كيف يترتب على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ان يكون الهدف الأساسي من قيام المشروعات الرأسمالية بالانتاج هو تحقيق اقصي ربح نقدى . على هذا النحو يتحدد الهدف الذي تسخر لتحقيقه القوى الانتاجية للمجتمع الرأسمالي ، كما تتحدد أفضل وسائل تحقيق هذا الهدف . فالانتاج وان كان يؤدي في النهاية الى اشباع الحاجات الا أنه لا يعني الا بالحاجات التي يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية تمثل طلبا على السلع المنتجة ،

طلبا يمكن المنتج من تحقيق ما سعى اليه من ربح نقدى . أما الحاجات التي لا يمكن ترجمتها الى قدرة شرائية فلا اشباع لها فردية كانت أو اجتماعية وأيا كانت درجة الحاح هذه الحاجات . في هذه الحالة يقال أن الانتاج انما يكيف نفسه وفقا لطلب السوق ، وهو طلب يتحدد - لحد كبير - وفقا لامكانيات الأفراد وما يحصلون عليه من نصيب في الناتج الاجتماعي الصافي . فاذا ما توافر هذا الطلب استجاب الانتاج الى الحاجة التي تكمن وراءه يستوى في ذلك أن تكون امكانيات المجتمع قادرة على تمكين الغالبية من أفراده من اشباع مثل هذه الحاجة أم لا . هذا بالنسبة للهدف من الانتاج الرأسمالى .

أما الملكية الجماعية لوسائل الانتاج فيترتب عليها ان يصبح الهدف من الانتاج هو اشباع الحاجات ، والحاجات الاجتماعية ، والاجتماعية بمعني أن الانتاج يوجه لاشباع الحاجات التي تمكن ظروف المجتمع (الموارد الطبيعية التي تحت تصرفه ، القوة العاملة ومستواها الفني ، وسائل الانتاج المتراكمة أو باختصار مستوى التطور للقوى الانتاجية) من اشباعها لغالبية أفراد المجتمع في فترة زمنية معينة . فاعتبار الحاجة اجتماعية بهذا المعني يحدد اذن بمستوى تطور القوى الانتاجية للمجتمع ، وبالتالى مدى قدرتها على اشباع حاجة دون أخرى لأفراد الجماعة . ففي المجتمعات التي لم يسمح مستوى تطور القوى الانتاجية فيها باشباع الحاجات الضرورية (مستوى معين من المعيشة فيما يتعلق بالمأكل والملبس والمسكن ... الخ) لغالبية الأفراد لا تعد الحاجة الى عربة خاصة مثلا حاجة اجتماعية بالمعني الذى قدمناه وانما هي حاجة فردية تشبع عن طريق انتاج يكيف نفسه وفقا للطلب الفردى (الحاجة المترجمة الى قدرة شرائية من جانب بعض الأفراد) وليس وفقا للحاجات الاجتماعية .الأصل في الانتاج الاشتراكي أنه أنتاج يتكيف وفقا للحاجات الاجتماعية .

فاذا كان الانتاج الاشتراكي يهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية فان تحديد الحاجات الاجتماعية الواجب اشباعها في فترة زمنية (تغطيها الخطة القومية) يعتبر من أهم مشكلات التخطيط ، اذ يستلزم التوفيق بين احتياجات المجتمع في الزمن القصير واحتياجات تطوره في الزمن الطويل في الوقت الذى تتعدد فيه الحاجات الاجتماعية تعددا لا تستطيع معه الموارد المحدودة اشباعها كلها في نفس الوقت . بناء عليه اذا ما تم التوفيق بين احتياجات الحاضر والمستقبل ترتب الحاجات الاجتماعية التي سيجرى اشباعها ترتيبا يتضمن أسبقية البعض منها على البعض الآخر ، أى أنها ترتب ترتيبا هرميا يحقق لبعض الحاجات أولوية في الاشباع بالنسبة للبعض الآخر .

اذا كان الاقتصاد الاشتراكي يقوم أساسا على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ترتب على ذلك أن الهدف من الانتاج أصبح اشباع الحاجات الاجتماعية فان أداء الاقتصاد الاشتراكي

لتحقيق الهدف لا يكون عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق وانما عن طريق التخطيط . من هنا جاءت الخاصية الجوهرية التالية للعملية الاقتصادية الاشتراكية .

٣- الاقتصاد الاشتراكي اقتصاد مخطط :

التخطيط الاقتصادى هو الذى يحدد شروط الانتاج وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة . ما الذى يقصد بالتخطيط الاقتصادى ؟ هل كانت عملية الانتاج عملية مخططة في كل مراحلها التاريخية ، أى في ظل الأشكال المختلفة للتكوينات الاجتماعية التي مر بها التطور البشرى ؟ اذا كان الجهد الذى يبذله الانسان يختلف عن مجهود الكائنات الأخرى في أنه مجهود واع ، يعني مقدما نتيجة الجهد ويعرف الوسيلة التي توصله اليها ، هل يعني ذلك أن التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة كان موجودا منذ فجر التطور الانساني ؟

سنحاول فيما يلى - عن طريق التعرف على مفهوم التخطيط الاقتصادى - ايضاح أن الاجابة على هذين السؤالين الأخيرين لا يمكن أن تكون بالايجاب ، وأن التخطيط الاقتصادى كمحدد لشروط الانتاج الاجتماعى وتجدده في الفترات الزمنية المتعاقبة وان كان يجد أساسه في الحقيقة التي مؤداها أن الانسان حيوان واع ويرتبط بمحاولات تحقيق الرشادة الاقتصادية التي كانت محلا لتطور مستمر في ظل التكوين الاجتماعى الرأسمالى (على النحو الذى سنراه بعد لحظات) الا أنه لا يصبح ميكانزم الحركة للعملية الاقتصادية الا في ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى .

قلنا أن المجهود الانساني مجهود واع ، كل نشاط يقوم به الانسان نشاط هادف موجه نحو تحقيق غرض معين . لتحقيق هذا الهدف ، للوصول الى نتيجة يتصورها مقدما - يتبع الانسان الوسيلة المناسبة . قلنا كذلك ان الهدف العام من القيام بالنشاط الاقتصادى هو اشباع الحاجات . والحاجات اللازم اشباعها هى نتاج لمجموع ظروف الحياة في مجتمع ما . تحديد هذه الحاجات يحدد في نفس الوقت الغايات التي تقصد من وراء القيام بالنشاط الاقتصادى في هذا المجتمع المعين ، وهى غايات تستقر عن طريق العادة والأخلاق الاجتماعية ، ويقرها الدين ويحميها التشريع في بعض الأحيان . ان صدق ذلك بالنسبة لتحديد الغايات من النشاط الاقتصادى في كل التكوينات الاجتماعية التي مرت بها البشرية في تطورها حتى الآن فان الأمر يختلف بالنسبة لاختيار مجموعة وسائل تحقيق هذه الغايات من تكوين اجتماعى الى آخر . من وجهة النظر هذه يمكن التفرقة بين المجتمعات السابقة على التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الغايات الاقتصادية عن طريق

مايمكن ان يسمى « بالاختيار الطبيعى[٣] » وبين التكوين الاجتماعى الرأسمالى حيث تتحدد وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية عن طريق « الاختيار الرشيد »[٤] .

في المجتمعات السابقة على الرأسمالية كانت وسائل تحقيق الأهداف الاقتصادية تكتشف وتستقر عن طريق التجربة الجماعية التي تتكون أثناء عملية العمل الاجتماعى . هذه التجربة تكتشف الوسائل وتقدر مدى فعاليتها ثم تحتفظ بالوسائل التي تثبت فعاليتها وتلفظ ما عداها . على هذا النحو تتم عملية « اختيار طبيعى » لوسائل تحقيق الغايات الاقتصادية ويتشكل تكنيك النشاط الانتاجى . فاذا ما تحددت غايات النشاط الاقتصادى في مجتمع معين وتحددت معها الوسائل أو التكنيك الذى يقابلها انتقلت هذه الغايات والتكنيك اللازم لتحقيقها عبر الأجيال - عن طريق التقاليد - اذ يعتنق كل جيل جديد الغايات الاقتصادية التي يهدف النشاط الاقتصادى الى الوصول اليها وكذلك وسائل تحقيقها كما تورثت من الجيل السابق عليه . على هذا النحو يسعى النشاط الاقتصادى لجيل يعيش في مجتمع معين لتحقيق غايات استقرت بفضل التقاليد الاجتماعية بالاستعانة بوسائل انتقلت اليه هى الأخرى عبر التقاليد الاجتماعية دون تحليل رشيد لهذه الوسائل أو تلك الغايات .

أما في ظل الرأسمالية فان الهدف من النشاط الاقتصادى يصبح أساسا تحقيق الكسب النقدى ، وينعكس ذلك في مجال الانتاج بالسعى الى تحقيق أقصى ربح نقدى . الوسائل التي تتبعها الوحدات الانتاجية ، وهى وحدات فردية ، لم تعد تتحدد وفقا للتقاليد وانما تتحدد وفقا لاختيار رشيد يهدف الى التعرف على الوسيلة التي تحقق **أقصى نتيجة بأقل تكلفة . هنا تظهر أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية**[٥] .

ومؤدى هذا المبدأ هو تخير الوسيلة (من بين الوسائل المتعددة) التي تؤدى بالفرد الى تحقيق أقصى نتيجة بأقل تكلفة . فاذا ما تحددت التكلفة تكون الوسيلة المحققة للرشادة الاقتصادية هى تلك التي تعطينا أقصى نتيجة ، واذا ما تحددت النتيجة تكون هذه الوسيلة هى تلك التي ينجم عن اتباعها اقل تكلفة ، فالأمر يتعلق هنا باختيار لغاية معينة ثم اختيار الوسيلة التي تحقق هذه الغاية بأقل تكلفة ممكنة ، أى يتعلق بخطة ، اذ جوهر الخطة هو

---

(٣) Natural selection

(٤) Rational selection ، أوسكار لانج ، الاقتصاد السياسي ، دار المعارف بمصر ١٩٦٦ ، الباب الخامس .

(٥) Economic rationality; rationalité économique. استخدم هذا الاصطلاح في اللغة العربية المرة الأولى في المحاضرات التي ألقيناها على طلبة السنة الأولى لكلية الحقوق بالاسكندرية في العام الجامعى ٦٤/١٩٦٥ وذلك للتفرقة بين الرشادة الاقتصادية وترشيد rationalisation النشاط الاقتصادى . وكذلك بين صفة الرشيد Rational

تحديد وسيلة تحقيق هذا الهدف. وتكون الخطة اقتصادية اذا ما تعلقت بالنشاط الاقتصادي ، أي ذلك النشاط الخاص بانتاج وتوزيع الأشياء المادية والخدمات اللازمة لمعيشة افراد المجتمع .

ولكن هل من الممكن ان نعتبر أي خطة تتعلق بنشاطات اقتصادية خطة بالمعني الذى أصبح فيه اصطلاح الخطة ملازما للتخطيط الاقتصادى بالمعني الذى اصبح لهذا الأخير في مجال التفرقة بين اقتصاديات مخططة واقتصاديات عمل عن طريق العمل التلقائي لقوى السوق؟ لكي يمكن اعتبار الخطة كذلك أي خطة تتعلق باقتصاد يأخذ صفة الاقتصاد المخطط يتعين أن تكون الخطة محتوية لكل الحياة الاقتصادية للجماعة أو على الأقل للقطاعات التي تلعب الدور الاستراتيجي في حياة الجماعة الاقتصادية . يزيد على ذلك أن وجود الخطة لا يكفي لاعتبار الاقتصاد مخططا ، فقد يتم تحضير الخطة على غير أساس من الواقع أو على أساس خاطيء فلا يكون لها حظ من التنفيذ العملي . وكذلك الحال في حالة عدم تنفيذ الخطة (التي قد تكون سليمة في ذاتها) لعدم توافر الشروط التنظيمية اللازمة لقيام عملية التخطيط . في هاتين الحالتين توجد الخطة ولكن الاقتصاد القومي لا يسير وفقا لها ويظل يسير سيرا تلقائيا غير مخطط .

لايضاح ذلك سنقوم بالتفرقة بين أنواع مختلفة للخطة الاقتصادية بالمعني الواسع وهو المعني الذى يغطى كافة محاولات تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية في ظل التكوين الاجتماعي الرأسمالي وبين الخطة الاقتصادية بالمعني الذى أصبح ملازما للاقتصاديات المخططة أي الاقتصاديات التي تسود فيها طريقة الانتاج الاشتراكية . عن طريق التعرف على الأنواع المختلفة للخطة بالمعني الواسع واستبعادها الواحدة بعد الأخرى نصلُ الى الخطة الاقتصادية بالمعني الدقيق ، أي بالمعني الذى أصبح له مفهوما اصطلاحيا يرتبط بالاقتصاديات الاشتراكية .

الأنواع المختلفة للخطة الاقتصادية بالمعني الواسع :

يمكن تعريف الخطة بالمعني الواسع بأنها السيطرة المتعمدة - أو محاولة السيطرة - لوحدة تنظيمية أو لمجموعة ما على قوى اقتصادية بقصد تحقيق هدف - أو الاستمرار في محاولة تحقيق هدف - يعد في لحظة زمنية معينة هدفا وفقا لحجم الوحدة الاجتماعية التي تقوم باعداد الخطة ومحاولة تنفيذها ، أي وفقا النطاق الذى تتخذ في حدوده القرارات الخاصة المتعلقة بالقوى الاقتصادية على أي مستوى . وفقا لهذا المعيار يمكن تمييز :

الخطة الاقتصادية الفردية :

الفرد ، أو العائلة ، في محاولته لتنظيم حياته في حدود امكانياته المحدودة بقصد تحقيق أقصى اشباع يقوم بوضع نوع من الخطة تهدف الى استخدام الموارد المحدودة لتحقيق الهدف المنشود .

الخطة الاقتصادية للمشروع :

القيام بخطة اقتصادية بالمعنى الواسع هو شرط استمرار وبقاء المشروع الفردى في ظل الانتاج الرأسمالى ، في هذا المشروع نجد أول مناسبة واعية لتطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية . فالمنظم يحاول بطريقة مقدمة(٦) في ظل ظروف السوق - وتوقعاته بالنسبة لها - أن يستخدم الموارد التي تحت تصرفه المباشر على نحو يحقق له هدفه وهو تحقيق أقصى ربح أو أقل خسارة ترقبا لربح يأتي فيما بعد . في ظل المنافسة الكاملة يقوم كل مشروع - في محاولته لتحقيق أقصى ربح - بالنتاج وفقا لخطة مرسومة مقدما ومبنية على توقعاته الخاصة بامكانيات البيع . هذا النوع من الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع هو ما يعرف باصطلاح الادارة العلمية للمشروع(٧) . هذا في الوقت الذى تحكم فيه العملية الانتاجية بأكملها بميكانزم الأثمان ، بقوى السوق التي تنظم عملية الانتاج بصفة لاحقة(٨) . بمعنى آخر بينما يتميز الوضع بنوع من التنظيم المقدم في داخل الوحدة الانتاجية يكون تنظيم عملية الانتاج الاجتماعى تنظيما لاحقا ، اذا توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة يتم على نحو تلقائي لا تظهر نتيجته - المواتية أو غير المواتية من وجهة نظر المجتمع بأكمله - الا في نهاية الفترة الانتاجية أى بعد أن يكون قد تم كل شيء بناء على آلاف القرارات الفردية التي يتخذها الأفراد . مع تطور شكل السوق على نحو الاحتكار أو منافسة القلة تحاول المشروعات الكبيرة التغلب على هذا التناقض بين هذين النوعين من التنظيم : تنظيم الانتاج في داخل الوحدة الانتاجية ، تنظيما يحقق نوعا من الرشادة الاقتصادية لأجزاء العملية الاقتصادية ، وتنظيم الانتاج على نطاق المجتمع تنظيما تلقائيا يحرم النظام في مجموعه من الرشادة الاقتصادية . ومن ثم تسعى هذه المشروعات - بهدف السيطرة على السوق - الى تخطيط الانتاج في الصناعة أو مجموعة الصناعات التي تسيطر عليها ، هذا يقودنا الى نوع آخر من أنواع الخطة الاقتصادية بالمعنى الواسع .

---

(٦) à priori

(٧) Scientific management

(٨) à posteriori

الخطة الاقتصادية لصناعة أو مجموعة من الصناعات:

بواسطة هذه الخطة تحدد أهداف معينة للصناعة وهي ، العمل على عدم تقلب أثمان منتجاتها ، تنظيم العمالة والتخلص من التبديد الناتج من المنافسة بين الوحدات الانتاجية ، تحقيق وضع تنظيمي معين : ترست ، كارتل ، شركة قابضة ، وذلك للوصول الى أهداف معينة في الصناعة محل الاعتبار . هذا هو ما يطلق عليه **ترشيد الصناعة**[٩] . في محاولتها لتحقيق أهداف الترشيد هذه تميل الصناعات الى أن تتطور الى الشكل الاحتكاري (وذلك حتي تفيد من مزايا الانتاج الكبير ومن مزايا السطرة في السوق) . وكاحتكارية هي في وضع يمكنها من استغلال وحدات أخرى توجد في مركز اقتصادى أضعف . في حالات كهذه تثور المطالبة بمد الفكرة الأساسية للخطة الاقتصادى بالمعني الواسع حتي تشمل الاقتصاد بأكمله خالقة بذلك المجال الذى قد توجد فيه خطة اقتصادية بالمعني الضيق . لكي نصل الى هذه الخطة يتعين علينا ان نستعرض بعض أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، اذ ليس كل تدخل للدولة في العمل الحر لقوى السوق من قبيل التخطيط الاقتصادى بالمعني الذى أصبح مرتبطا بطريقة أداء الاقتصاديات الاشتراكية .

الخطة الاقتصادية والصور المختلفة لتدخل الدولة :

هناك أولا ما يعرف اصطلاحا بتدخل الدولة[١٠] وهو ما يتضمن بعض التدخل المتعمد من جانب الدولة في عمل نظام السوق ولكنه لا يتضمن تخطيط النظام بأكمله . الجوهرى بالنسبة لهذه الصورة من تدخل الدولة أنها بينما تعدل من الشروط التي يعمل في ظلها نظام السوق في سبيل توزيع الموارد الانتاجية بين الاستخدامات المختلفة ، فانها لا تزال تترك النتيجة النهائية غير محددة متوقفة على القرارات الفردية . الأمر هنا يستلزم تدخل الدولة تدخلا قد يكون متكررا ولكنه ليس منتظما . هذا النوع من التدخل يمكن اعتباره الشكل البدائي لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، ومثاله حماية الدولة للصناعة الوليدة عن طريق محاولة جعل السوق المحلية خالصة لها والحيلولة دون قيام منافسة من الصناعات المتشابهة في الخارج الأقوى من الصناعة المحلية . تتم هذه الحماية عن طريق سياسة تجارية (فرض رسوم جمركية على الورادات من السلع المماثلة للسلع المنتجة محليا مثلا) تمنع أو تقيد من دخول سلعة منافسة الى اقليم الدولة . مثاله كذلك تدخل الدولة لحماية أوضاع معينة مكتسبة

(٩) The rationalisation of industry

(١٠) Interventionism.

بواسطة مشروعات احتكارية أو مشروعات في سوق تسوده منافسة القلة . عندما تكون اجراءات التدخل قد اتخذت لحماية مجموعة معينة من المنتجين أو المستهلكين قد يترتب على التدخل اقلال كفاءة الاقتصاد القومي لحساب هذه المجموعة .

هناك ثانيا ما يعرف اصطلاحا بتوجيه الدولة للاقتصاد القومي ، وهو يتضمن تدخلا منتظما من جانب الدولة يهدف الى توجيه الاقتصاد نحو غايات معينة يلزم على القائمين بالنشاطات الاقتصادية ، أى المشروعات الفردية ، تحقيقها دون أن تقوم الدولة بأن تحدد لهذه المشروعات الوسيلة أو الوسائل التي يتم عن طريق اتباعها تحقيق الغايات . هذه الصورة من تدخل الدولة تمثل نوعا من السياسة الاقتصادية المفصلة .

هذه الصور من تدخل الدولة لا تعد من قبيل الخطط الاقتصادية بالمعني الذى أصبح مرادفا للميكانزم الذى تعمل من خلاله الاقتصاديات الاشتراكية . اذ فضلا عن غياب الخصائص الأخرى التي تميز طريقة الانتاج الاشتراكية ، وهى انها طريقة للانتاج تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتهدف الى اشباع الحاجات الاجتماعية ، فان تدخل الدولة يقتصر على تحديد أهداف تأمل الوصول اليها دون أن تحدد الوسائل التي يتعين اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف . حتي في الحالات التي تقوم فيها الدولة بتحديد بعض الوسائل فانها تترك النتيجة النهائية متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق ، الأمر الذى لا يضمن تنسيق النشاطات الاقتصادية المختلفة الذى هو من جوهر التخطيط الاقتصادى .

الخطة الاقتصادية بالمعني الضيق :

لم يبق الا ذلك النوع من تدخل الدولة الذى يتمثل في تدخل عضوى في الحياة الاقتصادية لا يهدف فقط الى ضمان سير معين للاقتصاد وانما الى تحقيق تغيير مستمر في هيكل الاقتصاد القومي . يتم ذلك عن طريق اتخاذ مجموعة من الوسائل تهدف الى توزيع الموارد الانتاجية بين الاستعمالات المختلفة على نحو يمكن الاقتصاد القومي من تحقيق أهداف معينة تختلف وفقا لمرحلة التطور التي يمر بها هذا الاقتصاد ، على أن تنسق النشاطات الاقتصادية على نحو يضمن التوازن بين الانتاج والاستهلاك . تحديد الهدف والوسائل اللازمة لتحقيقه في هذا المجال يمثل الخطة الاقتصادية بالمعني الضيق ، أى بالمعنى اللازم للاقتصاديات الاشتراكية . الأمر هنا يتعلق باتخاذ القرارات الاقتصادية الجوهرية : أى المنتجات تنتج والكمية التي يتم انتاجها ، كيفية وزمان ومكان انتاجها ، مصير هذه المنتجات بعد انتاجها ، للاستعمال النهائي في الاستهلاك أو للاستعمال في الانتاج وفي أى فروع الانتاج .. الى غير ذلك من القرارات الواعية التي تتخذها السلطات القائمة على أساس

دراسة شاملة للامكانيات الاقتصادية للمجتمع . (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يمكن أن يتعلق بقرارات تحكمية اذ هذه ليست من التخطيط في شيء وان كانت التجربة العملية لا تستبعد اتخاذ مثل هذه القرارات) . لكي تتمكن هذه السلطات من اتخاذ مثل هذه القرارات يتعين أن يكون لها السيطرة الفعلية على ما تحت تصرف الجماعة من موارد وقدرات انتاجية . فالقدرة على التصرف هي أول متطلبات الخطة الاقتصادية بهذا المعنى في غياب الملكية الجماعية على الأقل للجزء الأهم من الموارد الانتاجية للجماعة مما يخلق التلازم بين **التخطيط الاقتصادى كظاهرة سائدة وبين التكوين الاجتماعى القائم على الملكية الجماعية لوسائل الانتاج ، أى التكوين الاجتماعى الاشتراكى** ؛ (سنرى بعد لحظات أن الأمر لا يحتم استبعاد وجود قطاع خاص للنشاط الاقتصادى على الأقل أثناء مرحلة انتقالية) .

على هذا النحو يمكننا اجمال القول بأن **الخطة الاقتصادية بالمعنى الضيق** ، أى **بالمعنى الذى يقصد عند الكلام عن الخطة في الاقتصاديات الاشتراكية ، ليست خطة تنبؤ (بالمعنى الذى لهذا الاصطلاح في مجال تقرير السياسة الاقتصادية في الاقتصاديات الرأسمالية) ولكنها خطة ملزمة لكل هيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجود هذا الأخير) لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى في مجموعة خلال فترة قادمة وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية الملموسة على نحو يضمن للعملية الاقتصادية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة** . جوهر الخطة الاقتصادية بهذا المعنى اذن :

* **أنها تأخذ في الاعتبار الحياة المستقبلة للجماعة** اذ عن طريقها تحدد الجماعة لنفسها هدفا تسعى لتحقيقه ، أى تحدد للاقتصاد القومى في مجموعة غاية معينة ، وهو ما يعبر عنه عادة « بغائية التخطيط » .

* **انها تتضمن ترشيد استخدام موارد الجماعة** بطريقة تمكنها من تحقيق الهدف عن طريق ضمانها سير الاقتصاد سيرا خاليا من المتناقضات التي قد تعرقل عمله .

* **انها تستلزم سيطرة الجماعة على الموارد الانتاجية** موضوع الخطة .

* **أنها تحل السيطرة الاجتماعية محل القرارات الفردية** المتعلقة باستخدام تلك الموارد .

ومقتضى هذه الخصيصة أن تكون سيطرة الجماعة على مواردها الانتاجية كافية **لتمكينها من العمل على تحقيق هدفها** ، ولا يأتي ذلك الا بوجود قطاع اشتراكى يشغل من الاقتصاد حيزا يمكنه من أن يكون محور عملية الانتاج الاجتماعى .

تلك هى الخطة الاقتصادية بالمعني الذى يلازم طريقة الانتاج والتي يمكن القول معها ـ اذا ما لقيت الخطة حظا من التنفيذ العملى ـ بأن الاقتصاد اقتصاد مخطط ولا يخضع للعمل التلقائي لقوى السوق . والخطة على هذا النحو هى وسيلة تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع .

التخطيط الاقتصادى وتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق المجتمع :

نعرف أن المجهود الانساني ، العمل ، مجهود واع . كل نشاط فردى أو نشاط تقوم به مجموعة صغيرة هو نشاط هادف يسعى الى تحقيق نتيجة معينة يختار لها وسيلة ما . نعرف كذلك أن الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى (المشروع) تحدد لنفسها مقدما ـ في اثناء قيامها بالنشاط الانتاجي ـ هدفا تسعى الى الوصول اليه في خلال الفترة القادمة . وهى تتخير الوسيلة التي ينجم عن اتباعها تحقيق النتيجة بأقل تكلفة . مبدأ الرشادة الاقتصادية اذن هو الذى يحكم سلوك الوحدة الانتاجية في ظل الانتاج الرأسمالى . ولكن بينما النشاطات الاقتصادية الفردية نشاطات هادفة تسعى الى تحقيق نتائج متباينة محكومة في سعيها بمبدأ تحقيق أقصي نتيجة بأقل مجهود فان النتيجة العامة لمجموع هذه النشاطات ـ النتيجة على مستوى المجتمع ـ تتحقق من خلال النشاطات الفردية العديدة ، أى تتمثل نتيجة تفاعل العديد من النشاطات المختلفة والمتضاربة . النتيجة الاجتماعية اذن لم تكن نتاج تخير لأكفأ وسيلة للوصول الى هدف اجتماعى . بعبارة أخرى ، ولو أن كل قرار تتخذه الوحدة الانتاجية يصدر بوعى وتدبير من جانب المنتج وتكون نتيجته مقصودة مقدما الا **أن النتيجة النهائية (لمجموع القرارات الفردية) تحدث تلقائيا دون أن تكون في حسبان أحد بطريقة متقدمة** واعية . بعبارة ثالثة ، بينما تجد نتيجة كل نشاط فردى رعاية مقدما فان النتيجة الاجتماعية تترك وشأنها لتكون محصلة النتائج المختلفة الناجمة عن النشاطات الاقتصادية المتضاربة ، فالنتيجة على مستوى المجتمع لا تلقي رعاية مقدمة . ففي مجال الانتاج مثلا بينما كل مشروع يرسم سياسته الانتاجية لتحقيق أقصي ربح في الفترة القادمة قد تأتي النتيجة في نهاية الفترة مخيبة لآمال جميع المنتجين ومحققة للمجتمع بأكمله ازمة اقتصادية تنعكس في تبديد للموارد الانتاجية للجماعة مع بقاء حاجات أفرادها دون اشباع . ومن ثم فتحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الوحدة الانتاجية محدود بعدم استطاعة الجماعة بأكملها اخضاع نشاطها ـ الاقتصادى ـ أو عملية الانتاج الاجتماعى ـ لهذا المبدأ .

من الوقت الذى تصبح فيه النتيجة الاجتماعية لمختلف النشاطات الاقتصادية هدفا تعمل الجماعة على تحقيقه في خلال فترة زمنية مقبلة (وهذا الوقت يتحدد تاريخيا بوصول المجتمع البشرى الى مرحلة معينة من مراحل تطوره) وتتخير أكفأ الوسائل الموصلة لهذا الهدف نكون

بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة على نطاق المجتمع . يتم ذلك عن طريق التخطيط الاقتصادى .

ترشيد النشاط الاقتصادى للمجتمع بأكمله يستلزم أن تكون الغايات التى تسعى الوحدات الانتاجية المتعددة الى تحقيقها خاضعة لغاية تحتوى عملية الانتاج الاجتماعى فى مجموعها . بعبارة أخرى ، تطبيق مبدأ الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى (استخدام الموارد الانتاجية على نحو يحقق أكبر نتيجة ممكنة) يتطلب تنسيق نشاط الوحدات الانتاجية المختلفة على نحو يدمج غاياتها المختلفة فى غاية عامة مشتركة توجه النشاط الاقتصادى للمجتمع فى مجموعه . **هذا التنسيق هو جوهر التخطيط الاقتصادى .**

وقد راينا كيف أنه قد نشأت فى ظل الانتاج الرأسمالى حاجة الى تخطى حدود الرشادة الاقتصادية الفردية ومحاولة تنسيق نشاطات مجموعات معينة من المشروعات الفردية الأمر الذى عرفناه تحت اصطلاح ترشيد الصناعة . وهى محاولات نشأت فى مجال النشاطات التى تركز فيها رأس المال وتمركزت بالتالى عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بهذه النشاطات ، ثم زادات أهميتها مع قيام الدولة ببعض أنواع النشاط الاقتصادى . ولكن هذه المحاولات لتوسيع نطاق الرشادة الاقتصادية تصطدم بكون الموارد الانتاجية تحت سيطرة أفراد أو مجموعات متعددة - مملوكة ملكية خاصة لها تتضارب مصالحهم الأمر الذى يحول دون امكان وجود هدف واحد مشترك يخصص جميع الموارد الانتاجية لتحقيقه ، ويحول بالتالى دون توسيع نطاق الرشادة الاقتصادية حتى تشمل الاقتصاد القومى بأكمله .

أما فى ظل التكوين الاجتماعى الاشتراكى فان الملكية الجماعية لوسائل الانتاج تحول طبيعة الوحدة الانتاجية وتجعل منها وحدة اشتراكية (أو مشروعا اشتراكيا) . تحقيق أقصى ربح يكف عن أن يكون الهدف الأخير للوحدة الانتاجية . نشاط هذه الوحدة يخضع لغاية اجتماعية تعبر عنها خطة الاقتصاد القومى . هذه الخطة تعرف الغاية الاجتماعية بطريقة كمية تتمثل عادة فى الوصول الى مستوى معين من الدخل القومى . كما تقرر الخطة الوسائل الرئيسية التى تخدم تحقيق تلك الغاية : كحجم وتوزيع الاستثمارات ، انتاج كل فرع من فروع الانتاج الصناعى والزراعى ، حجم العمالة ، توزيع الناتج الصافى ، الخ . كما تحدد الخطة الدور الذى يتعين أن تقوم به كل وحدة انتاجية فى سبيل تحقيق تلك الغاية .

هذا ويتعين مراعاة أنه وان كان الربح لا يزال موجودا فى الوحدة الانتاجية الاشتراكية **فان ذلك لا يعني أن يكون تحقيقه هو الهدف من اتخاذ قرارات الانتاج وانما تحقيق الفائض فى داخل الوحدة الانتاجية يصبح وسيلة خاضعة للغاية الاجتماعية كما تعبر عنها الخطة**

الاقتصادية . فهذه الأخيرة هى التي تحدد استخدامات هذا الفائض ، فالفائض لا يذهب الى العاملين في المشروع ، وانما يخصص للاستخدامات التي تحقق الهدف الاجتماعي . فقد يخصص جزء لأداء خدمات يستفيد بها العاملون في الوحدة الانتاجية . كما قد يخصص جزء منه لتغطية بعض الاستثمارات في الوحدة الانتاجية . كما يذهب جزء كبير منه الى الدولة لاستخدامه في تمويل الاستثمارات التي يتم تقريرها على مستوى الاقتصاد القومي في مجموعه . **هنا يكون الربح عاملا منشطا في تحقيق الأعمال التي ترد في الخطة ووسيلة التحقق مما اذا كان سلوك الوحدة الانتاجية يتفق والرشادة الاقتصادية من وجهة نظر الاقتصاد القومي** بأكمله . بعبارة أخرى ، **الربح في الوحدة الانتاجية الاشتراكية يكف عن أن يكون الهدف** من **قيام هذه الوحدة بالانتاج ويصبح معيار الحكم على كفاءة الوحدة الانتاجية في عملها** . أى في **قيامها بالدور اللازم لتحقيق الغاية الاجتماعية كما تترجمها خطة الاقتصاد القومي** . على هذا النحو تندمج أهداف النشاط الاقتصادى للوحدات الانتاجية المختلفة في هدف اجتماعي مشترك تعبر عنه الخطة التي تحتوى عملية الانتاج الاجتماعي في مجموعها . الوعى بذلك يحصننا ضد نوعين من الخطأ كثيرى الوقوع . الأول يقع فيه البعض عندما يرى أن في مجرد وجود الربح في المجتمع الاشتراكى دلالة على أن طبيعة الوحدة الانتاجية لا تختلف في ظل الانتاج الاشتراكى عنها في ظل الانتاج الرأسمالى اذ في ذلك اغفال للفرق بين الربح كهدف للانتاج تحصل عليه الفئة الاجتماعية المسيطرة قانونا وفعليا(أو فعليا فقط) على وسائل الانتاج وبين الربح كمعيار لكفاءة الوحدة الانتاجية في قيامها بدور في تحقيق غاية اجتماعية عبرت عنها خطة الاقتصاد القومى . النوع الثاني من الخطأ يقع فيه بعض آخر عندما يتوهم أن تحول الملكية الخاصة لوسائل الانتاج الى ملكية جماعية تضمن زوال الربح كهدف للانتاج وكمعيار لقياس كفاءة الوحدة الانتاجية . وزوال الربح بالصفة الأولى لا يعني زواله بالصفة الثانية ، كما رأينا .

ولكن اذا كان التخطيط الاقتصادى هو أداة المجتمع الاشتراكى في محاولته تحقيق الرشادة الاقتصادية على نطاق الاقتصاد القومى في مجموعه ، ومن وجهة نظر المجتمع بأكمله ، أى محاولة رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى مقدما وتخير أكفأ الوسائل لتحقيق تلك النتيجة ، فهل يعني ذلك أن التطور الاجتماعى لم تعد تحكمه القوانين الموضوعية ؟ الاجابة على هذا السؤال تدعونا الى الوقوف قليلا عند التخطيط الاقتصادى في علاقته بالقوانين الموضوعية التي تحكم التطور الاجتماعى .

التخطيط الاقتصادى والقوانين الموضوعية للتطور الاجتماعى:

نعرف أن العملية الاقتصادية تتمثل في مجموع النشاطات الاقتصادية لأفراد المجتمع في تكرارها المستمر. ونعرف أن هذه النشاطات تحكمها قوانين موضوعية مستقلة عن ارادة الأفراد، ونعرف كذلك أن القوانين الاقتصادية وان كانت مستقلة عن ارادة الأفراد فان طريقة ادائها ليست بالحتم كذلك[11]. من وجهة النظر هذه يفرق بين قوانين اقتصادية تعمل بطريقة تلقائية استقلالا عن ارادة الانسان وقوانين اقتصادية تعمل بطريقة واعية. في الحالة الأولى. يقال أن العملية الاقتصادية عملية تلقائية أو عفوية حيث القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل عملا تلقائيا. فرغم أن كل نشاط اقتصادى فردى نشاط يسعى الى تحقيق هدف ما الا أن النتيجة الاجتماعية لمجموع النشاطات الفردية تتحقق - كما رأينا - تلقائيا. النتيجة الاجتماعية ثمرة النشاطات الفردية المتعددة، فكل نشاط فردى قد ساهم في تحقيقها، ولكنها نتيجة تحدث تلقائيا اذ لم تكن في حسبان أى من الأفراد عند قيامه بنشاطه الفردى محاولا تحقيق غاية معينة هى غاية فردية. فدور الأفراد - في قيامهم بالنشاطات الفردية المتعددة والتي قد تكون متضاربة - يقتصر على تهيئة الشروط اللازمة لتحقيق نتيجة ما على نطاق المجتمع دون أن تكون هذه النتيجة قد حظيت بالرعاية مقدما. بهذه الطريقة التلقائية تعمل القوانين الاقتصادية في الاقتصاديات السابقة على الاقتصاد الاشتراكي المخطط. أما في الحالة الثانية فيقال ان العملية الاقتصادية عملية واعية، أو مخططة من حيث أن القوانين الرئيسية لتلك العملية تعمل بطريقة واعية، من سبيل الدراسة المفصلة للواقع الاجتماعى في حاضره وماضيه والتعرف على القوانين الموضوعية التي تحكم تطوره الاقتصادى والعمل مقدما - ومن وجهة نظر الاقتصاد القومى بأكمله - على خلق الشروط التي تحقق النتيجة الاجتماعية التي تتفق والظروف الموضوعية لتطور الاقتصاد. في هذه الحالة تكون بصدد وضع مشابه لاستخدام التكنيك الحديث لقوانين الطبيعة. فاكتشاف القانون الموضوعى الذى يحكم ظاهرة معينة، أى اكتشاف العلاقة المنتظمة بين عناصر الظاهرة في تفاعلها، بين شروط معينة والأثر المترتب على هذه الشروط، ويمكننا من تهيئة الشروط كلما أردنا للنتيجة تحقيقا. بمعنى آخر، هذا الاكتشاف يمكننا من اتخاذ هذه النتيجة كهدف والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيقها كوسيلة للوصول اليها. فالأمر لا يتعلق اذن بازالة عمل القوانين الاقتصادية وانما بخلق الشروط التي تعمل في ظلها القوانين على نحو يجعل نتيجة عملها تتطابق مع ما قصده الأفراد في مجموعهم: النتيجة الجماعية

(١١) أنظر ما قلناه على الصفحات ٣٨ - ٤٠.

للنشاطات الاقتصادية يمكن تصورها مقدما واتخاذها هدفا ثم تهيئة الشروط اللازمة للتوصل اليها . الرعاية المقدمة للنتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى ومحاولة تخير أكفأ الوسائل لتحقيقها عن طريق تنسيق جهود الوحدات الانتاجية المتعددة هما - كما رأينا - جوهر التخطيط الاشتراكى (١٢) .

على هذا النحو القول بأن العملية الاقتصادية عملية واعية أو مخططة يعني عملية تكون في خلالها طريقة عمل القوانين الاقتصادية الموضوعية واعية بالمعني الذى انتهينا من شرحه . ومن ثم فهو لا يعني أن التطور قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية . اكتشاف هذه القوانين يمكن من معرفة اتجاه التطور ومن ثم العمل له مقدما ، لكى تتحقق النتائج اذا تهيأت شروط تحقيقها . يترتب على ذلك أن القرارات الاقتصادية المتعلقة بسير العملية الاقتصادية المخططة لا يمكن أن تكون قرارات تحكمية لا تستند على تفهم سليم للواقع الاقتصادى المراد تخطيطه . جزاء هذه القرارات في حالة اتخاذها هو انعدام فعاليتها انعداما يتركنا مع عملية اقتصادية تسير سيرها التلقائي .

التخطيط الاقتصادى والقطاع الخاص :

اعادة تنظيم المجتمع على نحو اشتراكى - وتخطيط العملية الاقتصادية بالتالي - مسألة اجتماعية سياسية . في حالة اختيار الجماعة بناء مجتمع اشتراكى لا يكون الانتقال الى هذا المجتمع فجائيا ، اذ عملية التغيير الجذرى للهيكل الاجتماعى عملية طويلة معقدة . فاذا ما كانت الطبيعة الاجتماعية والسياسية للدولة اشتراكية فان الانتقال يكون مؤكدا في خطواته التدريجية . في هذه الحالة يظل القطاع الخاص مباشرا لبعض النشاطات الاقتصادية على نحو يطول أو يقصر وفقا لظروف كل مجتمع وما ينتهى اليه الوضع السياسي والاجتماعى فيه . كل هذه أمور تتحدد على مستوى اجتماعى وسياسي وتخرج عن نطاق دراستنا هذه . والذى يهمنا في هذا المجال ما يأتي : في الحالة التي يوجد فيها قطاعان اشتراكى وخاص ما هى الشروط اللازمة من الناحية التنظيمية لكى نوفر - من الناحية الفنية - الحد الأدنى اللازم لامكانية تخطيط العملية الاقتصادية . اذ مما لا شك فيه أنه لكى يكون التخطيط فعالا يتعين تمكين هيئات التخطيط من أن تعامل من يدير كل وحدة انتاجية كمسئول عن وحدة تمثل

(١٢) القول بطريقة العمل الواعية للقوانين الاقتصادية في الاقتصاد الاشتراكى المخطط ينسحب على قانون القيمة وقوانين المبادلة المرتبطة به ، أى القوانين التي تحكم علاقات الأثمان (بما في ذلك قانون العرض والطلب) مفهوم قانون القيمة والدور الذى يلعبه في الاقتصاد الاشتراكى المخطط والآثار التي تترتب على ذلك ، كل هذه مثلت - ولا تزال - موضوعا لمناقشات نظرية واسعة النطاق بين الاقتصاديين في المجتمعات الاشتراكية والمجتمعات الغربية ولن نتعرض هنا لهذه المشكلات ، وانما ستلقي عناية خاصة في الجزء الثالث من هذا المؤلف .

جزءا من القطاع الاشتراكى ، الأمر الذى لا يتحقق في حالة ما اذا كانت الوحدة الانتاجية مملوكة ملكية خاصة أو واقعة تحت السيطرة الفعلية لفرد أو لمجموع الأفراد تتضارب مصلحتهم مع المصلحة العامة . من ناحية أخرى التخطيط الاقتصادى لا يمكن أن يقوم دون معرفة دقيقة بكيفية سير الجهاز الانتاجى في الجماعة ، ومن ثم كانت الاحصاءات المتعلقة بالموارد الانتاجية وبنفقات الانتاج والفائض وغير ذلك شرطا حيويا لتحضير الخطة . سيادة القواعد التي تحكم النشاط الفردى (بما فيها سرية الأعمال) في القطاع الخاص يجعل البيانات والاحصاءات أضأل من أن تمكن من اعداد خطة عامة .

وجود قطاعين للنشاط الاقتصادى يعني أن موارد الجماعة توزع من حيث السيطرة بين هذين القطاعين . اذا كان الهدف من التخطيط هو استخدام الموارد الانتاجية الموجودة تحت تصرف الجماعة أكفأ استخدام ممكن فان ذلك يشمل الموارد الموجودة تحت سيطرة كل من القطاعين . هذا الهدف يتعين أن يترجم اذن في محاولة تطوير كل من القطاعين بصفة مطلقة على أن يكون معدل نمو القطاع الاشتراكى أسرع من معدل نمو القطاع الخاص . نمو القطاعين بصفة مطلقة يعني أن الموارد الموجودة تحت تصرف كل من القطاعين تستخدم استخداما يسهم في نمو الاقتصاد القومى ، ونمو القطاع الاشتراكى بمعدل أسرع من معدل نمو القطاع الخاص يسمح للأول بزيادة مستمرة في أهميته النسبية ، أى أهميته بالنسبة للقطاع الخاص ، الأمر الذى يزيد دوره الاستراتيجى في عملية التطور المخطط تأكيدا . لكى يكون تنفيذ هذه السياسة ممكنا ولكى نضمن عمل القطاع الخاص في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى يتعين أن يكون تنظيم الوضع بالنسبة للقطاعين قائما على الأسس الآتية :

١ ـ تحديد حجم القطاع الاشتراكى ، أى تحديد القدر من وسائل الانتاج المملوكة ملكية جماعية رهين باعتبارات ثلاث :

* **الاعتبار الأول** اعتبار اجتماعى سياسي مؤداه حرمان القومية السياسية المعادية (خارجية كانت أو دخلية) من سيطرتها الاقتصادية .

* **الاعتبار الثاني** متعلق بسيطره القطاع الاشتراكى على القدر من وسائل الانتاج الذى يمكنه من أن يلعب الدور الاستراتيجى في عملية الانتاج الاجتماعى في تطورها .

* **الاعتبار الثالث** يتمثل في انه فيما وراء القدر لكفالة الاعتبارين السابقين يكون التوسع في القطاع الاشتراكى مرهون بالقدرة على ادارة وحداته الانتاجية ادارة أكفأ . في غياب تلك القدرة قد يكون من الأفضل ـ من الناحية الفنية ـ البحث عن وسائل أخرى

تضمن أن يصب جزء أكبر من الفائض الاقتصادى الذى يخلق في القطاع الخاص في خزانة الدولة وأن يكون عمل هذا القطاع في اطار الخطة العامة للاقتصاد القومى .

أيا ما كان الأمر فالقطاع الاشتراكي يتعين أن يشمل الصناعات الرئيسية وخاصة الثقيلة والمشروعات التي تصب فيها مدخرات الجماعة كالبنوك ومؤسسات التأمين . على هذا النحو يمكن تعبئة المدخرات الصغيرة من ناحية وممارسة رقابة غير مباشرة على سير القطاع الخاص من ناحية أخرى ، اذ أن خدمات الصناعات الثقيلة والائتمان أساسية للنشاط الفردى .

٢ ـ اذا ما تحدد حجم القطاع الاشتراكي في وقت ما يتعين أن تحدد النشاطات التي يكون لكل من القطاعين العمل فيها مستقلا تحديدا واضح المعالم ، وأن تحدد الشروط التي يعمل في ظلها القطاع الخاص حتى يتهيأ له جو يبعد به عن الاحجام والتردد .

٣ ـ ألا تكون كمية وسائل الانتاج التي يتملكها القطاع الخاص كبيرة بدرجة تخل بتوزيع متساو للدخول .

٤ ـ أن تسود المنافسة في القطاع الخاص ، ومقتضى ذلك الحيلولة بين المشروعات الفردية وقيام أى وضع احتكارى .

٥ ـ أن ترسم الخطة في جزئها المتعلق بالقطاع الخاص بالتعاون مع ممثلى رجال الأعمال (كاتحادات الصناعات والغرف التجارية) .

٦ ـ أن يخصص للقطاع الخاص نصيبا من موارد الجماعة .

٧ ـ أن تمارس سياسة أثمان تحقق رقابة فعالة على القطاع الخاص عن طريق تأثيرها على الأثمان والأجور والأرباح . ويسهل تنفيذ هذه السياسة عندما تكون تجارة الجملة الداخلية ضمن القطاع الاشتراكى . ويمكن تكملة سياسة الثمن هذه باتباع نوع من التمييز في منح الائتمان للمشروعات الفردية يؤدى الى تشجيع انشاء المشروعات التي يكون في انشائها ضمان أكبر لتحقيق أهداف الخطة .

٨ ـ قد يكون في قيام المشروعات المختلطة تحقيق لرقابة الدولة على رأس المال الفردى .

تلك هي الاعتبارات التي يتعين أخذها في الحسبان والتوصل الى حل ازاء كل منها اذا رؤى الاحتفاظ بجزء من القوى الانتاجية تحت سيطرة القطاع الخاص في مجتمع اشتراكى .
قيام تنظيم الاقتصاد على هذه الأسس يمثل حدا أدنى يمكن من تخطيط عملية الانتاج الاجتماعى لتطويرها .

على هذا النحو يتحدد مفهوم التخطيط الإقتصادى . مفهوم ذلك لا يرجع الى حالات وجود الخطة الاقتصادية التي ترسم في داخل وحدة انتاجية أو في داخل صناعة أو حتي مجموعة من الصناعات في اقتصاد يسير من خلال العمل التلقائي لقوى السوق . وهو يستبعد كذلك الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة تطوير الاقتصاد القومى من خلال خطة عامة ملزمة لهيئات الدولة والقطاع الخاص (في حالة وجوده) ، وهى خطة لا تحدد فقط الاتجاه العام لتطور الاقتصاد القومى في مجموعه خلال فترة معينة قادمة ، وانما تحدد كذلك الأعمال الاقتصادية المادية على نحو يضمن للعملية سيرا متناسقا دون تناقض بين جوانبها المختلفة . معيار استبعاد الصور المختلفة لتدخل الدولة التي لا ترتقي الى مرتبة التخطيط الاقتصادى بهذا المعني هو انها تترك النتيجة النهائية للنشاط الاقتصادى في مجموعه متوقفة على العمل التلقائي لقوى السوق . الهدف من التخطيط الاقتصادى هو تحقيق الرشادة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومى ، رعاية النتيجة الاجتماعية للنشاط الاقتصادى للجماعة مقدما ، وتخير أكفأ الوسائل للتوصل اليها ، الأمر الذى لا يعني أن التطور الاقتصادى قد كف عن أن يكون محكوما بقوانين موضوعية وانما يعني أن طريقة عمل هذه القوانين - على الأقل الرئيسي منها - لم تعد تلقائية وانما اصبحت واعية . واذا كان التخطيط الاقتصادى يستلزم سيطرة الجماعة على القوى الانتاجية فان ذلك لا يحتم أن تكون سيطرة الجماعة شاملة لكافة القوى الانتاجية ، على الأقل في خلال مرحلة أولى من مراحل التطور للاقتصاد الاشتراكى . الا أنه اذا ارتأت الجماعة الأبقاء على بعض النشاط الخاص فالتخطيط الاقتصادى لعملية الانتاج الاجتماعى يستلزم تنظيما يضمن للقطاع الاشتراكى دورا استراتيجيا في عملية الانتاج وتوسعا بمعدل أعلى من معدل نمو النشاط الاقتصادى في داخل القطاع الخاص ، كما يضمن توسع هذا القطاع الأخير في داخل الاطار العام لخطة الاقتصاد القومى .

* * *

بهذا يتضح ارتباط التخطيط بشكل تاريخى لعملية الانتاج الاجتماعى ، كما تعرض في تكوين اجتماعى معين يتسع فيه نطاق العمل الواعى للأنسان كمحرك للتاريخ . ذلك هو التكوين الاجتماعى الاشتراكى . التطور الكمى نحو اقتصاد مخطط أخذ مكانا في التكوينات الاجتماعية السابقة على التكوين الاجتماعى الاشتراكى . ولكن مع توفر الشروط اللازمة تاريخيا لوجود هذا المجتمع الأخير ، ومع توافر هذه الشروط فقط ، يمكن القول بأننا بصدد اقتصاد مخطط ، بصدد محاولة المجتمع تحقيق الرشادة الاقتصادية على نحو يحتوى عملية الانتاج الاجتماعى في سيرها التاريخى ، بصدد إقتصاد لا تتوقف فيه النتيجة النهائية على

العمل التلقائي لقوى السوق الذي يتم من خلال القرارات الفردية المتضاربة ، وانما على الخطة التي تسعى الى تنسيق النشاطات الاقتصادية تنسيقا مقدما وتحقيق أداء متوازن للعملية الاقتصادية عن طريق تنفيذ ما ورد في الخطة .

محتويات الكتاب

صفحة

الباب الاول

الاقتصاد السياسى كعلم

الباب الثانى

تاريخ الاقتصاد السياسى

صفحة

صفحة

مطبعة التونى
٢ شارع الفلكى - الاسكندرية
☎ ٤٨٣٧٤٢٢